روجيه غارودي

الإرهاب الغربي

ترجمه عن الفرنسية
سلمان حرفوش



الإرهاب الغربي

الإرهاب الغربي

العنوان الأصلي للكتاب:

Le terrorisme occidental

Roger Garaudy

Editions AL Qalam

تأليف: روجيه غارودي

ترجمة: سلمان حرفوش

الناشر: دار كنعان

للدراسات والنشر والخدمات الإعلامية

دمشق - ص. ب 443 هاتف: 2134433 (11 - 963 +)

فاكس: 3314455 - 2134433 (11 - 963 +)

E-mail: said.b@scs-net.org

الطبعة الأولى: 2007 / عدد النسخ 1000

إخراج: لبنى حمد

يمكن الاطلاع على كتب الدار ومنشوراتها

على صفحة الشبكة التالية:

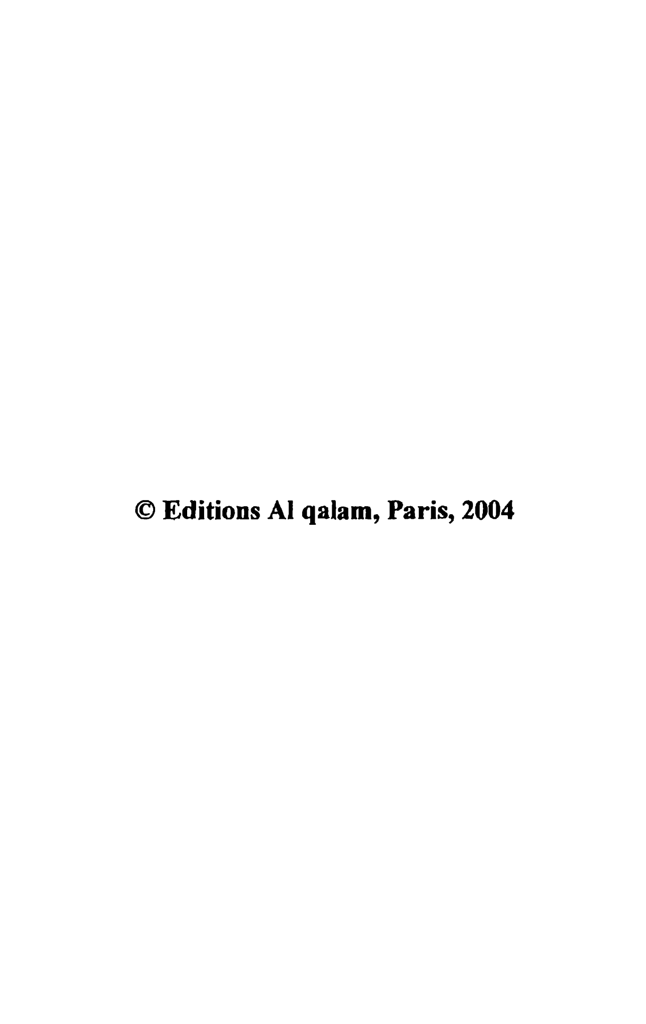
http://www.furat.com

روجيه غارودي

الإرهاب الغربي

ترجمه عن الفرنسية

سلمان حرفوش



تمهيد

كنتُ قد انتهيت بالكامل من كتابة هذا الكتاب قبل 11 سبتمبر / أيلول 2001. ومنذ ذلك التاريخ لم يتوجّب عليّ تغيير ولو مجرد كلمة واحدة فيه وذاك لأنه يسمح بفهم الدلالة التاريخية لتلك الواقعة ضمن منظور ثلاثة آلاف عام من ولادة وخلق الغرب، بتناقضاته الداخلية، وبالذروة الهشة التي تشهد عليه، باعتبارها النذير المبكّر، رغم أنه ما يزال رمزياً، لانقلاب محتمل في مساره، الذي كان حتى ذلك التاريخ يمضي صُعُداً وغير قابل للانحسار ظاهرياً.

إن الـ World Trade Center – المركز العالمي للتجارة – والبنتاغون – وزارة الدفاع – هما الهدفان الرمزيان لخمسين عاماً من الهيمنة الأمريكية.

ومنذ تمّ القضاء على الهمجية السابقة بالانتصار على هتلر، أراد الأمريكيون أن يقدّموا، بالحجم الطبيعي، البرهان الدالّ على قوتهم التدميرية الجديدة من أجل ردع كل منافس محتمل قد تسوّل له نفسه إنكار زعامتهم.

ففي السادس من أغسطس / آب 1945، أصدر الرئيس ترومان أوامره بإلقاء قنبلة ذرية على هيروشيما تبلغ استطاعتها 2500 طن من المتفجرات الكلاسيكية. وخلّفت القنبلة 80000 قتيل على الفور بالإضافة إلى 100000 «جريح»، أيّ مصاب بالإشعاع وهذا يعني أنه قد حكم عليه بالموت بعد حين (بالسرطان أو سرطان الدم) إذ أن اللحم البشري على

بعد أربعة كيلو مترات من نقطة سقوط القنبلة كان يتناثر من تحت الجلد المتعرض لوهج النيوترونات وأشعة غاما.

وفي التاسع من أغسطس / أب، أُلقيت قنبلة من النوع نفسه على ناغازاكي، وهذا ما جعل رقم الضحايا، مع قنبلة هيروشيما، يرتفع إلى 200000 قتيل.

إن مثل تلك الجرائم بحق الإنسانية لم يكن بالإمكان الرجوع إليها مجدّداً لأن ذلك كان قميناً بإثارة الاستنكار لدى العالم قاطبة.

إذاً كانت هيروشيما تدشيناً لخمسين عاماً من الـ«Pax Americana» - السلام الأمريكي - المرصّع من غواتيمالا إلى الفييتنام، من نيكاراغوا إلى العراق، من يوغسلافيا إلى أفغانستان، بالقصف «الإنساني» وبالتدخلات «الديمقراطية» من أجل أن يفرض على الشعوب حكاماً تختارهم واشنطن.



منذ اليوم التالي للهجوم على الـ World Trade Center المركز العالمي للتجارة وعلى البنتاغون، أعلن «البيت الأبيض» على الملأ تفسيره للأحداث، فالأمر يتعلق بحلقة من الحرب في أفغانستان. فكان بن لادن قد سبق له تنظيم شبكة إرهابية من قراصنة الجوّ، قوامها أفغان ومسلمون من جميع البلدان، بما في ذلك المهاجرون إلى أميركا وأوروبا، وهؤلاء جميعهم عقدوا العزم على نقل «الحرب المقدسة» - الجهاد - إلى أراضي الولايات المتحدة الأمريكية. ومن أجل تحقيق غايتهم استولوا على أربع طائرات ركاب، وقاموا بتغيير خط سيرها المقرر، واستخدموها كصواريخ قادرة على تدمير الـ .W.T.C - المركز العالمي للتجارة - في نيويورك، والبنتاغون في واشنطن وذلك بتحطيمها فوق أهدافها.

كانت هذه الرواية للوقائع توفّر الأعذار أمام الرأي العام للقيام بالملاحقة الدؤوبة لبن لادن، ولتشديد القصف الجوّي على أفغانستان.

كما كانت تتيح تعبئة الكراهية لدى الأمريكيين حيال الإسلام عموماً، والذي يتم عن قصدٍ ودراية الخلط بينه وبين الإسلاموية - التعصّب الإسلامي -.

وختاماً، فمنذ انهيار الاتحاد السوفياتي، الذي أعلن عنه رونالد ريغان بأنه «إمبراطورية الشرّ»، كان الحكّام الأمريكيون قد وجدوا ذريعة جديدة: الإسلام، الذي أُعلن عنه بأنه هو الآخر «إمبراطورية الشر». وكان من شأن انتشار الإسلام في العالم قاطبة، مثلما كان الحال في السابق مع الشيوعية، أن يوفّر للولايات المتحدة ذريعة للتدخل في جميع بقاع الكرة الأرضيّة. فكان في ذلك ما يعلّل التدخلات، ليس في الشرق الأوسط وحسب، وإنما أيضاً في آسيا وإفريقيا، مثل التدخل الذي قامت به عام 1965 بتمويل الانقلاب العسكري لسوهارتو في إندونيسيا، حيث قام بمجزرة حصدت أرواح 800000 نسمة.

علماً بأن اتهام بن لادن لم يكن قائماً على أي دليل ولا يمكن البرهان عليه، حتى من الناحية التقنية، كما بيّن مائتا طيار مدني وعسكري في أميركا، أثناء إجراء نقاش عميق حول هذا الموضوع.

«1، فأولاً لا يمكن تنفيذ عملية بهذا الحجم وبمثل تلك الدقة إلا على أيدي طيّارين محترفين رفيعي المستوى للالتزام بذلك المسار الدقيق كل الدقة وبسرعة ماك (1000 كيلو متر في الساعة) والانفجار بالضبط على هدفٍ يمثّل في الارتفاع المألوف لطيّارات النقل الضخمة تلك حجم قلم رصاص!

2، وثانياً، فإن إنجاح مثل تلك العملية على أكمل وجه يفترض معرفة التنظيمات الإدارية، والممنوعات، والشيفرات السرّية لسماءٍ كلّ كيلو متر مربّع فيها تحت مراقبة الأمن العسكري والـ CIA - وكالة الاستخبارات الأمريكية -.

3، ثالثاً، لم تتدخل أية جهة أمنية اثناء تنفيذ الهجوم: فالطيارات المقاتلة المستنفرة في كل لحظة للإقلاع الفوري، لإسقاط مطلق طائرة مشتبه بها فوق مقاطعة كولومبيا، لم تتلقّ أي أمر بالانطلاق.

4، رابعاً، ضمن نطاق البحوث التي قام بها الأمريكيون لمكافحة خطف الطائرات والقرصنة الجوية، أصبح لدى الولايات المتحدة نظام يسمح بشلّ خط طيران الطائرة المخطوفة بحيث يمكن تسييرها عن بعد، إمّا من أجل إسقاطها وإمّا لإلزامها بخط سير محدّد.

وبالتالي فلم يكن من الضروري وجود أي طيّار، ولا أي «قرصان» احتلّ مكانه في القيادة، أثناء تفجير الطائرة.

كان كل شيء محسوباً، على قول التقرير، «مدوزناً» بالتحكّم عن بعد من على متن طائرة أواكس Awacs.

وهكذا يستخلص الطيّارون حكمهم دون أي لبس: هذه القضيّة برمّتها تفترض وجود تواطؤات في الطائرة الحكومية، وفي الجيش وأجهزة الأمن. إننا نواجه قضية خيانة عظمى، نواجه تآمراً».

ولم تكن تلك هي المرة الأولى التي تقوم فيها الـCIA بالتعاون مع عسكريين رفيعي المستوى ومع قادة سياسيين بتنظيم مثل هذا الاستفزاز لإجبار عامة الناس على تقبّل فكرة ضرورة القيام بحرب تتجاوز كل الحدود.

ففي كوبا، بعد فشل عملية «خليج الخنازير» اقترح قادة الجيش والـCIA على الرئيس كينيدي - وكانوا يعتبرون سياسته «رخوة» حيال فيديل كاسترو - تنظيم استفزازات في غوانتنامو: مظاهرات شوارع، أعمال تخريب تصل حتى إلى حدّ إغراق سفينة حربية أمريكية في حوض الإصلاح (وهي الذريعة ذاتها التي قيلت في 1898 من أجل إعلان الحرب على إسبانيا).

كلا، لم تكن تلك هي المرّة الأولى.

غير أن العملية هذه المرّة كانت تتضمّن عناصر جديدة: فمن أجل

توجيه ضربة موجهة وكبيرة، كان لزاماً أن يتصرّف المتآمرون «من الداخل»، وأن يكون ذلك التآمر الداخلي مموّهاً، ومنسوباً إلى «إرهابيين إسلاميين»، لتحقيق انجراف وتأييد الرأي العام. ولم يكن هناك ما هو أسهل من هذا العمل، إذ أن الـCIA، منذ الثمانينات، وبهدف تنظيم «الجهاد» تصدّياً لإمبراطورية الشر (الاتحاد السوفياتي)، كانت قد قامت باتصالات مع جماعات متطرفة، تُسمّى «إسلامية».

كانت الولايات المتحدة تدعم آنذاك معركة بن لادن في تصدّيه لـ«عدو الله»: الاتحاد السوفياتي، وكانت جماعاته في حينها من الحلفاء. فأعادوا بناء جسور الاتصال مع حركة «طالبان».

لقد أجاد المتآمرون الأمريكيون ترتيب عمليتهم: فهي برهانٌ رحبُ الآفاق لإظهار الخطر المحيق بالولايات المتحدة، وبالتالي فهناك ضرورة لبذل طاقة أكبر وأعظم في حرب أميَل بكثير إلى الطابع الهجومي، على مستوى الكوكب الأرضي، تماماً كتلك المعلنة، فيما مضى، على الاتحاد السوفياتي.

وفي سبيل ذلك، أقنعوا «الطالبان»، استناداً إلى القناعات الدينية ذاتها المستخدمة لمحاربة الروس، بمباشرة حرب أخرى تصدياً لعدوٍ آخر من أعداء الله: ألا وهو الولايات المتحدة الأمريكية، وكان الكاميكاز - الانتحاريون، الاستشهاديون - جاهزين لبذل حياتهم «من أجل القيام بضربة كبيرة موجهة إلى ذلك العدو الجديد.

فالمعركة، في نظرهم، كانت هي ذاتها في الحالين معاً.

ولم يكن مطلوباً من أولئك الكاميكاز «تحويل خط سير الطائرات»؛ فلم يكن ذلك الأمر ليجدي نفعاً حيث أن الطائرات تحت التحكّم عن بعد.

لقد جاء في تقرير الطيارين: «حال ولوج الإسلاميين المرشحين للضربة الكبرى إلى داخل الطائرة، كان المقلب قد حُبِك جيداً». فكانوا يؤمنون بأن تلك العملية عمليتهم دون أن يخطر لهم للحظة أنهم مجرّد

أدوات لإنجاز عملية أخرى مختلفة: ألا وهي عملية المتآمرين، الذين انصبّ اهتمامهم على أن يتم العثور بين الجثث على جثامين «الإسلاميين». والـFBI من جانبها سوف تضيف «الأدلة» الموجودة تحت الحطام والأنقاض: كتب تعليم طيران باللغة العربية، ومصاحف، وحتى جوازات سفر.

وهنا يأتي دور وسائل الإعلام التي سوف تتكفّل بالباقي.



كانت الظروف الاقتصادية، والعسكرية، والسياسية مهيئة للقيام بانقلاب عسكري:

فالتسريحات على قدمٍ وساق، والمؤشرات الواضحة عن النشاط الاقتصادي في أدنى حدودها ممّا لم تعرف له مثيلاً منذ 1962[1].

أمّا خفض نسبة الفائدة المقرّرة والمنفّذة بأوامر من البنك الفيدرالي تسع مرّات منذ بداية سنة 2000 لتشجيع الاستثمار، وكذلك خفض الضرائب لتنشيط الاستهلاك فلم يمكنها وقف التراجع والتقلّص. وبلغت قروض الطوارئ في البنوك أدنى مستوى لها منذ 13 عاماً.

في مواجهة هذه السياسة تصاعدت مخاوف مراكز القرار في الولايات المتحدة، والتي تشكل اللوبيات العظمى صناعياً ومالياً: البنك الفيدرالي، كبار المستثمرين في البترول، وفي صناعة الطيران (بوينغ، لوكهيد)، صناعات التسليح عموماً واللوبي العسكري، فهؤلاء جميعاً كانوا يريدون إعطاء السياسة الأمريكية توجّهاً جديداً.

ولم يكن «اللوبي العسكر - صناعي» قد نسي كيف أن حرب كوريا،

---

[1] انظر الإحصائيات في الفصل السابع.

بعد الفورة المالية للحرب العالمية الثانية، كانت قد أحدثت «انفجاراً اقتصادياً» أنقذ الولايات المتحدة من أزمتها الأولى ما بعد الحرب العالمية.

فليس إلا بحربٍ مشابهة يمكن التغلّب على الصعوبات الحالية الماثلة.



راح المتآمرون يطالبون الرئيس بوش الابن باتخاذ موقف يماثل بحزمه وعدوانيته موقف الرئيس رونالد ريغان.

ألا وهذا ما وفّقوا فيه أيّما توفيق: فقد غيّر بوش خطابه. وفي فبراير / شباط 2002، أطلق إنذاره للعراق، وإيران، وكوريا الشمالية.

ومنذ شهر أكتوبر / ت1، بدأ يتحدث عن «حرب صليبية حقيقية» مستلهماً سيناريو هنتنغتون: «صراع الحضارات»، والقائل بأن الحضارة الغربية اليهودية - المسيحية واقعة تحت تهديد «التحالف الإسلامي - الكونفوشيوسي». وكان ذلك يعني، حسب قاموس ذلك المؤلف، محور إيران والصين باعتبارهما العدوّين الرئيسيين.

كانت الولايات المتحدة تواجه مزيداً من المقاومة وتناقصاً مستمراً في الحلفاء في مشروعها بصدد «العولمة»، أي الاستعمار المنتشر على امتداد العالم قاطبة ولصالح مستعمر واحد دون سواه. وهذا على أي حال ما دفع صحفياً إنكليزياً، ويلبي، ليقول: «إن إزالة الاستعمار خلق فراغاً، ولا توجد سوى إمبراطورية وحيدة تستطيع دون سواها ملء ذلك الفراغ!».

وتجلّى التعبير عن تلك المعارضة للعولمة بقوة بمناسبة مظاهرات «سيتل - Seattle -»، على سبيل المثال، حيث تمكّن القائد الفلاحي

الفرنسي «جوزي بوفي» من تعبئة المزارعين الأمريكان. وكان في ذلك ما يدعو إلى الدهشة نظراً لأن مصالح أولئك المزارعين لم تكن مبرّأة من التناقضات.

وفي جنوا قرّرت طغمة «المنظمة العالمية للتجارة - OMC» عقد اجتماعها على متن مركب هرباً من غضب الجمهور. وتقرّر عقد الاجتماع اللاحق في نيويورك!

في مواجهة مثل هذه الصعوبات، لم تكن سياسة بوش الابن تقدم أي حل: فخلال حملته الانتخابية وأثناء اتخاذه أولى قراراته، كان قد تحدث عن «ترسانة مضادة للصواريخ»، وعن شكل من أشكال «نفض اليد» من الشرق الأوسط، أي أنه لجأ إلى لغة تذكّر بـ«السياسة الانعزالية».

وظهر انعزال الولايات المتحدة أجلى وأجلى في مؤتمر «ديربان - Durban»، في إفريقيا الجنوبية، حيث أشير إلى الولايات المتحدة بإصبع الاتهام بصورة عنيفة كما توجّه الاتهام إلى إسرائيل.

وبما يخصّ هذه الدولة الإسرائيلية، بيّن المؤتمر أنها دولة عنصرية، مثلما سبق لهيئة الأمم المتحدة الاعتراف به. غير أن هذا القرار جرى تعطيله وشطبه عقب ذلك وفق مطالب وضغوط الولايات المتحدة.

علاوة على هذا، ذكّر المندوبون الأفارقة بأن القانون الدولي سبق له أن أقرّ، منذ قضية القادة النازيين التي نظرت فيها محكمة نورمبرغ، بأن «الجرائم بحق الإنسانية» لا يمكن إلغاؤها. ولهذا السبب فإن الأفارقة ضحايا أشنع جريمة بحق الإنسانية: جريمة العبودية، ومن حقهم الحصول على تعويض من طرف أولئك الذين مارسوا تلك الجريمة: ألا وهم الدول الغربية الأوروبية ودول أمريكا الشمالية.

☆ ☆ ☆

للوهلة الأولى، قدّم بوش تلك السياسة على أنها «حرب صليبية»، المطلوب منها أن تجمع، من حول الولايات المتحدة، جميع قادة البلدان الاستعمارية القديمة في أوروبا.

غير أن تلك «الحرب الصليبية» كانت تحول دون التوسّع لضم بعض الدول الإسلامية، المالكة لاحتياطات بترولية هائلة تحتاج الولايات المتحدة إليها.

وبالتالي ها هو بوش يغيّر قاموسه: وها هو مشروع التوسّع الأمريكي يتخذ اسم «الحرب على الإرهاب» وذلك كي يكون قمع جميع الحكومات لمعارضيها أكثر تشدداً وتكثيفاً باعتباره «مكافحة للإرهاب».

زِد على ذلك، فكان هذا الأمر يساعد على التنديد بكل الدول التي ترفض الدخول في ذلك التحالف والقول بأنها «متواطئة مع الإرهاب».

وهذا بلير، أوّل «المنصاعين»، يدشّن انطلاق القوانين القمعية «المضادة للإرهاب». فقانون «مكافحة الإرهاب»، يعلن أن بالإمكان توقيف مطلق أجنبي بطلب بسيط من أي وزير، وبأن هذا الأجنبي لن يكون من حقه معرفة بنود الاتهام الموجهة إليه. إن المادة 109 تسمح للوزراء جميعاً القفز فوق القوانين دون الرجوع إلى البرلمان. أي أن 800 عاماً من العرف القائم على رفض التعسّف، نتيجة لتأمين انتصار «الحرية الفردية»، أُطيح بها في ساعات قليلة.

وها هم الأتباع الأوروبيون الباقون يمشون على آثار هذه القدوة، استكمالاً منهم لمعاهدة ستريخت وذلك بتغييب السيادة القومية من خلال مركزية العدالة في أوروبا تحت مصطلح «أورو عدالة» (من بعد دمج البوليس في «الأوروبوليس»).

ومع مطلع 2002، وضع مؤتمرٌ للحقوقيين «الأوروبيين» في نورمبرغ الخطوط العريضة لهذا المشروع، بحيث أصبح بالإمكان توقيف أي مواطن «أوروبي» ومحاكمته وفق قوانين غريبة عن بلده.

فتبيّن وتأكّد من جديد، حسب التعبير الوارد في معاهدة

مستريخت بأن «أوروبا لا يمكن أن تكون سوى الدعامة الأوروبية لحلف الأطلسي». والمادة الخامسة الواردة لدى تأسيس حلف الأطلسي كانت تمسّ سلفاً استقلالنا العسكري وتجرفنا لنكون شركاء في جميع الأعمال الأمريكية العدوانية: من حرب الخليج إلى يوغسلافيا، إلى الصومال، إلى أفغانستان.

إن الإملاءات التي جاء بها بوش، حين فرض التحالف المزعوم «في وجه الإرهاب»، أوجدت تبعية متزايدة للسياسة الأمريكية.

ولمواجهة الدول التي رفضت الانصياع لسياسة الهيمنة العالمية تلك، سرعان ما رفع بوش تهديدات، مع التنديد بالعراق، وإيران، وكوريا الشمالية باعتبارها دولاً «إرهابية».

بُعيد ذلك بشهور، تقدّم خطوة إضافية في تلك المساومة المهزوزة، وذلك بتهديد عدد من الدول بقصفها بقنابل ذرية.

وللوقوف في وجه هذه الهمجية الجديدة، من المناسب إدراك من يكون «العدو الرئيسي»، لأننا حيال بعض الأمور نجد أنفسنا في موقف مماثل تقريباً لموقف الاحتلال النازي، حيث التباينات بين «اليمين» و«اليسار»، ذات المدلول العميق في القرنين التاسع عشر والعشرين، أصبحت في مواجهة تقسيم جديد: إمّا «عمالة» وإمّا «مقاومة».

ولا يعني هذا أن التقسيمات الطبقية، مثلاً، قد فقدت أهميتها، ولكن خضوع فرنسا لقوة أجنبية جعل من المتعذّر الفصل بين النضال الاجتماعي والنضال الوطني، وها هو الاقتصاد الفرنسي من جديد يخضع لمصالح أجنبية، إذ المشاريع الكبرى يتعذّر فصلها عن التروستات العالمية الكبرى التي استثمرت فيها بعض رؤوس الأموال.

وتماماً كما كان الحال في الأمس القريب فإن معارك المقاومة مرتبطة ارتباطاً لا فكاك له مع النضال لمنع خضوع اقتصادنا وسياستنا لإرادة المحتل، فهو نضال متناغم متلازم تصدياً للبطالة، والفوارق واللامساواة، ونقل الصناعة إلى البلدان الرخيصة التكاليف، والإفلاسات.

وهـذا النضـال لا يمكن الاستمرار فيـه إلا بـالوقوف فـي وجـه المؤسسـات والقوى الاقتصادية الأمريكية.

وليست أوروبا سوى حلقة من حلقات تلك الهيمنـة الأمريكيـة علـى القارة القديمة. إنها اليوم أوروبا أمريكية.

من الملائم بالتالي قطع كل علاقة مع المؤسسات العالمية التي هـي أدوات الهيمنة الأمريكية: حلف الأطلسي الـ OTAN، والـ FMI - صنـدوق النقد الدولي -، والأوروبوليس، والأوروعدالـة، إلـخ.. حيث تَشرَّع وتقرَّر 70٪ من القوانين «الفرنسية».

وليس ذلك بقصد أن نعزل أنفسنا، وإنما على العكس من أجل أن نتحرّر من كل ما يعطّل ويمنعنا من بناء علاقات مثمرة، مستقلة، مع بلدان العـالم الثـالث التـي يتهدّدهـا اليوم، كمـا يتهدّدنا، نظـام «العولـمة»، فتلـك ليسـت عولمـة «متناغمـة سـمفونياً»، بحيـث تسـتنهض مشـاركة جميـع الحضـارات وجميـع الثقافـات المتسـاوية أمـام القـانون، بـل هــي عولمـة «أمبريالية»، الشكل الجديد للنظام الاستعماري الموضوع في خدمة مركزٍ وحيد للاحتكار والتفرّد بالقرار.

ضمن هـذا الإطـار ينجلي معنى 11 سـبتمبر / أيلـول: فـهو ليس التعبير عن صدام بين الإسلام والمسيحية، ولا بين الشـرق والغـرب. علمـاً أنه كذلك فعلاً، وفق سيناريو هنتنغتون، الذي يزعم المتآمرون بأنهم سوف يجعلونه إطار القرن الحادي والعشرين.

وهكذا فإن من واجبنا البحث عن المعنى العميق للحادي عشـر من سبتمبر / أيلول 2001 في تفجير التناقضات الداخليـة للغـرب الرأسمالي والاستعماري، سعياً لإيجاد طرائق قادرة على تحقيق نجاته وبقائه على قيد الحياة.

توطئة

من أجل تنبيه القارئ سلفاً بإعلامه عن زاوية النظر وعن مؤشر انعكاس نظرة المؤلف على أحداث عصره، بما يبيّن نشوءها والمستقبل أمامها.



حياتي قوامها القطيعة تلو القطيعة. ولست بنادم على أيٍّ منها.

لأن أيّاً منها لم تكن تكرّراً لما سبقها وإنما تَجاوزُ أحد الحدود.

فكنت، في طفولتي، قد نشأت داخل أسرة ربّتني على إلحاد حرّرني من جميع المفاهيم المؤنسنة لله وحفظني من جميع التحزّبات الدينية الزاعمة بأنها تمتلك مفاتيح المطلق، لتفرض علينا أساطيره، وشعائره، ومعتقداته الراسخة، كما لو أنها ذات قيمة شمولية، باعتبارها من خصوصيات شعب مختار مصطفى.

فتلك المفاهيم جميعها هي مفاهيم العقل المنغلق، أي غير المدرك لبديهياته ولحدوده.

وعندما وعيت بأن تلك الحدود هي حدود الثقافة والفلسفة اللتين كنت أتلقنهما في المدرسة شعرت بالحاجة للفرار من سجن المزاعم العلمية. ومن خلال كيركيغارد، الذي التقيت به عفو المصادفة بتعرفي

على صداقات بروتستانتية، لمحت بأن هناك، بما يتجاوز مماحكاتنا المنطقية والأخلاقية الصغيرة، تضحيات شبيهة بتضحية إبراهيم، المجنون ظاهرياً، لأنه حطّم كل ما كان يربطه مع نواميس القبيلة.

وهكذا تمكنت من اجتياز ثغرة أخرى، قد تكون أوسع ثغرة مفتوحة في تاريخ البشر والآلهة: يسوع. ومعه (هو)، فالقطيعة، والتجاوز، والتعالي، لم تعد ملوثة برؤيتنا الفضائية، البائسة، للعالم الخارجي.

فما كانوا يطلقون عليه من قبله (هو) بأنه الله كان يُعتبر خارجاً عنّا (من فوقنا كما كانت تلقّن النظرة الكونية الطفولية القائلة بأرض مستوية مسطحة منها يكون «الصعود» إلى السماء وكذلك يكون «النزول» إلى أغوار الجحيم).

كان ذلك الله عاهلاً كلي القدرة يبرمج «من عليائه» المصير الأرضي للبشر ولإمبراطورياتهم، ويقولبه كما يفعل الحرفيّ الصنَاع عندما يصنع وعاءً أو تمثالاً من الخزف.

لقد حطم يسوع تلك «الشريعة»، الموصوفة بأنها إلهية، والتي انغلقت حتى ذلك التاريخ على البشرية البائسة، المحكوم عليها بالطاعة لا غير، وبقبول الأوامر القادمة «من فوق». لقد خرق جميع المحرّمات وجميع الوصايا. وأعطى المثل الأعلى في الآن نفسه للمسؤولية وللحب إذ اختار بادئ ذي بدء أن يهب نفسه إلى الأفقر، وإلى الأكثر عوزاً وحرماناً، ليس من أجل «مساعدتهم»، ليس من خلال روح أبوية لغنيّ «يوجّه اهتمامه» إلى البؤس، وإنما بمشاركتهم العيش والموت، كواحد منهم سواء بسواء.

وكان ذلك الموت أنصع دعوة لقيامتنا: وذلك برفض الحياة التي لا تكون لها من غاية سوى إشباع رغباتنا الصغيرة وطموحاتنا الصغيرة بالخضوع أولاً لمشيئة «الكبار»، من واضعي اليد عبر الدهور على الثروة والأمجاد يوزعونها كيفما شاؤوا على الرعايا المسالمين الخاضعين.

لكننا بمجيء يسوع المخلّص، ارتفعنا إلى قامتنا الإنسانية، وأصبحنا قادرين على المسؤولية والمحبة.

وما كانوا قد أطلقوا عليه اسم الله حتى ذلك التاريخ لم يعد كائناً ولا سيّداً، وإنما هو نداء ودعوة.

ذلك النداء لمباشرة الفعل الخالق والمخلّص، كان كما دفق السيول لتعبئة وتحريك حياة أعظم، حياة مفعمة تتجاوز جميع الغايات التي كنّا نظن بأنها الوحيدة الممكنة.

والإيمان هو التلبية التي لا تحفظ فيها استجابة لداعي ذلك النداء، مثلما هو القوة التي وُهبناها كي نسهم في ذلك السموّ.

كلا، ليست هي وصيّة يأمر بها سيّدٌ عبداً لديه، وإنما هي قدوة تُحتذى بالعدوى ويضربها أخٌ لأخيه كي يتابع عمل الأب ويجعله أكبر وأكبر.

والأمر متروكٌ لنا كي نختار الطريق. أما أنا شخصياً فكان طريقي ممارسة النضال: وكان أن أصبحت ماركسياً، ويسوع في فؤادي، إذ رأيت بأن ماركس بلور، لقرنٍ من الزمان، قوانين التطور القمينة بأن تساعد الإنسان، ليس على بلوغ «التاريخ» وإنما على الخروج من مرحلة ما قبل التاريخ، حيث تكون الثروة والقوة لدى قلّةٍ من الناس على حساب بؤس وتبعيّة الجموع الغفيرة.

وهذا الاختيار، لم أندم عليه في يومٍ من الأيام، إذ ما زلت أرى بأن من غير الممكن، دون مناهج التحليل التي طبقها ماركس على عصره، فهم الانكسار الحاصل في العالم حالياً: فالحركة الاستعمارية باتحادها منذ الحرب العالمية الأخيرة، جعلت الشرخ أكبر، داخل إطار تحالف المستعمرين القدامى والجدد، بين أولئك الذين يملكون والذين لا يملكون.

ثم إنني من بعد ذلك وسعياً مني لاختيار معسكري تصدياً لأيديولوجية المهيمنين، عمدتُ إلى اختيار الإسلام، الواقع ثقافياً تحت الهيمنة، ولم يكن اختياري هذا كي أشاطر المسلمين الحنين إلى الماضي الغابر أو تقليد الغرب، وإنما كي أتخذ موقفاً لي، اقتداءً بلاهوت التحرّر والخلاص. لقد وُلدتْ معتقداته في أمريكا اللاتينية، في إفريقيا، في

آسيا، حيث تموت الجموع الغفيرة بؤساً، بما يعادل كل ثلاثة أيام عدد من هلكوا في هيروشيما، لأن «طراز نمو» الغرب لا يكف عن مفاقمة «تخلّف» تلك البقاع، المرتبط ارتباطاً وثيقاً بتبعيّتها.

إن اتحاد العالم - لا الاتحاد الإمبريالي لعولمة منافقة، وإنما الاتحاد المتناغم لجميع الشعوب، وجميع الطوائف الدينية - هو المعبد الوحيد الجدير بأن يحمل اسم معبد الله. ومن أولى واجباتنا باعتبارنا من أهل الإيمان أن نكون بناة ذلك المعبد.

والهزيمة المؤقتة للأمل الكبير الذي عرفه المحرومون: أعني أمل الاشتراكية، إنما كان مصدرها أولئك الذين، بخيانتهم لفكر ماركس، لم يفهموا بأن الثورة الحقيقية حاجتها إلى التعالي أكثر مما هي حاجتها إلى الجبرية. وتلك الجبرية التي يسمّيها أهل التقوى «العناية الرحمانية»، أطلق عليها أساتذة الفكر الأوحد اسم «اليد غير المنظورة» ومعهم آدم سميث، أو «التقدم» مع كهنة الحواسيب، أو «المادية التاريخية» مع أولئك الذين أفقروا ماركسية ماركس.

هذا هو تاريخي مع القطيعة تلو القطيعة، وهو ما تطلق عليه طائفة «الفكر الأوحد» اسم تاريخ تلوّناتي.

وليس سوى الموت بقادرٍ على وقف ذلك التطور.

على أن الموت سوف يُستقبل بالحميّة نفسها، لأن الإنسان لا يعيش كي يموت: وإنما هو يموت كي يعيش مع اليقين المبتهج، الذي يبعث التجلي السنيّ في ذلك الموت، والقائم على أن آخرين سوف يتابعون المسيرة ويحملون المشعل.

مركب «الأرض» في طريقه إلى الغرق

بعد خمسة قرون من الاستعمار الغربي وخمسين عاماً من الهيمنة الإمبريالية الأمريكية، لم تتوقف التفاوتات عن التصاعد: فهذه جموع من الجائعين، والعاطلين عن العمل، والمهمّشين، مكدّسة في جوف المركب،

بينما تتوزع على ميمنة الجسر العلوي مقاصير فخمة قليلة العدد و«أجنحة» أميريّة يُستعلَم فيها عن تقلبات البورصات العالمية بالإنترنيت، فالبورصة هي حاضنة الاحتكار.

والعالم منكسرٌ إلى «شمال» و«جنوب»، وفي كل مكان، إلى «أولئك الذين يملكون» و«أولئك الذين لا يملكون».

فكيف تكون النجاة من الغرق؟

إن الغاية من هذا الكتاب إسماع أصوات الصراخ والتحطّم، كي نطرح معاً هذا السؤال ونسعى إلى حلّه.

وليس الحلّ اقتصادياً لا غير رغم أن الأمر الملح بادئ ذي بدء هو خفض تلك التفاوتات.

وليس الحلّ سياسياً رغم أن السيطرة على العالم اليوم هي لأولئك الذين، بقيامهم مرتين بالنجدة لتحقيق النصر، في 1917 وفي 1944، نجحوا في تكديس نصف ثروة العالم على أطلال أوروبا النازفة، في 1945، والتابعة المستزلة، في مطلع هذه الألفية الثالثة.

إن الحل أعمق غوراً: فمن دون دفّة وبوجود ريّان سفينة سكران، منخور بالفساد، لم يعد المركب يعلم إلى أين يجري. والمشكلة الجوهرية هي ذلك الاحتقار لكل غائية إنسانية، ولهذا السبب فالمسألة الوحيدة التي سوف تتيح، إذا ما انحلّت، حلّ جميع المسائل الأخرى، هي مسألة الغائية.

هنا يكمن سرّ الإنقاذ: فدياناتنا حول الوسائل، تلك التي تُعلّم في المدارس والوسائط الإعلامية، لا تطرح أبداً سؤال «لماذا»؟

وهذا ما سوف يدفع بنا نحو الموت.

فهذا السؤال لن يجد جوابه في أي حاسوب، (وهو أعجب مسعفٍ بالوسائل) وإنما جوابه في قلوبٍ وفي رؤوسٍ آدمية.

إنه استدعاءٌ للإيمان كي يحضر: يمكنك أن تسميه الله أو تطلق عليه أي اسم آخر. فلا يهمّ ما تقول عن دينك: أنا مسيحي، أنا مسلم، أنا دون إله. ما يهمّ هو ماذا يصنع ذلك الإيمان من حياتك.

وذلك لأن الدين هو طريقة في التفكير أو في الاعتقاد، أما الإيمان فطريقة في السلوك والتصرف.

فلنبحث سوياً.

معركة على تخوم الليل

الأمر الرئيسي، بل الوحيد، في هذه الوصية، الحانقة، المشتّتة، العامرة بالتكرار المهووس، ولكنها فيّاضة بالرجاء، حيث تتقاطع وتختلط أحياناً قصائد وتحليلات سوسيولوجية، وتأملات حول الله أو النهايات الختامية، وعَوْدٌ مستمرٌ على بدء بصدد مجازر المجاعة التي تكلّف العالم من الأموات ما يعادل «هيروشيما كل ثلاثة أيام»، هو البرهان على أن ذلك الانكسار الحاصل في العالم إنْ هو إلاّ نتيجة لـ«أنماط التنمية» في الغرب. فكيف يمكن للإنسان - تجنباً للانتحار الكوني أثناء القرن الذي بدأ - أن يستعيد زمام قدره بين يديه، بعد الانحرافات الغربية على مدى خمسة قرون من «الحداثة» والتجانس وصولاً إلى الولايات المتحدة، رائدة وطليعة الانحطاط، المتبلدة دماغياً مع أنها في منتهى القوة.



إن محور ومحرّك تفكيري الفلسفي، هو السعي إلى بلورة فلسفة لـ«الفعل»، بما يتعارض مع الميتافيزيقا الغربية المتوارثة حول «الوجود».

ومن هنا كان انتقادي المنهجي المنظّم للفلسفة الإغريقية التي، من بارمنيد إلى أرسطو، مروراً بأفلاطون، جعلت مسلّمتها الدائمة، ما وراء المظاهر المحسوسة والصيرورة، وجودَ مرتكزٍ خارجي ساكن لا يحول ولا يزول.

هذا الوجود الخارجي الساكن، لم أكفّ عن التشكيك به، منذ

تأملاتي وأنا طالب لـ«المحرك» الأول لدى موريس بلونديل (وهو قد أدانته الكنيسة ومنعت نشره باعتباره «حلولياً»)، وصولاً إلى النقد الجوهري لنيتشه بصدد ذلك الطابع الساكن والخارجي للوجود ولواجب الوجود، اللذين هما في صلب جميع الأخلاقيات، وجميع السياسات، وجميع لاهوتيات الهيمنة.

لأن ذلك «الكيان» إذا كان موجوداً خارجاً عنّا ومن دوننا، في تعاليه الذي لا يُرقى إليه، فهو بالضرورة الناموس، القانون، الناظم لوجودنا وأفعالنا. إنه قدرنا.

أما يسوع فجاء بالقطيعة الكبرى في تاريخ البشر تحديداً لأن البشر، من قبله، كانوا يتصوّرون الآلهة كملوك ذوي قدرة غير محدودة ويتحكمون «من الخارج ومن فوق» بمصير البشر، عقاباً أو ثواباً تبعاً لطاعتهم وخضوعهم للأوامر الإلهية، سيّان أتعلّق الأمر بزيوس، أو جوبيتر، أو يهوه، رب الجيوش (ومجازرها).

وعلى العكس من هذا، فإن أكثر الناس عوزاً وحرماناً، استطاع، من خلال يسوع أن يتصوّر، وأن يعيش صيغة من التعالي لم تعد رفداً خارجياً وهيمنة، بل هي رجاء وأمل، وهي خاصةُ مسؤولية كلية لتحقيق مملكة الرب. لقد جرّد يسوع التاريخ من حتميته القدرية. فليست «قيامته» ظاهرة بيولوجية حدثت لمرّة واحدة باعتبارها «معجزة» شخص ما «كلّيّ القدرة»: بل هي، على مرّ الأيام، انبعاث يسوع حيّاً من أجل حتى أولئك الذين يُظن بأنهم أصبحوا في ذمّة الضياع. إنها تفعل فعلها في أعماقهم إذ تحقق لهم تبدل حياة ذات معنى وجديدة بالكامل وجذرياً.

وها هي تلك المملكة قد «أصبحت» ماثلة للعيان، في كل إنسان يشعر بالحاجة لتجاوز ما هو كائن وما هو عليه؛ إن كيانه لم «يتحقق بعد»، لأن تلك الحاجة الملحّة لم تصبح بعد «واحدة لدى الجميع».

من هذا المنطلق، في المراحل الأولى لتفكيري في 1933، تولّدت لديّ الإرادة بألا أرى في الفلسفة مجالاً ليبرالياً، بل لزوم البحث فيها عن

جواب لمعنى أعمارنا الشخصية وتاريخنا المشترك من أجل التغلب على السديم. وكان ذلك في أوج أزمة من أعمق أزمات تاريخنا، تلك الأزمة التي بدأت عام 1929 في الولايات المتحدة، وامتدت إلى العالم قاطبة، وتجلّت بصيغتها السياسية في أوروبا مع وصول هتلر إلى السلطة.

كانت المشكلة سياسية ودينية ولا مجال للفصل بين هذين العاملين: دينية لأنها تقتضي من كل إنسان اختيار الغايات النهائية في حياته، وسياسية إذ لم تكن سلامتنا الشخصية وحدها في مهبّ الريح، وإنما كان الخطر يتهدد سلامة مجموع الجنس البشري: فكان «الإلزام محتوماً» ليتخذ كل فرد موقعه في المعركة، وليختار معسكره ويجد تعريفاً يطرح منهجية للمبادرة التاريخية التي تقدم إلينا «وسائل» التغلب على تناقضات السديم.

في هذه المرحلة الأولى من مسيرتي، كان يتراءى لي بأن الأكثر إلحاحاً عليّ، تبعاً لثقافتي الفلسفية وأنا في العشرين من عمري، هو أن أتعايش في الوقت نفسه مع كيركيغاردو كارل ماركس. كيركيغارد لأنه في تأملاته في «الخشية والزلزال» حول تضحية إبراهيم بيّن أن بالإمكان، بما هو أبعد مدى من مناقشاتنا المنطقية الصغيرة ومبادئنا الأخلاقية الصغيرة الانتقالية، انبثاق مقتضيات لا مهرب منها. لقد وجدت في هذا الأمر العلاج الشافي للمبادئ الفردية المضحكة، التي بموجبها يُعتبر كل فردٍ مركز كل الأمور والمقياس لها، والتي تؤدي بنا إلى التصادم المستمر، على صعيد الأفراد والأمم على حدّ سواء، بين إرادات النمو وإرادات القوة. فللمرة الأولى، بدأت أكتشف الضرورة الحيّة لـ«قيم مطلقة»، ليس خارجاً عني، في السماء، في أنجمها وآلهتها المزيّفة، وإنما في إلزام داخلي لا رادّ له: إلزام وجود مسلّمة جوهرية وأولى يمكنها دون سواها أن تجعل في حياتي وفي تصرفاتي توافقاً، بل وفعالية - بالإسهام في حركة تاريخية واقعية -.

لدى ماركس، الذي قرأته حتى ذلك التاريخ بشغف ذهني خالص،

لم أجد «مفهوماً جديداً عن العالم»، دينياً، أو ميتافيزيقياً، أو وضعياً، وإنما إلزاماً آخر: إلزام التخلّي عن حلّ المشاكل الناجمة عن تلك الفوضى العالمية إفرادياً وفي مجال التفكير لا غير، واللحاق بقوةٍ تقاوم السديم، والنضال داخل تلك القوة، حتى لو اقتضى الأمر مشاطرتها ازدواجيتها، بكل ما في هذا من أخطاء، ومبالغات، وربما جرائم، في عالمٍ أصبحت الجريمة فيه تعمّ الأرض قاطبة.

وكان أن أصبحتُ مناضلاً، على امتداد أربعين سنة، في حزبٍ كان ينسب نفسه إلى منهج ماركس، الذي جرى التأكد من صحته بالكامل، على صعيد الموقف التاريخي والممارسة في آنٍ معاً: فمن ميونيخ إلى المقاومة في فرنسا، كان المناضلون يتصدون لاستعباد أوروبا من طرف أولئك الذين جعلتهم الحرب بأقل التكاليف أسياد العالم. لقد رأيت بأن ذلك الحزب هو أقلّ الأحزاب سوءاً؛ وأما الحزب الجيد فلم يكن له من وجود.

أن نعيش في عمر واحد ماركس وكيركيغارد أمرٌ فيه دون شك مشكلة العصر، إذ سمعت سارتر شخصياً يقول بأن ذلك هو طموحه. من الصحيح أننا استخلصنا من هذا الأمر نتائج متعارضة كلياً: سارتر، المنطلق من تلك المجابهة الدراماتيكية ما بين الذاتية والتعالي، حاول على الصعيد الفكري أن يلتحق بماركسية هو بالذات من وضع نظريتها، وكان يرى فيها «الفلسفة العصرية التي لا مجال للتفوّق عليها وتجاوزها». فاتخذ عموماً موقفاً إنسانياً في مواجهة حالات الظلم الإنساني العظمى في عصرنا، منذ المقاومة وصولاً إلى حرب الجزائر، لكن دون أن يؤدي به ذلك الموقف، الفكري بصورة خالصة، إلى التزامات خارج إطار التشلّلات الصغيرة التي كان يُسقط عليها تخيلاته حول السياسة النظرية.

وكانت مسيرتي معاكسة بكل قوة: فقد تراءى لي بأن التجسيد له المقام الأول من الأهمية والصدارة، فلا يقلب المرء العالم برأسه، حتى وإن لم يوسّخ يديه؛ ففي المعارك الطاحنة التي تمزّق العالم ولا يمكن التنصّل

منها، لا يستطيع المرء أن «يجعل مستقره في الغيوم»، و«المطالبة بالحق»، بل يجب اتخاذ موقف حيال أقل شرّ حاصل (وهو ما يصيب، كما في أيام يسوع «أولئك الذين لا يملكون»، «أي الأفقر حالا»).

وفي أحسن الحالات على المرء السعي بشراسة لإيجاد منفذ للتعالي لدى المقاتلين، على غرار أعمق التجارب النضالية الإنسانية والدينية في عصرنا، كما حصل مع «القساوسة - العمال» أو مع «لاهوتيّي التحرير»، الذين وضعوا نصب أعينهم التوفيق بين التاريخ والتعالي.

لست أعلم إن كان رهاني البدئي قد نال الفوز، غير أني لست بنادم على تلك المراهنة طيلة أربعين عاماً، داخل حزب أصبحت واحداً من قيادييه. وأنا لم أستقل منه أبداً: بل أقصوني عنه في 1970 لأنني أكّدت بإصرار بأن «الاتحاد السوفياتي لم يعد بالإمكان اعتباره بلداً اشتراكياً».

إن حصيلة الأربعين عاماً تلك من الإخلاص لا تبدو لي سلبية.

فبادئ ذي بدء، هناك التذكير المتواصل بأن من غير الممكن تعريف الماركسية بأنها «جبرية تاريخية» (على العكس فالرأسمالية، باستلابها للإنسان، هي التي جعلت من الاقتصاد محرّك التاريخ وتركت للسوق ضبط جميع العلاقات الاجتماعية). ألا والتعميم الفلسفي لجبرية شاملة واستبدادية لا يمكن أن يؤسس إلا سياسة محافظة: فإذا كان المستقبل موجوداً ضمن الحاضر ويمكن استنباطه منه، لن تكون هناك إمكانية لأي انبثاق للجديد، لأية قطيعة، لأية ثورة.

وفي مهب الرياح وأمواج المدّ لم أكفّ عن الإعلان بأن «الثورة تحتاج إلى التعالي أكثر مما تحتاج للجبرية».

لقد مثّل هذا الأمر، في داخل الحزب، الصراع المستمر تصدياً لكل تأويل «وضعي» لتصوّر «الاشتراكية العلمية»: فالاشتراكية يمكن أن تكون علمية في «وسائلها»: تحليل نظام الاستلاب في الاقتصاد الرأسمالي، الاستراتيجية المتجاوبة مع ذلك التحليل، لكن بشرط ألاّ نلجأ - كما أشار

ماركس - إلى التجريد بصدد توافر الإمكانية المتواصلة لقطع دابر ذلك الاستلاب، مهما كان عميق الأغوار.

وهذا ما حدا بي إلى نقد «الوضعية الحديثة» الماركسية نقداً جذرياً، حتى عندما راحت تلبس، مع آلتوسر ومريديه، اللبوس «البنيوي»: «الإنسان دميةٌ تحرّكها البنى على منصة المسرح». وكانت تلك الصيغة البنيوية تؤجّل من عقد لعقد، كما كان شأن آلتوسر، لحظة «القطيعة المعرفية» التي سوف تسمح لماركس بالانتقال من «الأيديولوجيا» إلى «العلم».

على الصعيد الخارجي، أتاح لي هذا الجهد المتواصل لتضمين الماركسية تضميناً كاملاً لحظة التعالي أن أنظّم، لدى إنشائي وإدارتي لـ«مركز الدراسات والبحوث الماركسية»، الحوار، على امتداد الغرب المعتنق للمسيحية (من إيطاليا إلى ألمانيا ومن كندا إلى الولايات المتحدة)، بين المسيحيين والماركسيين. وتعلّمت فيه الكثير عن كبرى المعتقدات اللاهوتية المسيحية: في فرنسا من طرف الأب شينو والأب ديبارل، في ألمانيا من كاثوليكيين مثل كارل راهنر أو من بروتستانت مثل يروغان مولتمان، في إيطاليا من طرف الأبوين بلدوتشي وجيراردي، في تشيكوسلوفاكيا من القس هرومادكا، في إنكلترا من الأسقف روبنسون، في الولايات المتحدة من الأب كورتني موراي والأب كنتين لاور أو من غريب الأفكار هارفي كوكس، في إسبانيا من المستشار الديني كونزاليس رويز، ومن الأب كفرينا والأب رامون بنيكار.

وفي أوج ذلك الحوار، طرح الأب راهنر، أحد أهم الخبراء في «المجمع الديني»، سؤالاً أخيراً للإجابة على استفهامٍ بدر مني: فقد ذكّرته بأن ماركس حين قدّم منهجية حول المبادرة التاريخية (قضية مكانة الوسائل) كان على أقل تقدير قد عرّف الاشتراكية منذ البداية بغاياتها النهائية: «أن نوفّر لكل طفل يحمل عبقرية رفائيل أو موزار الشروط الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، التي تتيح له تفتّح جميع تلك

الإمكانيات في داخله»، وكان ردّ الأب راهنر على ذلك السعي المشترك أنه بيّن لي بأن ماركس، تماماً مثلما كنت أنا شخصياً أحاول تحقيقه من خلال ذلك الحوار، لم يكن يحدّد سوى الغايات «ما قبل الأخيرة»، بينما المسيحية هي «دين المستقبل المطلق» (وكتب هذا لاحقاً في «مقدمة» للترجمة الألمانية والإنكليزية لكتابي: «من التفكير إلى الحوار. ماركسي يتحاور مع المجتمع الديني»). ومن جانبي، قبلت فكرته بطيب خاطر، لكني سمحتُ لنفسي أن أضيف: لنعمل سوياً، كاثوليك وماركسيين، لبلوغ تلك «الغايات ما قبل الأخيرة»، وإذا ما زُيّن لنا، نحن الماركسيين، وهُمُ الاعتقاد بأننا بلغنا «غاية التاريخ»، فمن دواعي سرورنا أن نجدكم، أيها المسيحيون، إلى جانبنا، كي يقول بعضنا لبعض: هيّا، يجب أن نمضي إلى ما هو أبعد في عملية الإبداع. لكن، حباً وكرامة، لا تقولوا لنا قبل الأوان بكثير هذا الأمر، سعياً منكم لإبعادنا عن الطريق النضالي وتوجيهنا إلى مزالق التقوى والورع! وقد تراءى لي حينذاك أننا حققنا معاً الوصول إلى الهدف الروحي الذي حدّدناه لأنفسنا؛ ولكن كان ما يزال أمامنا الكثير لندفع جماعتينا، الماركسية والمسيحية، لتمضي بالفعل نحو ذلك الهدف.

إن تراجع الكنيسة الكاثوليكية بالقياس مع انفتاح الفاتيكان الرائع مع بولس الثاني، وانكفاء الأحزاب الشيوعية، وتمزّق الاتحاد السوفياتي داخلياً، والفجوة المتعاظمة في العالم بين «الشمال» و«الجنوب»، بين «من يملكون» و«من لا يملكون»، وانتصار أصحاب الثروة والسلطان وانسحاق الجموع الغفيرة، تبيّن لنا ما هو الدرب المتبقي والواجب اجتيازه لتجسيد الحقائق التي سبق لنا سوياً أن لمحناها في الأفق البعيد.

بما يخصنّي شخصياً، استخلصت النتائج الموضوعية للتوضيح النظري الجليّ للمشاكل، لكن مع تقدير مدى فداحة المخاطر الجديدة في العالم، وبالتالي فقد اقترحت في 1947 على المجمع المسكوني للكنائس (بحضور مراقبين للفاتيكان: أسقف هنغاري، والأب كوتييه) التوسع في الحوار بيننا: فنحن، ماركسيين ومسيحيين، كانت لنا المرجعيات ذاتها،

اليهودية – المسيحية والإغريقية – الرومانية. نعم، اقترحت الانتقال إلى حوار أشمل «حوار للحضارات» مع آسيا، وإفريقيا، وأمريكا الهنود الحمر.

كان استقبال مشروعي حينذاك بشيء من البرودة لأنني عرّفت الحوار بأنه تبادل يكون كل طرف أثناءه على اقتناع، منذ البداية، بحاجته لتعلّم شيء ما من الطرف الآخر، بمعنى أنه مستعد للإقرار بوجود نقص ما في حقيقته الخاصة، وهو بالتالي مستعد لإعادة النظر بشأنه هو شخصياً بالذات.

فتلك الفكرة حول إمكانية وجود «نواقص» في «الكثلكة» التي كان يقال عنها بأنها ذات طابع إنساني شامل منذ قرون عديدة، أحدثت استياءً، خاصة لدى المندوبين الكاثوليك. (يجب عليّ القول بأنني، فيما بعد، واجهت التحفظات ذاتها لدى نفر من «العلماء» المسلمين، والأسباب متشابهة: الزعم بامتلاك الحقيقة المطلقة).

وها أنا أصطدم مجدّداً لدى الطرفين بفلسفة «الوجود»، المعيار المطلق للحق والخير، حيث التكوين والتنظيم وُضعا بصورة نهائية لا تحول ولا تزول. فإن كان ذلك الوجود ونظامه قد أرادهما الله، فمن المسّ بالمقدّسات الزعم بإمكانية تغييرهما؛ وإن كان هناك وحيٌ أخير أو نبوّة أخيرة، فمن المسّ بالمقدسات أيضاً تصوّر إمكانية تجدّدهما أو تجديدهما.

كانت المحرمات – التابوات – العقائدية، الناشئة من إسقاط «الوجود» خارجنا تعيق، رغم أقوال يسوع وما جاء في القرآن، تَصوُّرَ الله وهو كل يوم في خلقٍ جديد، كما تعيق تصوّر الخلق مستمراً وغير مكتمل وأن كلّ فرد منّا، بتعاونه مع الله الأحد، الموجود «فيه»، دون أن يكون «له»، مسؤول مسؤولية شخصية عن تلبية تلك الضرورة الإلهية. ولذا وجدتُ لزاماً عليّ أن أستمر في بحثي عن حوارٍ أوسع أمداء دون شركائي المعتادين: ماركسيين ومسيحيين.

وكان ذلك مع وجود شعور بالدوار: أفليس من الجنون الزعم بأنك على صواب في مواجهة الناس قاطبة؟ في تلك البرودة المميتة للفراغ والعزلة، التقيت أخيراً بالعالم الحق، أي الشامل، بينما كنت حتى ذلك التاريخ أسير منغلقاً على ثقافة غربية بصورة حصرية. كنت أستاذ فلسفة، وكان في جعبتي كل الشهادات التي يمكن الحصول عليها في هذه المهنة، عندما فاجأني الوعي بأنني أجهل كل شيء حول الفلسفات غير الغربية. كنت أجهل كل شيء حول الحكمة القديمة في الصين، والهند، ولدى الإسلام، وحول الأعراف الشفوية للجماعات الإفريقية، وحول كنوز أمريكا هنود المايا أو الأنكا، تلك الكنوز التي قضى عليها «الفاتحون». هذا الاستعمار الثقافي الذي كان متغلغلاً في أعماقي منذ المدرسة الابتدائية، بعث في نفسي غضباً لم يفارقني من بعدها. ورحت أقرأ بشغف التأملات التاويّة لدى لاو-تسو والمؤلفات الفلسفية لتشوانغ – تسو، كتب الـ«فيدا» والـ«أوبانيشاد»، الملاحم الكبرى الرامايانا والمهابارتا لدى الهنود، الأولى ضمن الرواية الصوفية لتولسيدا، والثانية هي ما استُخرجت منها الباغافاد – جيتا الإلهية. واكتشفتُ البوبول – فوه الذي نجا من تدمير مؤلفات المايا المكتوبة في لهيب محارق محاكم التفتيش، ومؤلفات الأنكا، والحكايات في العرف الشفوي الإفريقي، ومنها ما استمر باقياً، مثل الكايدار، في مدوّنات همباتي با. ثم كان الانبهار برؤية العالم وبأشعار كبار المتصوّفة في الإسلام من ذو النون إلى شهبستري، من رابعة البصرة إلى الرومي وإلى ابن عربي مع شافاردي وروزبن في شيراز.

في هذا المدى الرحيب للعالم، بعد الفرار من الهواء المحبوس للغرب، استعاد الفكر هواءه النقي، وراح يتنفس بكل عمق وارتياح.

حينذاك عشت تجربة الإسلام الأندلسي عندما أنشأتُ في قرطبة المتحف الوحيد في إسبانيا لحضور الثقافة العربية الإسلامية ولإشعاعها. كان المقصود البرهان على أن إسبانيا الخلافة كانت محطة كبرى في

الثقافة الإسبانية الأوروبية، وإعادة وصل ما انقطع بين الثقافتين الشرقية والغربية. فقد ساعدت تلك الثقافة على الانفتاحات العميقة لدى المسيحيين: رامون لول الذي وحّد الديانات الإبراهيمية الثلاث في كتابه «حوار الحكماء الثلاثة والوثني»، والملك ألفونس العاشر الحكيم -لوساج-، والأسقف ريمون في طليطلة الذي عمل على ترجمة نفائس الثقافة العربية الإسلامية إلى اللاتينية، وهذه الثقافة هي التي عرفنا من خلالها ثقافة الإغريق والشرق؛ وعمالقة اكتشاف اللانهاية كما هو الحال مع الكاردينال دوكي، الذي تجرأ وحلم بمجمع ديني كوني لجميع الديانات ورسم الخطوط العريضة في «طمأنينة الإيمان»، وصوفية ميتر إيكارت، المتشربة كثيراً بـ«حكايا التجلّي» لدى ابن سينا، الذي فتح الآفاق أمام وحدة الإيمان فيما هو أبعد من التنوّع الثقافي للديانات. وقد استمر هذا العرف مع أواخر المستشرقين الإسبان وهو العرف الذي فتح الطريق أمامه الأب أسين بالاسيوس بكتابه «إسلام متنصرن»: حيث يستعرض الأخوّة الصوفية والشاعرية بين ابن عربي والقديس جان دولاكروا.

فلسفة «الوجود» – Être –، الخديعة الكبرى المهيمنة على الغرب، كما كتب فيلسوف إسلامي، لم يكن لها من وجود على الإطلاق خارج نطاق شبه جزيرتنا المثير للسخرية. ولقد أدركت بأن الغرب، على امتداد آلاف السنين من التاريخ، ظاهرة عابرة غير جوهرية؛ وهذا هو العنوان الإضافي لكتابي الأول حول «حوار الحضارات»[1]: في معظم لغات العالم لا محلّ لكلمة «وجود» – Être – إلا بصيغة فعل (أو لا محلّ لها أبداً) دون أن ترد كمفردة جوهرية.

حينذاك لا غير فهمت كم كان أستاذي القديم غاستون بلاشار متفوقاً تفوقاً كبيراً على جميع الفلاسفة المزعومين في عصره.

ففي تأملاته المتوازية حول نظرية المعرفة وحول الإبداع الشعري،

---

[1] باريس، دار دونويل، 1977.

قدّم إسهاماً حاسماً إلى فلسفة العمل في مواجهة فلسفات «الوجود». وكان كانط قد بدأ بإطفاء لمعة شبح «الموجود بذاته» الذي ظل يلاحق من بعده، في خواء كوابيسهم الأثيرية، هايدغر وجان بول سارتر ومن لفّ لفّهم.

إن باشلار، انطلاقاً من دراسة تاريخ العلوم، وبما هو أبعد من الرياضيات اللاإقليدية، والفيزياء اللانيوتينية، والكيمياء اللالافوازية، قد خطّ الملامح الأولى لـ«فلسفة لاديكارتية»، منذ أن وضع بحثَيْه «الفكر العلمي الجديد» و«فلسفة الـ(لا)». لقد عمل على طرد عفريت «الوجود» المهيمن منذ ألفي عام والذي جعل المعرفة انعكاساً وليس خلقاً لمشاريع معلولة، منقوضة لكنها من جديد تنبعث على الدوام إلى الحياة من خلال أسانيد نقضها الإبداعية، الشاعرية بأقوى ما تحمل هذه الكلمة من دلالة.

هذه القصيدة حول الخلق المتواصل، تناولها باشلار أيضاً عَبْر الفنون، وأحلام اليقظة، والإبداع الشعري.

ولقد وجهتُ أفكاري نحو طريقين اثنين: بدايةً نحو الفنون اللاغربية التي لم تكن في يومٍ ما انعكاسات وإنما إسقاطات، لم تكن في يومٍ ما تقليداً لوجود أو لظاهر، وإنما هي ابتكارٌ أسطوري وإمساكٌ بطاقات، ومن ثمّ نحو سيرورة العلوم في القرن العشرين، انطلاقاً من النسبيةِ والكانتا وصولاً إلى البيولوجيا الوراثية أو الفيزياء الفلكية ليومنا هذا. ولطالما راودني حلمي المغرور بأن أدفع المسيرة المزدوجة لباشلار لتدرك غايتها، إلى حيث يلتقي الخطان ويجتمع سَمْتُهما: فنرى في الابتكار العلمي حالة فريدة من الإبداع الشعري: وهي الحالة الإبداعية التي يعقبها تمحيص تجريبي.

على هذه الصورة كانت مجريات القطيعة الحاسمة مع فلسفة «الوجود». ففلسفة العمل، أي الإبداع والخلق، يمكن أن تولَد، محمولة على حضارات جميع الشعوب وجميع الأزمنة.

وكان أن كرّست نفسي بعد التخلّي عن تاريخ الفلسفة الغربية - وهو ما كنت مكلّفاً بتدريسه حتى ذلك التاريخ في الجامعة - للبحث في علم الجمال، ليس باعتباره ميتافيزيقا الجمال، وإنما بما هو تأمل في فعل الخلق الفني.

وإذ عمّقتُ محاضراتي عن التصوير الأوروبي، من سيمابو إلى بيكاسو، فوجئتُ بادئ الأمر بالطابع المستقبلي لأعمال جميع الفنانين الكبار. وفي كتابي «ستون عملاً بشّرت بالمستقبل»، أوردت هذا اليقين الأول: كل مبدع جديد يحمل صفة الإبداع (جيوتو، رمبرانت، فان كوخ، كادنسكي، بيكاسو) لم يصوّر انعكاس وجود أو ظاهر، وإنما صوّر مشروع واقع لم يوجد بعد.

ثم أنضجتُ هذا البحث، فكانت محاولتي كي أقول في «الحياة رقصاً» (وهو الكتاب الذي كتب إليّ بيجار بصدده ليقول بأنه وجد فيه قناعاته العميقة حول الرقص) بأن المطلوب في هذا المجال أيضاً تجاوز الحركات النفعية أو البروتوكولية، وصولاً إلى ما كان يطلق عليه أحد أشخاص المسرح الدرامي الغنائي الياباني -النو nô -: «إعادة خلق حركات الله».

كما أن فن العمارة في أسمى إنجازاته الدينية يتيح أيضاً فهم الجانب المقدّس في كل فن، لا من حيث أن الموضوع قد يكون دينيّاً، كما في تصاوير سان سولبيس، وإنما لأنه بالفعل فن: فهو لا يترك المتفرّج جامداً، بل يجعل منه مقيماً لطقس، إنساناً لا يكتفي بأن يكون ما هو عليه لا غير. إن العمل لا يكون عظيماً أبداً إذا لم يحرك المشاهد. فالفضاء المسيحي داخل كاتدرائية، بما تثير قبابه من «اهتزاز» باسكالي هو فضاء محمّل باللانهاية. والفضاء الإسلامي في مسجد من المساجد ينقش على العكس صورة الإنسان العامر بالإيمان مشعة في الكريستال الشفاف لأعمدته الكثيرة؛ وتبدو فيه أكثر القباب انخفاضاً مثل أقواس قزح تنير درب اللانهاية. ولدى صعودك درجات معبد بوروبودور تكتشف

تعاقب روائع المعبد الهندوسي. الذي هو مركز العالم ومختصراً عنه. إن تلك الأماكن تولّد فينا، فيزيقياً، مشاعر الترابط الوثيق العرى لدى الطائفة، والمشاركة، وتجاوز المعنى الأخير لأعمارنا، أي للإيمان المشترك الأكبر من التنوع الثقافي في الديانات.

على هذه الصورة تؤدي الفلسفة، حسب رأيي، بالضرورة، إلى مصبّ اللاهوت. واللاهوت بدوره لا يمكن أن يكون إلا شعرياً، لأن «الحديث عن الله»، عن ذلك التعالي المنزه عن كل قياس إنساني، يستدعي أننا لن نستطيع الإحاطة به، وحتى أقل من ذلك تعريفه بمفاهيمنا، وإنما نشير إليه ببساطة أو عرضه من خلال صورنا، توراتنا، أساطيرنا، مثلما أن الله لا يمكن أن يتواصل معنا إلا بضرب الأمثال والقصص المستعارة من تجربتنا.

وهكذا فالشغل الشاغل الذي سيطر على حياتي هو سعيي لإيجاد النقطة التي لا يكون فيها فعل الإيمان الديني، والعمل السياسي، وفعل الإبداع الفني إلا أمراً واحداً.

فالعلاقة الحميمة بين الإيمان والسياسة، أي بين المسلّمة التي تقرّر من خلال غاياتنا الأخيرة واختيار الوسائل والطرق من أجل تحقيق تلك الغايات، تتجلّى أيضاً بقوة في ختام ما بذلت من مجهود تماماً كما تجلّت في محاولاتي الأولى كي لا أفصل ماركس عن كيركيفارد.

وقولي الله لم يكن في يوم من الأيام إلاّ لأنني أريد أن أقول: الحياة ذات معنى وأنا مسؤول عن اكتشافه وتنفيذه. هذه مسلّمة، بالتأكيد أي أنها اختيار في آنٍ واحد لا يمكن البرهان عليه وضروري. هو ضروري كي تُبنى حياتي على الانسجام والتوافق، أي ألاّ تكون سديماً خالياً من كل مسؤولية (مثلما أن فرضية إقليدس ضرورية لي كي يستقيم ما أبني من طاولة أو جدار واقفاً متماسكاً). وهو لا يمكن البرهان عليه أيضاً، إذ أنه لا ينتظر ضمانة من «وجود» مسبق، «واجبُ وجوده» عبارة عن انعكاس لنظام هو أيضاً مسبق لا يمكن المساس به. ولو أني أزعم استخلاص

«برهان» على «وجود» الله، من الفكرة التي أبنيها لنفسي عنه، (كما هو الحال مع «البرهان الأنطولوجي»)، فلن أكون أكثر من منافق يؤمن بطيفٍ شبحي للكائن الأسمى بانتظار أن أنال منه الثواب أو القصاص.

ولهذا السبب، فيما يبدو لي، فالدين في القرن الحادي والعشرين، الإيمان بمعنى الحياة والتاريخ، ومحرك عملنا المذهبي والمسؤول لبناء عالمٍ «أحد»، لن يتطور إذا ما طال الأمد على الديانات الحالية ذات المؤسسات المحددة. إن تلك الديانات تدّعي احتكار الحقيقة الحاسمة والكلية، وترفض تنوّع المنظورات الثقافية لدى غيرها من الديانات المستوحاة مع ذلك من التعالي نفسه والذي هو، تعريفاً، لا يقاس بمفاهيمنا البشرية.

والتصوّر اليهودي - المسيحي، مثلاً، حول الخلق يعزّز الفلسفة الإغريقية القائمة على الهيمنة، أو على النظام الخالد لـ«مُثُل» أفلاطون، أو على التسلسل الهرمي لمفاهيم أرسطو وكائناته.

إن الله إذا خلق العالم خلقاً نهائياً (أكان هذا في ستة أيام أم بانفجار وحيد)، فمن الكفر الزعم بعد هذا بتعديل ذلك النظام الخالد. وقد أدخل بولس الطرسوسي إلى المسيحية تلك الرؤية الأحادية للتاريخ والتي هي رؤية العبرانيين: «لأن الله هو العاملُ فيكم أن تريدوا وأن تعملوا..» (رسالة بولس إلى فيلبي، II، 13). وهكذا فإن بولس هو مؤسس لاهوت الهيمنة، وقد طبع بطابعه تاريخ الكنيسة بأكمله إلى أن بدأت «لاهوتيات الخلاص» تبذل جهدها لاسترجاع رسالة التحرّر والاعتراض لدى يسوع و«انبعاثه» ما بين الفقراء الذين حمل إليهم في المقام الأول «النبأ الطيب» حول إنسانيتهم الكاملة، تصدياً للمحرّمات وفروض الطاعة التي يفرضها كبار رجال الدين في جميع الديانات وعلى مرّ جميع الأزمنة.

وللإسلام، هو أيضاً، أمثال بولس، كما أن لديه طغاته المتشدّدين؛ إنه بحاجة للاهوت التحرّر والخلاص.

هذه السقطات المتعصبة والتفتيشية في الأديان، وتحالفها مع السلطات، وتعليلها الأيديولوجي للهيمنات الاستبدادية، يجب ألا تجعلنا ننسى يقظتها الأولى ولا تحديدها للغايات الأخيرة. وفي سبيل ذلك، لا يجوز أن يُقصي بعضها بعضاً، بل يجب على العكس أن تستعيد الحياة بما فيها من خصب متبادل ومتواضع. فإقصاء بُعد التعالي عن الحياة، والتعالي روح كل إيمان، أدّى إلى سديمٍ فوضوي أسوأ حتى من الحروب الصليبية ومحاكم التفتيش. وهذا هو الدين - المضاد الذي لا يتجاسر على قول اسمه، «ربوبيّة السوق»، وقد أوصل الكرة الأرضية بأكملها إلى غابة بدائية تتصارع فيها إرادات التنمية وإرادات القوة لدى الأفراد والدول.

ويكفي، لقياس درجة همجية تلك المنظومة، التذكير بأن ثمانين بالمائة من الموارد الطبيعية للكوكب الأرضي في عام 1994، من بعد خمسة قرون من الاستعمار، هي تحت إدارة واستهلاك العشرين بالمائة من المحظوظين أصحاب الامتيازات من مجموع سكان العالم. وهذا ما يؤدي، في البلدان اللاغربية، بسبب الجوع أو سوء التغذية، إلى ثلاثين مليون وفاة كل عام.

ألا فليس بالإمكان تخيل برهان أكثر إفحاماً من أن بني البشر، إذا لم يضعوا نصب أعينهم تعالياً أبعد من رغائبهم الفردية، فإن تلك الحرية المضحكة والمخادعة لن توصل سوى إلى سحق الأقوياء للضعفاء وإلى الحرب بين جميع البشر. كما ليس بالإمكان تقديم برهان أكثر إفحاماً لتفوّق منظور ماركس على منظور آدم سميث، الذي قال بأن كل إنسان إذا ما لاحق مصلحته الفردية، سوف تكون المصلحة العامة راضية غير منقوصة. فهناك «يدٌ خفيّة»، على ما قال، تقوم بتحقيق ذاك التناغم.

إن ماركس في «رأس المال» لم يُخفِ أو يخفّف إعجابه بديناميكية الرأسمالية؛ فأقرّ بأنها قد توجد ثروات عظيمة، لكنه كان يتنبأ بأنها

سوف توجد لا مساواة وبؤساً: التمركز المتعاظم للثروة بأيدي أقلّية، واستلاب الجموع الغفيرة وتجريدها من كل شيء.

فما سعينا إلى إحيائه، بالأمس تحت اسم حوار الثقافات بين الماركسيين والمسيحيين، ثم تحت اسم حوار الحضارات بين الغرب والشرق، لا يمكن أن يكون إلا من عمل الجميع، من خلال تبادل الاستماع، مع اليقين الذي هو في صلب كل حوار: لدى كلّ طرف ما يتعلّمه من الطرف الآخر؛ فهو بالتالي مستعد لوضع قناعاته اليقينية على بساط المساءلة للتوجه نحو آفاق حقيقية تظل دائماً نائية ومتعذّرة على حدٍّ سواء، لكنها دائماً أكثر تعميماً، وأكثر شمولية، وأكثر محبة.

حينذاك لا غير سوف يتجاوز كل امرئ إنسان ما قبل التاريخ، الإنسان المستلب المستقر في أعماقه، وسوف يشاهد انبثاق «طائفة الأحياء الحقّة»، بعد أن يكون قد استلم، بإسهامه مع الجماعة، الوسائل الاقتصادية، والسياسية، والثقافية اللازمة لتفتّحه الكامل.



إذا ما استمر القرن الحادي والعشرون متابعاً مثل تلك الانحرافات، أي إذا ما قاده، كما كان الحال مع القرن العشرين، العميان من ذوي السلطة القادرة، فلن يدوم لفترة مائة عام، لأننا نكون بصدد ذبح أبنائنا الصغار. لقد أسعفني الحظ (أو سوء الحظ) لأعيش القرن العشرين بأكمله تقريباً، وهو أكثر قرون التاريخ دموية. فكم سال من البترول ومن الدماء! إنه متخم حتى الحلقوم بالفضلات النووية التي تهدّد أبناءنا لقرون، وشاشات التلفزيون حيث الأخبار المتفرقة، كل مساء، خاصة منها النازفة بالدم، تخفي عنهم الواقع الحقيقي وكذلك من يمسكون بخيوطه.

لم يظهر أي انقلاب حقيقي في ذلك القرن، قرن الاتصالات المعلوماتية، عندما لم يعد هناك من شيء إنساني للتواصل به، اللهم إلا ما كان من الحصص العالمية في سوق البورصة: فإنسان الحواسيب (وما أكثره اليوم!) هو مخلوق ممّا قبل التاريخ، ممّا قبل الإنساني. إنه لا يرى في الحاسوب جهازاً رائعاً يمكنه أن يقدّم إلينا وسائل بناء (أو تحطيم) العالم، وإنما يرى فيه «ذكاءً اصطناعياً» يُسمح له بأن يفرض غايات، هدفاً، معنى، على ذلك البناء، على حياتنا. مثلما هو أيضاً عالم الألعاب المتلفزة التي تعلّم أبناءنا أن يكونوا قتلة، منذ سن السابعة، دون المخاطرة بأية خسارة – المخاطرة صفر! –، كما هي الحال في الجيش الأمريكي، أو أن يصبحوا بلهاء (أي دون أن يطرحوا أبداً أسئلة بصدد معنى حياتهم) من خلال تعليمهم الضرب على ملامس الحواسيب وبإيهامهم بأن العقل يمكن أن ينزل إلى دَرَك الاقتصار على تقديم «وسائل» دون أن يطرح أبداً السؤال حول «الغايات».

وأراني تائهاً أتجوّل وسط حطام إنسانية قوامه أسلحة تزداد مواصفاتها التقنية يوماً بعد يوم من أجل تدمير العالم، بالإضافة إلى «ألعاب إلكترونية» تجارية من أجل تجريده من معناه.

«تعالوا نبحث معاً عن الأفق الجديد الذي يمكن أن ينبلج منه النهار».

ولهذا لا بدّ أن نكتب ونتكلّم عن الله، تحديداً كي نلملم بعض براعم التفكير، المبعثرة أحياناً دون ترتيب، والمتولّدة من خبرة القرن الملعون بأكمله، وكي نساعد أولئك الذين لا يريدون أن يكونوا أناس نهاية الأزمنة، أولئك الذين يرون أن بالإمكان أن نحيا حياةً مختلفة.

نحن نزرع حبّاتٍ لا غير من أجل المستقبل. كي نعيش حياة مختلفة. كي نعيش.

☆ ☆ ☆

وأولئك الذين كانوا أدلاّئي وقدوتي لما يقرب من قرن، هم من أجّجوا الشعلة ذاتها: أنت، يا دوم هيلدر كمارا المطران البرازيلي، يا من كتبتَ إليّ وكنتُ حينذاك من قادة الشيوعية: «نحن لدينا الظمأ نفسه». وأنت، أيها الأب شينو، أو بالأحرى: «شينو، أبتي، الذي كتب: «كلّما عملتُ، كان الله خلاّقاً». وأنتم يا رفاقي، من توريز، الذي بيّن لي في استشهاد رجل الدين توماس مونتسر الجذور المسيحية للاشتراكية الحديثة، إلى آراغون، الذي ما تزال تصدح في قلبي قصيدته: «الوردة والفاغية».

فنحن جميعاً مكثنا على شفير الهاوية نفسها، العدم الصامت نفسه، العامر بإمكانيات لا نهائية. وكنا نتحسس كل التحسّس الخواء المحيط بنا والرغبة التي لا ترتوي لارتياد واكتشاف الغابة البكر.

ولا أعلم كيف كنت سأتمكن من العيش دونهم، دون تلك النداءات القادمة رغم كل شيء من الآفاق جميعها. هذا إن كنت تمكنت أن أعيش ما يسمّى حياة.

منذ طفولة الإيمان تلك، وصولاً إلى أضوائه الأخيرة البعيدة عن متناول اليد، أشعر أنني تسكنني، كما تنير لي ليلي، آلاف التجارب المتناقضة والأخوية.



كان اللقاء الأول لقائي مع يسوع – وأقول لقاء، لأننا لدينا الانطباع على الدوام بأن أحداً ما يهلّ قادماً علينا، فيأخذ يدنا، ويمشي بنا إلى «هناك» –.

وضمن الإطار – كدتُ أقول القفص – الذي عشتُ فيه حتى سن 16 عاماً، مسترسلاً مع الحادي المريح (دون سؤال ودون بحث)، صرت إلى

فتحة حاسمة: بالهواء الذي يملؤك نشوة كما هبّة ريح بحرية، هبّة ريح ولا نهاية. ذاك كان يسوع. ذاك الذي لا يغادرك أبداً. ليس بتاجٍ ذهبي وإنما بتاجٍ من الأشواك، بأسمال متشرد، مشعث الشعر، كما لو في مهب عواصف عرض البحر. بقدميه العاريتين كما متسوّل، والقادرتين على الطواف حول الأرض أسرع من الشمس. لا ملكاً يتجبّر وإنما أخاً فقيراً، لا يمكن حتى أن تراه، وإنما تتخيّله، ونداؤه حاسم لا يقاوم. لقد غسلني من قناعاتي الوادعة ومن محدودية الكسل الروحي.

علماً بأنني لم أزل أحمحم، كما لو حصان جامح. لقد عشتَ، يا أخي، يا «ابن» الإنسان، وكنت خارجاً من صلب الحياة الحقّة كأصدق ما تكون الحياة الحقّة، إنما مع ترك الهيمنة لكبار الكهنة اليهود وللغاصبين الرومان. فها شعبٌ بأكمله مسحوقاً بتلك «الشريعة» المزدوجة: شريعة الصدوقيين وشريعة القياصرة.

ألا فكيف السبيل أن نعيش حياتك، الإنسانية والإلهية معاً، والمشاركة في جميع الثورات تصدياً لكل طغيان؟

وكي أكون أعمق إخلاصاً لك، للسير مع جميع رفاقنا على الدرب الذي فتحته أمام حياتنا الشخصية، ولأكون محرّك جميع الانتفاضات إلى جانب جميع ضحايا الأرض، كان من اللازم الاهتداء بمسيرتك، دون أن أكون وحدي، وإنما برفقتهم جميعاً. وكان أن أصبحتُ مناضلاً بما أيقظتني، وبما عاهدتُ أن أكون مخلصاً لك، كان أن أصبحتُ شيوعياً في تلك الحركة المترامية التي تضم المضطهدين والجائعين، داخل ذلك التضامن، الذي كان يهب ملايين البشر، مثلما وهبتهم أنت، وجه الأمل والرجاء.. ومات الملايين في تلك المعركة، على أيدي السلطات المدعومة في الغالب الأعم من أولئك الذين يزعمون بأنهم منك، بثيابٍ غير ثيابك، ومع أصدقاء غير أصدقائك. بل راح نفرٌ يلعنونك دون أن يكونوا قد عرفوك بسبب أولئك المحتالين المختلسين لاسمك.

وها هم المهمّشون من جديد ضحية أسيادهم دنيا وديناً: من

كرادلة حُمر المآزر من حول رجل يلبس البياض، كما في أيام الإمبراطور الروماني الذي كان يلقي مريديك إلى الوحوش. وأنا طردتني قيادةً أخرى، كانت تسمي نفسها «شيوعية»، بعد أن صارت شريكة متآمرة على موتك الثاني، فحملتُ الأمل برجوعك. لقد بشّرتَ به تلامذتك: «خيرٌ لكم أن أنطلق. لأنه إن لم أنطلق لا يأتيكم الروح القدس - البارقليط المعزّي - . إن لي أموراً كثيرة أيضاً لأقول لكم ولكن لا تستطيعون أن تحتملوا الآن» (إنجيل يوحنا، الاصحاح السادس عشر، الآية 7 و12). «وأما متى جاء روح الحق فهو يرشدكم إلى جميع الحق... لأنه يأخذ ممّا لي ويخبركم». (إنجيل يوحنا، الاصحاح السادس عشر، الآية 13، 14). «في هذا العالم سيكون لكم ضيقٌ بعضكم عدوٌّ لبعض، لكن ثقوا، أنا قد غلبتُ العالم». (إنجيل يوحنا، الاصحاح السادس عشر، الآية 33).

لقد بيّن يسوع لنا ما تكون الإنسانية الكاملة. إنه المحور الذي ما تزال دروبنا المتبدلة تضطرب وتتموّج من حوله، أو، كما يقول ليوناردو بوف: «لم أبدّل المعركة، لكني بدّلت الخندق».

والرسالة التي أبلغها محمد (ص) لأهل مكة قريبة من رسالة يسوع في الأناجيل. فهو يكشف لنا، وكذلك تعاليمه ما يجب أن تكون عليه الحياة الشخصية للإنسان الكلّي، أي للإنسان الذي تعمر نفسه بالله. وكان هذا كافياً ليضع أثرياء مكة ثمناً لرأسه وليحكموا عليه بالموت، تماماً مثلما جرى من أجل الحكم على يسوع وإدانته، إذ قال كبار الكهنة من الصدّوقيين لبيلاطس: «لا ملك علينا سوى واحد: إنه قيصر». وحصلوا على ما أرادوا حين طلبوا صلب يسوع. غير أن محمداً (ص) الذي تَهدّد أيضاً هو الآخر بالموت نجح، مع خيرة أصحابه المخلصين، بالفرار من المؤامرة وتمكن من الذهاب إلى «لدينة» حيث أصبح رئيس دولة.

وإنها لتجربة تاريخية فريدة: كيف يمكن ضبط السمت والمحافظة عليه من خلال الإخلاص لتعليم يسوع لمن أصبح يتحمّل مسؤولية شعب ودولة؟ الا فإن محمداً (ص) بدأ بتعميم الرسالة لتشمل البشرية جمعاء:

إذ قضى بتكريم جميع الأنبياء السابقين الذين أرسلهم الله. وجعل يسوع فوق جميع الأنبياء بولادته الخارقة (من البتول)، وسلّم عليه باسم «المسيح»، ليس بالمعنى العبراني لملك الشعب المختار، وإنما باسم ذاك الذي يهدي إلى كيفية تحقيق «مملكة الرب».

وقد جعل القرآن في صلب رسالته الوقوف في صف الفقراء: وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها..» (القرآن، الإسراء، الآية 16). كما أن جميع التعاليم الاقتصادية في القرآن موجّهة لتأسيس مجتمع قائم على المساواة: فالزكاة مبلغ يُقتطع من الثروة لا من الدخل لا غير، بحيث لا يستطيع أحد العيش من غنى أجداده، والربا، أي تحريم كل ملكية لا تقوم على العمل، لمنع تكديس الثروة في قطبٍ ما في المجتمع على حساب بؤس القطب الآخر.

نعم، أصبحتُ مسلماً، دون أن أتنكّر ليسوع أو لماركس. على العكس، فقد أردتُ بهذا أن أُبقي على إخلاصي لهما. وكما في جميع الأديان (والتي هي طريقة من طرق «الاعتقاد»، بينما الإيمان طريقة من طرق الفعل) فإن نفراً من الزعماء المسلمين، والأمراء، وبإمرتهم بعض فقهاء «الشريعة»، ألحقوا الإساءة بالإسلام. فتماماً مثلما جرى في اليهودية والمسيحية، قدّموا الشعائر والمعتقدات المتعصّبة على رسالة إبراهيم، ويسوع، ومحمد(ص)، ليفرسوا في الأفهام، باسم الالتزام الدقيق بالشعائر، بأن «ممارسة العبادة» تتمثل بالخضوع لتحريماتهم، وليس بالكفاح والجهاد من أجل التحرير الإلهي والإنساني من كل بؤس، من كل استضعاف مهين، من كل وضع يتشوّه فيه وجه الإنسان بدلاً من أن يشرق بالكرامة الإنسانية. وها نحن نراهم يتكاثرون في معابدهم، على مرّ العصور، رهط «أحبار» موسرين كسلطات شمولية مثل قدماء «الأباطرة الرومان»، وحكاماً فاسقين ومستبدين يزعمون بأنهم خلفاء «الخلفاء الراشدين». وما يزال لهم، حتى يومنا هذا، نسلٌ من الفاسدين الوارثين للرذائل ذاتها، والمقنّعين خلف أقنعة التزمّت المنافق.

وهناك في النهاية، في أول ديانةِ وحيٍ سماوي في الشرق الأوسط، أحبارٌ، صُنعوا في بروكلين ويزاولون نشاطهم في «الخليل»، لتعليم «صلاة الكراهية والبغضاء». باختصار، ثمة «طالبان» عبرانيون ومعمّمون تلموديون، مثلما يوجد في العالم المسيحي صليبيون، ومفتشون من الاستعمار الجديد، وتجار أسلحة، ومخدّرات، وبذاءات الفسق والفجور.

لا يمكن بالتالي الاعتماد على أيٍّ من الديانات المؤسساتية المهيمنة لتجنيب الكوكب الأرضي الانتحار في القرن الحادي والعشرين. هذا مع إصرارنا وتأكيدنا بإمكانية بناء القرن الحادي والعشرين بوجهٍ إنساني وإلهي، دون فقدان أي شيء من التراث الروحاني الخاص بالثلاثة آلاف عام الأخيرة، ذلك التراث الذي انتقل خاصة على أيدي كبار المتمردين في ديانات «الوحي» الثلاث: وهم أنبياء إسرائيل، والمقيمون على الوفاء لرسالة يسوع، والمتصوّفة المسلمون، ومن خلال حوار حقيقي بين رسل الحكمة في آسيا، وإفريقيا، وأميركا اللاتينية، وبين «شرائعهم اللاهوتية حول الخلاص» المتصدية لـ«أيديولوجيات الهيمنة» التقليدية.

والمشكلة الكبرى لا تكمن في الجانب التقني، ولا الاقتصادي، ولا السياسي. وإنما الأمر يتعلّق، دون إهمال هذه الأبعاد الثلاثة، بترتيبها لتتوجه نحو غايات إنسانية، بحثاً عن وحدةٍ متناغمة للعالم، برغم تنوع ثقافاته، على نقيض «عولمة مزعومة» تهدف إلى وحدة إمبريالية للعالم: وهي الوحدة التي تقودها الولايات المتحدة وأزلامها الأوروبيون، مع عالمٍ تكلّفه منذ الآن تلك «التنمية»، عبر المجاعة والحروب التي يدبرها «الكبار» تحت جنح الظلام، ثلاثين مليوناً من البشر يلقون حتفهم كل عام ومن بينهم ضمناً ثلاثة عشر مليوناً من الأطفال (أرقام اليونيسيف).

فما العمل للانتقال من الانتحار على مستوى الكوكب الأرضي إلى انبعاث الإنسان وإلى وحدة العالم؟

إن هذا القرن، بمواظبته العمياء في طريق تلك الانحرافات، لا

يمكنه الاستمرار لمائة عام، ليس بسبب تقتيل بني البشر فحسب وإنما أيضاً بسبب تدمير الطبيعة. على ظهر الأرض وفي باطنها، في أعماق المحيطات وفي أجواز الفضاء كما في العلاقات مع الأحياء، لا نجد، بالهمجية الجديدة، المعَمَّدة باسم الإنتاجية التكنولوجية، والحداثة، وحتى التقدم، إلا تدمير كل ما أتاح سابقاً، على مدى ملايين السنين، انتشار الحياة والإنسانية.

فالتحكّم الإعلامي بالجماهير، التي نزلت إلى مستوى الأطفال من خلال سحر البث التلفزيوني و«الاتصالات» (من الهاتف النقّال إلى الانترنيت)، يسمح بتخدير الضمائر حتى لتنسى الهوّة الفاغرة والموت التي يأخذها إليهما «الفكر الوحيد»، أي غياب كل تأمل حول الغايات الأخيرة للتاريخ الإنساني ومعنى ذلك التاريخ.

ولدينا في الأمريكي الرائد أكثر الصور إجرامية تعبيراً عن هذا الانحطاط: مائتان وخمسون مليون قطعة سلاح لمائتين وخمسين مليون نسمة، عدد السكان، فأطفالٌ قتلة في سن التاسعة، وآلاف السجناء، ومليارات الدولارات من الديون (بما يفوق ديون العالم الثالث بمجموعه)، وثلاثة وثلاثون مليون معوَز: واحد بالمائة من الشعب يمتلكون سبعين بالمائة من الثروة الوطنية، وهناك طفل من كل ثمانية أطفال، لا يجد ما يأكله ويعيش جائعاً في ذلك البلد الذي هو كما يقال عنه «أغنى بلد في العالم». إن الولايات المتحدة الأمريكية تعيش في مستوى أعلى من وسائلها الخاصة على حساب باقي العالم، فالمضاربون ينهبون أسواق العالم؛ والأداة الحربية بإمكانها تدمير الشعوب والبنى التحتية، وإرجاعها إلى عشرات القرون من التخلف، بالحرب القائمة على درجة المخاطرة «صفر» (من الطرف الأمريكي، طبعاً)، أي أنها تُشَنّ بوسائل تقنية لا تقاس أبداً بقوة ردّ الخصم: إنه الرشاش في مواجهة الرمح البسيط، كما هي الحال في الحروب الكولونيالية في القرن الماضي؛ وفي إسرائيل، التي تحوّلت إلى نسخة صغيرة عن

شيكاغو، هناك غزو فلسطين بالدبابات زنة الأربعين طناً وليس في مواجهتها سوى البنادق الخفيفة و«مقاليع» رمي الأحجار، وفي هذا ما يشير إلى الانحطاط، وهو انحطاط أخلاقي هذه المرّة، في عالم غاب عنه كلياً مفهوم «الشرف».

ويتطلّب حجم هذه الأزمة الضخمة ما هو مختلف عن الثورة السياسية لا غير. فطفرات التاريخ الحقيقية وأعمقها غوراً نتجت بفعل انبثاق «ديانات» جديدة. والحال، فإن تلك الديانات جميعها، حتى يومنا هذا كما شاهدنا، ومن بعد إحداث تجديد راديكالي في قلوب وعقول الجماهير، (المسيحية واليهودية في الغرب، الإسلام في الشرق الأدنى)، وطّدت علاقتها، بل اندمجت أحياناً، مع السلطات المهيمنة، حتى أنها بدلاً من إحداث تجديدها، وضعت نفسها في أغلب الحالات في خدمة تدعيم وتكريس السلطات القائمة، وأجّجت المصادمات السياسية من بعد «تبخيرها» روحانياً.

فما نحن بأمسّ الحاجة إليه في يومنا هذا، هو التجديد، هو وعي الإيمان كعنصر تكويني لازم لبناء الإنسان في وحدته.

ألا وإنما تبدأ في عقول وقلوب البشر ليس الثورات فحسب، بل الطفرات الحقيقية للقدر. وإنه لمّا يحزّ في النفس أن العدد الأكبر من الثوريين يريدون تغيير كل شيء - وينسون أنفسهم.

ما نحن بأمسّ الحاجة إليه في يومنا هذا (ويهودي مناحين هو من بين من أعلنوا ذلك بأجلى بصيرة) هو وعي الوحدة الإنسانية عبر وحدة الإيمان، وليس «ديانة جديدة»، في وقت تحنطت فيه «الكنائس» المؤسساتية، يهودية، ومسيحية، وإسلامية، وراحت تشعل أوار المنازعات وراء قناع من الأقوال «الورعة» زيفاً ونفاقاً.

وهذا ما يتطلب من الديانات التي يقال لها «ديانات الوحي» ألاّ تزعم الاحتكار الحصري للدين: فالله الذي تتوجه إليه بالدعاء يطالبنا، بسبب تعاليه وتنزيهه، أن نكون واعين لنواقصنا ولضيق آفاق تفكيرنا.

وليس بالإمكان إقامة أدنى حوار إذا ما كان كلٌ منّا، منذ خط البداية، على يقين من امتلاك الحقيقة الكلية، المطلقة. ولا يمكننا، على العكس من هذا، الشروع بحوارٍ إلا انطلاقاً مما تفتقر إليه كل ديانة من دياناتنا وممّا يعيقها عن الإسهام في الإيمان الأوحد.



فهل كان من الواجب حيال آلاف الخيانات في ديانات «الوحي» تحوّل الناس إلى «ملاحدة متصوّفين» هجراناً لإبراهيم، أو يسوع، أو محمد (ص)، أم كان عليهم مواصلة معركتهم؟ إن الطريق حافلة بالأحجار الجارحة للأقدام الحافية، وبكتل الغرانيت التي هي فوق قدرة ساعدين بمفردهما. على أن الطريق الذي لا تساهل فيه كان قد رسمه لنا رغم كل شيء أولئك الذين لم يخشوا قطع الأواصر، أعني أولئك الذين عاشوا تجربة التعالي بأنفسهم، أي جميع الشهداء، من ذائعي الصيت المجيدين أو من المغمورين المجهولين، الأحياء منهم والأموات والذين، من إفريقيا إلى أمريكا اللاتينية، من المقاتلين المسلمين في البجارة (Alpujara) إلى كالفينيّي منطقة السيفين (Cevennes) وإلى متطهري منطقة ألبي (Albi) في مونسغور (Montsegur)، من مريم المجدلية إلى الواعظ بونيفر، بيّنوا لنا كيف يكون الإيمان الحق والانتماء الحق إلى العقيدة: حيث يكون الالتزام طيلة الحياة بأكملها وبكل الكيان الحيّ. فهم جميعاً، كائناً ما كان إيمانهم، شهدوا بأن الله لم يكن كائناً ولا كان سيّداً مهيمناً، وإنما هو فعل ودعاء. ومن نيافة برتولومي في لاس كازاس إلى الأمير عبد القادر الجزائري، قاموا بالتوفيق بين قيام الليل المتهجّد ومعارك النهار، وبالحميّة الوقّادة ذاتها.

لقد علموا كيف يعيشون في زمن العاصفة، بالصفاء الذي تعمر به

نفوس المؤمنين بإله هو (الكلّ)، أي ذاك الذي تشكل لديه فظائع الحرب وغبطة المحبة جزءاً لا يتجزأ من الحقيقة الكلية الشاملة.

لقد بيّن لنا أبطالنا، أبطال الأسطورة أو التاريخ، «الحقيقة، والطريق، والحياة».

ومَن يعش الإيمان يكن قادراً على رؤية الواقع الحقّ بكليته وعلى الانخراط في جميع المعارك، مثلما كان الربّ فيشنو (Vichnou) ينادي على أرجورا (Arjuna) كي يشارك فيها: «كن واحداً مع الكل»، وهذا ما يعلّمنا أساتذة «التاو». «أنت هذا!»، كما كان يرتفع الإنشاد في الأوبانيشاد. وهذا يعني أن أعمق أعماق ذاتك يتماهى مع أقدس القوى في ذلك العالم الكلّيّ، والذي أطلق عليه جميع المناضلين في سبيل الحياة، عبر آلاف السنين، اسم «الله».

وما أهمية الاسم! متى كنت تعلم كيف تقيم على الوفاء «له». أن تسبح في خضمّ العاصفة حتى الإعياء، مثلما عليك أن تخرج منتصراً على قوى الشرّ. وكان بونوفير يقول: «يجب إعانة الله في معركته».

فليس إلهك بالقاضي الذي يدين إهمالاتك وهزائمك. وليس إلهك المخلّص غير المنتظر الذي يهبّ إلى مساعدتك حين تضعف أمام ضغط الأقوى منك. إذ لم يعد هناك، منذ كانط، من كائن وإنما هناك حقيقة بديهية.

وعندما تكون قد تخلّيت عن كل شيء، حتى عن أكثر ما أنت مشدود إليه، يبقى لك النداء الذي يدعوك لتستمر في المقاومة.

لقد كتب باريوس، وهو كاتبٌ لا ربّ له: «رجاء الإنسان هو جسد الرب». وإنما الإلحاد الحقيقي مؤدّاه ألاّ يطرح الإنسان السؤال على نفسه، وأن يتقبّل أن تكون الأشياء كما هي عليه وأن تمضي في حال سبيلها مثلما هي ماضية. فأعظم الخطايا خطيئة اليأس والتخلي عن الكفاح. وإنما الإيمان محاولة رؤية الغاية النهائية والنضال في سبيلها. وليست تلك الغاية مكتوبة بصورة قطعية لتتحقق في مستقبل جامد لا

يحول ولا يزول. بل الإيمان هو المسؤولية، في كل آونة، والتي تستدعي تحديد الهدف الذي على سهم الزمن إصابته. والإيمان هو هذه الرؤية الكلية للعالم، لتدفقه المطّرد دون توقف، وهو إسهام كل إنسان في إعلاء صرح «الملكوت»، إلى مستوى ما تسمح به قواه.

ويمكن لكل فرد منا اجتياز هذا الدرب: فذات يوم سوف يعرف المنظّف الفرح لأنه سوف ينهمك بتنظيف جادة «الملكوت»؛ وسوف يعلم الرئيس السياسي بأن هدفه لا يكمن في إرضاء ناخبيه، وإنما هدفه الإسهام في الوحدة الحقيقية للعالم: حيث يصبح بإمكان كل طفل يحمل عبقرية موزار أن يصبح موزار. ففي ذلك اليوم سوف نرفع جميعاً الراية الظافرة لـ«الملكوت».

غير أن هذا الأمر يتطلب التخلّي عن التعليم الذي جعلنا نرى العالم على طريقة الإلحاد الهابطة عن المستوى الإنساني، تلك الطريقة التي لا ترى في الطائر سوى ريشه، وفي الإنسان سوى المؤامرة التي تراوده أو الجريمة التي يتحضّر لها، وفي السماء محض غيمة عابرة تعلن عن عاصفة الشتاء أو حرّ الصيف الخانق.

وعلى الطريقة الأخرى، الهابطة عن المستوى الإنساني هي أيضاً، طريقة «العالِم» الذي يقسم الواقع إلى مفاهيم، أو الذي يعتقد في أيامنا هذه بأن الحاسوب «ذكاء اصطناعي»، قادر على أن يحلّ محلّ استكشاف الغايات النهائية، بدلاً من أن يعطينا أحياناً الوسائل التدميرية الرهيبة.

وعلى طريقة الهابط عن المستوى الإنساني الذي يزعم بأنه يعلّمنا الخير والشر مثلما علّمه آباؤه أو خوريّه، بدلاً من أن يسعى، جسّاً بأصابعه، إلى خلق وحدة العالم، وليكن عالمنا نحن بالذات على أقل تقدير، مهما تضاءل حجمه.

من أراد أن يحس بتلك الهزّة في الأرض والسماء، فما به حاجة للذهاب إلى الكنيس، أو الكنيسة، أو المسجد أو إلى معبد بوروبودور (Boroboudour).

إن الشاعر «كير»، ذي اللغة الأوردية (كان في الوقت ذاته هندوسياً ومسلماً) كتب في القرن الخامس عشر:

«يا إنسان الإيمان، أين تبحث عني؟
أنا قريبٌ منك جدّ قريب.
ما أنا في المعبد ولا في المسجد.
ما أنا في شعائرك واحتفالاتك..
إن كنت حقاً تبحث عني
فأنت قد وجدتني فور أن بحثتَ».



يمكن لزعزعة حياتنا على هذه الصورة أن يصيبنا بما يشبه ضربة الصاعقة تحت شجرة كثيفة الأوراق. ولا أعلم من أين تأتي الضربة. ولا كيف تكون رائحتها: فما هي عبق البخور ولا عبق حشيشة مخدّرة؛ غير أن ذلك اللهب الضئيل، ربما دون أن ندري، يبدأ بإحداث تأثيره في كلٍّ منّا. وغالباً ما يتم ذلك دون أن نحسّ به أو نشك بوجوده.

ويمكن لذلك اللهب أن يتعاظم في كل آونة ودفعة واحدة، كما النار في الهشيم، ليمتد إلى جميع أرجاء العالم: ولك عيناك لترى بهما الأشياء. الأشياء كما هي عليه، دون ماضٍ مثلما هي دون مستقبل. ولديك مفاهيمك التجزيئية لصنع الأقفاص، من أقفاص الدجاج إلى الحواسيب. ولديك «العين الثالثة»، كما كان يسمّيها المتصوّف ريتشارد دوسان فيكتور. فتلك العين تعطيك المعنى: معنى مسيرة الإنسان ونموّه، معنى الدلالات والغايات الأخيرة. حينذاك يكبر ما كنت تحسب أنه عالمك إلى ما هو أبعد مدى من الأفق. إلى اللانهاية: إذا كان لنا أن نستخدم كلمة أضيق مدى مما يجب.

إنها حياة جديدة، لقد بدأت الحياة الحقّة لأنها لم تكن إلا الحقيقة الكاملة، الواقع الكلّيّ، الذي لا تعود فيه مجرّد متفرّج بل أنت مقيم القدّاس.

قدّاس من؟

يمكنك أن تسمّيه الله:

لا يهمّني الاسم إلا قليلاً، وإنما تهمّني الحقيقة وحياتك.

إنه موجود بيننا: فلا تسجد، ولا تركع،

انهض واقفاً! هيّا، قياماً!

وتقدم إلى النار!

الفصل الأول

الغرب حادث عارض

تبدو الطريق لنا، نحن الغربيين، مرسومة بصورة تامة: إنها طريق الهيمنة، والتي اتخذت لها اليوم اسم «العولمة». وتعود جذورها إلى آلاف السنين: منذ أسطورة «الشعب المختار» المعلّلة لإبادة جميع الشعوب الأخرى، وصولاً إلى «الإمبراطورية الرومانية» التي كانت تزعم بأنها تضم داخل تخومها (حدودها) كل العالم المعروف آنذاك، وما أطلقت عليه أوروبا اسم الـ«حضارة» (كما لو كانت الحضارة حكراً عليها)، كي تشرعن الرقّ أو استعمار الشعوب الأخرى. واليوم، عمّد قادة الولايات المتحدة «رسالتهم» بأنها «القدر الجليّ»، وهي رسالة مهمتها الإمساك بزمام العالم، من أجل إرساء وبناء «عولمة»، أيّ منظومة وحيدة خاضعة لما سمّاه أحدُ منظّريهم «القانون الإلهي للسوق».

وفي سبيل التصدّي لهذه الديانة الجديدة - من يتهيّب الآ يقول اسمها: ربوبيّة السوق - كان هذا الكتاب.

من الضروري لإنجاز الجهد الذي ندبنا نفسنا له، أي لإنجاز الوحدة السمفونية لعالمنا الراهن المقسّم بين «الشمال» و«الجنوب»، بعد عشرين قرناً من انفصال الغرب، وخمسة قرون من الكولونيالية، وخمسين عاماً من الهيمنة الإمبريالية الأمريكية، رسمُ المنحنى البياني لخط تطور «غرب» النهب والسلب، رجوعاً إلى منابع الانقسام، وسعياً للبحث عن وسائل وضع حدٌ له. وكي نضع حدّاً أيضاً لتلك الفجوة

الكبيرة التي ما فتئت تتعاظم وتتوسّع - حتى في الغرب - بين من يملكون ومن لا يملكون.

وبهذا دون سواه سوف يكون بإمكاننا أخذ القياس الحقيقي للمشكلة: ألا وهي مشكلة جوع ملايين الواقعين تحت الاستعمار، ومشكلة البطالة في البلدان الصناعية، والهجرة (الانتقال من عالم الجوع إلى عالم البطالة والإقصاء)، وهي مجتمعة لا تشكل سوى مشكلة وحيدة: مشكلة «عولمة»، الاسم الآخر لأطماع الولايات المتحدة وأزلامها في الهيمنة العالمية، والذين يدفعوننا، في القرن الحادي والعشرين، إلى الانتحار على مستوى الكوكب الأرضي.



ألا فإنها كلمة رهيبة كلمة «الغرب» تلك. أما الألمان فيقولون Abendland، بلاد الغروب. فماذا دهى اليوم حضارتنا الغاربة؟

يؤكد بول فاليري بأن أوروبا قامت على ثلاثة أعراف:

- في المجال الأخلاقي: المسيحية، بل الكاثوليكية إذا أردنا مزيداً من الدقة،

- في مجال القانون، والسياسة، والدولة: التأثير المتواصل للقانون الروماني،

- في مجال التفكير والفنون: العرف اليوناني.

فلماذا قُطعت هذه «التيارات» الثلاثة عن منابعها؟ إننا بذلك نخلق الوهم بأن «الغرب» بداية مطلقة، وأنه انبثق، كما نبتة ترفض ملاحقة جذورها، نبتة متوّحدة وفريدة، فكأنما هي ضربٌ من المعجزة التاريخية.

ألا فهذا إخفاءٌ للجوهري:

فما اتُفق على تسميته «الغرب» كانت ولادته في بلاد الرافين وفي مصر، أي في آسيا وإفريقيا.

يعود الفضل إلى كتابات - هيروغليفية في مصر، مسمارية في بلاد الرافدين - في إثبات وفود هجرات كثيفة (خاصة من شبه الجزيرة العربية) مع نهاية الألف الرابعة قبل الميلاد (حقبة البرونز القديم)، وكان السبب من وراء تلك الهجرات إمّا ضغط الغزو، وإمّا التبدّلات المناخية التي راحت تصحّر بلدان المنشأ.

لقد دخل المهاجرون إلى منطقة عيشُها أيسر وأوفر، فأصبح اسمها منذ ذلك التاريخ «الهلال الخصيب»، وهي تمتد من بلاد الرافدين حتى مصر. أمّا أوائل القادمين، الآراميون، فتمركزوا في المنطقة المعروفة في أيامنا هذه باسم سوريا. وكان أن أوجدوا مركزاً حضارياً في تلك البلاد أطلق عليه منذ منتصف الألفيّة الثانية قبل الميلاد اسم «كنعان»[1].

أمّا البدو العبرانيون الذين كانت هجراتهم في أوقات لاحقة فاندمجوا، على العموم اندماجاً سلمياً، مع السكان الأصليين، الذين كانوا قد تحوّلوا من بدوٍ إلى حضر، داخل مدنٍ محصّنة لا يمكن مواجهتها عسكرياً.

ويتبين من تقدم البحوث والتنقيبات الأثرية زيف التاريخ المزعوم للعبرانيين وأنه لا يعدو أن يكون محض «ميثولوجيا»، وهو التاريخ الذي يريد أشد حاخامات دولة إسرائيل الحالية باطنيّة استخدامه مرتكزاً لتعليل مُلكية ما يعتبرونه بلدهم الأصلي، الموهوب لهم بصكٍّ يحمل توقيع الرب؛ نعم، الشرعية التاريخية برمّتها لـ«دولة إسرائيل» الحالية هي ما يمكن وصفه دون مواربة بأنها ميثولوجيا من طرف «المؤرخين الجدد» الإسرائيليين، والذين يمكن أن نورد قولتهم الجريئة: «حتى تاريخه لا يوجد، منذ إنشاء دولتنا سوى حكاية ميثولوجية؟[2]». ويصدق الأمر نفسه

---

[1] رولان دوفو، «تاريخ إسرائيل القديم»، الجزء الأول، من الأصول الأولى حتى الاستقرار في «كنعان»، باريس، ج. غابالدا وشركاه 1971، ص 58.

[2] بيني موريس، ارجع إلى الفصل الأول.

على التوراة: فما من أثر أركيولوجي، ما من وثيقة سوى الكتاب المقدس تسمح بتأكيدها تاريخياً.

وها هو الأب دوفو، رغم تعلّقه الشديد بإنقاذ المصداقية التاريخية للكتاب المقدّس، يعترف، ومعه باقي الباحثين جميعهم: «ما من أثر في أي موضع لتلميح صريح يدلّ على الآباء العبرانيين، على إقامتهم في مصر، على «الخروج»، حتى ولا على فتح بلاد كنعان، ومن المشكوك فيه أن تظهر نصوص جديدة تقطع حبل هذا الصمت»[3]. على أن ديانات الغرب المسيحي سعت إلى أن تجعل من تاريخ القبائل العبرانية «تاريخاً عالمياً شاملاً»، بحيث رأى بوسويه في أوج القرن السابع عشر أن رب بني إسرائيل هو الرب الحقيقي، المهيمن في السماء والذي ترتبط به ممالك الأرض[4]. ولا يعدو ذلك التاريخ أن يكون توليفة متنافرة لأعراف متوارثة عبر آلاف السنين بين القبائل البدوية القادمة من شبه الجزيرة العربية، حيث بدأ المناخ يتحوّل إلى مناخ صحراوي قاحل، وهذا ما دفعها لتتقاطر نحو ما عُرف باسم «الهلال الخصيب»، وهنا توافر لهم المرعى المنتظم لقطعانهم كما تيسّرت أمامهم شروط أفضل للإقامة الحضرية.

وهكذا، إذا لم نرجع إلاّ إلى أبلغ الأمثلة دلالة: أي إلى ما تحقق فيه، وفق قول «الكتاب المقدّس»، أوج قوة إسرائيل، فلن نجد «اسم» داوود، ولا تاريخه، في أي مصدر خارج «الكتاب المقدس». بل لن نجد أي نصٍّ، أو نقش، أو أي أثر أركيولوجي[5].

فـ«الكتاب المقدس» دون سواه هو الوحيد الذي يقدّم إلينا مسيرة

---

[3] ر. دوفو، المرجع السابق، ص 154.

[4] بوسويه، «حديث في التاريخ الشامل». «الرب الحقَ، ربُّ إسرائيل، ذلك الربَ الأحد وغير المجزّأ» (ص 271) «لكن تذكروا، يا مولاي، بان ذلك الترابط الطويل الأمد بين الأسباب الفريدة التي تشكّل وتفكك الممالك يتعلّق بالأوامر الخفيّة للعناية الربانية. فالرب يمسك من أعالي السماوات بمقاليد الممالك جمعاء». ص 558. القسم الثالث، الفصل السابع.

[5] انظر: «كشف الحجاب عن الكتاب المقدس» من تأليف الأثاريين الإسرائيليين، إسرائيل فنكل – شتاين ونيل اشيرسيلبرمان، مطبوعات بايار.

تفصيلية (صموئيل الأول؛ صموئيل الثاني)؛ ولا يوجد أي مصدر منقوش أو اي أثر أركيولوجي لوجود وحياة هذا الداوود - ناهيك بأن سيرته لا ترفع الرأس كثيراً -. ومع هذا، على امتداد ثلاثين قرناً، وحتى في «تعاليم العقيدة للكنيسة الكاثوليكية» لعام 1992، وهي التعاليم الصادرة عن البابا جان بول الثاني، يعلّموننا («التعاليم»، ص 35، الفقرة 105) «أمّنا الكنيسة المقدّسة.. تقول بقدسية جميع كتب العهد القديم والجديد، بكل أجزائه.. فـ«الرب» هو مؤلّفها».

ولدينا («التعاليم» ص 38، الفقرة 120) ضمناً «كتابا صموئيل وكتابا الملوك» باعتبارهما «جزءاً لا يتجزأ من الكتاب المقدّس» (الفقرة 121).

إذاً، تأخذ الكنيسة على عاتقها تبني حكم صموئيل (الكتاب الأول، 13 - 14) بأن داوود هو «رجلٌ حسب قلب الربّ»، كما أنها تجعل يسوع، حسب متّى (1، 16) «من نسل داوود المسيحي». («التعاليم»، ص 99، الفقرة 445).

علماً بأن التناظر بين حياة داوود وحياة يسوع أقلّ ما يقال فيه إنه قائم على المفارقة، لأن حياة هذا نقيضٌ على طول الخط لحياة ذاك.

وهاكم لأخذ العلم حياة داوود حسبما جاء به كتابا صموئيل و«الأخبار».

ولنبدأ من زواجه: فقد تزوج داوود ميكال، ابنة شاؤول، زواج منفعة للارتقاء في مركزه. وقال لعبيد شاؤول «هل هو مستخفٌ في أعينكم مصاهرة الملك؟» (صموئيل، الكتاب الأول، 18 - 25)، ونزولاً عند أمنية شاؤول التقيّ، وعد أن تكون هدية الزواج، مائة غلفة من الفلسطينيين، «.. وقتل من الفلسطينيين مائتي رجلٍ وأتى داوود بغلفهم لمصاهرة الملك» (صموئيل، 1، 18 - 27).

وها هو يتسلّط على عصبة من الشذّاذ «فكان عليهم رئيساً وكان معه نحو أربعمائة رجل» (صموئيل، 1 ، 22، 2).

وفي بعض جولاته كان أن التقى بامرأة جميلة، أبيجايل؛ وإذ كان

زوجها نابال يلفظ أنفاسه، فقد تزوج داوود امرأته أبيجايل منذ الغداة (صموئيل، الكتاب الأول، الأصحاح 25) بانتظار وفاة الزوج بين لحظة وأخرى. وكان هذا الأمر مألوفاً لدى داوود كما جاء في «الأخبار» (I، 3 - I، و) «في حبرون كان له ولد من اخينوعم، وآخر من أبيجايل، ثمّ من معكة، والرابع من حجّيث، والخامس من أبيطال، والسادس من عجلة».

وبعد أن ملَك هناك سبع سنين وستة أشهر في حبرون، تابع نشاطه التناسلي في أورشليم حيث ملَك ثلاثة وثلاثين عاماً.

وهناك، كان اشتهاؤه لبتشوع، فحرص حيلة ومكراً أن يدفع زوجها أوري للقتل في المعركة، وكان أوري ذاك من أتقى وأخلص قادته العسكريين. وولدت له بتشوع أربعة ابناء (من بينهم سليمان)، كما وُلد له أربعة من أربع نساء أخريات («الأخبار»، I، 3 - 4 إلى 9). وأخيراً، مع اقتراب الموت، عمل على تدفئة جسده، جسد المقاتل المرتزق، بفتاة عذراء هي ابيشج. (الملوك الأول، I، 14).

في هذه الحياة الحافلة كان قد وضع نفسه، مع مرتزقته، بخدمة من يريد: بخدمة العبرانيين كما بخدمة أعدائهم، الفلسطينيين، مع مواظبته على غزواته في المناطق المجاورة. «وضرب داوود الأرض ولم يستبقِ رجلاً ولا امرأةً، وأخذ غنماً وبقراً وحميراً وجمالاً وثياباً». (صموئيل، I، 27، 8).

فهذا سجلّ فخار «الرجل حسب قلب الربّ» (صموئيل، 13، 14، «تعاليم العقيدة» لعام 1992، ص 105) وهو من قالت عنه تعاليم جان بول لعام 1992 بأنه أمكن التعرّف في يسوع على «السمات الجوهرية» لابن داوود! («التعاليم» لعام 1992، ص 98). «ابن الربّ في قوّته» («التعاليم» لعام 1992، ص 99). «يسوع مسيح بني إسرائيل» («التعاليم» لعام 1992، ص 105). «خليفة داوود الذي مثّل سماته الجوهرية» («التعاليم» لعام 1992، ص 105).

إن وفاة سليمان «هي أول واقعة في تاريخ بني إسرائيل يمكن

ضبط موعدها تاريخياً» إذ أصبح بالإمكان أخيراً إقامة علاقة تاريخية مقارنة مع تأريخ الإمبراطورية الآشورية الحديثة، فذاك التأريخ، من جانبه، يمكن الوثوق به، لأنّه محدّد بيقين عن طريق الحسابات الفلكية[6].

وواقع الأمر أن الأدلة تراكمت، منذ ما ينوف عن قرن، لتحطيم جميع الأساطير حول «الفرادة العبرانية»، الواحدة تلو الأخرى[7].

فأثناء حكم سليمان - ذلك التاريخ العجائبي، الذي كان متناقلاً لأمد طويل تناقلاً مجزّأ عبر الأعراف الشفوية بدأ بالتحول إلى مادة مكتوبة ومؤلّفة بنظرة شمولية متناسقة. وأوّل ما جُمع عن طريق ما يقول عنه المفسّرون الـ«Yahviste»، إبان القرن العاشر، سوف يُصار إلى استكماله فيما بعد. والعرف الشفوي المروّج للفكرة الثابتة الزاعمة بأن «بني إسرائيل» ماهية تاريخية موجودة منذ بداية الألفية الثانية قبل الميلاد (إبراهيم)، وأنهم كانوا على ديانة التوحيد منذ تلك الحقبة، هو عرفٌ لا يتطابق مع الواقع الحقيقي. وإنما هو إحلالٌ لمبادئ الإيمان محلّ الحقيقة التاريخية.

1-فالتحرّك باتجاه التوحيد ثمرة تبلور طويل، حدث في مجمل الشرق الأدنى، من بلاد الرافدين إلى سوريا، وفلسطين، ومصر.

2-وفي النصوص التوراتية، نجد عناصر من مصدر بابلي، وحثّي، ومصري، لكننا بدءاً من عام 1929 لا غير، مع اكتشاف نصوص رأس الشمرة، في موقع العاصمة القديمة لأوغاريت، في سوريا الحالية، أمكننا أن نعاين مدى الإسهام الذي جاءت به كنعان.

وكما هو الحال لو تكلمنا عن الفرادة التوراتية، فمن الخطأ أن نعزل تلك «التوراة الكنعانية»[8] عن مجمل الإسهامات الروحية للشرق

---

[6] مارتن نوث، «تاريخ إسرائيل»، الطبعة الفرنسية، بمراجعة المؤلف، باريس، بايّو، 1954، ص 235.

[7] إسرائيل فنكلستين ونيل أشيرسيلبرمان، المرجع السابق ذكره.

[8] التعبير مقتبس من عنوان كتاب هـ.ا. ميديكو: «التوراة الكنعانية المكتشفة في راس الشمرة»، بايّو، 1950.

الأدنى. إنها إنما تتيح مجرّد تقدير قيمة تلك الآونة الهامة، آونة «الإرث الكنعاني»[9]: «ثمّة كلمات، تعابير، جمل بأكملها من التوراة العبرانية راحت فجأة تتجلي مقروءة في تلك النصوص العائدة إلى القرن الرابع عشر قبل يسوع - المسيح.. فهل تكون الرُقُم الأوغاريتية على أهبّة كشف كامل الخلفية الكنعانية («العهد القديم»، مثلما كان بعض المفسّرين وبعض المؤرخين قد خمّنوا منذ أمد بعيد؟»[10].

لا يمكننا التقليل من قيمة الاختلافات بين ديانة البدو الرحّل (وتلك كانت حال العبرانيين إلى القرن الثاني عشر) حيث المقدّس الإلهي، الضامن بادئ ذي بدء لقيم القبيلة ولاستمرارية تاريخها الحقيقي أو الأسطوري، يتجلّى في التاريخ، وديانة الزرّاع المقيمين (وتلك كانت حال الكنعانيين منذ مطلع الألفية الثانية)، حيث المقدّس الإلهي، الضامن بادئ ذي بدء لخصوبة التربة، يتجلّى على وجه الخصوص في الطبيعة.

فإبّان المصادمات الأولى بين الكنعانيين والعبرانيين، تمّ التنابذ المتبادل بين المؤمنين بيهوه والمؤمنين بإيل، غير أن العبرانيين، من بعد استقرارهم الحضري في كنعان، دمجوا ربّهم مع الأرباب المحلّيين: حتى أنهم تبنّوا اسمه إيل (الرب)، بصيغة الجمع: إيلوهيم[11].

هذا وقد تمازجت واختلطت أحياناً، بعضها مع بعض، أسماء تلك الآلهة، وأسماء الطبيعة، وأسماء التاريخ: فمثل بعل الكنعانيين، يحمل يهوه اسم «الراكب في القفار» (المزامير، المزمور الثامن والستون، 5)؛ وشأنه شأن جميع آلهة الخصب، فهو الذي يعطي القمح، والزيت، والخمر، (هوشع، الأصحاح الثاني، 8). وهو مثل بعل، يرعد صوته في الرعد (المزامير، المزمور التاسع والعشرون، 3 - 4). ومثل الرب إيل الأوغاريتي،

---

[9] وهذا أيضاً عنوان كتاب نفيس آخر لنيافة جون غراي: «إرث كنعان»، ليدن، بريل، 1957.

[10] «ديانات الشرق الأدنى»، وهي نصوص بابلية، أوغاريتية، حثية، قدّمها لابا، كاكو، شتنيسر، فييرا، مطبوعات فايار، دونويل (مجموعة: كنز البشرية الروحي)، باريس 1970، ص 375.

[11] و. ا. البريت: «من العصر الحجري إلى المسيحية - التوحيد وتطوره التاريخي»، مطبوعات بايو، باريس، 1951، ص 156.

فربّ «العهد القديم» يرفع عرشه ويقضي بمشيئته وسط مجمع الآلهة: «الله قائم في مجمع الله. في وسط الآلهة يقضي». (المزامير، المزمور الثاني والثمانون، I). فيمكننا أن نقدّر، من خلال أمثلة قليلة، رحابة وعمق التناظرات التي يمكننا تبيانها بين النصوص الميثولوجية الأوغاريتية ونصوص التوراة العبرانية. فهناك في «العهد القديم»، كما قيل، «تراثٌ من كنعان»، تلك الكنعان التي ما تزال أوغاريت، حتى تاريخه، العيّنة الوحيدة المعروفة منها[12].

وليس في ذلك الاندماج من مفاجأة: فالعبرانيون، إبّان استقرارهم الحضري في كنعان، تبنّوا، بديلاً عن لغتهم الخاصة، «لسان كنعان»، كما يذكر إشعياء (XIX، 18)؛ وقد تعلّم أولئك البدو من الكنعانيين الكتابة الأبجدية التي سوف تتيح لهم، في القرن العاشر، الانتقال من العرف الشفوي إلى الكتاب.

كما تعلّم العبرانيّون الرحّل الزراعة من الكنعانيين، وازداد تشابه نمط حياتهم معهم، خصوصاً مع تزايد الزيجات المتبادلة. واللعنات التي يصبّها كبار الكهنة، بدءاً من القرن العاشر، تشهد على ذلك «ملعونٌ كنعان..» (التكوين، IX، 25). «نسلٌ ملعونٌ من أصله» (الأمثال XII، 11). وتحريم الزواج من أجنبيات كما ورد بإصرار لدى مؤلفي «التثنية» (VII، 4)، ذاك التحريم المنسوب إلى الربّ بذاته (سفر الخروج، XXXIV، 15 - 16) يقول به إبراهيم دون مواربة: «فأستحلفك.. أن لا تأخذ زوجة لابني من بنات الكنعانيين الذين أنا ساكن بينهم» (التكوين، XXIV، 3). وذرية يعقوب، صهر «لابان الآراميّ» (التكوين، XXXI، 2)، أي الاثنا عشر الأسباط، آباء القبائل، أبناؤه من زوجتيه (راحيل وليئة) ومن خادمتيهما الأجنبيتين (بلهة وزلفة)، ومن جواريه - لم يتقيّدوا بتلك القاعدة: فيهوذا تزوج كنعانية (التكوين XXXVIII، 1 - 5)، وأفرايم ومنسّي ابنا يوسف،

[12] المصدر السابق، ص 376 - 377.

الذي كان متزوجاً من مصرية (التكوين XLI، 45، وXLII، 48). وأبناء قبيلة بنيامين بعد مقاطعة الإسرائيليين لهم ورفض تزويجهم من بناتهم، كثّروا قبيلتهم باختطاف أربعمائة صبيّة، ثم أعادوا الكرّة واختطفوا من بنات شيلوه حسب عدد الرجال بينهم (القضاة، XXI، 10 - 23) بعد أن «ضربوا بحدّ السيف سكان يابيش جلعاد مع النساء والأطفال»، (القضاة، XXI، 10) ولم يحملوا معهم سوى العذراى (القضاة، XXI، 12).

لقد نال موسى اللوم لأنه اتخذ زوجة كوشيّة (العدد، XII، 1). كما كان لداوود جدّة موآبية (راعوث) (راعوث، IV، 22)، وجاءه ولد من زوجته الحثيّة بتيشوع، وهو سليمان (II صموئيل، XI، 27).

فماذا يهمّنا بعد إن كانت حكاية إبراهيم أسطورة أم حقيقة من لحم ودم؟ لأن الإيمان لا يرتبط بمثل هذا الاختيار بين الحدّين، مما يجد له دعماً أو انتقاصاً في هذه اللقية الأركيولوجية أو تلك. وإنما الإيمان يقوم على اليقين بأن الإنسان يمكنه، ضمن نطاق أكثر المهام ارتباطاً بالأرض، أن ينجز «تحرّكات اللانهاية» كما كتب كيركيغارد في تأملاته الفذّة حول «إبراهيم، فارس الإيمان»[13]، ومن ثمّ، انطلاقاً من ذلك اليقين، تكون إرادتنا بأن نجعل من أعمالنا جواباً غير مشروط يلبي نداء الله، حسب المثل الأعلى لقربان إبراهيم.

وهكذا يتحرّر البحث التاريخي من تصور وضعي حول الدين (اليهودي، أو المسيحي، أو الإسلامي) قد يخلط الإيمان بالوقائع، متناسياً بأن الإيمان يدخل في سياق الإرادة وليس في سياق المعاينة الواقعية، ليس في سياق «الخضوع للواقعة الفعلية» ولما هو منفّذ - للواقعة المنفّذة - وإنما على العكس «الخضوع لنداء الله»، كي نتخلّص من الواقعة المنفّذة ونتجاوزها في سبيل خلق مستقبل بوجه إنساني وإلهي[14].

---

[13] سورين كيركيغارد، «الخشية والرجفة»، الأعمال الكاملة، (1972)، ص 104 إلى 145.

[14] ليست هذه الملاحظات الأولية «استطراداً لاهوتياً»، إنما هي ضرورية بالمطلق في نطاق «تاريخ فلسطين» كي لا نخلط البحث العلمي مع «المسّ بالمقدسات». فكون أحد النصوص التوراتية لا

عندما يكتب إيمانويل أناتي، على سبيل المثال: «ما من اسم من أسماء الأشخاص الواردين في تواريخ «الآباء» يمكن التعرّف عليه في شخصية مذكورة ضمن النصوص التاريخية.. فالبحوث الأثرية لا تبرهن إلاّ على أن فئات مشابهة لعشيرة إبراهيم كانت تتجوّل دون سمت محدد في بادية الشام، وفي الأردن، وفي النقب، وفي سيناء، إبّان تلك الحقبة»[15]. يصبح بإمكانه التوسّع كثيراً ليعمّم، مسترسلاً مع التحليل التاريخي ذاته بما يخص «الإلياذة». فهي أيضاً حكاية أسطورية، أي أنها ملحمة كُتبت عقب حقبة طويلة من الأعراف الشفوية؛ وتلك الأعراف الشفوية بالذات، شأنها شأن «الملاحم البطولية» في العصر الوسيط الأوروبي، أو ملاحم الهند، مثل الـ«رامايانا» أو الـ«مهاباراتا»، ليست محض تخيّلات شعرية: فهناك مصادمات تاريخية حقيقية وحركات اقتتال شعوب قام بتمجيدها الشعراء وعدّلوا فيها، بحيث تجد أجيال البشر لاحقاً في إبراهيم، أو هكتور، أو رولان، أو راما، أرفع الأنماط التي يمكن أن ترتقي إليها حياة إنسان، والتجسيد لعبقرية حضارةٍ ما.

وبالفعل، فالتواريخ اللاحقة أقامت الدليل، كما يشير الأب دوفو، إلى أن «بني إسرائيل القادمين مع نهاية القرن الثالث عشر قبل المسيح، لم يتمكنوا من الاستيلاء على أريحا لأن أريحا كانت مهجورة آنذاك»[16].

ويصدق هذا أيضاً على «فتح عاي» على يد يشوع (يشوع، VIII، 1 – 29). يشير الأب دوفو إلى أنه: «من بين جميع القصص المروية عن الفتح، فتلك القصة هي أوفاها تفصيلاً؛ إنها لا تشتمل على أي عنصر خارق معجز وتبدو بأنها الأقرب إلى الواقع. على أنها لسوء الحظ يكذبها

«أساس» تاريخياً له، أو حتى كونه في تناقض جذري مع التنقيب الأثري، لا يمتّ بأدنى صلة للإيمان، يهودياً، أم مسيحياً، أم إسلامياً. المقصود لا غير هو عدم خلط الواقع التاريخي مع حقيقة الإيمان وذلك من أجل إطلاق العنان للبحث التاريخي.

[15] إيمانويل أناتي، «فلسطين قبل العبرانيين»، لندن، 1963، ص 37.

[16] ر. دوفو، «تاريخ إسرائيل القديم»، مطبوعات غابالدا، 1971، ص 562.

الأركيولوجي.. فلدى قدوم بني إسرائيل، لم يكن من مدينة في عاي: بل كان هناك أطلالٌ قديمة عمرها ألف ومائتا عام..»[17].

إن نزاهة المؤرخ والأركيولوجي كان لها قصب السبق، في كتاب الأب دوفو الجميل ذاك، على أمنيته العميقة التي كانت تود أن تجعل التاريخ يشهد على صدق الرواية التوراتية، وهذا ما تترجمه عبارة: «لسوء الحظ».

ونجد مشاعر مشابهة لدى معظم مؤرخي فلسطين. فهذا إيمانويل أناتي يكتب، على سبيل المثال: «مما يبعث على الدهشة أننا لا نجد في أي نصٍ مصري أدنى أثر، أو حتى أي تلميح، إشارة إلى تلك الإقامة الطويلة للعبرانيين في بلاد الفراعنة»[18].

وكان يمكنه أن يشعر بالدهشة ذاتها عندما يعاين عدم وجود أي أثر، خارج نطاق «العهد القديم»، لذلك الخروج من مصر الذي غرقت خلاله جيوش فرعون في اليمّ، بعد معجزة شقّ البحر وعبور العبرانيين فيه. حتى ما من تلميح، في النصوص المصرية، إلى مثل هذه الواقعة ذات الشأن، واقعة القضاء على جيش، بينما نجد في تقارير حرس الحدود، في الحقبة ذاتها، بلاغات تفصيلية عن تنقّل قبائل بدوية ضئيلة العدد[19].

فلماذا يشعر أناتي بـ«الدهشة والمفاجأة»؟

ولادة التوحيد في «الهلال الخصيب» ومصر

إن التراتيل الهندية لـ«فيدا»، والتي قد تكون لها الريادة في السير نحو التوحيد، تقول عن الربّ الأعلى «فارونا»: «تعدّدت أسماؤه لكنه واحدٌ أحد».

---

[17] ر. دوفو، المرجع ذاته، ص 565.

[18] ر. دوفو، الكتاب السابق ذكره، ص 389.

[19] مثلاً: ورق بردي اناستازي VI، 51 – 61. الوارد في «نصوص الشرق الأدنى الغابر وتاريخ إسرائيل»، من تأليف بريندوسو، مطبوعات سيرف، 1977، ص 68، وفي «نصوص التوراة والشرق الغابر»، مطبوعات دولاشونسلي، 1961، ص 42.

فلم يكن العبرانيون البتّة مبتكري التوحيد ومبدعيه. إذ على امتداد قرون من تعدد الآلهة القبلية، لم يستبعدوا أبداً وجود آلهة أخرى، غير أنهم اعتبروا إلههم الأقوى وضامن النصر. ومن المستحيل تحرّي صحّة روايات التوراة وضبطها، تماماً كما يستحيل ضبط صحة «الأباطرة الميثولوجيين» في الصين الغابرة، أو صحة بول فوه لدى هنود أمريكا. على أن الأسطورة، في حالة إسرائيل، قُبلت كتاريخ، خاصةً منذ أن استولت الكنيسة الكاثوليكية على التراث العبراني معتبرة نفسها «البقيّة» الخالصة من إسرائيل. علماً بأن القراءة إذا ما تخلّت عن الفكرة المسبقة سوف تكتشف في الكتاب المقدس بالذات تناقضاته.

فلم يكن العبرانيون غير فرع من فروع الهجرة الآرامية «آرامياً تائهاً كان أبي» (تثنية، XXVI، 5) بينما سفر التكوين (XXIX، 5) يجعل «لابان، الآراميّ»، عم وحمو يعقوب. وعندما يتحدث النبي عن أورشليم، يورد ما يلي: «مخرجكِ ومولدكِ من أرض كنعان. أبوكِ أمّوريٌّ وأمّكِ حثّيّة» (حزقيال، XVI، 3 و45). وقد امتد هذا التهجين القومي، المستبعِد لكل تعصب عرقي، إلى مجال التهجين الثقافي. فلم يكن الرب الذي يمجده العبرانيون مختلفاً عن «بعول» باقي الأقوام في «الهلال الخصيب» حيث تبرعمت لفترة طويلة فكرة الإله الأحد.

وما تمّ انجلاء ما أمكن تسميته «التوراة الكنعانية»[20] إلاّ بدءاً من عام 1929، مع أولى الدراسات المنشورة حول لقايا رأس الشمرة، وخاصةً بعد اكتشاف بعثة باولوماتياي الإيطالية للتنقيب، في عام 1975، لسبعة عشر ألف رقيم في القصر الملكي في إيبلا، في سوريا. ففيها يتجلّى بأن رجال الدين الكنعانيين (والعبرانيين ضمناً) قد احتفوا بحماس بالإصلاح التوحيدي لدى الفرعون أخناتون، وهو ما كانت اكتشافات تل العمارنة، في مصر، عام 1087، قد سمحت منذ ذاك باستنتاجه، فالمزمور 104 من

---

(20) هـ. ا. ميديكو، «التوراة الكنعانية المكتشفة في نصوص رأس الشمرة»، (باريس، بايو، 1950).

التوراة يبدو بجلاء مستلهماً من ألفه إلى يائه من «ترتيل للشمس» لدى أخناتون الذي أعطى أوامر كي تُمحى صيغة الجمع لكلمة «إله» من واجهات جميع المعابد: «أنت الواحد الأحد. أنت خالق كل موجود»، هكذا يقول ترتيل مرفوع لأمون، في القرن الخامس عشر، أي قبل قرنٍ من ذلك التاريخ.

وفي القصيدة البابلية عن الخلق، يُقال: «إذا كان البشر منقسمين بما يخصّ الآلهة، فنحن، بجميع الأسماء التي سمّيناه بها، نصلّي بأنه (هو هو)، إلهنا».

هذا النضج المديد للتوحيد من بلاد الرافدين إلى مصر، استحوذ عليه العرف الكهنوتي العبراني الذي أعاد كتابة التاريخ بعقلية عرقية ضيقة، جاعلاً بادئ ذي بدء من فلسطين مركز «الخليقة»: فالتثنية (XII، 5؛ XII، 21؛ XVI، 11) تكرّر حتى التخمة بأن أورشليم «هي المكان الذي يختاره الربّ ليضع اسمه فيه»، علماً بأن يشوع يجعلها فوق جبل عيبال (يشوع، VIII، 30 – 35) في شكيم، بينما يضعها إرمياء في شيلوه (VII، 12، 14، 30).

وفي «سفر الخروج» (XV، II) يتساءل النشيد: «من مثلك بين الأرباب، يا يهوه؟». والوصية الأولى من الوصايا العشر هي ذاتها لا تنكر وجود أرباب آخرين، بل هي تفترض ذلك على العكس، وتحرّم أية عبادة تُرفع إليها: «فإنك لا تسجد لإله آخر، لأن الرب اسمه غيور. إلهٌ غيورٌ هو». (الخروج، XXXIV، 14). «لأني أنا الربّ إلهك إلهٌ غيور..» (الخروج، XX، 3 – 4).

في كل مكان تسيطر فكرة سيادة الإله: فالنظام الاجتماعي هو على صورة النظام الكوني. والديانات، على امتداد تاريخ الغرب بالكامل، كانت هي الضامنة لذلك التجاوب بين الدنيوي والمقدّس: فعندما لا يكون الملك بالذات هو الإله، يكون الكاهن المسؤول عن المقدس هو المكلّف بمباركة الملوك بالزيت المقدّس. إن القوة والسيطرة هما الامتيازان

المهيمنان في هذه العبادة المسيّسة، سيّان أكان الأمر متعلّقاً بيهوه، رب العساكر «الذي يعطي» أمر إبادة الشعوب المتمرّدة على الإيمان به، أم بزيوس، العاهل السماوي، المحرّك للصاعقة يضرب بها كي يفرض إرادته المطلقة.

على أن التنقيب الأثري يمكنه أحياناً أن يكشف «سياق» تلك الروايات الملحمية: من وجود لهجرات أمّورية في زمن «الآباء» على ما هو مفترض، والخرائب الباقية من تدمير «عزور» في الحقبة الافتراضية لاستقرار العبرانيين في فلسطين. ويمكننا قول الشيء ذاته، على سبيل المثال، بصدد الإلياذة: فالبحوث الأثرية برهنت على وجود طروادة وعلى تدميرها، وعلى الوجود الفعلي التاريخي للممالك الميسينية، لكنها لا تُعلمنا بأي شيء عن بريام أو هكتور. فلماذا، والحال هذه، ننسب للروايات التوراتية قيمة تاريخية مطلقة ونعتبر شخصيات الإلياذة محض إبداع شعري؟

قِدم فكرة الصالح المعذّب

فكرة «الصالح المعذّب» المتجسّدة عموماً في شخصية «أيوب» هي في واقع الأمر مستعارة من بلاد الرافدين (وكذلك فكرة الطوفان)، حيث نجد وصفاً لها في القصيدة البابلية عن الخلق والمؤلف تمجيداً لمردوخ:

«أنشدوا لمجد مردوخ
أريد الثناء على «مولى الحكمة»..
مردوخ، خالق الليل وناشر الضياء.
الإعصار العاصف، الذي يلفّ بغضبه كل شيء،
لكنه اللفحة الطيبة، في نسمة الصباح.
.. ربي تخلّى عني..
هامتي المرتفعة فيما مضى، مالت منحنية نحو الأرض.
وكنت أمشي الخيلاء مشي الأسياد، وها أنا أتستّر بالجدران.

.. أصدقائي بالأمس يتجنبونني.
عائلتي تعاملني كما لو لم أكن واحداً منها.
على مرّ الأيام أنوح نوح الحمائم،
وتحرق الدموع وجنتيّ.
على أن الصلاة كانت الحكمة لديّ،
وكانت التضحية إيماني.
كنتُ أحسبني بذلك في خدمة الربّ.
ولكن من يستطيع فهم الأقدار الإلهية، في الأغوار الفاغرة؟
من يكون إذاً سيّد القيامة، إن لم يكن مردوخ؟
أنتم، يا من سوّى صلصالكم الأصلي،
أنشِدوا المجد مردوخ.
في ركعاتي وصلواتي
من القبر رجعت إلى أنوار الشروق.
عند «باب الخلاص»، عدتُ إلى الخلاص،
عند «باب الحياة»، استلمت هبة الحياة،
عند «باب الشمس المشرقة»،
أدرجوني من جديد في عداد الأحياء»[21].

وهذه الصورة أقدم عهداً من أيوب بقرون عديدة. فهي، شأنها شأن التوحيد أو الوعد الإلهي، ليست حكراً على التوراة..

الوعد

الفكرة التوراتية حول تقديم البلاد هبة تستمد أصولها من «الوعد القديم» الذي وعد به الرب إبراهيم، حسب العرف الوارد في «التكوين»: «وتتبارك فيك جميع قبائل الأرض» (التكوين، XII، 3).

---

[21] ر. لابات، ا. كاكو. «ديانات الشرق الأدنى» باريس، فايار، دونويل، 1970، ص 375.

واستكمالاً لأبحاث أعظم المفسّرين الحديثين لتاريخ إسرائيل (ألبرخت، ألت، مارتن نوث، جيرهاردفون راد، فرانسواز سميث، الأب دوفو) ها هو ألبري دوبيري، الأستاذ في جامعة جنيف البروتستانتية، يخلُص في أطروحته الواقعة في مجلدين إلى النتائج التالية: معظم المفسّرين أخذوا ويأخذون الوعد للآباء بمعناه الكلاسيكي بما هو يضفي شرعية «لاحقة» - شرعية الأمر الواقع - على الغزو الإسرائيلي لفلسطين، أو بصورة محسوسة أكثر وأكثر، على توسع السيطرة الإسرائيلية أثناء حكم داوود. بكلمات أخرى، فـ«الوعد» يكون قد أُقحم في روايات الآباء كي تكون «ملحمة الجدود» تلك مدخلاً وإعلاناً عن العصر الذهبي الداوودي والسليماني[22].

ويمكننا الآن تأطير أصول إعطاء الوعد للآباء تأطيراً موجزاً:

1-الوعد بالأرض، والمقصود به وعد استقرار حضري، أُعطي في بادئ الأمر لجماعات من البدو كانت خاضعة لنظام التنقّل طلباً للمرعى وكانت تتطلع إلى التمركز الثابت في مكانٍ ما ضمن المناطق الصالحة للسكن. وتحت هذه الصيغة، استطاع الوعد أن يؤلف جانباً من التراث الديني والحكائي للعديد من الجماعات القبلية المختلفة.

2-لم يكن الوعد البدوي يهدف إلى الاستيلاء السياسي والعسكري على منطقة أو على بلد بأكمله.

3-في الأصل، الوعد الذي أُعطي للآباء حسبما يحدثنا سفر التكوين لم يصدر عن يهوه (حيث الربّ قد دخل إلى فلسطين مع «جماعة الخروج») وإنما صدر عن الربّ إيل الكنعاني في حالة من حالات تقمصه المحلية. فلم يكن لأحدٍ آخر غير الربّ المحلّي، مالك الأرض، أن يهب لجماعات من البدو حق الاستقرار الحضريّ فوق أراضيه.

4-لاحقاً، عندما أعادت بعض العشائر البدوية المتحضّرة تجمعها

---

[22] أ. دوبيري، «الوعد الإلهي والأسطورة الطقسية في قصة يعقوب»، باريس، ج. غابالدا وشركاه، 1975.

بالانضمام إلى قبائل أخرى لتشكيل «شعب إسرائيل»، اتخذت الوعود الغابرة بعداً جديداً. فالاستقرار الحضري أصبح غاية متحققة، وبدأ الوعد يتخذ مذ ذاك منحىً سياسياً، وعسكرياً، و«قومياً».

إن أحد المعطيات الجوهرية في البلدان التي يقطنها بدو هو الوعد بالعثور على الأرض من بعد الانتجاع طلباً للكلأ؛ وهكذا يمكن التكلّم عن شمولية أساطير «الوعد» الذي ينتسب إليه الوعد النوعي بأرض كنعان.

وكي نقصر حديثنا على الشرق الأدنى، من بلاد الرافدين إلى مصر، مروراً بالحثيين، فقد حصلت جميع الأقوام على وعود مشابهة. وكما هو الحال مع «بعول» الأقوام المتنقلين هناك ربٌ يعد الراعي بالأرض لدى إيابه، ومثل باقي آلهة المنطقة، فهو يحدّد له حدودها. فاستقرار القبائل البدوية أو التائهة في الأرض يرتبط لدى جميع الشعوب، خاصة في الشرق الأوسط، بالسيطرة على الأرض التي يكون قد وعد بها أحد الآلهة.

ففي مصر، على لوحة الكرنك الحجرية التي نصبها تحوتمس الثالث ما بين 1480 و1475 ق. م. احتفالاً بالانتصارات التي تحققت له على طريق غزة، مجيدو، قادش وحتى قرقميش على نهر الفرات، يعلن الرب: «أعهد إليك، بقضاء نافذ، الأرض طولاً وعرضاً. أنا جئت وأهبك أن تسحق أرض الغرب».

وفي بلاد الرافدين نجد على الرقيم السادس من «القصيدة البابلية حول الخلق»، والتي سبق لنا الالتقاء بها، بأن الإله مردوخ «يحدّد لكلٍّ حصته» (الآية 46)، وفي سبيل إمضاء «الحلف» ها هو يأمر ببناء بابل ومعبدها.

وما بين الاثنين، يُنشد الحثّيون لأرينا، الإلهة الشمسية:

«أنتِ ساهرة على أمن السماوات والأرض

أنتِ ترسمين حدود البلاد».

ولو لم يتلقّ العبرانيون مثل ذلك الوعد، إذاً لكانوا حالة استثنائية!

ربّ القوة والمعجزة

هذا الرب ليس هو الله إلا لأنه ينجز وعده. وفي سبيل تحقيق ذلك فإنه يلجأ إلى جميع صنوف المعجزات، فهو لا يبرهن عن ربوبيته إلا على هذه الصورة. و«منذ الخروج» قيل لنا، بعد أن حقق الربّ معجزتين، «لخير بني إسرائيل» مبيّناً هكذا بأنهم «عريس دمٍ» (الخروج IV، 26): «فآمن الشعب» (الخروج، IV، 31).

حين خروجهم من مصر، مدّ المولى يده «فانشقت المياه» (الخروج، XIV، 21) كي يعبر بنو إسرائيل دون أن تتبلّل أقدامهم، ثم سحب يده (الخروج، XIV، 29)، كي تعود المياه «مغرقة المصريين، ومركباتهم، وفرسانهم، وفرعونهم».

وتكشف البحوث الأثرية أحياناً «إطار» تلك الروايات الملحمية: من وجود لهجرات أمّورية في الزمن الذي يُفترض بأنه زمن الآباء، ومن أطلال باقية لتدمير «عزور» في الحقبة التي يُفترض بأنها حقبة استقرار العبرانيين في فلسطين. وهذا يبرهن، ويصدق الأمر ذاته على الكتاب المقدس، بأن الأعراف الشفوية والأساطير ترتكز، عموماً، على متنٍ تاريخي فعلي. علماً بأن البحث الأثري يكذّب، في أغلب الأحيان، ما يرد، على سبيل المثال، من تهويلات في سفر يشوع: فأريحا وعاي، كما رأينا، لم يكن لهما بعدُ من وجود منذ أمدٍ بعيد عندما راح «يشوع» يتباهى بأنه دك تحصيناتهما.

كما لا وجود أيضاً لأطلالٍ تشهد بولادة عصر جديد من الحضارة، في فلسطين، لدى مجيء العبرانيين. تلاحظ كاتلين كينيون، وهي تستعرض مجموع تنقيباتها الأثرية: «من الصعوبات الرئيسية التي تحول دون وضع تأريخ متسلسل لمجيء الإسرائيليين، أنه ما من شيء، في أيّ موقع، يمكن أن يشير إلى وجود دليلٍ مادي يثبت مجيء شعبٍ جديد». وتستنتج : «يجب أن نقبل تماماً بأن الجماعات الإسرائيلية التي راحت تتوافد كانت في جوهرها من البدو الرحّل.. وهؤلاء، باستقرارهم،

استعاروا تجهيزات من سبقهم في تلك الأرض.. إن الثقافة الفلسطينية.. كانت كنعانية بصورة جوهرية»[23].

لقد رسخ في العقيدة القديمة: التثنية 26: 5 وما يلي، كون الخروج من مصر يشكل مركز المأساة التي من حولها تتجمّع الأحداث التاريخية المعدّدة. ويصدق الأمر ذاته في يشوع 24: 2 وما يلي، باستثناء أن الحادثة المشار إليها في «التثنية» باعتبارها «إشارة ومعجزة» في الأصحاح السادس والعشرين تتوضّح: فالمقصود التصدي للجيش المصري، الذي وجد بنو إسرائيل أنفسهم حياله في موقف لا مخرج له. وهذه الذكرى عن عمل حربي قام به يهوه - التصدي للمصريين وإبادتهم في «بحرسوف» - هو المضمون الخاص، وفي جميع الأحوال، الأقدم عهداً، للعقيدة المرتبطة بالخروج من مصر.

وهكذا، فرواية يهوه تعرض مذ ذاك تلك الحادثة على أنها تلاحقٌ معقّدٌ لمعجزات متنوعة: عمود السحاب المرتفع بين الجيشين والفاصل بينهما (الخروج، 14، 19)، تعطيل بَكَر مركبات الهجوم المعادية بطريقة سرّيّة على يد يهوه (الآية 25)، إزعاج الجيش المصري وإيقاع الفوضى به (الآية 24)، شقّ موسى للبحر بعصاه (الآية 26)، إلخ. كما يمكننا على الصعيد نفسه ملاحقة تصاعد وتيرة العجائبي في الأعراف. وإذا كانت «ريح عاصفة من الشرق»، حسب «يوشع»، قد حفرت درباً ضحل المياه من خلال المخاضة (الآية 21)، فإن المياه، حسب «الخروج»، قد شكّلت ما يشبه سدّين على جانبي موكب الهاربين (الآية 22). وحسبما جاء في المزمور 114، 3، فإن البحر «هرب». وهذه الرواية، بتركها بني إسرائيل يشاهدون الظاهرة دون تدخلٍ منهم «وأنتم، الزموا الصمت!»، وبفصل التجلّي الشخصي لمجد يهوه (الخروج، 14: 17) بعيداً عن كل تعاونٍ بشري، وبالتأكيد في الختام على إيمان إسرائيل، تشفّ منذ البداية على تأمل لاهوتي كبير بصدد الحادثة. فالواقعة يُصار إلى استيعابها وفق

---

[23] كاتلين كينيون، «العموريون والكنعانيون، (1963)، مطابع جامعة اوكسفورد، 1966، ص 5.

تصوّر ذهني يتجاوز تجاوزاً كبيراً عرض مجرّد حادثة حربية بسيطة، ونشيد البحر يتكلم عن الشعب الذي «اقتناه» يهوه (الخروج، 15؛ المزامير، 74، 2). لكن لا غنى هنا على وجه الخصوص من الإشارة إلى مفهوم «الخلاص، الفداء» خارج مصر، وهو المفهوم الذي سوف يصير، في زمن لاحق، بدءاً من «التثنية»، المفهوم المسيطر.

ومذ ذاك «آمن الشعب بالرب» (الخروج، XIV، 31). وفي أريحا، بعد سبع دورات حول الأسوار وبعد ضرب الأبواق سبع مرّات، سقطت الأسوار، وإذ اقتنع الشعب بالمعجزة تلك، أبادوا السكان جميعاً ما عدا الزانية راهاب، الجاسوسة التي جعلتهم يستولون على المدينة (يشوع، VI، 25)، وقبلوها في القبيلة. وفي يومٍ آخر، أوقف الربّ الشمس والقمر ليفسح المجال أمام مختاريه كي يعملوا السيف في أهالي جبعون (يشوع، X، 13) «حتى لم يبقوا منهم شارداً» (X، 3). وإقامة مئات الآلاف من «المختارين المحررين» في الصحراء أربعين عاماً خلق مشكلة تموينية، لكن الندى ارتفع من الأرض، و«السلوى نزلت من السماء» (الخروج، XVI، 13).

إذاً وعد وقوة قاهرة: ومن هنا وُلد مفهومٌ للتاريخ، صاغه على مدى قرون «حفظة الأعراف» الذين يمجدون انتصارات ربٍّ أقوى من أرباب الأحلاف القبلية الأخرى: وسوف يشرح الأنبياء بأن الحوادث المأساوية مستندة إلى مخطط وضعه الربّ وأن القبائل الإسرائيلية عندما غزتها واضطهدتها الإمبراطوريات الظافرة، ما كان ذلك إلا بسبب عدم إخلاصهم وبسبب خروجهم على طاعة ربّهم.

ضمن هذا المنظور، يكون جميع قادة إمبراطوريات الشرق الأوسط الأدوات الضرورية لإنفاذ قضاء يهوه المرسوم. فملك آشور القوي والذي لا تأخذه رحمة ولا شفقة هو «قضيب غضبي، العصا التي أرفعها في سخطي» (أشعياء، x، 2). كما أن الملك في بابل الحديثة، نبوخذ نصر، يلعب دوره في المأساة: «.. وإلى عبدي نبوخذ نصر ملك بابل آتي به على هذه الأرض، وعلى كل سكانها، وعلى كل هذه الشعوب حواليها فأحرمهم

وأجعلهم دهشاً وصفيراً وخِرباً أبدية» (إرمياء، xxvi، 6، 7، 8). بالمقابل فإن كورش، ملك الفرس، يصبح المنقّذ الوفيّ، وتحت حماية يهوه: «نطّقتكَ وأنت لم تعرفني. لكي يعلموا من مشرق الشمس ومن مغربها أن ليس غيري. أنا الربّ وليس آخر». (أشعياء، 45، 5)، «أنا من أنهضت كورش بالنصر وكل طرقه أسهّل. هو يبني مدينتي ويعيد سبيي» (أشعياء، 45، 13).

هذه الانتصارات، وأعمال الإبادة على يد موسى ويشوع، جعلت من بني إسرائيل (ومن الدولة الصهيونية التي تزعم بأنها وريثة له) شعباً لا كغيره من باقي الشعوب. وتؤدي هذه الفكرة عن «الشعب المختار» بصورة محتومة إلى رفض الآخر. وهذا ما نتبينه خاصة في العلاقات الدولية حيث استطاعت إسرائيل، باسم ذلك التفوّق نتيجة الاصطفاء الإلهي، أن ترفض أكثر من «مائتي مرّة» منذ إنشائها – قرارات الأمم المتحدة – حتى التي هي بالإجماع –، وهي قرارات لا تعدو كونها قوانين إنسانية، تماماً كما ترفض مطالب السكان المحليين من الفلسطينيين الرافضة للاستعمار الإسرائيلي.

وعلى الصعيد الشخصي، ها هو إيلي فيزل (جائزة نوبل) يتجرّأ فيؤكد: «اليهودي أقرب إلى الإنسانية من كل ما عداه»[24]. وهذا آخر يكتب: «صلاة الكراهية»، (بولياكوف)، على غرار الأمريكي غولدهاجن الذي يعتبر كل ألماني نازياً[25]، أو على غرار برنار هنري ليفي الذي يستخلص: «الثقافة الفرنسية برمّتها (من فولتير إلى بيغي).. تشهد على عراقتنا القديمة في الدناءة»، جاعلاً من فرنسا «وطن الاشتراكية – القومية»[26].

النتائج التاريخية لأسطورة «الشعب المختار»

هذا التصوّر عن المَلَكيّة المطلقة، مَلَكيّة الربّ بادئ ذي بدء، ومن ثمّ مَلَكيّة الملوك، الناجمة عنها ما داموا «مسحاء» الربّ، استوجب وجود

---

[24] إيلي فيزل، «التمجيد التلمودي»، باريس، مطبوعات سوي، 1990.

[25] غولد هاجن، «جلادو هتلر الطوعيّون»، باريس.

[26] ب. هـ. ليفي، «الأيديولوجيا الفرنسية»، ص. 61.

حصرية جذرية وحتى كراهية الآلهة الأغراب. في التصوّر الوثني والقبلي الذي عرفه أوائل العبرانيين، كان يهوه إلهاً «غيوراً». ففي تلك الديانة، ذات الآلهة المتعددة في أصولها، كان يهوه أقوى الآلهة لا غير. فهو يهب النصر للقبائل التي يحميها والتي جعل منها «الشعب المختار»، ملزماً إيّاها بحقٍّ، بل وبواجبٍ، إبادة جميع أولئك الذين لا يؤمنون معهم به «هو».

هذا التصوّر عن «الشعب المختار» كان من أكثر تصورات التاريخ دمويّة. وإذ تجسّد بالفتوحات المجيدة محض الأسطورية على يد يشوع، فقد أوحى للبوريتانيين من إنكلترا لدى وصولهم إلى البرّ الأمريكي، بمعاملة الهنود كمعاملة العماليق فيما مضى، وألقى هذا التصوّر على كاهل أحد البابوات البتّ حول ما إذا كان للهنود أرواح؛ وكان أن وزّع أراضيهم بين إسبانيا والبرتغال؛ وهذا التصور هو مبدأ كل استعمار. وها هي كنيسة جان بول في روما بعد أن جعلت من نفسها وريثة ذلك «الاختيار الإلهي»، تطلق اسم «نشر التعاليم الإنجيلية» (كما هو حال البابا في سان - دومينغو في 1992)، على نهب وتقتيل ملايين الهنود. وهذا البابا نفسه، في كومبوستل، يكيل المديح لأوروبا (المسيحية طبعاً) على «دورها الحضاري» في العالم. وباسم المبدأ نفسه، مبدأ «الاختيار الإلهي»، تمارس الولايات المتحدة سياسة الاستعمار بدايةً، ومن ثم الإخضاع الشامل لقوانينها، تحت ذريعة «القدر الساطع» لـ«الشعب المختار» الجديد.

وعندما في 1620، نزلت مجموعة من المهاجرين الإنكليز إلى برّ ماساشوسيت، وكانوا من البوريتانيين الكالفينيين الهاربين من الاضطهاد، اعتبروا بأن رسالتهم هي خلق «أرض جديدة». وهؤلاء المستعمرون الذين أصبح أحفادهم من بعد مرور قرنين مؤسّسي الولايات المتحدة، مدّوا جذورهم عميقاً في بلدٍ لم يكن لهم فيها أي تاريخ، ورفعوا صرحهم على الأسطورة: فرحيلهم من إنكلترا كان «خروجاً» توراتياً جديداً.

نعم، في القرن الثامن عشر زعم «البوريتانيون» القادمون من إنكلترا ومعهم «العهد القديم» بأن أمريكا كانت «أرض الميعاد» كي يبنوا فيها «مملكة الربّ». واستعانوا بتلك الرسالة الربانية لتعليل تقتيلهم للهنود وسرقة أرضهم، حسب السابقة التوراتية ليشوع و«أعمال الإبادة» المقدسة التي قام بها. وها هو أحدهم يكتب: «من الجلي أن الرب يدعو المستوطنين إلى الحرب.. والهنود لعلّهم على الأرجح مثل القبائل القديمة للعماليق والفلسطينيين، الذين تحالفوا مع آخرين غيرهم في وجه بني إسرائيل» - ترومان نلسون «بوريتانيو ماساشوسيت: من مصر إلى أرض الميعاد» (مجلّد اليهودية، XVI، 2، 1967).

لقد أصبحت «أرض الميعاد» مذ ذاك الأرض المستولى عليها. ولم تكن أعمال النهب والتقتيل تلك متناقضة مع مفهومهم الديني، لأن الإثراء كما النصر كانا بالنسبة لهم علامة البركة الإلهية.

وقد سنّ مشرّعو كونيكتيكوت، في السنوات 1640 - 1650، (نقل توكفيل هذا الأمر إلينا)، هذا القانون الجزائي المأخوذ من «الأسفار المقدّسة»: «كل من يعبد إلهاً غير الربّ يتم إعدامه». وعندما أعلنوا استقلالهم عن إنكلترا، ها هو «الأب المؤسس» جورج واشنطن، في خطاب التدشين باعتباره رئيس الولايات المتحدة، يقدم الصيغة الأكمل لما سوف يصير إليه المبدأ الموجّه للسياسة الأمريكية حتى أيامنا: «ما من شعب، أكثر من شعب الولايات المتحدة، يُفترض بأن يشكر ويعبد (اليد الخفيّة) التي تسيّر شؤون البشر. فكل خطوة من الخطوات التي جعلتهم يتقدمون على طريق الاستقلال القومي تبدو محمّلة بعلامة التدخل الرحماني».

و«اليد الخفيّة» هو التعبير الذي ابتكره آدم سميث تتويجاً لنظريته الاقتصادية: فإذا ما لاحق كل فرد مصلحته الشخصية، تتحقق المصلحة العامة. إذ أن «يداً خفيّة» تحقق ذلك التناغم.

ويرى واشنطن في تلك «اليد الخفية» «التدخل الرحماني» من

لدن الله مثلما أنها في الوقت نفسه القانون الأساسي للتناغم بين المصالح الفردية والمصلحة العامة.

أمّا خَلَفه، جون آدامز، فكتب في عام 1765: «لا أكفّ عن اعتبار إنشاء أمريكا خطةً رسمتها العناية الربّانية بهدف تنوير وتحرير ذلك القسم من الإنسانية الذي ما يزال يرزح تحت نير العبودية»، و: «العناية الربانية أوجدت أمريكا لتكون المسرح الذي يصل الإنسان على منصته إلى قامته الحقيقية». (السيرة الذاتية: الجزء الأول، ص 282).

والكاتب هيرمان ميلفيل في القرن التاسع عشر: «نحن، الأمريكيين، شعب فريد، شعب مختار، بنو إسرائيل هذا العصر؛ نحن حَمَلة خزانة الحريات». («أمريكا حضارة»، ص 893).

ومن الأمور ذات الدلالة الإشارة حتى في أيامنا هذه إلى شهادة الإيمان تلك وإلى أول من أوجدها: فعلى كل دولار، جنباً إلى جنب، يطبعون صورة واشنطن، وهذا الشعار، غير المتوقع على ورقة نقدية: «In God We Trust» (على الله اتكالنا).

فتلك مذ ذاك وصاعداً من ثوابت سياسة «الشعب المختار» الجديد: فالربّ والدولار هما حلمتا السلطة.

والمنظرون الأوائل لإنشاء «الاتحاد» لا يكفون، كما هو حال المبجّل دانا، عن التأكيد على تلك العلاقة الإلهية من وراء وجود «الدولة الجديدة»: «الصيغة الوحيدة للحكم التي أوجدتها عن قصد ودراية يد العناية الربانية هي الصيغة لدى العبرانيين. فكانت دولتهم جمهورية اتحادية وعلى رأسها يهوه» («مواعظ دانا»، ص 17).

كما أعلم الرئيس الثالث للولايات المتحدة، جفرسون، هو أيضاً، بأن شعبه هو الشعب المختار من الرب» («مذكرات حول ولاية فيرجينيا»، القسم XIX).

تماماً، كما سوف يقول الرئيس نيكسون، بعد قرنين من ذلك التاريخ: «الله مع أمريكا. الله يريد أن تتولى أمريكا شؤون العالم».

وبهذا سوف يعلّل جمع رؤساء الولايات المتحدة اعتداءاتهم الوحشية.

فالتناقض بين شهادة الإيمان والممارسة الفعلية هو من ثوابت السياسة الأمريكية. بحيث انطلق الرئيس ماك كينلي إلى غزو الفيليبين من أجل «الارتقاء بها، وتمدينها، وتنصيرها».

أسطورة «المعجزة الإغريقية»

إذا ما حظرنا على أنفسنا اعتبار الغرب كياناً جغرافياً، ونظرنا إليه كحالة فكرية موجهة نحو السيطرة على الطبيعة والبشر، فإن مثل هذه الرؤية للعالم تعود إلى أول حضارة معروفة، ألا وهي الحضارة التي ولدت في دلتا دجلة والفرات، في بلاد الرافدين.

والمصدر الآخر لحضارتنا والذي نجد براعمه متزاوجة في فينيقيا وكريت هو: مصر. وكان الفلاسفة والمؤرخون الإغريق يكنّون إعجاباً عميقاً لمصر. فالتصوّر الثنائي لدى أفلاطون مدينٌ بالكثير لها. كان أفلاطون يحلم بدولة تتمتع بالاستقرار السياسي بينما كان يعيش في ديمقراطية منهارة كلياً. وجعل من مصر أنموذجاً له. نعم، لقد كانت مصر مصدر إلهام كبير جداً للحضارة الإغريقية.

وإذا قارنا الفن الإغريقي في القرن السادس، قبل العصر الكلاسيكي، مع الفن المصري، يتبين لنا بأن النحت الإغريقي يستعير الكثير من النحت المصري. كما نجد ذلك التناظر في الفلسفة وفي الميدان السياسي.

مختصر القول، فرؤيتنا للعالم، تلك الرؤية التي نسميها غربية، يعود تاريخها إلى 3000 عام قبل المسيح.

أما قطيعة الغرب مع مصادرة الشرقية فكان من شأنها إلحاق الضآلة بالإنسان. ويبدو التضاد عنيفاً بالقياس إلى الرؤية الشرقية للعالم، تلك الرؤية التي تجمع بين محبّة الطبيعة والتقوى حيال البشر، والتي تنبذ الفردية الوهميّة في محاولةٍ للانصهار مع الطبيعة.

والغرب وحده، تلك شبه الجزيرة من آسيا، الممتدة خلف الأورال وعلى شواطئ المتوسط، بثنائيته، بفرديته، بعقلانيته ذات البعد الواحد، يظهر كاستثناء بائس في الملحمة البشرية التي بدأت، منذ ثلاثة ملايين سنة، في إفريقيا، والتي استمرت على مدى ستين قرناً فوق جميع القارات إلى أن قام عصر النهضة الغربية، نتيجة لامتلاكه أسلحة ذات قوة تدميرية لا تقارن أبداً بقوة التدمير في أسلحة الماضي، باستعباد العالم والسيطرة عليه بخنق جميع الثقافات الأخرى.

ولسنا ننتقص البتة من أهمية الثقافة الإغريقية إذا أشرنا إلى أنها لم تولد بمعجزة وإذا نوّهنا إلى مصادرها الشرقية والإفريقية.

بل نحن على العكس انطلاقاً من هذا الأمر نستطيع تحديد سماتها النوعية: أسبقية مفهوم العقل التجريدي، والدور المتعاظم للأفراد وللفردية.

إن السفسطائيين الذين يعظّمون الفرد يستخدمون المماحكة بالمفهوم كأداة قوة في يد ذلك الفرد. وحسبما جاء لدى أفلاطون فإن كاليكليس وثراسيماك يقولان بأن أرفع درجات التأكيد على الإنسان يتمثل، عند الفرد، بتوافر أقوى الأهواء الممكنة مع ذكاء يهبه وسائل إشباعها.

فأولوية الفرد وانسجام المفهوم يظلان من ثوابت التصوّر الغربي للعالم، من بروتاغوراس الذي كان يرى بأن «الإنسان مقياس جميع الأمور» إلى «أنا أفكر» لدى ديكارت، وطموحه بأن يجعلنا، عن طريق المفهوم، «أسياد الطبيعة والمالكين لها».

ويؤكد نيتشه بأن الانحطاط بدأ مع أوريبيد، في مجال الفنون، ومع سقراط، «ذلك الرجل غير الطبيعي»، يقول نيتشه بأن «الأنا الصغيرة» أطلّت وأطلّت معها عقلانيتها التي تنزل بمستوى الإنسان إذ لا تُبقي له سوى بعد واحد: التفكير بمفاهيم. وهكذا كانت ولادة الإنسان ذي البعد الواحد.

فكيف السبيل لإيجاد نظام اجتماعي بتجمّع ذرّات، بتجمّع أفراد؟ حينذاك يبدأ التفكير الحالم بأنظمة طغيان قوية. وفي عالمية الطوباويين، «الجمهورية» و«الشرائع»، يحاول أفلاطون العثور على استقرار المجتمع المصري. وجرّب أفلاطون أن ينفث نظرياته في الطاغية سيراكوز الذي يزعم بأنه فيلسوف.. وهكذا فالطغيان هو ضمن منطق التطور السياسي للأفلاطونية.

ونظراً لانحطاط نظام المدن الإغريقية، فقد آلت الأمور تقريباً إلى ما كان يحلم به أفلاطون.



أسطورة الماراتون (شأنها شأن أسطورة معركة بواتييه بين شارل مارتل وفرقة عربية من المقاتلين) تقدم أنموذجاً نمطيّاً لتفاخر «الغرب» بالتاريخ الرسمي، بصورةٍ تعمل على تزييف منظور التاريخ الشامل وتُدخل في عقول الأطفال المخطّطات التي سوف تصبح في الأساس الضمني والمتحكّم باختياراتهم السياسية «الراهنة» (مثلاً، حيال الرأسمالية والاشتراكية، أو حيال الحروب الكولونيالية). ففي المثلين السابقين، أريد لهاتين المعركتين (في الطرفين الأقصيين من أوروبا) أن تكونا رمزاً لانتصار الحضارة الغربية على «البرابرة».

علماً بأن تعرية «ماراتون» على حقيقتها[27]، لا تحتاج إلا أن نتخلّص من رواية هيرودوت الذي لا يعرض التاريخ إلا من الجانب الإغريقي لا غير. على أن نابليون، الذي لم تكن تنقصه الخبرة في موضوع المعارك، التزم الحذر، بما يفتقر إليه العديد من الدارسين الهيلينيين. وهذا كتاب «سجلّ فخار سانت - هيلين» (مطبوعات البليّاد،

---

[27] انظر حول هذا الموضوع كتاب أمير مهدي بادي: «الإغريق والبرابرة» (بايّو، 1963).

الجزء الأول، 183 – 184). ينقل إلينا أقواله بهذا الصدد: «لم يكن يؤمن بملايين الرجال مع داريوس وابنه كسرى والذين يقال بأنهم غطّوا بلاد اليونان بأكملها.. بل كان يشك حتى بجميع ذلك القسم الزاهي من تاريخ الإغريق، ولم يكن يرى من نتيجة لتلك الحرب الفارسية الشهيرة إلا تلك الأعمال المضطربة التي ينسب فيها كل طرف النصر لنفسه: فكسرى رجع ظافراً لأنه استولى على أثينا، وأحرقها، ودمّرها؛ والإغريق مجّدوا انتصارهم لأنهم لم ينكسروا في سالامين. وأما بخصوص التفاصيل المطنطنة حول انتصارات الإغريق وهزائم أعدائهم بأعدادهم الغفيرة، فيجب ألا ننسى، حسب ملاحظة الإمبراطور، بأن الإغريق هم الذين يوردون هذا، وأنهم واهمون، مبالغون، وأنه ما من تأريخ للفرس قُدّم في يوم من الأيام كي يثبت حكماً بنقاشٍ مضاد».

ولا نجد على العكس من هذا، في كتب التاريخ الموسوعية، مجرّد ذلك التقسيم البسيط في رواية هيرودوت، علماً بأن بلوتارك منذ الزمن الغابر نبّهنا كي نحتاط من «خبث هيرودوت»، والذي كان يتهمه باستخدام بلاغته لتعظيم وتضخيم أعمال البرابرة «من أجل تملّق الأثينيين فيحصل منهم على مبلغ كبير من المال».

غير أن ثيوقيدس، في الحالة الخاصة لماراتون حيث البون شاسع بين الواقعة والأسطورة حولها، لم يخصها سوى بسطرين: «بُعيد سقوط الطغاة في بلاد الإغريق، شنّ الأثينيون الحرب على الميديين في موقعة ماراتون». (حرب البيلوبونيز، الجزء الأول، 18).

وحتى رواية هيرودوت بالذات تسمح لنا بتحديد سياق تلك المعركة بمزيد من التعقّل حيث أنها نشبت تصفية للحسابات بين الأثينيين أنفسهم. فهيبياس، ابن الطاغية القديم في أثينا، بيزيسترات، والذي بقي زعيم الجناح الأرستقراطي في أثينا، كان قد لجأ إلى بلاد فارس. وها هو هيرودوت (الجزء الخامس، 96 – 97) يصف لنا دسائس هيبياس لدى أرتافيرنيس ليقنعه بغزو بلاد الإغريق وليعيد سيطرة الأرستقراطية في

أثينا. وكان أن اقتتح الفرس، مثلما اقتتح الألمان بغزو فرنسا بإيحاء من مهاجري كوبلنتز. إذاً، توجه أسطول فارسي بقيادة أميرال البحر داتيس ودخل في المعركة؛ وكان هيبياس مشاركاً في الحملة، زاعماً بأنه قوي ويستطيع أن ينظم في أثينا انتفاضة بمساعدة أنصاره. وكتب هيرودوت: «هيبياس، ابن بيزيسترات، هو الذي قاد البرابرة إلى ماراتون». (الكتاب السادس، 94 – 107).

لكن تبين للفرس، من بعد الإنزال البحري، بأن «عميلهم» هيبياس كان عاجزاً عن الوفاء بوعده حين تعهّد بأن شعب أثينا سوف يكون من ورائه. فشرعوا حينذاك بالصعود مجدداً إلى مراكبهم، وأول من صعد هم الخيّالة. في تلك الآونة بالذات أعطى القائد الأثيني ميلتياد أوامره لمشاته لتشن الهجوم على مشاة الفرس الذين اقتصرت الموقعة لديهم على حماية عملية الصعود إلى المراكب. وكان للفرس النصر في الوسط، لكنهم هزموا على الميمنة والميسرة؛ المهم أنهم نجحوا في الصعود إلى متن مراكبهم وأوغلوا للمرة الأخيرة في عرض البحر مقابل أثينا ليروا إن كان الأرستقراطيون قد نفّذوا انتفاضتهم، ومن بعد ذلك قفلوا راجعين حاملين معهم الغنائم التي كسبوها من الجزر اليونانية التي كسروها.

من بعد إيراد هذه الوقائع، نقف عند دلالتها. فهل حقاً أن داوود الإغريقي سحق هكذا قوة جوليات الفارسي؟ ولا بأي حال من الأحوال: فبعد قرن من الماراتون، في 386، أملى الحاكم الفارسي لأيونية، تيريباز، باسم «الملك المعظّم»، شروط «صلح الملك» على مندوبي سبارطة، أثينا، كورنثة، أرغوس، طيبة. ويقدم لنا أكزينوفون في «الهيلينيّات» (الكتاب الخامس، الفصل الأول، ص 30 وما بعدها) صورة عن الموقف: «عندما استدعى تيريباز للمثول أولئك الذين يودّون الإصغاء لشروط الصلح من طرف الملك، عجّل الإغريق جميعاً إلى تلبية دعوته، ومن بعد اجتماعهم، ها هو تيريباز يُريهم خاتم الملك، ومن ثم راح يقرأ رسالته. وهذا فحواها: «الملك كسرى يرى بأن من الصواب أن تكون مدن آسيا له.. وأن

يُترك الاستقلال لباقي المدن الإغريقية، كبيرها وصغيرها، باستثناء ليمنوس، وأمبروس، وسكيروس فتظل كما في الماضي للأثنيين. ومن لن يقبل هذا الصلح من الطرفين، سوف أشن عليه الحرب بالتنسيق مع الذين سوف يقبلون، براً وبحراً، بأساطيلي وأموالي».

وبعد سماعهم لتلك الشروط، نقل المندوبون مضمونها كلٌ إلى دولته. وقد تعاهد الجميع على التصديق عليها.

هذا هو الأمر الواضح بما يخص تناسب القوى، وهو ما يعلّق عليه إيزوقراط، ألدّ أعداء الفرس، كما يلي: «الآن، إنه هو (البربري) من ينظم شؤون الإغريق، فيأمر بما يجب على كل فردٍ أن يفعل ويكاد لا يمتنع عن تعيين حكامٍ للمدن.. أفلسنا نتوجّه إليه مثلما نتوجّه إلى سيّد كي نتبادل الاتهامات فيما بيننا؟ أفلا نقول عنه بأنه «الملك المعظّم» كما لو كنا أسرى بين يديه؟» (المدائح، ص 120 - 121).

وإذ توضع الأمور على هذه الصورة في نصابها الصحيح على مستوى الوقائع، فهل حقاً أن الأمر كان، من ماراتون إلى «صلح الملك»، يمثّل صداماً للحضارة الغربية مع «البربرية»؟

وعلى الصعيد الفني، فالملامح الأنثوية في الوركاء تسبق تمثال أثينا لفيدياس بـ2500 عام، علماً بأنها ذات جمال رفيع. ويكفي أن تجتاز بعض قاعات اللوفر لتجري مقارنة بين التماثيل الأنثوية الإغريقية وتمثال نابير - آسو، الذي يسبقها في الزمان ستة قرون.

ومن وجهة النظر الدينية، فبينما كانت بلاد ميلتياد وتيميستوكل الإغريقية ما تزال، ولفترة طويلة، عند تعدّد الآلهة، كانت بلاد فارس، في القرن نفسه، قد صارت إلى التوحيد، ليس حسب الديانة المزدكية وإنما حسب رسولها زرادشت، والذي تسطع قوته في أجمل فصول كتاب الـ«أفستا» المقدّس.

ومن وجهة النظر الأخلاقية، لا بأس من التذكير بتناقض عجيب: إذ يُرينا أسخيلوس الإغريق، من بعد انتصارهم البحري في سالامين،

وهم ينقضّون بوحشية على الفرس الغرقى والذين راحوا يحاولون الوصول إلى الشاطئ سباحةً فأجهزوا عليهم بالمجاذيف «مثل أسماك الطونا». بينما أن اليونان الذين طُردوا من ديارهم، حتى من كانوا من ألدّ أعداء الفرس، استقبلتهم بلاد فارس كضيوف: ميلتياد، القائد المنتصر في ماراتون، خدم بادئ الأمر لدى الفرس؛ وتيميستوكل، القائد المنتصر في سالامين، عندما نفاه الأثينيون، لجأ إلى ابن كسرى كي يحظى بالطمأنينة قرب الملك بما يغدق عليه من خيرات. فقد وهبه الملك أراضي في الأناضول مات فيها بسلام. وبوزانياس، القائد المنتصر في بلاتيه عرض على كسرى الزواج من ابنته وأن يُخضع له بلاد الإغريق، واكزينوفون، مؤلف Anabase - الحملة الداخلية-، خدم أول ما خدم في جيوش سيروس لوجون؛ وألسيبياد، التلميذ المحبوب لسقراط وابن بيركليس بالتبني، حلّ ضيفاً على تيسافيرن وأنهى حياته حاكماً على منطقة فارناباز.

وأخيراً من وجهة النظر السياسية، يعرضون ماراتون على أنها انتصار «الديمقراطية الغربية» على «الاستبداد الآسيوي»؛ وفي هذا إسقاط للتقسيمات السياسية المعاصرة على الماضي، وذلك بغرض الاستخدام الدعائي. بل إن نفراً من المختصين البارزين يسترسلون، في هذا المجال، مع مدائح غريبة، تكذّبها أعمالهم بالذات عندما يرتدّون من دعايتهم للغرب إلى تفاصيل الوقائع. وهذا أحد الأمثلة لدى الدارس الهيليني فرنسوا شامو في كتابه الجميل حول «الحضارة الإغريقية»: فها هو في تحليقٍ وجداني مجنّح يتكلم كما يلي عن مقاتلي ماراتون (ص 100): «أمام آسيا يعلمون حقّ العلم قوتها، غناها، عظمتها، على أساس من خضوع الجموع البشرية لنزوات حاكم مطلق، دافعوا، بالسلاح، عن المثل الأعلى الحقوقي لمدينة مؤلَّفة من أناس أحرار.. فلم يكونوا يقاتلون من أجل أنفسهم لا غير وإنما ايضاً من أجل تصورٍ للعالم كان مقدّراً له أن يصبح لاحقاً الخير العام للغرب». على أن هذه الغنائية الغربية

الشوفينية سرعان ما تُنقض بصورة مزعجة فور تحليل ذلك «المثل الأعلى الحقوقي لمدينة مؤلّفة من أناس أحرار»، إذ يخبرنا المؤلف نفسه (ص 272) بأنها كانت موزعة من أصل 300.000 نسمة في ثلاث فئات: 110.000 من الرقيق، 40.000 أسرة من الغرباء المحرومين من الحقوق المدنية، ومن 40.000 مواطن لا غير، وكانت النساء محرومات من جميع الحقوق. فالاسم الحقيقي لمثل تلك الديمقراطية لا يمكن أن يكون إلا «أوليغارشية الرقيق»، اللهم إلا إن كنا نقبل بأن يصف نظام ما نفسه بأنه «ديمقراطية»، مع تأقلمه بالكامل مع العبودية. إن هذا القاموس ما يزال، حتى يومنا هذا، يمثّل مصلحة سياسية واضحة.

ونزيد فنقول بأن الكاتب نفسه يشرح لنا كيف أن انتصار ماراتون كان من نتائجه إيجاد الانسجام لأثينا التي حولت الاتحاد القديم للمدن الإغريقية إلى إمبراطورية أثينية، وضعت يدها على الخزينة الفيدرالية في ديلوس ونقلتها إلى أثينا. وهذا ما جعل بيركليس، كما يستمر الكاتب موضحاً لنا: (ص 110) «يتحول إلى المذهب الإمبريالي، وهو ما استراح له مواطنوه على خير ما يرم». كلا، ليس هذا الكتاب استثناء على الإطلاق. بل، على العكس، هكذا يُصار إلى تدريس تاريخ الغرب بأكمله، بحيث يعتاد «غربيّو» قارتنا، منذ نعومة أظفارهم، على اعتبار الديمقراطية متآلفة كل التآلف مع استغلال العبيد ومع الاستغلال الكولونيالي، الاستغلال «الإمبراطوري» - الإمبريالي -، كما كان يُقال للإغريق.



لعل المدخل الأمثل لإعمال التفكير في التاريخ الرسمي لأوروبا هو تناول تفكير بول فاليري في: «نظرات على العالم الحالي»، وذاك لأنه تغلغل إلى النسيج الأيديولوجي الجوهري الذي حيك منه ذلك التاريخ:

1-الفكرة الثابتة ذات المحورية العرقية والقائلة بأن أوروبا هي الحضارة الوحيدة المبدعة للقيم والقادرة على المبادرة التاريخية (وهي مسلّمة سرقتها منه اليوم سيّدته في أمريكا، وما فتئت تمارس العهر على أساسها منذ ما يزيد على خمسين عاماً).

2-الفكرة الثابتة القائلة بأن تفوق تلك الحضارة ينبع من كونها وارثة الفرادة العبرية و«المعجزة الإغريقية» التي صارت إلى ازدهار وتفتّح في التنظيم الروماني.

إن اقتراح مثل تلك الأنماط عن «العظمة» هو ما لا تزال الثقافة السياسية للشباب تجعله أساساً لها. فتلك الأنماط - نعم، كما لو أنها أطلال تلوح من بعيد، لكنها تقدّم للشباب خلفية اللوحة - سوف تظل هي المعايير السياسية التي تزداد غموضاً لدى سياسيّينا التكنوقراط. أعني بذلك، أولئك الذين يعني لهم الحاسوب أو «النقّال» أهمية أكبر من الميلودراما السياسية، دون أن يحول هذا بينهم وبين الذهاب (وأحياناً أقلّ فأقل!) إلى صناديق الاقتراع.

حسبما هو وارد لدى فاليري، لنتأمل بالفعل، في مصادر روايتنا حول الأصول، مدينة أثينا، السلف العظيم للأسطورة الديمقراطية التي تتخفّى وراءها ديكتاتورياتنا الأوليغاركية. لننظر إلى تلك المدينة التي اعتبرت المثل الأعلى للفكر، والفن، والسياسة، والأدب، باختصار، التعبير الأمثل عن «المعجزة الإغريقية» التي فبركنا اقتداءً بها وجهاء خطرين وضئيلي الشأن. ففي «الجمهوريات الحديثة»، كثيراً ما تتوَّج أثينا أيام بيركليس بلقب «أم الديمقراطيات».

أما اللوحة المرسومة عن بيركليس بقلم ثيوقيدس فهي لوحة مأثورة، تتداولها كتبنا المدرسية، حيث أن اليونان في عصر بيركليس هي التي تحمل اسم «أم الديمقراطيات»، علماً بأن ثيوقيدس الذي أطنب في مدح شخصية بيركليس وسياسته، يكشف لنا هو بالذات الدلالة الحقيقة في تلك «الديمقراطية»: فـ«نخبة» «المواطنين» ما كانت تتمتع بالسلطة إلا

ظاهرياً، فهي تُستخدم كدليل نفي للادّعاء «الديمقراطي». وثيوقيدس بالذات هو الذي يكتب: «نظرياً كان الشعب سيّداً، غير أن الدولة فعلياً كان يحكمها المواطن الأول، بيركليس». وإن الاسم الحقيقي لمثل هذا النظام هو: الديكتاتورية.

وكان بيركليس قد فرض «حلفاً»، يقال له «حلف ديلوس»، بموجبه تشارك جميع المدن بأساطيلها لمجابهة الفرس. أما المدن التي لم يكن باستطاعتها تقديم قوات بحرية فتتعهد بدفع ضريبة مالية. كانت الخزينة الفيدرالية في ديلوس، في قلب جزر سيكلاد، في مزار أبولون، فهو بالتالي حامي الخزينة. كانت تلك الخزينة بإدارة أمناء مال من أثينا. لكن بيركليس رأى بأن هذا التنسيق غير كافٍ، فأمر في 454 بنقل الخزينة «الفيدرالية» من ديلوس إلى أثينا واستفاد منها كي يمارس على «حلفائه» مزيداً من الهيمنة الكولونيالية فارضاً عليهم الاحتلال العسكري المباشر من خلال زرع حاميات استيطانية. فكان بذلك يمارس الإشراف الدائم على السياسة الداخلية في كل مدينة داخلية في «الحلف»، محتفظاً بالمناصب القيادية لأنصاره السياسيين، وفارضاً عملة نقدية موحدة (!) يُزعم بأنها «أتيكية». وهكذا تضاعفت الإمبريالية السياسية بإمبريالية اقتصادية أتاحت تمويل «الأعمال العظيمة» في العمارة والنحت في أثينا.

هذه السياسة الثابتة حرباً وهيمنةً لدى بيركليس، الذي كان أرسطوفان يلقبه باستهزاء «ابن الأولمب»، كانت من وراء الحكم اللاحق لسقراط وأفلاطون (غورجياس 525 C)، ذلك الحكم القاسي بصدد نتائجها الأخلاقية: إذ كان بيركليس «يشتري» حرفياً أنصاره بأجور من أجل «مناصب عامة» وهمية إلى هذا الحد أو ذاك، مستغلاً «حلفاءه»، محوّلاً الأثينيين إلى جبناء، وثرثارين، وجشعين للمال.

ففي «غورجياس» يقول سقراط للسفسطائي كاليكليس: «أنت تمتدح رجالاً قدّموا الطيبات للأثينيين عندما بذلوا لهم كل ما يشتهون. ويقال بأنهم جعلوا أثينا أعظم شأناً. غير أننا لا نرى كيف لم تكن تلك

العظمة سوى ورم خبيث. فرجالنا العظماء، دون أن يعتنوا بالحكمة ولا بالعدالة، أتخموا المدينة بالمرافئ، بورشات السلاح، بالجدران، وبتفاهات أخرى؛ وعندما سوف يحلّ الضعف الزائد، سوف يوجّه الاتهام إلى الرجال الذين سوف يعايشون فيض الضعف ويعطون الاستشارات، لكن سوف يوجّه التكريم إلى تيميستوكل، وسيمون، وبيركليس، أولئك الذين هم أساس البلاء». (غورجياس C 518 – C 519).

وبالفعل، فقد أدّت تلك السياسة إلى الكارثة. إذ بعد استفزازات بيركليس لكورنثة، وبوتيدي، وغيرهما من المدن التي حاصرها بالاختناق الاقتصادي، تدخلت سبارطة، فكانت حربٌ دامت سبعة وعشرين عاماً (من 413 إلى 404). وإذا قرّر بيركليس اعتماد سياسة الأرض المحروقة كي يقاتل في البحر، فقد تخلّى للسبارطيين عن نصف أهالي أتيكا. وكان أن اضطر الفلاحون لهجر أراضيهم وأنماط معيشتهم تاركين ممتلكاتهم للنهب والتدمير. ثم ضرب الطاعون بعد غزوة السبارطيين، فحصد ثلث الأهالي بسبب كثافة تجمّع الفلاحين في الخيام، في شروط معيشة كارثية، فوق أراضي أثينا الضائعة الملامح. وانتهت الحرب في 404 بهزيمة أثينا. أمّا بيركليس فكان قد مات في خريف 429.

ألا فهذا هو عصر بيركليس: عصر الحرب الدائمة، واضطهاد الحلفاء، بينما يتحدثون عن قرن بيركليس كما لو كان مهندس معبد البارتينون أو نحّات «فينوس» ميلو. لقد نسي «التاريخ» بأنه لم تكن له من جدارة، في الأعمال العظيمة لذلك القرن، سوى استخدام النهب والسلب للمدن ذات السيادة، تحقيقاً للمجد الشخصي، المجد القائم على الاضطهاد الكولونيالي للحلفاء واستغلالهم. وها هو التاريخ يقول حسب ثيوقيدس: «كان المطلوب ألا نخسر امبراطوريتنا وأن نبعد التهديد الذي يضغط علينا من الكراهيات التي أحدثتها سيطرتنا. وإذا ما أحدثتَ كراهيات، فذاك هو القدر المشترك لأولئك الذين أرادوا السيطرة على من سواهم.. لأنك حينذاك تصبح حاكماً يتولّى على غرار الطغاة».

وكان كليون وألسيبياد، على ما يقول أفلاطون، ورثته: ونضيف نحن: مثلما هم ورثته (مع الافتقار إلى الذكاء) أمثال رونالد ريغان، وبوش، وأزلامهما الأوروبيين.



ولا يستدعي هذا أي انتقاص من شأن الفن الإغريقي، وإنما نحن نشير لا غير إلى توجّهه المحروم من الإلهام الروحي.

فعندما يثير إعجابي معبد البارتينون لا يختلج في أعماقي أي انفعال ديني (رغم أن البناء كان مخصصاً لهذا الشأن)، وإنما أشعر ببهجة ذهنية خالصة، على سبيل المثال بما يخص الإرهاف الهندسي في ضبط تناسب تقطيع الأعمدة مع ارتفاعها، بحيث لا تخلّف في نفسي الانطباع بأن حجمها يتناقص مع ابتعاد ناظريّ عنها.

وعندما أتأمل التماثيل الإغريقية (ومعظمها على أي حال نسخ رومانية تبرز ما فيها من واقعية منظورة)، حتى عندما يتعلّق الأمر بأصول فائقة الكمال، كأن أكون أمام تمثال ديادومين للنحات بوليكليت، الذي أصبح التشريح لديه النمط الذي اقتدى به النحت الإغريقي بأكمله، فهو الناموس (أو «قانون التناسب») في الجمال التشكيلي، لا يعتمل في داخلي الشعور الجارف بروعة تتجاوز حدود ما يمكن لناظري أن يراه، بينما أن «العبيد المقيّدين» لميكيل أنجلو تعطي من حولها إسقاطاً لشيء مختلف عمّا يمكن لناظري أن يراه وتنقل إلى أعماق كياني بالكامل اختلاجاً لا يمكن التعبير عنه.

هناك، يقيناً، استثناءات، ولكنها استثناءات في تلك الكلاسيكية الجليدية للجمال، تحديداً بما هي تخرج عن «قوانين التناسب» تلك، عن تلك القوانين الذهنية لما هو ساكنٌ جامد: حينما، مثلاً في الإلياذة، يتمثّل

التعبير الأسمى عن العظمة الروحية للإنسان لدى العدو المنهزم، هيكتور. أو حينما في «الفارسيات» يتلامح المعنى العميق للانتصار شفافاً في آلام الأرامل الفارسيات، وحينما تؤكّد «أنتيغونا» سوفوكليس على «الشرائع غير المكتوبة» للوجدان وأفضليتها على «النظام البوليسي» لدى كريون.

نكرر ونعيد بأننا إنما نعني الروحانية التي تسمو فوق العقلانية الراسخة في الترتيبات المتدرجة المعتمدة، كما هو الحال مع السخرية الجامحة التي تتجاسر، لدى أرسطوفان، في مسرحيته الهزلية «بلوتوس»، بتعرية الجشع والطمع المضحكين عند أبناء أثينا الذين تتأكّلهم شهوة المال، وما يعطيه من سلطان، من خلال سياسة أمثال بيركليس.

وفي الفلسفة، أتلقّن لدى أفلاطون الثنائية الجذرية للذكاء والمحسوس وهذا ما ينجم عنه التعارض بين الله والإنسان، كما هو الحال أيضاً بين الإنسان والطبيعة، ويعلّمني أرسطو التأطير داخل قضبان السجن الخانقة لمفاهيم وزمرٍ مرتبة تدرّجاً في الطبيعة كما في المجتمع، أي، مذ ذاك، جميع أسس فلسفةٍ عن «الوجود» وعن لاهوت الهيمنة الناجم عنه، المذهب الرسمي للكنيسة بعد قرونٍ من علم الكلام.



لا يمكننا فصل تاريخ الغرب عن تاريخ الكنيسة، إذ استمر الغرب حتى القرن الثامن عشر متماهياً مع «المسيحية»، ولم يكن له حتى أواسط القرن العشرين من تعريفٍ ممكن غير ذلك إلى حين تماهى مع «السوق».

وإن كنيستـــ.. (ـه) تتبنى على هذه الصورة تراث جميع أساطير التوليفة العبرانية[28].

---

[28] إن تمثل «العقلانية» اليونانية الأسطورية هي التطعيم لاحقاً في تعاليم القديس بولس ولن تنتصر إلا في نيقية (325)، كما لن يصبح تبني عرف الهيمنة الرومانية فعلياً إلا بعد غزو روما

الأسطورة اللاتينية والعرف اليهودي - المسيحي (الغربي)

جرت العادة أن يدور الحديث عن أوروبا غربية ومسيحية. لكن عن أي مسيحية يتحدثون؟ فمنذ القرون الأولى تعهّرت المسيحية بالفكر اليوناني.

وهناك كتاب ظهر في 1906، للأب لابرتونيير، عنوانه: «المثالية الإغريقية والواقعية المسيحية»، وقد أُعيدت طباعته بصورة تدعو للفضول عشية عام 1968. فللمرة الأولى تفك المسيحية ارتباطها بعرفٍ يوناني جعل منها ما يطلق عليه نيتشه باحتقارٍ في محله اسم: «أفلاطونية عامة الناس».

يتبين لنا في هذه الأيام[29] بأن الجانب الأصيل في المسيحي شرقي. وبادّعاءٍ صبّ مفهومٍ معين حول الحياة في قالب الفكر اليوناني، علماً بأنه مفهوم عميق الاختلاف مع الهيلينية، فقد أدخلوا إلى الغرب مسيحية حُرّفت تحريفاً كاملاً على الصعيد الذهني والنظري بالثنائية والمثالية اليونانيتين، واللتين صارتا إلى تغيير جذري عن طريق هيكليات الإمبراطورية الرومانية.

لكن ما تزال بعض الإطلالات الشرقية ماثلة في المسيحية، كما هو الحال مع جواشيم دوفلور (الذي أمكنه أن يعرف، خلال رحلاته إلى الشرق الأدنى، الفلسفة «النبوية» للفرس، قبل أن يؤسس يوتبياه النبوية الخاصة، نقطة انطلاق المسيحانية الثورية في أوروبا). وثمّة مثال آخر: القديس جان – دو – لاكروا الذي تتقارب صوفيته تقارباً كبيراً مع المتصوّفة المسلمين الذين أمكنه معرفة الترجمات اللاتينية عنهم في جامعة سالامنك. وهناك أيضاً صوفية المعلم إيكارت.

---

(410) وانهيار الإمبراطورية. وسوف نتناول هذا الجانب الإغريقي – الروماني، في تعريف الغرب في الفصول اللاحقة، المخصّصة للقديس بولس ولـ«الغرب» من بعد نيقية.

[29] انظر، حول هذا الموضوع، البيان الذي نشره اثنان وعشرون لاهوتياً من العالم الثالث، بعد اجتماعهم في دار السلام من 2 إلى 12 اغسطس / آب 1976، حيث يرد بأن «المسيحية ولدت في آسيا ووصلت إلى إفريقيا قبل ان تنتشر في أوروبا».

لكن المسيحية المؤسّسية، التي أعطت العالم المسيحي شكلاً، منذ الإمبراطور قسطنطين حتى يومنا هذا، خرّبها وأفسدها التفكير اليوناني والتنظيم الروماني. خربها وأفسدها «الغرب».

فالتنظيم الهرمي احتفظ للبابا بالاسم الروماني العتيق: Pontifex Maximus – الحبر الأعظم –؛ والمؤسسة خُلقت داخل قالب الإمبراطورية الرومانية.

هذا العرف القسطنطيني في الكنيسة يمضي تماماً بعكس العرف الرؤيّ، المعادي بقوة للرومان، والذي كان في أصل المسيحية، في المسيحية التي يسميها الكاردينال دانييلو (في: «التاريخ الجديد للكنيسة»، الجزء الأول) تسمية منهجية بـ«المسيحية الآسيوية».

فبعد موت الاسكندر، أصبحت روما الوريثة للمخططات الإمبراطورية الكبرى. وللمرّة الأولى، حوصر الغرب بـ«التخم» الروماني. لقد تمثّلت روما الثقافة اليونانية ولكنها غرست تنظيمها وجيوشها.

وكما لو كان الغرب مركز العالم، راحوا يتحدثون عن «المعمورة» بينما كانت تعيش على حدوده شعوب غفيرة العدد، ولها أفعالها، وإبداعاتها. وهي شعوب، باستثناء المختصين، نجهل عنها كل شيء.

لقد نهب الطغيان الروماني العالم، طوال خمسة قرون.

ففي معمورة تعداد سكانها عشرون مليوناً، لم يكن هناك سوى 200.000 مواطن روماني. وهذا ما يُطلق عليه، هنا أيضاً، «الجمهورية» الرومانية! وكان من شأن الامتداد الهائل، والمركزية، والبيروقراطية، في الإمبراطورية الرومانية، أن يقودها إلى السقوط. فهناك ثورة العبيد بقيادة سبارتاكوس، وثورة حلفاء روما الذين يشكلون شعوب اللاتيوم، وثورة الشعوب المضطهدة، وثورة سرتوريوس في إسبانيا وميتريدات في آسيا، والتهديدات الضاغطة، تهديدات قراصنة صقلية على مراكب البحر الأبيض المتوسط، فهذه مجتمعة دمّرت، شيئاً فشيئاً، الامتدادات الأخطبوطية للوحش الذي أصبح في منتهى الضعف.

ومنذ ولادة العالم المسيحي، ثم باسم ما أطلق عليه خطأ اسم «الدراسات الإنسانية»، جُعلت معرفة اللاتينية حجر الأساس في ثقافة الإنسان الغربي. علماً بأن الرومان، في المجال الثقافي، هم دون شك الشعب الوحيد الذي لم يرفدنا بأي شيء.

إن اللاتينية، التي استمرت لفترة طويلة لغةً للكهنوت، هي أيضاً وعلى وجه الخصوص لغة أزلام النظام القائم. فلا شيء يضاهي خطابات شيشرون و«التاريخ الروماني» بقلم تيت - ليف لتصنيع خيرة المحافظين! وأنا لست ممّن يعارضون تعليم اللاتينية، ولكن في «الكولّيج دوفرانس»، كما هو الحال مع تعليم السنسكريتية، ليس كأساس للتعليم «الكلاسيكي»، خاصة إذا لم يؤخذ بيد المتعلم للاطلاع على ثقافات الهند، والصين، وإفريقيا، والإسلام.

إن فنّ النحت الروماني لا يعدو أن يكون نسخة من الفن اليوناني، وقد أثقل بواقعية فجّة، فاسدة الذوق.

ولم يكن للرومان سوى خصلتين: القوة العسكرية، التي أتاحت لهم نهب العالم، وتنظيمهم البيروقراطي. فلماذا القول بتفوق حضاري؟

الفصل الثاني

القطيعة الكبرى: يسوع

ثمّ كان يومٌ ارتفع فيه في السماء المعتمة للغرب، قادماً من آسيا الدنيا، ضياء الشمس الحقيقية: الشمس المشرقة.

غير أن ذلك الضياء، الخاطف كمثل الومض، ما انفك يضيء، عَبْر قرون العاصفة، ملايين الأحياء كي يوقظ فيهم الرجاء.

إنها القطيعة الكبرى: قطيعة يسوع.



«لدينونةٍ أتيتُ إلى هذا العالم» (إنجيل يوحنا، IX، 39).

ما أقام يسوع دينونته بأقوى ما تكون الدينونة جذرياً، هو الفكرة التي كان الناس يحملونها حتى تاريخه عن الله: فلم يعدْ ذلك العاهل القاهر المسيّر من الخارج ومن علٍ لمصير الشعوب والإمبراطوريات، بل أصبح من أكثر الكائنات حرماناً من السلطة، ومن الثروة، غارقاً وسط أشد الناس حرماناً من السلطة، ومن الثروة، يشاطرهم بؤسهم وعجزهم، وصولاً إلى أقسى أنواع الموت مذلة: الموت الذي كان يُخصّ به العبيد المتمرّدون (مثل سبارتاكوس والستة آلاف من أصحابه في النضال).

لم يعد ذلك المالك الخامل الذي من بعد خلق العالم في ستة أيام

ولمرّة واحدة قال راضياً بأنه أحسن عملاً، بحيث أصبح مذ ذاك ضرباً من الكفر السعي لتغيير ذلك النظام الذي وضعه الله بصورة نهائية. لكن يسوع يقول عكس ذلك: «.. أبي يعمل حتى الآن وأنا أعمل». (يوحنا، V، 17) ثم يضيف إلى هذا دعوته لاشتراك جميع البشر، في ذلك الخلق المتواصل: «الحقّ الحقّ أقول لكم من يؤمن بي فالأعمال التي أنا أعملها يعملها هو أيضاً ويعمل أعظم منها». (يوحنا، XIV، 12).

ويدلّ الناس على ما تكون الحياة الحقيقية: الحب، الذي هو بدايةً حب «الكلّ»، والذي له الأفضلية على جميع طموحاتنا أو رغباتنا الجزئية.

ولم يخطئ آباء الكنيسة حول هذا الأمر، عندما ذكّروا بالرسالة الوحيدة ليسوع: إرشادنا إلى الحياة الإنسانية بحق، أي الإلهية: «صار الربّ إنساناً ليستطيع الإنسان أن يصير ربّاً». ولم يزعم يسوع أبداً أنه يملي شرائع، وإنما هو يدعو إلى المحبّة. ولم يزعم أبداً أنه ينبذ أو يحرّم. لم يزعم أبداً بأنه يدين. «لم آتِ لأدعو أبراراً بل خطاة» (مرقس، II، 17). وقال للمذنب المصلوب معه: «.. اليوم تكون معي في الفردوس». (لوقا، XXIII، 43) وأما الأغنياء «وجهاء المجتمع» فقال لهم: «العشّارون والخطاة يسبقونكم إلى ملكوت الله».

وبدلاً من أن يسمح بمناداته «مولى» (الاسم الذي كان العبيد حينذاك يطلقونه على سيدهم واليهود على ربهم)، لم يسمح بأن يُنادى مولى، ولا سيّداً، حتى ولا صالحاً: «لماذا تدعوني صالحاً؟ ليس أحدٌ صالحاً إلا واحدٌ وهو الله!» (لوقا، XVII، 19).

وقد علّم القرآن أيضاً هذه الرؤية الديناميكية للعالم حيث الله «هو كل يومٍ في خلقٍ جديد» (XXXV، 1).. «لا تأخذه سنةٌ ولا نوم». (II، 255) «يبدأ الخلق ثم يعيده». (X، 4).

هذه الكشوفات راهنة حاضرة أكثر من أيّ يومٍ مضى: فالمهالك التي تتهدّدنا من الضخامة بحيث لا يمكن الاستعانة على حلّها بتدابير

اقتصادية أو سياسية جزئية، وإنما بتغيير جذري في فكر وقلب الجماهير، بالعودة من جديد إلى «هبّة إيمانٍ» جديدة. ولقد سأل تلاميذ يسوع من البداية: «ماذا نفعل حتى نعمل أعمال الربّ» (يوحنا، VI، 28).

إله يسوع ذاك ما هو كيانٌ، ولا هو سيّد، وإنما هو على العكس دعوة إلى القتال في سبيل إنشاء «الملكوت». وما نحن على وعدٍ بأي شيء، ولا من أحد ينتظرنا.

ويرى بونوفر الخصوصية النوعية للمسيحية في كونها «الديانة» الوحيدة التي يكون فيها «الإله عاجزاً وضعيفاً في العالم»، «يُعلمنا الله بأن علينا العيش كبشر يتوصلون إلى العيش دون إله»[1]. بمثل هذا جعلنا يسوع بالغين وأصحاب مسؤولية: فقد انتهى عهد الآلهة المكلّفين بسدّ فجوات جهلنا وعجزنا! ليس المطلوب من الله أن يساعدنا، بل المطلوب منا مساعدة الله الحيّ في نضاله لتحقيق مجيء «الملكوت»، من خلال جميع هزائم التاريخ. لم يأتِ يسوع لـ«تخليصنا»، مثل المسعف الذي ينتشل من الماء إنساناً يغرق. بل جاء لتخليصنا من جميع الديانات الخائفة، الشاكية، تلك الديانات التي تستنجد عند كل صعوبة بـ«قوة» الله كي تُنزل عن كاهلنا عبء عجزنا الشخصي. لقد علّمنا يسوع أن نعيش وقوفاً، كبشرٍ يعلمون حقّ العلم بأنهم مسؤولون عن الحياة العظيمة والجديدة التي هدانا إلى طريقها وأعطانا القدوة لها. فليس لأي كنيسة أن تأخذنا تحت جناحها كما لو أننا أطفال أو معوَّقون، فتغفر لنا خطايانا أو تعاقبنا عليها، وتعطينا وعوداً كلامية تعفينا من خوض المعركة. إن تحطيم بونوفر لصنمية جميع الكاريكاتوريات الكهنوتية في مجال الإيمان هو من أكثر الأمور حفزاً لبذل الجهود، واستنهاضاً للهمم.

---

[1] بونوفر، «المقاومة والخضوع»، ص 762. ثمة طبعتان، إحداهما من 211 ص. والثانية من 1444 بعنوان: ديتريخ بونوفر «المقاومة والخضوع» (نص مطبوع) (Widerstand und Ergebung)، رسائل ومذكرات الأسر. ترجمة فرنسية بقلم لورجاتري، جنيف، و: «المقاومة والخضوع» (نص مطبوع): رسائل ومذكرات الأسر / ديتريخ بونوفر، ترجمة لورجاتري، العنوان الأصلي Widerstand und Ergebung.

ولم يكن الوحيد الذي انخرط في ذلك الطريق؛ فمن قبله، كان الأب جواشيم دوفلور، في القرن الثاني عشر، قد أشار إلى أن الكنيسة ليست «مملكة الله»، وبأن تاريخ البشر يستمرّ في ظل المسؤولية الخاصة لـ«كل فرد بينهم» بفعل الروح «الكلّي في الكلّ».

لقد بيّن يسوع كيف تكون الإنسانية الكاملة.



كان الكاردينال راتزنجر يقول، في 1967: «يضع يسوع العهد القديم برمّته موضع المساءلة»[2]. فما لم يُسمح بمثله أبداً في رسالة حياة يسوع هو تبشيره بأن كل شيء ممكن وأنه لا يجوز لنا الرجوع إلى ربٍّ قويّ قادر لإنجاز قدرنا.

كما كان يكتب بونوفر قبل أن يعدمه النازيون: «المسيحية طريقة جديدة في العيش دون رجاء وجود عونٍ خارجي، وفي الموت دون الوعد بحياة أخرى. فكون المرء مسيحياً لا يعني أن يكون متديناً، بل يعني أن يكون إنساناً. إذ أن يسوع لم يندبنا إلى ديانة جديدة، وإنما ندبنا إلى الحياة، إلى حياةٍ مسؤولة مسؤولية شاملة»[3].

نحن مسؤولون مسؤولية شاملة؛ فالله لن يتكلم أبداً إذا لم تُعره فمك، ولن يعمل أبداً إذا لم تُعره يديك.

وقيامة المسيح، إن هي إلا الانتقال من الموت إلى حياةٍ يشترك فيها جميع الذين يؤمنون به (هو)، ولهذا ظهر لهم، وحدهم دون سواهم، كمنبعث من الموت في الأناجيل.

ولا ينسب يسوع لنفسه أي سلطة سحرية، إذ لا يكفّ عن ترديد ما هو جوهري: «إيمانك قد شفاك!» (متّى 9، 22؛ 15، 28؛ برقس 5، 30

---

[2] ج. راتزنجر، محاضرات في اللاهوت، توبنجن (1966 و1967) ص 38 حتى 43.

[3] بونوفر، المصدر السابق.

- 34؛ 10، 52؛ لوقا 7/ 50؛ 8، 45 - 48؛ 17، 19). بل ويوضح متّى بأنه في الناصرة «لم يصنع هناك قوات كثيرة لعدم إيمانهم» (متّى 13 - 58)، ومثله مرقس «ولم يقدر أن يصنع هناك ولا قوة واحدة..» (مرقس، 6 - 5).

إن الإيمان بقيامة المسيح ليس إيماناً بحادثة خارقة في الماضي. إنه إيمان حيّ وفاعل: فيسوع حيّ. وفي كل آونة يمكن أن تحصل القيامة، أي الانتقال من حياةٍ لا معنى لها (الموت) إلى حياةٍ جديدة ذات معنى: حياة إنسانية بكل معنى الكلمة. هي ليست القيامة المادية والخارقة كما وقعت منذ ألفي عام، كعودة لجسدٍ نستطيع أن نلمسه، أو نراه يأكل السمك المشوي. كما أننا لا نحتاج لأدلة، مثل دليل القبر الخاوي أو الكفن المحفوظ في تورين.

فالقيامة غير متصلة بالماضي ولا بالمستقبل كوعدٍ بنهاية الأزمنة، وإنما هي متصلة بالحاضر، بيسوع الحيّ، وليس كإعادة تركيب انطلاقاً من أساطير غابرة في «العهد القديم». إنه يعيش فينا كي يهبنا، في كل آونة، اختيار حياة جديدة.

ولاهوت الصليب ليس تمجيداً للألم. فليس الألم هو ما يحرّر وما يخلّص. بل الرجاء والحب الفاعل من أجل وضع حدّ لذلك الألم. إذاً، الإيمان بالقيامة مؤدّاه اختيار صيغة حياة جديدة، التزام بكياننا الكامل دون أدنى انتقاص. وهو لا يعني مجرّد انتماء ذهني، أو دفقة عاطفية، وإنما هو نشاط محسوس لأداء ما علّمتنا إياه حياة يسوع. ففي مركز القلب من تبشيره، توجد بشارة «الملكوت»؛ وهي تستوجب منّا الالتزام بجعله يهلّ علينا.

الاختيار المفضّل للفقراء

إن ولادة يسوع تدل سلفاً على انتمائه الجذري. فيسوع، منذ البدء، هو من جماعة «دم ث» (دون مسكن ثابت): فنرى مريم في لحظة الولادة،

مجبرة على أن «تضع ابنها في المذود إذ لم يكن لهما موضعٌ في المنزل» (لوقا، II، 7).

لقد بُشّر الفقراء بـ«النبأ الطيب» (متى، 11 - 5). والدعوة التي جاء بها يسوع لا لبس فيها. فعندما يسأل الأبرار في يوم الدينونة: «يا رب متى رأيناك جائعاً فأطعمناك. أو عطشاناً فسقيناك. ومتى رأيناك غريباً فآويناك. أو عرياناً فكسوناك. ومتى رأيناك مريضاً أو محبوساً فأتينا إليك»، يكون الجواب واضحاً: «بما أنكم فعلتموه بأحد إخوتي هؤلاء الأصاغر فبي فعلتم» (متى 25، 37 - 40).

هذا الاختيار التفضيلي للفقراء نادراً ما كان اختيار «لاهوتيات السيطرة»، لدى كبار القساوسة وأسياد الأرض، المرتبطين بدرجات متفاوتة بالسلطان عندما لا يكونون شركاءه. إن يسوع يقسو دون شك على الأغنياء وعلى ذوي السلطة. فما فيهم من يقدر على دخول ملكوت السماء (مرقس، 10، 23 - 24؛ لوقا 17، 24).

وكان القديس يعقوب، مرشد جماعة أورشليم، يشير بكل قوة إلى أن واجبنا حيال الفقراء ملزمٌ دون أي شرط، «أيها الأغنياء، غناكم قد تهرّأ» (رسالة يعقوب، 5، 2) أو يقول أيضاً: «أما المنفعة يا إخوتي إن قال أحدٌ أن له إيماناً ولكن ليس له أعمال، هل يقدر الإيمان أن يخلّصه. إن كان أخ أو أخت عريانين ومعتازين للقوت اليومي ولكن لم تعطوهما حاجات الجسد فما المنفعة؟ هكذا الإيمان أيضاً إن لم يكن له أعمالٌ ميتٌ في ذاته». فالإنسان يتبرّر بأعماله وليس بإيمانه لا غير (رسالة يعقوب، 2، 14 - 16، و20- 24).

لقد بُشّر الفقراء بالنبأ الطيّب (متى 11 - 5) (لوقا 7 - 22)، ويقول لنا يعقوب: «اختار الله الفقراء» (رسالة يعقوب، 2 - 5) بينما من الصعب أن يدخل الغني إلى ملكوت السماء (مرقس، 23 - 24)، (لوقا، 18 - 24). وعلى العكس، إن «الفقراء ورثة الملكوت» (يعقوب، 2 - 5).

هذه التعاليم الأصلية ما تزال حيّة في الطائفة المسيحية لأنهم هم

الذين يلهمون إلهاماً مباشراً، على سبيل المثال، بلاهوت الخلاص في اختيارهم التفضيلي للفقراء، مثلما تأكد ذلك الاختيار في «الفاتيكان 2» وفي مؤتمر ميدلين.



حياة يسوع وارتقاعه السامي فيهما استبعاد كل تمثلٍ خارجي لإلهٍ يحرم الإنسان من حريته ومن مسؤوليته. فهو إنسانٌ بكلّيته مثلما هو بكلّيته رسولٌ لله بظهوره بادئ ذي بدء للفقراء، والمحرومين.

وحياته وضعت نهاية للفكرة الملعونة عن «شعب مختار»، تلك الفكرة الخاصة بجميع الديانات القبلية وبآلهتها الغيورين والمنحازين لصالح شعوبهم، واهبةً لتلك الشعوب الأرض والنصر بالمجازر. ومن الأمور ذات الدلالة ألاّ يكون يسوع، بولادته العذرية، ابن أي رجلٍ محدّد، لا مسيحياً، ولا يهودياً، ولا صينياً، ولا أسود.. إنه ابن (الإنسان) الملقّح بالله.

ويُلزمنا يسوع بالتخلّي عن كل ما يخصّنا وما يتلخّص بالملكية. فللغني الشاب الذي كان يتقيّد بجميع الوصايا، يقول يسوع: «يعوزك أيضاً شيء. بِع كل مالك ووزّع على الفقراء.. وتعال اتبعني» (لوقا، 18 - 22).

وهكذا كان حال سمعان، ويعقوب، ويوحنا: «فتركوا كل شيء وتبعوه (لوقا 5 - 11)؛ «فترك كل شيء وقام وتبعه» (لوقا 5 - 28).

«كلّ واحدٍ منكم لا يترك جميع أمواله لا يقدر أن يكون لي تلميذاً». (لوقا 14 - 33).

هذا التخلّي عن «الأنا» الصغيرة هو شرط نشوء الوعي ويقظته.

فهذا هو ثمن القيامة، وحقيقة الملكوت، ذلك الملكوت الذي لا يكون

الدخول إليه بالحرب الظافرة، كما هو حال داوود، وإنما بالتخلّي والترفّع السامي.



وها هو نيتشه في كتابه «المسيح الدجّال»، بعد عشرين قرناً من يسوع، يجعل من يسوع الذي يعبر عن إعجابه به (فيسوع، على قوله، حمل «النبأ الطيب»، فهو إنجيليّ الحياة) القطب المعارض للقديس بولس «اللا-إنجيلي» الذي حمل «نبأ السوء».

إن يسوع يشكل لحظةً لا سابق لها في التاريخ لكون ذلك الإنسان من أشد البشر حرماناً وضعفاً. فما من شيء في التاريخ السابق للغرب كان يسمح بالتنبؤ بمثل ذلك الانقلاب الجذري بما يخص الفكرة المتشكلة حتى ذلك التاريخ عن الآلهة لدى بني البشر. وللفقيه الإسباني غونزاليس فاوس هذا التعليق: «في يسوع انكشف أمرٌ جديدٌ كلياً، في قطيعةٍ جذرية مع العهد القديم»[4]. وفي موضعٍ أبعد يقول مضيفاً: «الإله الذي كشفه لنا يسوع ليس هو إله العهد القديم»[5]. كما أن الفقيه دود Dodd كتب: «أقوال يسوع لا نظير لها في التعاليم اليهودية.. لقد أتى بأمرٍ جديد كلياً لا يمكن التوفيق بينه وبين النظام المتوارث»[6]. ويضيف رجل الدين ستوفر: «لقد بشّر يسوع برسالة جديدة عن الله، بديانة جديدة، بأخلاق جديدة لا علاقة لها بالتوراة».

---

[4] ج. ا. غونزاليس فاوس «Accessa a jesus»، سالامنك، دار سيغييم، 1980 ص 161.

[5] المصدر ذاته، ص 218.

[6] دود، شارل هارولد، «أمثال ملكوت الربّ»، ترجمته عن الإنكليزية هيلين نيريه وس. دوبوسي، باريس، دار سوي، 1977، ص 99.

الفصل الثالث

مسيح بولس ليس يسوع

ليس لنا سوى معطيات المصدر المسيحي عن حياة يسوع: فباستثناء خبر صلبِ شخصٍ ما باسم المسيح - خريستو - ورد لدى المؤرخ سويتون، في حدود العام 100 بعد المسيح، تظل المصادر غير المسيحية ملتزمة بالصمت، ونادراً ما يُطرح السؤال حول صحّة التسلسل الزمني للنصوص الدينية ذاتها، والتي تفترض، مسبقاً، بأن الأناجيل معاصرة لحياة المسيح، وبأن «أعمال الرسل» دوّنها تلميذه لوقا، وبأن «الرسائل» تتعاقب حسب تسلسلها الزمني، مع ورود رسائل بولس، «منطقياً» في آخر النسق، لأنه لم يعرف يسوع أبداً. غير أن الجدول الذي وضعه المفسّرون مجدّداً منذ القرن السابع عشر، يختلف عن هذا التسلسل اختلافاً كبيراً. أما الكنيسة فتلتزم بموقف غير واضح حيال هذه المسائل، فهي على حذرٍ من أن تقول للمؤمنين بأن رسائل بولس أسبق عهداً من الأناجيل الرسمية، وبأن المؤلفين الذين كانوا شهود عيان لحياة يسوع، يزجّون ذكرياتهم الشخصية، مع أقواله، وأفعاله، ضمن إطار لاهوت بولس الذي سبقهم زمنياً. والتسلسل الزمني الذي توافق عليه المفسّرون «المسيحيون» اليوم هو التالي:

-رسائل بولس:

رسائل بولس الأولى إلى تسالونيكا: العام 50؛

رسائل بولس إلى رومية، وكورنثا، وتسالونيكا، العام 57؛

الرسائل الأخيرة (من رومية): العام 63؛

-إنجيل مرقس: العام 64؛ ومؤلفه، يوحنا - مرقس، لم يعرف دون شك يسوع لكنه كان قريباً من الرسول بطرس؛ وحسب الأعراف المتوارثة عن آباء الكنيسة، فقد دوّن التعليم الذي كان يقوم به بطرس في روما. كما أنه قد رافق بولس أيضاً لبعض الوقت ثم غادره، قبل إجراء مصالحة جديدة نهائية.

-أعمال الرسل: في السنوات اللاحقة لعام 64؛ والمؤلف هو الإنجيلي لوقا، الطبيب اليوناني في أنطاكية، وتلميذ بولس الذي أسّس الكنيسة في تلك المدينة؟

-إنجيل لوقا: العام 80 – 90؛

-إنجيل متّى: العام 80 – 90. ولعل إنجيله الأصلي، المفقود منذ البداية (لم يَعُد بين أيدي آباء الكنيسة منذ ذلك التاريخ) أن يكون قد كُتب بالآرامية، ما بين العام 40 و50؛ والترجمة اليونانية يُفترض بأنها من بعد عام 80. ويرون بأنه ملتزم بمرقس أو أنهما معاً يستمدّان من مصدر إغريقي مشترك، وقد استخدم أيضاً تآليف لوقا. والنسخة الأصلية الآرامية كُتبت لجمهور يهودي.

-إنجيل يوحنا: نهاية القرن الأول الميلادي[1].

لقد عثروا، في مصر العليا، في 1945، على: «أفكار يسوع»، مجموعةً في ما يطلق عليه دون وجه حق اسم «إنجيل توما»، إذ أنه لا يروي حياة المسيح وإنما يقتطف أقواله لا غير؛ فتلك المجموعة دُفنت تحت الأرض عن طريق بعض التلاميذ، وبهذا نجت من تدمير المعلّمين

---

[1] التسلسل التاريخي مأخوذ من الكتاب المقدس لأورشليم. «مقارنة الأناجيل الأربعة بالفرنسية». 1، «نص يحمل تناظرات بين الأناجيل المرفوضة و(الآباء).. ب. بنوا، مدير المدرسة الدينية والأثرية الفرنسية في اورشليم ص 1964 إلى 1972، عضو في اللجنة الدينية التابعة للفاتيكان، وم. ا. بوامار، طبعة ثانية منقحة من طرف ب. ساندوفوار، باريس، مطبوعات سيرف، 1972، المجلّد الثاني «تعليق ب. بنوا وم. ا. بوامار؛ بالاشتراك مع ا. لاموي وب. ساندوفوار، مقدمة ب. بنوا؛ باريس، مطبوعات سيرف، 1972، المجلّد الثالث، «إنجيل يوحنا»، شرح وتعليق م. ا. بوامار وا. لاموي.. بالاشتراك مع ج. روشيه، باريس، مطبوعات سيرف، 1977.

الجدد. ويعترف الأبوان بوامار وبنوا، مؤلّفا «الدراسة المقارنة للأناجيل» المعتمد في المدرسة التوراتية لأورشليم: «يبدو بأن تلك المجموعة تفسح المجال امامنا لنتوصّل إلى أحد أشكال العرف الإنجيلي السابق لتدوين الأناجيل الرسمية»[2].

فالتعاليم الرسمية بأكملها كما قبلتها الكنيسة متأثرة بالتالي تأثراً واسعاً، إن لم تكن محكومة، بشخصية وفكر بولس الذي قطع بصورة جذرية مع طبيعة الرسالة اليسوعية.

يقول بولس (أعمال الرسل، 26، 22): «.. أنا لا أقول شيئاً غير ما تكلّم الأنبياء وموسى أنه عتيد أن يكون». ملغياً بذلك حياة المسيح الأرضية بكاملها. وملغياً معها كل ما فيها من معنى. ومن الأمور ذات الدلالة أنه لا لايتكلم عن «يسوع» في رسائله، إذ لا يورد أيّاً من أقواله، ولا أيّاً من أعماله: فما يهمّه هو كل ما يقع (قبل) حياته - كونه من نسل داوود - وما يقع (بعد) موته - القيامة من القبر باعتبارها معجزة القدرة الإلهية -. فالنبأ الطيب في نظره لا يتمثّل في حياة يسوع، الذي قطعت أقواله وأعماله كل صلة بالماضي وخاصةً بالآلهة أصحاب القدرة والبطش. وتشرح الترجمة المسكونية للكتاب المقدس أقوال بولس، على هذه الصورة، في إحدى الفقرات: «الإنجيل بمعنى من المعاني لا يضيف شيئاً إلى العهد القديم، نظراً لأن ما يقوله سبق التبشير به والإعلان عنه، فالمطلوب البرهان على أن الإيمان المسيحي متضمَّن بكل صدق وصحّة في إيمان إسرائيل[3]. وعلى هذا فلا يعود يسوع سوى الممثل المطيع لسيناريو وُضع في «العهد القديم». إن محاولة إقناع اليهود بأن المُلك لن يأتي في نهاية الأزمنة بل هو قد أتى بمجيء يسوع، لا يعبّر إلا عن يهودية تصحيحية تطمس ما كان فرادةً لا سابق لها في دعوة يسوع التي كانت انقطاعاً عن كل ما تقدّمها.

---

(2) «الدراسة المقارنة للأناجيل»، الجزء الأول، الفصل العاشر.

(3) الترجمة المسكونية للكتاب المقدس (نصّ مطبوع): الطبعة الكاملة، الطبعة رقم 13، مطبوعات سيرفه باريس، 1977.

نكوص القديس بولس

ألا فإن بولس، منذ البداية، احتلّ محلّ يسوع: «المسيح المتكلّم فيّ..» (الرسالة الثانية إلى كورنثوس، XIII، 3).

لقد أعلن بولس نفسه من تلقاء نفسه «أحد الرسل»، أيّ أنه واحدٌ ممّن أرسلهم يسوع، لأنه يقول بأنه على طريق دمشق جاءته رؤيا «المسيح». وهذه الرؤيا موصوفة وصفاً يختلف لديه ولدى تلامذته: فهي تارةً «رؤيا سماوية»، بما يشبه رؤى العهد القديم، وطوراً هي «إعلان، كشف» (رسالة غلاطية، الأصحاح الأول، الآية 12)، ما عُلّمه من أحد، وهي في مرة ثالثة «لقاء، إدراك/ ولكني أسعى لعلّي أدرك الذي لأجله (أدركني) المسيح يسوع» (رسالة فيليبي، 3، 13)، ولم يكن اللقاء مع يسوع، وإنما مع الـ christ (الترجمة اليونانية لـ«المسيح» في لغة العبرانيين) فهو الذي عهد إليه برسالته الجديدة. إنه يضيف دائماً اسم الـchrist (والتي هي صفة: المسيح) إلى اسم يسوع (الذي هو اسم علم)، ليبرهن على مصداقية صفته الرسولية كأحد شهود يسوع. «أما شاول فكان يزداد قوة ويحيّر اليهود الساكنين في دمشق محقّقاً أن هذا هو المسيح». (الأعمال، 9، 22).

لقد سعى بولس لتوفير استمرارية «العهد القديم» في «العهد الجديد». و«أعمال الرسل» توضيح دون مواربة بأن بولس «يتكلّم من ناموس موسى والأنبياء بأمر يسوع». (الأعمال، 28، 23). وليس ما يضاهي في دلالته ما جاء في وعظه في «مجمع» أنطاكية بيسيدية (الأعمال، 13، 13 – 39). فقد دعاه رؤساء المجمع «بعد قراءة الناموس والأنبياء» ليستلم دفّة الكلام، فبدأ بولس بقراءة «العقيدة» كما هي واردة في «التثنية» تلخيصاً لتاريخ إسرائيل: الاختيار الإلهي (17)، الخروج من مصر (17)، إعطاءهم أرض كنعان من بعد إبادة سبع أمم كانت تعيش فيها (19)، وأخيراً حكم داوود، الذي اعتبره الله ملكاً «حسب قلبه» (22) «الذي خدم بمشورة الله» (36) والذي «سيصنع كل مشيئته» (22).

ويضيف بولس تكملة لـ«العقيدة» التاريخية لدى أبناء دينه، وذلك

في الآيات الأربع من رسالته إلى رومية، حيث يعلن الموضوعات الكبرى لـ«إنجيله»، والتي سوف تشكّل لعشرين قرناً جوهر عقيدة الكنائس المسيحية:

«بولس عبدٌ ليسوع المسيح رسولاً المفرَز لإنجيل الله. الذي سبق فوعد به بأنبيائه في الكتب المقدّسة. عن ابنه الذي صار من نسل داوود من جهة الجسد وتعيّن ابن الله بقوةٍ من جهة روح القداسة بالقيامة من الأموات. يسوع المسيح ربّنا». (الرسالة إلى رومية، I، 1 – 4).

«من نسل داوود حسب الوعد أقام الله إسرائيل مخلّصاً يسوع». (الأعمال، 13، 23).

«لأن الساكنين في أورشليم ورؤساءهم لم يعرفوا هذا». (الأعمال، 13، 27) فحكموا عليه «وتمّموا أقوال الأنبياء» (الأعمال، 13، 27). «وتمّموا كل ما كُتب عنه» (الأعمال، 13، 29). ولكن الله أقامه من الأموات (الأعمال، 13، 30)، ببرهانٍ جديد لقوته ووقوفه مع إسرائيل.

وفي رسالته الأولى إلى كورنثوس (XV، 4) يستكمل تلك «العقيدة» بإضافة الفداء إليها: «المسيح مات من أجل خطايانا حسب الكتب. وأنه دُفن وأنه قام في اليوم الثالث حسب الكتب».

هذا التأكيد على مرجعية «الكتب» (المشار إليها مرتين في سطرين) يشير إلى الهمّ الأكبر الذي يشغل بولس الحريص على إدراج يسوع ضمن العرف اليهودي المتوارث. وعلى هذا فلا تعود لحياة يسوع من قيمة ولا موجب على الإطلاق للإشارة إليها.

لقد وُلدت هذه السياسة «البولسية» من إرادة جعل داوود «ملكاً حسب قلب الله، بشهادة الله» (الأعمال، 13 – 22)؛ وهذا ما رجعت إليه التعاليم الدينية لعام 1992 وتبنّته حرفياً (ص 154).

الله الذي كُشف لنا على هذا النحو هو إله غريب: ربّ الجيوش، إله هوشع ومجازره، وليس بالتأكيد «إله المحبة»، الربّ الذي كان يسوع يسميه «الآب».

وللعلم فربّ بولس، إله الكنيسة الرومانية، هو ما كان حسب رأي دوستويفسكي: «استمراراً للإمبراطورية الرومانية الغربية».

ولإضفاء الشرعية على ذلك النسب الواصل بين داوود ويسوع ولجعل يسوع أحد أحفاد وورثة داوود «حسب الجسد» كما يقول القديس بولس، وضع الإنجيليان متّى ولوقا «شجرة نسب» ليسوع غريبة عجيبة.

إن الثغرة الهائلة التي فتحها يسوع في تاريخ البشر عندما جعل التعالي ينبثق، لا ليكون التعالي الخارجي لقدرة ملك من ملوك الأرض، وإنما ليكون، على العكس، تعالي أشدّ الناس حرماناً، فليس هو تعالي «العليّ الأعلى»، وإنما تعالي «الخفيض الأخفض»، وهذا التعالي تحديداً هو ما جرى التعتيم عليه. وقد تمّ الرجوع، بنكوص منهجيّ منظّم، إلى تصوّر الله الملك والملك الله. كما كتب اللاهوتي الإسباني غونزاليس فاوس: «لقد اجتُزئ المسيح وأُلغي فلم نعد نلتقي في يسوع إلا بالربّ الذي نعرفه أو يخيّل إلينا أننا نعرفه. وعلى هذا النحو فلا يكشف يسوع أي شيء»[4].

أمّا تلامذة يسوع، الذين يبذلون قصارى جهدهم للاقتداء بحياته وليس بحياة زعيم المرتزقة المكلل بالخزي، داوود، فهم سوف يظلّون موضع إدانة من الكنيسة الرسمية. ونحن عندما نتكلم عن الإيمان، فإنما نعني أولئك تحديداً: من آباء الكنيسة حتى سان جان دولاكروا، وإلى رجال الدين الذين شاركوا في حرب «التحرير».

يسوع يجعل «الله المستتر» منظوراً

لم يزعم يسوع أبداً بأنه الربّ، وإنما رسول من كان يناديه «الآب»، أي «الحب» بلا حدود. فحبّ الإنسانية، والحياة الحقيقية، و«الكل» يتقدم على جميع طموحاتنا ورغباتنا الجزئية.

---

[4] ج. ا. غونزاليس فارس، المرجع السابق نفسه.

لم يزعم يسوع أبداً بأنه يسنّ قوانين، بل يدعو إلى الحبّ.

لم يزعم أبداً بأنه ينبذ أو يحرّم.

لم يزعم أبداً بأنه يقاضي.

لم ينسب إلى نفسه أي معجزة، مكرراً على مسامع الذين كانوا ينسبون إليه القدرة السحرية على المعجزة «إيمانك قد شفاك» (متّى IX، 22 – 30 – 34؛ مرقس IV، 15؛ لوقا VIII، 24، 43 وVII، VIII، 42، 43).

وذلك لأن يسوع لا يزعم أبداً بأنه الله، بل رسوله.

ألا فبولس هو الذي جعل من (مسيحه) «ملك اليهود». ولو كان هذا الأمر صحيحاً، لما تردد الحاكم الروماني للحظة في الحكم عليه بالإعدام كداعية للانفصال عن الإمبراطورية، أو كمغتصب للسلطة باسم الله.

علماً بأن بيلاطس، بعد استجواب يسوع، أعلن: «إني لا أجد علّة في هذا الإنسان» (لوقا 23، 4) لرؤساء الكهنة «المتآمرين» الذين راحوا يردّون على بيلاطس: «ليس لنا ملك إلا قيصر» (يوحنا XIX، 15)، محتقرين حتى توراتهم الخاصة التي لا تعترف بملك آخر لإسرائيل إلا الله بذاته (صموئيل الأول XII، 12، إلخ..). إن كبار الكهنة والفرّيسين هم الذين هيّجوا الجمهور للمطالبة بإعدامه. وهذا يبرهن على لا معقولية النزعة اللاسامية في الكنيسة التي تتهم (اليهود) بأنهم «الشعب القاتل لربّه»، بينما لا تقع مسؤولية موت يسوع إلا على محرّكي اللعبة، الروّاد الأوائل الممهدين لـ«صهاينة» هذه الأيام، لجمعيتهم AIPAC (لجنة الشؤون العامة الأميركانية – الإسرائيلية)، ولفروعها في العالم: مافيا الـ LICRA (تحالف المعادين للعنصرية واللاسامية) الذين لا يشكلون من مجموعهم 10٪ من الطائفة اليهودية، والذين أحلّوا دولة إسرائيل محلّ رب إسرائيل. وهكذا، فكبار الكهنة إنما كانوا يدافعون عن امتيازاتهم السياسية لدى الإمبراطور الروماني، ليقدموا مصالح الدولة على الدفاع عن الإيمان اليهودي، مؤسسين

بذلك لأسس اللاسامية الإجرامية، تلك التي تخلط الشعب اليهودي مع المافيا التي ما تزال تتلاعب به حتى يومنا هذا.

وإن مذهب بولس يستخدم الألاعيب نفسها، وهذا ما يحقق له النجاح.

فكانت نقطة انطلاقه «قيامة يسوع» التي عرضها على أنها «معجزة للقوة الإلهية»، كي يقول لليهود بأنها تحقيقٌ للنبوءات: «نحن نبشركم بالوعد الذي صار لآبائنا. إن الله قد أكمل لنا هذا نحن أولادهم إذ أقام يسوع..» (الأعمال، XIII، 32). وفي هذا استمرار لطيبات داوود التي بشّر بها اشعياء (LV، 3). وعلاوة على ذلك ففي هذا الأمر إقناع للجموع من غير اليهود (وخاصةً اليونان)، ممّن وحّدوا دائماً بين الآلهة والقدرة، بأن هذا الإله هو الأقدر والأقوى.

إن بولس، انسجاماً منه في الوقت نفسه مع فكر اليهود واليونان، أضفى على يسوع السمات التقليدية لقدامى الآلهة: قوة الإبادة والخلق، مثل يهوه «رب الجيوش»، ومثل زيوس «المتحكم بالصاعقة».

غير أن هذا «التصحيح» النكوصي الذي أعاد يسوع إلى مستوى آلهة القبائل، محوّلاً إياه على هذه الصورة إلى ربٍّ للقوة، لم يكن في حياة يسوع، حتى في أدق التفاصيل التي تقدمها الأناجيل، ما يمكن أن يقدّم أي عنصر يثبت صحته: فمن ولادته في حظيرة، إلى موته على خشبة العبيد المخزية، ذلك الواعظ التائه، الذي لم يكن يدّعي صنع المعجزات، بل ينسبها على العكس إلى الإيمان، ذلك الشهيد الذي تلقّى الصفع، والذي توّجوه، سخرية وتهكماً بتاج من الأشواك، ما كان يمكن أن يقدّم أي شيء يفيد لإعادة خلق بطل سيف وترس على غرار داوود. «لأنه يجب أن يملك كي يضع جميع الأعداء تحت قدميه». (كورنثوس الأولى، XVI، 26) مثلما كانت النبوءة المبشّرة لداوود في المزمور 109. من بعد هذا نتفهّم قلق الأب سيغوندو (S. J) حين يعترف: «بصعوبة التعرّف في القائم من الموت على يسوع التاريخ». (ما تكون العقيدة) (I، 15).

كان يسوع يقول: «لم آتِ لأدعو أبراراً بل خطاة» (مرقس II، 16).
وقال للمذنب على الصليب: «اليوم تكون معي في الفردوس». (لوقا 23، 43) كما قال للوجهاء: «العشّارون والخطاة يسبقونكم إلى ملكوت الرب».
والذي قال: «أنا لست أدين أحداً» (يوحنا 8، 15) جعله بولس الآن يتنكّر داخل إهاب الـ«christ»، أي «المسيح»، مخلّص بني إسرائيل: «.. يسوع المسيح سوف يأتي ليدين الأحياء والأموات..» (2 تيموثاوس IV، 1).

وبينما كان يسوع رسولاً في المقام الأول إلى الفقراء، وطلب من تلاميذه التخلّي عن «كل شيء»، عبّر بولس عن حفاوة مؤثرة بالأغنياء: فهو مشرّع العرف الذي سوف يخلط «المحبة الإنسانية» مع «الصدقة».

ونفهم بوسويه فهماً أفضل عندما كتب في «السياسة المستخلصة من التاريخ المقدس»: «الربّ الحقيقي، هو ربّ إسرائيل!».

فالخلط بين تعليم يسوع وتعليم القديس بولس لا يسمح برؤية أن الكنيسة الرسمية هي كنيسة بولسية منذ 20 قرناً، ووجدت حتى في تعالم 1992 أن «داوود رجل حسب قلب الله، وصنع كل مشيئته» (الأعمال XIII، 22).

لقد تأسّس لاهوت التسلّط ليدوم 20 قرناً وفق طرائق داوود، الذي نفّذ بإخلاص، مثل هوشع، «مشيئة» ربّ الجيوش.

ومن هنا كانت ولادة الديانة «اليهودية - المسيحية». بل إن اسم «الكنيسة» ظهر أول ما ظهر عند القديس بولس في رسالته إلى كورنثوس (XIV، 12).



لم يقم القديس بولس بإضفاء «الصبغة اليهودية» على المسيحية وحسب، بل هو قد ضمّها إلى الهلّينية أيضاً.

وكان من العوامل المساعدة على زيادة نجاحه أن اليهود، من بعد تدمير أورشليم على أيدي الرومان في عام 70، تشتّتوا على امتداد جنوب البحر الأبيض المتوسط، فازداد تغلغل الثقافة اليونانية فيهم.

ومن بعد الإشارة إلى قولة صارت مثلاً منذ مسرحية «بلوتوس» لأرسطوفان (القرن الخامس قبل الميلاد): «محبة المال أصلٌ لكلّ الشرور». (رسالة تيموثاوس الأولى، VI، 10)، ينتقل في الرسالة المركزية إلى الرومان «.. يكون التتميم حسب مالكم. لأنه إن كان النشاط موجوداً فهو مقبول على حسب ما للإنسان لا على حسب ما ليس له. فإنه ليس لكي يكون للآخرين راحة ولكم ضيق» (الرسالة الثانية إلى كورنثوس، VIII، 14). ناهيك بأنهم سوف ينالون الثواب «مدّخرين لأنفسهم أساساً حسناً للمستقبل لكي يمسكوا بالحياة الأبدية». (الرسالة الأولة إلى تيموثاوس، VI، 19). وليس يطلب منهم بولس سوى «فضالتهم للبركات». (2 كورنثوس، IX، 8).

لم يكن بولس منظماً موهوباً لا غير، فـ«خلق كنائس» في المراكز الكبرى للشرق الأدنى مثل كنيسة أنطاكية أو أفسس، بل كان أيضاً رجلاً ذا ثقافة إغريقية ويهودية في الوقت ذاته، وهو قد تمكّن من نشر إنجيلـــ.. «ه» (ليس إنجيل يسوع، على ما كان يقول، وإنما إنجيل الله»، على امتداد كل «الشتات» اليهودي.

ومنذ البداية، ها هو في خطابه للأثينيين قد برهن عن تمثّله العميق لثقافتهم: فكانت قوته الكبرى كافية في تطعيم التصوّر اليهودي للتاريخ بها.

فمن أجل تقديم رسالته، ها هو يبذل جهده لربطها بأشكال التفكير والاعتقاد لدى مستمعيه. إن خطابه للأثنيين في أثينا هو خطابٌ نموذجي. إذ يتجنب، بدايةً، الحديث عن حياة يسوع، ولا حتى عن موته، ولكنه يكتفي في نهاية خطابه، الذي قاطعته تهكمات الحضور، بالحديث عن القيامة من الموت. وما سوى ذلك بأكمله إن هو إلا مرجعية حصرية ترتكز على العرف اليهودي.

وسعياً منه للحصول على احتفاء مستمعيه، فقد أعلن بنكتة أنه حتى يعتبرهم تقريباً «مفرطي التديّن» (17 - 22)؛ لقد لاحظ في أثينا، كما يقول، على مذبح مهدى «إلى الله المجهول» (وهذا غير دقيق: فما من مذابح إلا «للآلهة المجهولين»، في حال نسيان بعضٍ من أولئك الآلهة، ممّا قد يحرم الشعب من خدماتهم الضئيلة».

وها هو يُجري تمثّلاً جريئاً إذ يقول لهم: «ما الذي تتقونه وأنت تجهلونه هذا أنا أنادي لكم به. الإله الذي خلق العالم وكل ما فيه إذ هو ربٌّ السماء والأرض..» (الأعمال، 17، 23، 24).

وسرعان ما بادر إلى التعداد الكثير للتلميحات، والإحالات المرجعية، وحتى الاستشهاد بأقوال معلّمي الثقافة اليونانية - الرومانية.

فهذا الله، قال لهم: «لا يسكن في هياكل مصنوعة بالأيدي» (الأعمال 17، 25). وذلك من أجل استبعاد صنع الأصنام، وهي فكرة كان سينيك يدافع عنها في تلك الحقبة.

ثم يتابع مستشهداً بالشاعر إبيمينيد (القرن الخامس قبل الميلاد): «لأننا به نحيا ونتحرّك ونوجد، كما قال بعض شعرائكم» (الأعمال 17، 28)، وهذا الاستشهاد مقتبس من «الظواهر» لأراتوس (فيلسوف من القرن الثالث قبل الميلاد، وكان قريباً من الرواقيّ كليانت).

ألا فتلك «لغة مزدوجة»، قُدّر لها أن تكون من ثوابت الخطاب اللاحق للكنيسة الرسمية: الكلام عن السلام دون الإشارة إلى المجرم، وعن الحب في خضم ممارسة التفتيش، والسماح بالرق أو بالاستعمار. فهم يتحدثون عن يسوع بأنه جاء «ليكمل الناموس» وليس ليحطمه، كما لو أن الحبّ يعني تقنيذ مبدأ: العين بالعين، والسنّ بالسنّ!

ويعلن القديس بولس للعبيد بصورة رائعة مطالباً إياهم: «دُعيتَ وأنت عبدٌ فلا يهمّك. الدعوة التي دُعي كل واحد فليلبث فيها. كذلك الحرّ المدعوّ هو عبدٌ للمسيح». (I، رسالة كورنثوس، 7، 20 - 22). ويطلب من النساء: «أيها النساء اخضعن لرجالكن كما للرب» (أفسس، ٧، 22؛

كولوسي III، 18)، «ولكن لست آذن للمرأة أن تعلّم ولا تتسلّط على الرجل بل تكون في سكوت». (تيموثاوس، II، 12)، «المرأة إن كانت لا تتغطّى فليُقصّ شعرها». (I، كورنثوس XI، 6).

وعرفت هذه المسيحية المكتسية حلّةً هيلّينية نجاحاً تعاظم حتى أصبحت معه قوة في الإمبراطورية الرومانية: فحسب إحصاء الإمبراطور تراجان، كان عشر أهالي روما من اليهود - المسيحيين (منذ أمد بعيد خلط الرومان اليهود مع المسيحيين، بل لقد أعطوا اليهود المواطنة الرومانية، وهو ما لم يتردد بولس في التباهي به عندما حصلت له مشاحنات مع القضاء الروماني).



1-هل من الطبيعي لدى قراءة العهد القديم ونصوص الأناجيل ضمن الترتيب الواردة تحديداً، ألاّ يُقال للمؤمنين بأن رسائل بولس أسبق من الأناجيل الرسمية وبأن مؤلفي تلك الأناجيل، حتى من كان بينهم منهم من شهود حياة يسوع، يُدرجون ذكرياتهم الشخصية، وأقواله وأعماله، ضمن إطار لاهوت بولس الذي جاء قبلهم!

2-وهل من النزاهة في شيء، من بعد ثلاثة قرون من الشرح والتفسير وعشرين قرناً من وضع التعاليم الدينية، تبنّي اسم «مسيحية»، الكلمة التي نُحتت في أنطاكية، لدى مرور بولس فيها (في عام 43) (الأعمال XI، 25 - 26)؟ فكلمة christ، لم تكن سوى الترجمة اليونانية للكلمة العبرانية «مسيح»، أي الآتي لإقامة ملكوت داوود، علماً بأن تسمية تلاميذ يسوع حتى ذلك التاريخ كانت «الأولياء - القديسيين -». وبولس يشير إلى تعليمه قائلاً «إنجيلي» (رومية II، 16) ولا يقول أبداً «إنجيل يسوع». بل يفضل أن يقول «إنجيل الربّ»، إذ هذا الربّ هو ربّ إسرائيل، والذي لا يكفّ عن الانتساب إليه.

إنه لا يورد أبداً في رسائله، أقوال أو أعمال يسوع، لأن تلك الحياة البائسة، وذلك الموت المخزي على صليب العبيد، لا يلبّيان ما ينتظره الشعب اليهودي، فهو إنما كان ينتظر فاتحاً على غرار داوود، وفقاً للرواية الملحمية الأسطورية التي وضعها كَتَبة سليمان.

وهكذا يكون بولس قد أنشأ «يهوديّةً» إصلاحية ليس فيها أي قطيعة مع الملحمة الأسطورية للشعب اليهودي، وإنما هي تتمثّل المسيحية ببساطة مع هذه «البقيّة» من الشعب العبراني التي يغفر لها الله بعد كل خيانة من طرف الغالبية العظمى للقبيلة. وها هو بولس يعدهم برجعة المسيح، «محاطاً بملائكة قوته» وساحقاً الملوك.

لقد ابتدأ كل شيء مع «إنجيل بولس» الذي استبعد كل إنجيل سواه: بل لقد رفض الوعظ حيث يكون إنجيليٌّ آخر قد جاء قبله (ويا له من شرطٍ إلزامي غريب من طرف مبشر!).

أما القيامة من الموت فلم تحدث سوى مرة واحدة وهي بذلك تضمن قيامتنا الخاصة بالوكالة كـ«معجزة بقوة الربّ»، (2 كورنثوس، XIII، 4). وقد كان هذا التصوّر البولسي معداً لتلبية مقتضى اليهودية التقليدية علماً بأن الغالبية العظمى من اليهود لم يعثروا في ذلك التصوّر على عقيدتهم الخاصة.

كان الشاغل الأعظم لبولس إدراج يسوع ضمن العرف اليهودي. لكن في «النبأ الطيب» المبشَّر به، ما من كلمة واحدة عن حياة يسوع، كما لو كانت حياته جملة اعتراضية لا فائدة منها، بل هي مزعجة، لأن تلك الحياة هي بالضبط نقيض حياة داوود.

إن منطق التفكير لدى بولس جعله ينسب إلى يسوع، بعد موته، أقوالاً تناقض ما قال وما فعل في حياته. فكان أن حوّل نجّار الناصرة إلى ملكٍ وربّ. وابتلع النصر المظفَّر الموت (I، كورنثوس XV، 55). «ولكنه يحيا بقوةٍ الله». (II، كورنثوس XIII، 4).

لقد جعل بولس من قيامة يسوع نصراً على الممالك الأرضية،

الخاضعة جمعاء لانتقامه والتي مآلها السحق (1، كورنثوس XV، 25)، كما في المزمور 110، النشيد المرفوع للقوة، تمجيداً للمرتـزق داوود، والـذي جعل من يسوع الوارث الغريب لـه. وهكذا فقد أُعيد يسـوع، تحت اسم المسيح، إلى القانون العام لآلهة القوة.

في عقيدة اليهود، يحمي الربّ المؤمنين به ويمنحهم النصر على الآخرين، ولذلك فقد أغرقوا يسوع على صليبه بالتعليقات الساخرة: فلم يخلّصه الله ممّا هو فيه مثلما خلّص دانيال من مخالب الأسد (دانيال VI، 24).

إن تخلّي الله عن يسوع على تلك الصورة يمثّل في نظرهم البرهان على أنه ليس المسيح. غير أن بولس ردّ تلك الحجّة وجعل منها عقيدة الفداء: فيسوع مات بقضاء مبرم قضي به من الأزل لفداء خطيئة البشر. وهنا نفهم لماذا لا يعود لحياة يسوع من أهمية؛ إذ ليست حياته سبب موته (لقد تقرّر الموت سلفاً). وهو لم يمت لخرقه أقدس النواميس لدى اليهود ولرفضه الاعتراف بألوهية الإمبراطور (الله في أعين الرومان) علماً بأن يسوع يرشد إلى أن «يُعطى لله ما لله».

كما لو أن حياته الخاصة وموته الرهيب، وقلقه الممزّق، وحتى شكوكه، وكل ما في حياته من صبغة إنسانية ظاهرة ظهوراً إلهياً، غير كافٍ لنا كي يجعل، الأب اللامرئي مرئياً أمامنا.

فحتى ذلك الوثني، قائد المائة الروماني، الواقف عند الصليب، لم ينتظر حصول القيامة من الموت كي يقول: «حقاً كان هذا الإنسان ابن الله». (مرقس XV، 39).

ليس النبأ الطيب حياة يسوع الذي تحطم أقواله وأعماله العلاقة مع الماضي بأكمله، مع جميع آلهة القوة.

وبالمقابل، يكتب بولس: «لأني لم أؤخّر أن أخبركم بكل مشورة الله» (الأعمال XX، 27). إذاً لكي تكون القيامة من الموت بالفعل «معجزة من قوة الله» كان من اللازم حدوث شيءٍ ما يكون مشابهاً لرؤية حزقيال

(XXXVII، 1 – 14) حيث خرجت الهياكل العظمية من باطن الأرض واكتست باللحم. أما بولس، فيلتزم جانب الحذر، مكتفياً بالحديث عن «جسم روحاني» (I كورنثوس XV، 44) أو عن «جسد المجد» (فيلبي IV، 21).

لكن الرسل، رغبة منهم في استخدام تعابير أيسر فهماً لدى الشعب في رعوياتهم، راحوا يتكلمون صراحة عن الجسد المادي. وتابع آباء الكنيسة السير على هذا النهج. ففي القرن الثاني، يورد ترتليان استشهادات مطوّلة من رؤيا حزقيال نقلاً عن القديس بولس في «دراسة حول قيامة الأموات» ليخلص بالنتيجة إلى القول: «في كل مرّة نتكلم فيها عن قيامة الأموات يكون المعنى المقصود حرفياً قيامة الأجساد».

وعلى هذا، فكل شيء يطرأ من الخارج (بمشيئة أبدية من الله) ولا يطرأ إلاّ لمرة واحدة بفضل معجزة القوة تلك.

إن الكنيسة اليهودية – المسيحية، التي نسب بولس إليها تراث «العهد القديم»، قُدِّر عليها بالتالي أن تنوء بحمل جميع الأساطير وجميع المنظومات المتنوعة في مصادرها والتي كان يتألف منها ذلك الماضي الخيالي.



-هل يقتضي الوفاء ليسوع، نعم أم لا، «الاختيار التفضيلي» وقوفاً مع «الفقراء» الذين كانوا أول من حمل يسوع إليهم رسالته؟

-هل اليهودية – المسيحية لدى بولس، الذي لا يورد أبداً أقوال أو أعمال يسوع بل يقصر اهتمامه على ما قبل ولادته، بوضع أنساب متناقضة هدفها أن تجعل منه (هو) (ملكاً) خليفةً لداوود، يمكنها أن تؤدي بنا إلى الإيمان بأن يسوع هو داوود ثان، قائد مرتزقة في خدمة أي سلطة لا على اليقين؟ (صموئيل I، وII، وكتاب الملوك).

-موقف بولس، حين يطلب من الأغنياء التصدّق على الفقراء بـ«فضالتهم»، دون أن يعرّضوا أنفسهم للوقوع في ضيق، هل يمكن التوفيق بينه وبين دعوة يسوع إلى التخلّي عن «كل شيء»، لمن أراد أن يتبعه؟

-هل يمكننا القول أخيراً، كما فعل بوسويه، ضمن سياق خلق يهودية إصلاحية، بأن «يسوع هو مسيح بني إسرائيل» «الربّ الحقيقي: ربّ إسرائيل»؟ في هذه الحالة لا يكون يسوع بعدُ سوى ممثل يخضع لسيناريو مدون في «العهد القديم». ألم يحفر تلك الثغرة الهائلة في تاريخ البشر والآلهة، بإحداثه لانبثاق التعالي، ليس لسلطة «ملك مقدس»، وإنما لحرمان أشد بني البشر حرماناً وعوزاً؟

لقد أعادت اليهودية الإصلاحية لبولس ترميم سلطة «ربّ الجيوش». فجعلت منه الإله القادر القاهر. وهو سوف يعود «مع ملائكة قوته».

إن «اعتقاداتنا» الدينية الحالية، الواقعة في أسّر ذلك التصور الإنساني لله، لم تنفصل عن تلك الأوهام. فحتى عندما لا يعود الإنسان تحت تهديد «ناموس» إلهي، بما فيه من خطايا ومحرّمات، لن يكون أقل حرماناً من مسؤوليته: إذ حتى عندما يذكّرنا بأن الإنسان تحت سلطان «الناموس»، تظل السلطة التعسفية المطلقة قائمة في «النعمة».

وذاك لأن كل حادثة إنسانية تخضع لـ«المخطط المسبق الذي وضعه من (هو) بيده زمام الأمور جميعها رهن مشيئته»، كما نجد من بين ما نجد في «تعاليم» جان بول الثاني لعام 1992، الراجعة بالضبط إلى صيغ «مجمع ترونت» (1545 - 1563) من بعد صيغ القديس بولس في رسالته إلى فيلبي: «الله هو العامل فيكم أن تريدوا وأن تعملوا..» (فيلبي II، 13). «فإن كان بالنعمة فليس بعدُ بالأعمال»، هكذا يوضح بولس للرومانيين (رومية XI، 6). والنعمة «عطيّة مجانية» من لدن الله «لأنكم بالنعمة مخلّصون بالإيمان وذلك ليس منكم..» (أفسس II، 8).

بولس في الوقت ذاته هو مؤسس المسيحية الرسمية ولاهوت السيطرة.

والكنيسة التي بدأت بالانقسام والتفكك، في القرن الرابع داخل الإمبراطورية الرومانية، أصبحت قوة يحسب لها حتى الأباطرة حساباً، إمّا باضطهادها، كما فعل دوميتيان مثلاً، وإمّا بالتحالف معها، كما سوف يفعل لاحقاً قسطنطين.

كانت تلك الكنيسة، في نظر بولس، المعادل لـ«البقية الباقية» الخالصة النقاء والتي سوف تخرج من صلب يسّي. بالإضافة إلى داوود (إشعياء، XI، 1 – 9)، والتي نجّاها الله مع نوح (التكوين VII، 23).

هذه «البقية الباقية» نجّاها الله في كل طور من أطوار الخلاص، كي تستفيد من «الاختيار». ويضيف بولس (رومية XI، 5): «فكذلك في الزمان الحاضر أيضاً قد حصلت بقية حسب اختيار النعمة». بكل جلاء: لقد استلمت الكنيسة مذ ذاك فصاعداً خلافة «الشعب المختار».

لقد رأى قسطنطين مقدار الكسب الذي سوف يفوز به من إضفاء القداسة على «الطاعة[5]». فكان أن جعل من المسيحية الديانة ذات الامتياز في الإمبراطورية، والتزم بوضع حدّ للانقسامات العقائدية بين المسيحيين.

والحال، كانت وحدة الكنيسة مع مطلع القرن الرابع مهدّدة بتبشير قسّ من الاسكندرية: أريوس.

لقد أتلفت الأرثوذكسية أعمال وتآليف أريوس، باستثناء رسالة واحدة: فلا يمكننا بالتالي أن نعيد تركيب وضعه افتراضياً إلا من خلال ما نقله إلينا خصومه، وعلى وجه التخصيص هيلير دويواتييه.

كان أريوس، في مطلع القرن الرابع، يريد – فيما يبدو – الحفاظ

---

[5] وهذه كلمة لم تظهر أبداً في أقوال يسوع.

على وحدة الله تصدياً للميل الساعي إلى أن يحلّ محله يسوع - إله، خالق كل شيء، كما سبق وقال القديس بولس: «يسوع المسيح الذي به جميع الأشياء ونحن به» (I كورنثوس، VIII، 4)، «الكلّ به وله قد خُلق» (كولوسي I، 16).

أما يسوع، حسب أريوس، فهو «فيض» من الله (وهذا تعبير لأفلوطين مستوحى من الهند). إنه، مثل البشر، «على صورة الله»، صورته المثلى؛ وهي صورة رسولٍ كلّيّ الوفاء لكل ما ينجم عن الوحدة الإلهية، وهو الشاهد عليها بحياته وموته. إنه إذاً الصورة المرئية لله غير المرئي. «من رآني رأى الأب».

وبلغ نجاح تبشير أريوس حدّاً قسم فيه الجدلُ جميع كنائس الشرق.

وقد رأى قسطنطين، الذي كان هدفه وحدة إمبراطوريته، في تلك التمزّقات اضطراباً يمس النظام العام.

فقرر قسطنطين، بسبب فشل محاولات التصالح، إلى استخدام طريقة القوة. كان قد هزم لتوّه منافسه، إمبراطور الشرق لسيسينيوس، ودخل ظافراً إلى عاصمته نيقوميديا في عام 324. وها هو يدعو على السريع إلى «مجمع ديني» في مدينة قريبة: نيقية، وذلك بتاريخ عام 325، لإدانة أريوس، بصيغة باترة تتيح له التمييز بين المتمرّد والرعايا الخاضعين. وأعلم الإمبراطور آباء المجمع بأن كل من لا يقبل القرار النهائي سوف يصار إلى نفيه مباشرة.

ووفق شهادة أتاناز ذاته، الحاضر في المجمع، في كتابه: «حول مقررات مؤتمر نيقية الكنسي»، وهو رأس الحربة في الهجوم على أريوس، فالآباء «قد رجَوا بداية أن يتمكنوا من اجتثاث تجديفات الأريوسيين بكلمات مقتبسة من الكتابات المقدسة»[6].

---

[6] انظر الأب افريم بولارند «هرطقة اريوس وإيمان نيقية» (مطبوعات ليتوزي واني، 1972، الجزء الثاني ص 304).

غير أن الإمبراطور كان يريد معياراً واضحاً لتمييز الأورثوذكسية - السنّة - التي يمكن لها تحقيق الوحدة الأيديولوجية لإمبراطوريته، عن الهرطقة التي سيأخذ على عاتقه مهمة قمعها.

وكان أن اختار مستشاروه تعبير «omoousios» للقول بأن «الابن» كان من «الجوهر ذاته» الذي للآب. وهذا اختيارٌ غريب في ظاهره لأن الإيمان المسيحي بذلك يحاول التعبير عن نفسه بصيغة يونانية خالصة. وللعلم فالمفهوم الركن في الفلسفة اليونانية، مفهوم «الوجود» (ousia)، غريبٌ كلياً في الوقت ذاته على العرف اليهودي عن إله حيّ، خالق، وعلى العرف الإنجيلي، حيث الله محبة، ترابط، وليس «وجوداً» بالمعنى اليوناني.

وازداد التشويش تفاقماً مع استخدام كلمة «hypostase» - أقنوم - مرادفاً لـ«substance» - جوهر -: أي ما هو تحت، الوجود الحقيقي تحت المظهر الخارجي(*).

كان مصدر تلك الكلمة «omoosios» هو العرف الغنوصي وكانت قد أُدينت، في عام 268، من طرف «مجمع أنطاكية»، حيث اعتبر هرطقياً ومرتداً أسقف أنطاكية، بول دو ساموزات، لأنه استعمل تلك الكلمة غير الواردة في أي موضع، أكان في العهد القديم أم الجديد. كان من المؤكّد بالتالي أن أريوس وأصدقاءه ما كانوا سيقبلون بها. وهذا ما كان يبغيه الإمبراطور. فاضطر الأريوسيون على الفور للنفي، كما أن ثلاثة أساقفة أعلنوا، من بعد المجمع، بأنهم لم يصوّتوا إلا خوفاً وخشيةً من الإمبراطور، وتراجعوا عن موقفهم، فعُزلوا من طرف قسطنطين وأصبحوا منفيين في بلاد الغال.

كانت المشكلة في أساسها العميق مشكلة سياسة وانضباط وليس مشكلة عقيدة.

(*) يُرجع غارودي كلمة substance إلى اشتقاقها اللاتيني (المترجم).

ففي نيقية كان لزاماً الخضوع لأوامر الإمبراطور. إذ كان الأمر الهام لخلاص الإمبراطورية هو أن يصير يسوع إلهاً مثل باقي الآلهة، مثل جوبيتر الذي كان قسطنطين، وظلّ حتى موته، «الحبر الأعظم» له. «كان الإمبراطور يعتقد نفسه بصورة طبيعية رئيس الشعب المسيحي؛ موسى جديد، داوود جديد على رأس شعب إسرائيل الحقيقي، إسرائيل (التحالف) الجديد»[7].

لقد وضع «مجمع نيقية المسكوني»، في 325، بصورة نهائية أسس الأورثوذكسية البولسية، وكتب العلاّمة المؤرّخ لـ«مجمع نيقية»، الأب بولارند: «كان بولس الموحي إيحاءً مباشراً لواضعي مقرّرات مجمع نيقية المسكوني»[8].

ودوّن الأب سوغوندو، هو الآخر، بأن ذلك المجمع «يبدو كأنما قد التزم بتوسيع أفق شهادة الإيمان لدى بولس لا غير». وقد أعلن المجمع بأن «ابن الرب» يسوع الناصري، له الطبيعة ذاتها، أو الجوهر ذاته، أو الوجود ذاته، ممّا هو للّه الواحد الأحد الذي كان معبود اليهود، ومثلهم بعض الفلاسفة اليونان الذين كانوا يرفضون تعدّد الآلهة»[9].

وهكذا دخل يسوع ضمن القانون العام لقدماء الآلهة. فهو خالق عالمٍ لا يمكن المساس به: «الكلّ به ولد وله قد خُلق». (كولوسي I، 15).

وهذا في واقع الحال، في نظر قسطنطين، هو الضمانة المثلى لرضى الشعب بالأمر القائم.

وبلغ من ضآلة اهتمام الإمبراطور بأمر العقيدة أنه، بعد ثلاثة أعوام من نيقية، غيّر رأيه، وأعاد الاعتبار لأريوس وأنصاره. وراح يدعم مذ ذاك خصوم نيقية ولن يتعمّد إلاّ في 337، عشيّة موته، وكانت عمادته على يد أسقفٍ أريوسي!

---

[7] جان دانييلو، «التاريخ الجديد للكنيسة»، الجزء الأول، ص 283.

[8] افريم بولارند: «هرطقة أريوس وإيمان نيقية»، 1972، الجزء الثاني، ص 355.

[9] سوغوندو، «مسيحية بولس»، ص. 403.

النهج القسطنطيني

وهكذا كانت بداية حقبة جديدة من تاريخ الكنيسة التي تعرضت للاضطهاد حتى تاريخه: إنها الحقبة القسطنطينية. فقد أصبحت الكنيسة مذ ذاك مؤسسة من مؤسسات الدولة.

إن النهج القسطنطيني قد وُلد في نيقية.

فكان الموضوع لدى قسطنطين يتلخص بأن «يجعل من رجال الدين موظفين في خدمة الدولة»[15] وذلك، على سبيل المثال، بإعطائهم حق إصدار الأحكام دون أي تقييد في أمور القضايا المدنية، وتحريم العبادات الوثنية (تحت طائلة الحكم بالإعدام اعتباراً من استلام تيودوز للحكم).

لقد أصبحت الكنيسة في سدّة رئاسة الإمبراطورية. وسوف تصبح فعلاً كذلك، بحكم الأمر الواقع، عندما قامت جماعات ألاريك من القوط بغزو روما في 410 وأنزلوا عن العرش آخر الأباطرة.

إن المسيحية البولسية، باستلامها الفعلي لزمام السلطة، تحوّلت إلى الاضطهاد بعد أن كانت مضطهدة. وكانت قد اكتفت حتى ذلك التاريخ بإحراق الكتب «الهرطقية» (وهذا على سبيل المثال تفسير كوننا لا نملك عن أريوس أو عن مارسيون، إلا الاستشهادات التي وضعها خصومهم عنهم).

وأسوق مثالاً عن العوائق التي جاء بها الإيمان من خلال «رمز نيقية»:

فالروح القدس ليس كائناً، بل هو قدوة، فينا، تدعونا إلى التجاوز. والحال فقد تُرجم إلى «لوغوس»، الذي لا يعني باليونانية سوى التنظيم العقلاني للأشياء، كما لو أن الله لم يكن أبعد من أن تصل إليه مفاهيمنا وعقلنا.

نعم، في نيقية استخدموا، للإشارة إلى الله، مفردات يونانية تتضمن نفياً له:

إذ تحدثوا عن الـ«personne» مترجمةً إلى اليونانية «prosopon»

---

(15) سوغوندو، «ما تكون العقيدة؟»، ص 286.

وإلى اللاتينية «persons»، والكلمتان كلتاهما تعنيان «القناع»، أي تحديداً نقيض جوّانية الشخص الإنساني (الإلهي) وفق تصوّر المسيحية.

وتحدثوا عن يسوع بأنه «من الجوهر ذاته» الذي لله، وهذا نسخٌ عن الكلمة اليونانية «homoousios»، المرتكزة على الفكرة الأرسطوية عن «ousia» المترجمة إلى اللاتينية بـ«substantia»، أي الشيء الذي هو تحت الظاهر، والتي أنتجت في الفرنسية الكلمة اليونانية المطابقة لكلمة «substance»، ألا وهي: «hypostasis». وهذا مناقض تماماً للإله الذي هو بالضرورة خالق، من فوق كل شيء. لقد جعلوه الـ«hypostase»، تلك الكلمة التي لا مزيّة فيها سوى أنها تستغلق على فهم من لم يكن فقيهاً لغوياً.

إن البحث عن الله يستلزم خروجنا من القاموس اليوناني حول «الكائن». ومن قبل أن يصير كاردينالاً، قال لي ذات يوم الأب دانييلو، وهو الاختصاصي الفذّ في تاريخ الكنيسة البدئية: «جميع هرطقات الأجيال الأولى تولّدت من محاولتهم ترجمة تجربةٍ مسيحانية إلى لغة الإغريق وثقافتهم مع أنها غريبة كلّيّاً عن تلك اللغة وعن تلك الثقافة».

ومن هنا وُلدت، في واقع الأمر، السجالات الخرقاء بين «المسيحيين»، واليهود، والمسلمين. فالمسلمون يتهمون المسيحيين بـ«التثليث»، وهذا أمرٌ لا مهرب منه من وجهة النظر «الموحِّدة» لدى اليهود والمسلمين، إذا دار الحديث عن الله لا يسوع، والروح القدس بمفردات الـ«جوهر».

نيقية ، ولادة لاهوت التسلّط

نشر الإمبراطور قسطنطين (306 – 343) في إمبراطوريته «إرهاباً بوليسياً، حتى لقد دمغ بالحديد المحمّى الجنود وعمال مصانع الدولة» (ص 212). واغتال «حموه، وأصهاره الثلاثة، وابنه البكر، كريسبوس[11]، وزوجته الثانية، فاوستيا».

---

[11] كريسبوس، الابن البكر لقسطنطين، قتله أبوه في 326، بعد عام من مجمع نيقية.

فهذا هو خير خلف لداوود، بما هو «الملك المسيحي» الذي شكل تاريخاً حاسماً في تطوّر الكنيسة، إذ جعل من المسيحية دين الدولة بامتياز.

منذ ذلك التاريخ وصاعداً بدأ الفتح، مع ما رافقه من اضطهادات ومن صنوف الفظائع.. ولن نذكر سوى الأشياء الأساسية منها: فالهرطقة الإسبانية قُضي عليها بقسوة بالغة، حتى أن رئيسها، بريسيليان، أسقف أفيلا، حكم عليه بالإعدام فأُعدم في تريف في 385.

ولم يتردد القديس أوغسطين، في إفريقيا، وكان أسقف قرطاجة، في طلب النجدة (بدعم من القديس أمبرواز، أسقف ميلانو) من الفرق الرومانية لإرهاب وتذبيح «المسيحيين» (من الدوناتيين - أتباع دونات -، وغيرهم)، وذلك في القرن الرابع.

وكان لا بدّ من انتظار صدور مرسوم من تيودوز لتحريم قتل الأطفال. وإبان حكم الإمبراطور تيودوز بالذات، حُكم بالتكفير على الجنود الذين قرروا تطبيق مبدأ «لا تقتل» الوارد في الأناجيل (المصدر ذاته، ص 364)، وجاء حكم التكفير بناءً على القانون الثالث الصادر عن مجمع «آرل» المسكوني في 314.

أما الأسقف نسطوريوس، الذي رفض أن يشير إلى مريم العذراء بأنها «أمّ الرب»، فلم يقتصر الأمر على عزله، لكن القديس سيريل، المدافع عن «الأورثوذكسية» - السنّة الصحيحة - استحصل على أمرٍ بنفيه، ثم بالحجر عليه لمدة أربعة أعوام في صحارى مصر، حيث كان موته في 450.

وفي 453، ها هو زعيم الهرطقة المعارضة للنسطورية، «هرطقة الطبيعة الواحدة»، الرافض لوجود أي سلطان إلاّ ما كان لله الواحد الأحد، وقد أُدين هو الآخر أيضاً. وإذ تضامن الأهالي معه، فقد أُرسل الجيش لقمع المقاومة الشعبية بكل وحشية.

ولم يتمكن هذا القمع من الوقف الكامل لتيار جماعة الطبيعة الواحدة الذي امتدّ حتى وصل إلى بلاد النوبة وآسيا الجنوبية.

نعم، وإنّ تأصّل القول بالطبيعة الواحدة في شبه الجزيرة العربية يفسّر دون غرابة التحوّلات الأولى باتجاه اعتناق الإسلام، تماماً مثلما أن الأريوسية سوف تسهّل لاحقاً التغلغل الإسلامي في إسبانيا انطلاقاً من إيمان مشترك: فيسوع نبي عظيم الشأن، لكنه ليس إلهاً.

ومن اللافت أن الإسلام قد نُظر إليه لفترة مديدة على أنه «هرطقة مسيحية». فهكذا كان تعامل القديس جان الدمشقي معه، في الفصل 101 من كتابه حول: «الهرطقات» - البِدع -. وحتى في القرن الثالث عشر، يضع دانتي محمداً (ص)، في النشيد الثامن والعشرين من «الجحيم»، بين الأنبياء المنشقّين، بالضبط في الحلقة الثامنة التي وضع فيها البابا بونيفاس الثامن.

إن هذه البولسية السياسية، الملائمة تماماً للسلطات القائمة، وتحت أسماء متتالية من «الأوغسطينية السياسية» أولاً، إلى «المنهج القسطنطيني»، بصورة أعم ثانياً، أدّت بالكنيسة الشرعية إلى ممارسة سياسية استبدادية وقمعية، وُجهتُها السلطة المطلقة، على الصعيد العقائدي وعلى صعيد الحيازة الحصرية للشأن الروحاني، ناهيك عن الصعيد السياسي. لقد حلّت محلّ الإمبراطورية الرومانية، (لا انطلاقاً من أورشليم التي شهدت استشهاد وموت يسوع، وإنما انطلاقاً من روما، عاصمة الإمبراطورية). وأنصع الأمثلة هو النزاع الذي شبّ بين كهنوت الإمبراطورية، والذي دام لقرون. وقد كتب القديس توماس الأكويني، حتى في القرن الثالث عشر، مخاطباً هوغ الثاني دوليز ينيان: «الحكومات المدنية يجب أن تكون بإمرة حكومة الكنيسة».

هذا الادعاء «الثيوقراطي» بصورة مغلوطة (بصورة مغلوطة لأن أصحاب المراتب الكهنوتية، عندما اعتبروا أنفسهم موظفين لدى الحكم المطلق، باتوا يريدون مخاطبة الناس والتحكم بهم كما لو كانوا الناطقين باسم الله)، كان من نتائجه حماية أعظم الجرائم التي اقترفها سادة السياسة في الغرب، من خلال السكوت عنها أو التواطؤ معها من طرف

الكنيسة، سواءٌ أتعلّق الأمر بالحروب الصليبية على المسلمين، أو بالأعمال الوحشية بحق البروتستانت، أو بإبادة الهنود الحمر في أمريكا، أو بتجارة السود في إفريقيا، أو حتى، في القرن العشرين، بالتعاون مع الفاشية.

لقد أدان المنشور البابوي «Mit Brennenger Sorge» العنصرية العرقية إدانة كلامية. غير أن البابا دعم، في أثناء حكم هتلر، «مبدأ المصالحة».

وبفضل هذه اللغة ذات الوجهين، كتب الأساقفة الألمان بالإجماع في فولدا، في 20 أغسطس / آب 1934: «فليكن الله في عون الفوهرر كي يتمكن من إنجاح هذا العمل الضخم.. (الكفاح تصدياً للشيوعية)». ثم أضافوا، في 24 ديسمبر / ك1 1936: «يعتبر الأساقفة الألمان أن من واجبهم دعم زعيم الرايخ في هذا الكفاح، بكل الوسائل المتاحة لهم في الميدان الديني».

وفي إسبانيا، كان الكاردينال غوما، كبير رجال الدين الإسبان، يدعم، باسم الكهنوت، انقلاب فرانكو: إذ رأى، في 4 ديسمبر / ك1 1936، بأن كفاح فرانكو يمثل: «روح حرب صليبية حقيقية في سبيل الديانة الكاثوليكية». وأضاف من بعد هذا في 10 أكتوبر / ت1 1937: «حركة الفداء المجيدة في إسبانيا يدعمها رجال الدين الإسبان بكل حماس على جميع مستوياتهم».

كما سار الكهنوت الفرنسي على الطريق ذاتها، طريق الانضمام إلى صف السلطة القائمة. ففي ليون، ضرب الرئيس الأعلى لرجال الدين الغاليين، الكاردينال جيرلييه، المثل - القدوة: إذ كان قد أكّد منذ 15 نوفمبر / ت2 1940: «هذا الرئيس، الله هو الذي وهبه لوطننا». وفي 5 فبراير / شباط 1941، ها هم رجال الدين الفرنسيون بأكملهم (باستثناء الكاردينال سالييج، مطران تولوز) يوجهون رسالة جماعية إلى البابا «بي» الثاني: «نعلن وفاءنا الكامل للسلطة القائمة». وفي 24 يوليه / تموز

1941، اضافوا يقولون: «نشجع المؤمنين الذين هم بعهدتنا على أن يقفوا في صفه في إطار الإصلاح وأن يتعاونوا من أجل هذا دون خشية».

هنا أيضاً، خارج دائرة الكنيسة الرومانية الرسمية، رفض الكثير من الكاثوليك، بما في ذلك بعض القساوسة ضمناً، سياسة العمالة تلك.

ففي العدد 35 من الصحيفة السرّيّة «دفاعاً عن فرنسا»، بتاريخ 5 يوليه 1943، شهد أحد القساوسة الفرنسيين: «في مجمله كان لإكليروس الرعويات، منذ ثلاثة أعوام، ردود الفعل الشريفة نفسها التي كانت للقسم الصحيح المعافى من الأهالي.. على أن هذا التماس المباشر مع الشعب الفرنسي لم يكن لسوء الحظ هو موقف كبار رجال الكنيسة».

لقد نوّهنا إلى هذا الماضي الذي ما يزال حيّاً ينبض حتى يومنا هذا، ليس من أجل فتح جروح قديمة، وإنما كي نبيّن بأن الكنيسة الرومانية ذات التراتبية الهرمية بقيت، طيلة ألفي عام، وفيةً للبولسية، رغم وجود ملايين المسيحيين الراغبين في أن يظلوا أوفياء ليسوع.

ودون الرجوع إلى الاضطهادات الأولى لـ«الهراطقة» بعد نيقية (325)، وإلى الحروب الصليبية ومحاكم التفتيش، من المهمّ ألاّ ننسى أولئك الذين استمروا على قيد الحياة، رغم ذلك «النهج القسطنطيني»، باذلين جهدهم، بشهادة حياتهم، كي يكونوا متحدين مع يسوع الحيّ دائماً والذي يهب نفسه لهم، كما يقول الأب لابرتونيير (المرجع السابق، ص 303) «على أنه حلٌ لمشكلة القدر، على أنه مبدأ (الحياة) التي عليه أن يحياها وأنه ختامها». غير أن هذا غالباً ما تمّ خارج دائرة الكنيسة الرسمية وحرباً عليها. وغالباً ما كان إيمانهم معارضاً للعقيدة.

ألا فليس مسيح بولس هو يسوع

وفي مواجهة النهج البولسي للكنيسة أثبت وجوده هذا التيار الداخلي الذي ما كفّ عن أن يحيا وأن يحيي أجيالاً من المسيحيين الشاهدين على الحياة الحقيقية ليسوع تصدياً لروما، ولأحبارها، ورجال الدين ذوي المراتب الرفيعة.

ومن الأمور ذات الدلالة أنّ جواشيم دوفلور أدانه «مجمع لاتران المسكوني» في 1179 لأنه تصوّر «ملكوت الروح القدس» دون (كنيسة)، ضمن إطار «إنجيل خالد». لقد تخلّى القديس فرانسوا الأسيزي عن جميع ثروات أبيه، تاجر القماش الثري في أسيز، وأصبح الـ«Poverello» - الفقير -، الذي قطع صلته مع التصوّر الإقطاعي للرعويات (التي كان رؤساؤها، مثل الأب في كلوني، لا يخرجون أبداً إلا مع موكب حراسة قوامه مائة خيّال). وفي خضم الحرب الصليبية، اجتاز، في دمياط، الحاجز الكثيف لـ«الصليبيين» المدجّجين بالحديد، كي يذهب، بأسماله البالية، لمقابلة السلطان. والقديس جان دولاكروا فُرضت عليه الإقامة الجبرية لأنه جرّب أن يعبر «الليل المعتم» و«طلعة الكرمل»، خارج الدروب التقليدية.

وباسكال، الذي كان الإيمان لديه بمنزلة السؤال الممزّق، عاش تماماً مثلما عاش «معتزلو» بور - رويال، خارج كل التصاق متواطئ مع سلطات الكنيسة.

منذ قرون، وحتى يومنا هذا، ثمة آلاف المسيحيين، يحملون يسوع في قلوبهم، ويتوجهون لتلقّي التقديس من خوارنة يؤمنون أصدق ما يمكن أن يكون الإيمان، بأن يسوع وبولس مشتركان بالإيمان ذاته.

لكن ها قد بدأ يتبرعم، أكثر قوة فأكثر، على امتداد العالم غير الغربي، ورغم هذا الخلط القديم لآلاف السنين بين «حياة يسوع» و«عقائد بولس»، إيمانٌ لم يعد «رومانياً» وحسب بل هو عالمي بالفعل (وهذا على كل حال هو المرادف في نهاية المطاف لكلمة «كاثوليكي»، وليس لكلمة «روماني»).

ولقد اتخذت هذه الحركة قوة يؤمل بأنها لا يقف في وجهها أي شيء، وذلك رداً على «الأزمات» الكنسية الكبرى في النصف الثاني للقرن العشرين، عندما وقعت الإدانة الوحشية لـ«القساوسة العمّال» (1951 - 1954) وإدانة الأب تيلهارد دوشاردان (بمرسوم من الكرسي البابوي

الروماني في 6 ديسمبر / ك1 1957 تقرّر فيه بأن: «كتب الأب تيلهارد دوشاردان يجب سحبها من المكتبات، والدورات التثقيفية، والمؤسسات الدينية، وأنه من غير المسموح به ترجمتها إلى لغات أخرى». إن النضال المشترك للكنيسة وللـ C. I. A الأمريكية تصدياً لـ«لاهوتيات التحرّر»، المعقودة عليها أكبر الآمال في عصرنا، في أمريكا اللاتينية أولاً، ثم في إفريقيا وآسيا، هو نضال يحمل دلالته.

أمّا أنا، من جانبي، فكنت قد بدأت مع التيلهارديين بتنظيم «الحوارات الدولية» الكبرى، وسبق أن أخذت الموافقة من موسكو على ترجمة «الظاهرة البشرية» لتيلهارد؛ ووضعت للكتاب مقدّمة حماسية.

الكنيسة تعتنق الإمبراطورية . العقيدة اليهودية-المسيحية

واقع الحال، في 325، في نيقية، ليس قسطنطين هو الذي اعتنق المسيحية، وإنما الكنيسة ذات المناصب هي التي اعتنقت الإمبراطورية، خضوعاً لها بادئ ذي بدء، وسيطرةً عليها من بعد ذلك. لقد تبنّت جميع هيكليات السلطة الإمبراطورية: فأصبح الأساقفة ولاةً حقيقيين، واتخذ البابا اللقب المتعارف عليه لدى كبار «الأساقفة» الوثنيين ألا وهو لقب: «الحبر الأعظم».

إن تاريخ الغرب بأكمله محكومٌ بسيطرة تاريخ الكنيسة؛ ولم تُعرف أوروبا في يومٍ من الأيام خارج إطار تلك الكنيسة: فهي «العالم المسيحي». ولن تكون في يومٍ من الأيام أيّ شيء سوى ذلك، حتى وإن جريت، بعد قرون من تفككها إلى «أمم» بموجب معاهدات وستفاليا (1648)، الإيهام بإمكانية انبعاثها: بإحلال «السوق» التي يقال لها المشتركة، والخاضعة للدولار (أو تابعه الغث: الأورو) محلّ (الكنيسة).

إن تاريخ هذه الـ«أوروبا»، وهذا «العالم المسيحي» الذي كان دون سواه من وراء نشوئها، تاريخ دمويّ، علامته بادئ ذي بدء اضطهاد الهرطقات، حتى جسدياً. فلم يكن القديس أوغسطين ليتردّد باستدعاء

الفرق الرومانية للسيطرة على مقاومات الهراطقة الذين لم يكونوا يقبلون بإرجاع الأساقفة «العملاء» للرومان (هرطقة جماعة دونات) أثناء الاحتلال، ولا بإرجاع الثوريين الذين كانوا يريدون في آن معاً الإطاحة بامتيازات قدامى المستعمرين الرومان والتشكيك بامتيازات ملاّك الأراضي الجدد.

وقد يكون من دواعي الحنق النظر إلى ما كان معارضةً فعلية للكنيسة، على أنه تناقض داخلي بسيط أو «نواقص» غير مرغوبة.

بل هناك بالفعل تيارات معارضة: فمن طرف (منذ نيقية إلى تعاليم 1992)، هناك كنيسة يتعزّز انتماؤها لبولس، وتسيطر على الغرب، ومن الطرف الآخر، الخطّ البرّاق، خط أولئك الذين يريدون أن يظلّوا أوفياء: دون تواطؤ ولا تنافس مع «السلطات القائمة»، ودعونا نمضي إلى ما هو أبعد فنقول: دون مصالحة وتسويات مع النهج القسطنطيني الرسمي.

توجد إذاً سلالة أوفياء لـ«نسل شخص المسيح»، كما كان يقول الأب تيلهارد دو شاردان.

ولا نستطيع استعراضهم جميعاً، لأن آلافاً من «المسيحيين» أرادوا، حتى لو نالهم الاضطهاد والموت، العيش أوفياء لما كان الكاردينال دانييلو يسمّيه في كتابه «تاريخ الكنيسة»: «المسيحية ذات السمة الآسيوية»، معيداً إلى الأذهان بأن «الموطن الأكبر لانتشار المسيحية»، طيلة الخمسة عشر عاماً الأولى هو سوريا، بمركزها في أنطاكية حيث تسمية «مسيحيين» أطلقت، للمرة الأولى، على «الطائفة» (الأعمال II، 26) أثناء عبور بولس فيها. ويوضح دانييلو (المرجع السابق، ص 53): «وللكلمة رنينها السياسي». إنها في واقع الحال تشير إلى أنصار الـ«Christos»، أي إلى أتباع من لم يعد هو يسوع التاريخي وإنما ذاك الممارس لمهمة «المسيح» (باليونانية: Christos) الخاصة تحديداً وحصراً بالعرف اليهودي.

غير أن الوفاء ليسوع سوف يعبّر عن نفسه، قبل وبعد «مجمع نيقية» (325)، تلك اللحظة الجاسمة في تاريخ العالم المسيحي وأوروبا ابأكملها، والتي كتب الأب بولارند عنها: «إذا كان المجلس الديني لأنطاكية (265) قد أدان الـ omoousios فما أدانها إلاّ بالمعنى المفهوم لدى بولس وكما كان يستخدمها كي يُنكر على (الابن) أي تمايز شخصي عن (الأب)». (المصدر ذاته، ص 351). ففي رسالته الأولى إلى كورنثوس ينسب الخلق إلى الأب والابن. بينما يعود الرسول في رسالته إلى كولوسي إلى التأكيد على المبدأ القائل بأن كل شيء خلقه الابن.

وينوّه هذا الكاتب نفسه بأن تلك المسيحية البولسية سوف تبدأ «قدرها الظافر» في عام 49. (ص 59) وإنما سيتمّ لها ذلك النصر المظفّر كامتداد لـ«المسيحية» اليهودية.



وباسم المبدأ التعسفي ذاته («هذه مشيئة الله») نادى وعّاظ الحروب الصليبية، مثل القديس برنار، إلى تذبيح المسلمين، في أورشليم، على يد «المسيحي» غودوفروا دوبويّون؛ والكاثوليكية جداً إيزابيل ملكة إسبانيا طلبت الحصول على امتياز محاكم التفتيش تصدياً لليهود والمسلمين في بلدها، ثم ها هو «بابا» من الباباوات «يوزع» أمريكا اللاتينية بين المستعمرين الإسبان والبرتغاليين، بذريعة «نشر الإنجيل».

وبصورةٍ أعم، بعيداً عن التوظيف السياسي للأديان، ها هم «علماء الإيمان»، في جميع الديانات التي يقال لها «سماوية»، ينقلون إلينا «وصايا» ومحرّمات وُضعت منذ قرون من طرف فقهاء همّهم تلبية احتياجات زمنهم، ولكنهم لا يقولون ماذا يجب أن «نبدع» لبناء مستقبل ذي وجهٍ إنساني وإلهي.

فباسم تلك «الأخلاقية» الدينية الغربية، ها هو شعبٌ أمريكي حوّلته أجهزة الإعلام إلى الطفولة الصبيانية بنشر هذه الأيديولوجيا، يصوّت بأعداد كبيرة لصالح «Serial Killer» (قاتل بالجملة)، وهو الذي، أيام كان حاكماً لتكساس، أمر بإعدام 10 محكومين خلال 30 يوماً، حتى وإن لم تكن الإدانة قد ثبتت عليهم، و164 آخرين خلال ستة أعوام قضاها حاكماً لتكساس.

إن إعادة النظر تساؤلاً حول بعض «المعتقدات» الموروثة من آلاف السنين ليست أزمة إيمان بل هي أزمة الثقافة التي وضعت إطار التعبير عن الإيمان حتى هذا التاريخ.



والهاوية اليوم أعمق غوراً أكثر فأكثر وأعصى على التجاوز بين مبدأ التعاليم الدينية والرؤية الحالية للكون.

فما يمكن لعاهل خالق أن يفعل بذلك الجزيء الضئيل من الكون: (الأرض)، الشاغل الوحيد له، المركز الوحيد والفريد لجميع التفاوتات الهيكلية بين السيد والعبد، كما بين (الخير) و(الشر)، فكأنما «التراجيديا المتفائلة» للكون قَدَرُها أن تدور على تلك المنصّة لا غير، وهي الضئيلة حتى لتثير السخرية والهزء؟

وكانت الميثولوجيا الأولية تحمل سلفاً خطر أكثر الادعاءات فتكاً: تخيُّل الله على أنه أميرٌ مستبد، صاحب نزوات وأهواء، ينتقي «شعباً مختاراً»، فيهبه السلطة والتدمير، والإقصاء، والتسلّط على جميع من سواه من الشعوب.؟

وذاك امتياز اقتنصه جميع الطامعين بالسلطة: ليس العبرانيون وحسب، بل ومعهم «عالم مسيحي» يعتبر نفسه وريثاً لهم، لإضفاء القداسة

على حروبه الصليبية، ومحاكم التفتيش لديه، ونظامه «الثيوقراطي»، ومن بعده (غربٌ) استلم الراية منه بتقطيع أوصاله إلى «قوميات»، من بعد تفكك «العالم المسيحي» بمعاهدات وستفاليا. وها كلٌ ينصب من نفسه رسولاً للمولى الأعظم، فهو يتنافس مع جيرانه غريماً محارباً، ويطلق تسمية «نشر الإنجيل» على الكولونيالية، والمجازر، والعبودية، وأعمال السلب والنهب.

بعد الطابع اليهودي والهلّيني ، الطابع الروماني

كانت الروح السائدة في نيقية متناسبة مع النظام الإمبراطوري لروما إبّان حكم قسطنطين. فالله خلق عالماً ثابتاً، من الكفر تغييره، لأنه (هو) شاء أن يكون ما هو عليه. والإمبراطور هو الضامن لهذا الاستمرار الأبدي وللنظام القائم.

وبالفعل كان «العالمُ» الوحيد لفترة مديدة، محطٌ أمل انتشار الحضارة الإنسانية، يقع على الشواطئ الشرقية للبحر الأبيض المتوسط. ففي القرون الأولى من عصرنا الحاضر، كان ذلك العالم يعني الإمبراطورية الرومانية. وفي كتابه «دراسة في الحكم الملكي»، يشير دانتي تلميحاً إلى إحصاء الجنس البشري: «بهذه الكلمات، يمكننا أن نفهم بوضوح أن السلطان الشامل في العالم كان بيد الرومان» وأكثر من هذا: «أؤكد بالتالي بأن الشعب الروماني.. دانت له.. السلطة الإمبراطورية على جميع الأحياء».

ويكتب القديس لوقا (II، 1) من جانبه: «وفي تلك الأيام صدر أمرٌ من أوغسطس قيصر بأن يُكتتب كلٌ المسكونة».

أما الكنيسة من بعد قسطنطين (مجمع نيقية المسكوني، 325)، عندما سيطرت على الإمبراطورية الرومانية، فاعتبرت نفسها مسيطرة بالتالي على العالم قاطبة وأنها الوحيدة المؤهّلة لتنقل إلى الجميع تصورها الأوحد عن الإيمان. فإن أحد فصول «تعاليم 1992» يحمل عنوان: «خارج الكنيسة لا خلاص» (ص 186).

فإذا كان الله هو الملك القادر القاهر الذي يأمر موسى، ومن بعده هوشع، بإبادة باقي الشعوب، فهل يكون يسوع «ابن ذلك الله»؟ ومع هذا، فتلك هي الخلطة العجيبة المتنافرة التي تشكلت منها «اليهودية - المسيحية»، والتي بموجبها تُعتبر ديانة إسرائيل وديانة يسوع أمراً واحداً، كما كان يؤكد بوسويه (وهذا ما كان طبيعياً في القرن الرابع عشر). والـ«مقالة في التاريخ الشامل»، أكان يمكن أن تُكتب من طرف يسوع، كما كتبت من طرف بوسويه: إذ هل يكون يسوع «مسيح إسرائيل» لا غير»؟ وكلمة «طاعة» الأثيرة جداً إلى نفس القديس بولس كما إلى نفس بوسويه والنظام الملكي الروماني، لم يستخدمها أبداً يسوع. وها هي تُستعاد بتفخيم في «تعاليم 1992» (ص 397)، استشهاداً متجدداً متكرراً بأقوال القديس بولس بصدد ذلك الخضوع للسلطة كائناً ما كانت، «حتى لنيرون»، كما راح يقول القديس أوغسطين.



إنها عقيدة ثابتة، وتلقى مع الأسف القبول دائماً، تلك التي تقول بأن «الثقافة الغربية» ليس لها سوى مصدرين: يهودي - مسيحي ويوناني - روماني.

وذلك قِصَرُ نظر، أو هو نتاج فكر مدعَّم بمماحكات جامعية عتيقة.

لقد شعرت دائماً بالحسرة لأن الله يؤخذ كاسم وليس كفعل. إذاً لأصبحنا نقول:

«أنا لم أخلق نفسي بنفسي.

أنتَ لست الضياء لنفسك بالذات.

نحن لا نكفي لكفايتنا المحدودة..»

ألا وهذا هو تصريف فعل «الله».

الفصل الرابع

عصر النهضة، ولادة وحوش الغابة

وُلدت «نهضة» القرن الخامس عشر، كما اتفق على تسميتها في التاريخ الغربي، من إسهامات العالم قاطبة في الحضارة الأوروبية (وهو ما يُغالون في إخفائه عن تلامذتنا الأوروبيين)؛ فهي ليست من مصدرين لا غير: يهودي - مسيحي ويوناني - روماني. فمنذ قرون لم يكن «طريق الحرير» حمّال بضائع لا غير بل كان حمّال ثقافات. إذ بفضل البوصلة، التي ابتكرها الصينيون، استطاعت أوروبا القيام بما تدعوه اكتشافاتها الكبرى بالملاحة في أعالي البحار. وبفضل البارود القادم من الصين، حقّقت غزواتها، وفتوحاتها، واستعمارها المتسلّط. وبفضل الورق والمطبعة، المبتكرين في الصين قبل 12 قرناً من غوتنبرغ، استطاعت إعطاء الانتشار الديمقراطي للثقافات وتحقيق إصلاحاتها، وبفضل العرب نجحت، عَبْر الأندلس، في ربط الشرق بالغرب، لاحترام ثلاث ديانات دون تشيّعات، لإيجاد المنهج التجريبي، لتجديد العلوم.

وما حالُ «معجزة» النهضة بالتالي إلا كحال «المعجزة اليونانية».

لقد أدّى خلق مجتمع محكومٍ بالسباق والتنافس بين البشر ضمن إطار «السوق» إلى أيديولوجية أرست دعائم تلك الممارسة وبدّلت التصوّر السابق للعلاقات بين البشر والطبيعة، بين الإنسان والإنسان، بين الإنسان والله.

إن علاقة الإنسان مع الطبيعة، والمميّزة لعصر النهضة، هي علاقة غالبٍ بمغلوب.

كما أن «النهضة» تأسّست أيضاً فوق علاقة الإنسان مع نظرائه بمعنى من المعاني. إنها علاقة فرديّة بالمطلق، تولّد عنها فيما بعد إنسان التعهدات، بالمعنيين الأمثل والأسوأ. والإرادة التي تدفع إلى الربح والقوة هي أيضاً الإرادة التي تمثّلت في «الفاتح» للقارة الأمريكية، والذي لم يتردد في عبور حدود العالم المعروف، ولا في تدمير قارات وحضارات.

كما أن «النهضة» أنشأت علاقة أخرى للإنسان مع الله. فهي بهذا الصدد ترسم إشارة استفهام هائلة. وهذا، دون شك، هو أكثر الجوانب إيجابية في تلك الحقبة؛ ففي مواجهة العقائد القديمة الراسخة، سعت «النهضة» إلى إثارة مشكلة الإنسان.

وبدأت الطبيعة تصبح تحت السيطرة تقنياً، بكل ما في ذلك من إيجابية وبما فيه من سلبية.

إن الإنسان ذا البعد الأحادي، كما حدّدت معالجة العقلانية السقراطية، أكّد حضوره في مغامرة «النهضة». أما مجال تطبيق تلك العقلانية، فتمركز في إرادة الربح والقوة، تلك الإرادة التي هي سمة الرأسمالية الوليدة.

مذ ذاك وصاعداً، من بعد ديانة الوعظ بالتسليم جاءت خلفاً لها ديانة مضمرة قائمة على تحريض الرغبة تحريضاً لا توقّف فيه.

في هذا الربع الأخير من القرن العشرين نعيش أزمة عميقة في الثقافة الغربية. وقد ولد هذا النمط بادئ الأمر مع ما يسمّى «عصر النهضة»، الذي لم يمثّل مجرّد ظاهرة ثقافية لا غير، وإنما مثّل أيضاً الولادة المشتركة المتلازمة للرأسمالية والكولونيالية.

أمّا الرأسمالية، فكانت تعني المجتمع الذي خلق الإنسان ذا البعد الأحادي: ذاك الذي ينتظر من التطور دونما نهاية للعلوم والتقنيات إشباع تعطّش إرادة القوة والربح لديه.

وأمّا الكولونيالية، فكانت تعني المجتمع الذي يزعم أنه سوف يجعل من ذلك الإنسان التقني مقياس كل أمر، والمركز الوحيد للمبادهة

التاريخية، والخالق الوحيد للقيمة: بإنكار أو بتحطيم جميع الثقافات غير الغربية، وجميع السبل الأخرى في التفكير والعيش.

في ذلك المجتمع، الذي لم يعد ثابتاً وإنما أصبح ديناميكياً، حيث للحركة اليد الطولى على النظام، سوف يولد تصوّر «التطور». فالتطور، بالمعنى الأول له، هو بادئ ذي بدء، على مستوى الفرد، تفتح إمكانياته الجسدية، والذهنية، والروحية: تنمية جسده، وقوته، ومرونته، وإمكاناته في الإسهام الإبداعي والناقد لإبداعات الإنسانية، ماضياً وحاضراً، والتي تؤلف الثقافة، وتنمية الإمكانات الروحية لعلاقات الأخوّة والحب مع الآخرين. إن الإسهام المسؤول لكلٍّ منا في مشاريع مشتركة، بفعلٍ خلاّق، ذي صدارة، لا توقّف فيه، يفتح المستقبل على آفاق دون نهاية، ويكشف عن حضور الإلهيّ في الإنسان.

وكان الشرط اللازم لتطوّر الأفراد هو تطور هيكليات ومؤسسات تتيح:

-إنتاج الخيرات الفورية وتوزيعها (الغذاء، السكن، اللباس،.. إلخ)، تلك الخيرات الضرورية للحياة بشكلها الأولي ولتفتح أبعادها الأخرى، الثقافية والروحية.

-علاقات اجتماعية تُقلّص التفاوتات العميقة والمصادمات القاسية التي تسحق أو تبتر الأضعف حالاً.

-الحرية، والمسؤولية، ووسائل التطور الشخصي بانسجام مع تطور الجميع.

إن ما يُطلق عليه حالياً في مجتمعاتنا الغربية اسم «التطور» محدّد بمعايير ضيقة، أحادية الرؤية، محض اقتصادية: النمو الكمّي للإنتاج وللاستهلاك دون الرجوع إلى مشروع إنساني أو إلى نوعية حياتية. وإنما يجرون مقارناتهم وتصنيفاتهم اليوم بين الشعوب بالرجوع إلى «الناتج القومي الخام».

وهكذا، بالخروج من دائرة كل غائية إنسانية، لا يمكن تقويم الحياة

الاجتماعية إلا بعامل النموّ الاقتصادي المحدّد كمّياً، وبالفعالية التقنية لا غير، وحتى التخريبية، في التنظيم الاجتماعي، بل إنها فعالية قائمة على القمع والتغريب. نمو الربح أم تطور الإنسان؟ يجب الاختيار.

واليوم تقف متعارضة فيما بينها البلدان «المتطورة» والبلدان «النامية» -المتخلفة-، والتي يطلقون عليها بمكر منافق اسم: الدول «السائرة في طريق التطور»، علماً بأن التباعد بين المعسكرَيْن لا يكفّ عن التعاظم.

ودونما تحليل مسبق للآليات التاريخية التي أفقرت معايير المقارنة، وخلقت شروط اختلال اقتصادي متعاظم بين الغرب وباقي العالم، بكلمة مختصرة، دون الشروط التي عطّلت أو ضلّلت حتى الآن حوار الحضارات المتيح للإثراء المتبادل بين الثقافات، سوف يظل من المستحيل الشروع حقاً وصدقاً بمثل ذلك الحوار.

ومن اليسير البرهان على هذه النظرية: «التطور» و«التخلف» مرتبطان بعلاقة جدلية. فكلٌ منهما شرط للآخر ويتولّد عنه. لمزيد من التمثيل الملموس: فـ«تطور» الغرب كان الشرط الضروري له نهب ثلاث قارات ونقل ثرواتها إلى أوروبا وأمريكا الشمالية: وبالمقابل على التبادل، فالغرب هو الذي جعل دول ما يسمّى العالم الثالث دولاً متخلّفة.

ألا فالتخلّف هو التعبير عن علاقة يستغلُّ فيها بلدٌ ما بلداً آخر[1].

بعبارة أخرى: التطوّر والتخلّف عنصران من المنظومة نفسها، المنظومة الرأسمالية. فالتراكم الأولي لرأس المال، ثم إعادة إنتاجه موسّعاً (ما يسمّى اليوم: تنمية)، أمران تطوّرا في مراحل عديدة:

-إبادة الهنود الحمر في أمريكا اعتباراً من القرن الخامس عشر.

-تجارة العبيد السود التي باتت ضرورية لاستغلال المناجم والأراضي في أمريكا المفرّغة من أهاليها بسبب تلك الإبادة.

---

[1] وقد جرى البرهان على هذا مرّات عديدة: من طرف والتر رودني بما يخصّ إفريقيا: كيف جعلت أوروبا إفريقيا متخلفة»، وهذا الفصل مدين له بالكثير، وبما يخصّ الهند من طرف باران، وبما يخص أمريكا اللاتينية من طرف هوشع دوكاسترو.

-إلغاء العبودية، اعتباراً من «الثورة الصناعية» (التي أمكن تحقيقها بفضل ذلك التراكم)، لأن العبودية أصبحت عائقاً أمام التقنيات الجديدة.

-بداية «الكولونيالية» بالمعنى الحرفي للكلمة، أي السيطرة السياسية والعسكرية على إفريقيا، وعلى القسم الأكبر من آسيا، وعلى أمريكا اللاتينية، لضمان استثمارات هائلة الريعية في الصناعة والتجارة، بفرض السعر الأدنى بالقوة على اليد العاملة والأسعار العليا للسلع اللمستوردة.

-ختاماً، تشكّل وتطور الشركات متعددة الجنسيات، مما أفسح المجال لاستغلال من نوع جديد للعالم الثالث: فلم تعد علاقات الاستغلال ثنائية الحدّ، بين مركز الاستعمار والدولة المستعمَرة.

وبحكم الأمر الواقع، فالشركات متعددة الجنسيات، الغربية في يومنا هذا عن حدود الدول، باتت تنظم عملية نهب لم تعد على المستوى القومي وإنما على المستوى العالمي، فحيناً تجعل مرتكزها قوة عظمى (مثلاً الولايات المتحدة) توجّه اقتصادها وسياستها باستخدام آليتها العسكرية (كما في غواتيمالا، أو الفييتنام، أو العراق)، وحيناً آخر باستخدام مؤسسات دولية، تقوم في داخلها بالدور الباتر.



لقد كانت «النهضة» الغربية في بادئ الأمر ولادة متزامنة للرأسمالية والكولونيالية، المستترة بترميم فلسفي لثنائية الإغريق وخاصةً أفلاطون، وكذلك بولادة «الإصلاح» الديني: الانشقاق الذي اقتطع لوثر وكالفان به من الكنيسة الرومانية الإمبراطورية نصف أوروبا، التي اعتقدت منذ ذلك الوقت بأنها مركز العالم.

ومن «الهند الغربية»، أي من أمريكا، راح يتدفق الذهب والفضة اللذان أتاحا إمكانية التوسع الهائل في الاقتصاد التجاري. فكمية الذهب والفضة المتداولة في أوروبا ازدادت 800٪ في القرن السابع عشر، بفضل الجموع الكبيرة من الهنود الذين كانوا يموتون في العمل القسري في مناجم المعادن الثمينة.

وما هو أكثر أهمية أيضاً تدفق المصادر الغذائية الواردة من أمريكا إلى أوروبا، وهذا ما وضع حداً لمجاعات العصر الوسيط وأعطى زيادة لا سابق لها في الولادات: كان فرناند برودل يطلق في عام 1982 اسم «الزراعات الخارقة» على وصول البطاطا الآندية والذرة المكسيكية إلى أوروبا. ففي مدى قرنين، كما يشير برودل، حلّت البطاطا محلّ 40٪ من استهلاك الحبوب. وفي إيرلندا، حيث زُرعت في البداية، تضاعف عدد السكان ثلاث مرات.

وحين بدأ الأوروبيون باستيراد القطن الأمريكي طويل التيلة، انطلقت الصناعة النسيجية الأوروبية انطلاقة لم يسبق لها مثيل، وذلك على حساب الحائكين في الهند، وعلى حساب العبيد السود الذين نُقلوا إلى أمريكا من أجل إنتاجه.

إن أسطورة «النهضة» الأوروبية، التي تخفي وراءها تدهور القيمة الإنسانية هي في حقيقة أمرها ولادةٌ للسوق على مذهب التوحيد، وعلى أساس صنمية المال، وانكسار العالم بفعل النهب الكولونيالي، والتمحور المتعاظم، حتى في أوروبا، بين قطبَيْ أولئك الذين يملكون وأولئك الذين لا يملكون.

وتجلّى التدهور في تفكك الإرادة الجماعية لصالح الأفراد. أمّا لدى الرومان فتجلّى ذلك في التناقض المتزايد بين غنى المقرّات الخاصة وتقهقر المعابد.

لقد كشف التدهور، منذ أصوله، كبار عباقرة العصر:

-فلا أحد فهم وصوّر آليات تفكك عالمنا في نهاية القرن السادس عشر، أفضل مما فعل شكسبير؛

-ولا أحد أرشد إلى السبيل الوحيد لإفشال الموت، أفضل ممّا فعل سرفانتس.

في عام 1605: كشفت مسرحية «الملك لير» تفسّخ عالم «يقود فيه المجانين العميان».

«إن العالم سوف يتآكل هكذا حتى العدم». و«الملك لير» ليست سوى «قطعة من خراب». وتطرح السؤال الباتر: «من يستطيع أن يقول لي من أكون؟».

«أنا أعلم من أكون» يجيب دون كيشوت في تلك السنة ذاتها، سنة 1605. إنه، هو الآخر، في أغوار الكارثة. لكنه عامرٌ بالله، مع وجود هدف، معنى. وهو يعلم بأن عالم القطيع ليس العالم الحقّ.

ألا فعالم سرفانتس وشكسبير هو عالمنا؛ لقد عايشا ولادته؛ ونحن نعايش احتضاره.

وما يطلق عليه اسم «النهضة»، تمثّل برفض كل قيمة مطلقة، والنتيجة الحتمية لذلك: فردية الغابة.

فالنهضة، ولادة الوحوش الضارية.

وما تواضعوا على تسميته الحقيقة الواقعية لا يعدو أن يكون تهويماً وكذباً. نحن قد نقول: اغتراب الإنسان.

كان سرفانتس وشكسبير أول من صرخ «الملك عارٍ» فواقعكم واقع ملحوظ: ولا معنى له لأنكم لا لاهدف لكم.

فالمال يجعل جميع القيم قيماً تجارية: «قيمتك بمقدار ما تملك، وتملك بمقدار قيمتك» (II، 20، ص 669 وII، 43، ص 831). «بإمكان الثروات سدّ فجوات عديدة» (II، 19، ص 655) (دون كيشوت).

لقد فضح سرفانتس على هذه الصورة الإفساد الأخلاقي الناتج عن انتصار الرأسمالية في عصر النهضة، بالاستشراف والعنف ذاتهما

اللذين تجلّيا عند شكسبير حين عرض علينا «العالِم المدّعي الراكع أمام المقفل المحشوّ ذهباً».

«فماذا أرى؟ ذهباً، ذلك المعدن الأصفر، البرّاق، الثمين؟! هذه القطع الذهبية القليلة كافية لتجعل الأسود أبيض، والقبيح جميلاً، والظالم عادلاً، والسافل نبيلاً، والعجوز شاباً، والجبان مقداماً. هذا سوف يُقصي عن معابدكم قساوستكم وخدّامكم؛ هذا سوف يقتلع الوسادة من أسرّة مرضاكم. هذا المال الأصفر سوف يبني ويحطّم الأماني، سوف يبارك الملعون، سوف يجعل الجذام الرصاصي اللون معشوقاً، سوف يُعلي مراتب اللصوص، مانحاً إياهم الألقاب، والتكريم، والمديح، على مقاعد مجلس الشيوخ؛ وهو الذي يجعل الأرملة الباكية تحزم أمرها لتتزوج مرّة ثانية.

تلك التي قد يتقيؤها مستشفى كريهين مليئين بالقروح، هذا يعطّرها، ويعيدها إلى ربيعها من جديد.. هيّا! أيها التبر الملعون، أيتها العاهرة في متناول الجنس البشري بأكمله، الزارعة للشقاق بين جموع الأمم، أنا أريد أن أعيدك إلى موقعك في الطبيعة»[2].

والبصيرة المستشرفة ذاتها نجدها لدى سرفانتس: فما كان يُعتقد بأنه ملحمة صوفية، ظهر له كحقيقة مقرفة قذرة للكولونيالية. ففي «غيور استريمادور» يطلق على بلاد الهند الشرقية: «ملجأ ومأوى اليائسين الإسبان، كنيسة الساقطين، ترخيص مرور المجرمين.. خيبة أمل لكثيرين ودواء لقليلين» (بليّاد، ص 1301).

ويعبّر سرفانتس عن خيبة أمله الفاجعة عند «مفترق الأحلام» لديه من خلال دون كيشوت: ففي حديثه عن السلاح والأدب، يُفصح عن حزنه «لأنه فارس تلك المهنة، مهنة الفارس الجوّال في حقبة مقيتة إلى تلك الدرجة في هذه الأيام» (I، 37 – 38).

---

[2] مسرحية «تيمون الأثيني»، الفصل الرابع، المشهد الثالث، مطبوعات بليّاد، ص 989.

يستخلص دون كيشوت، من تلك المكننة للعالم ومن ذلك السحق للإنسان، بعد تجريده من بعده الإلهي، المصدر الأساسي: السلطة المطلقة للمال الذي أصبح سيّد الناس وسيّد مجتمعهم بدلاً عن الله. «المال هو الأساس الأفضل للعالم» (II، 20، ص 66). «الفائدة قادرة على كل شيء» (II، 20، ص 667).

لقد أغرق تدفق الذهب من الأمريكيتين إسبانيا.

لقد أصبح المال محرّك جميع الأفعال.

هكذا هو ذلك العالم الذي عاد مجدّداً إلى حيوانيته في غابات رأس المال، تلك المنظومة القائمة على المال والفائدة الشخصية، والتي وُلدت في عصر النهضة.

هكذا كانت ولادة عالمنا.

لقد عاش شكسبير وسرفانتس بداية اللعبة، عندما بُدئ بتحديد قواعد اللعب.

واليوم، مع بيكيت واللامعقول، «بانتظار غودو»، تدور «نهاية اللعبة».



منذ بدايات هذه الحقبة التاريخية التي كانت فاتحتها، في 1492، غزو أمريكا، هناك إذاً من أدركوا معنى البربرية الجديدة لهذا الغرب، الذي كان يعتبر نفسه على أنه الحضارة الوحيدة الممكنة، والوحيدة المحمّلة بالحداثة؛ وبيّنوا بأن الغرب، في تلك اللحظة من الشرخ التاريخي، سلك الطريق الخاطئة.

ثمة رجلٌ تجاوز ذلك الوعي النقدي وبيّن، منذ حدوث الرأسمالية في إنكلترا، إمكانية العيش بطريقة مغايرة. وفعل ذلك تحديداً بتجاوز

حدود أوروبا وأفكارها الثابتة، وباستعراض الإمكانيات المفتوحة للقاء مغاير مع «العالم الجديد».

وكان أن كتب «يوتوبيا» الأولى. علماً بأنه لم يكن ما يُطلق عليه عادة بازدراء «طوباوياً»، بل كان على عكس ذلك «رجلاً عملياً»، عمل على التوالي وسيطاً، مع التجار، «كبار تجار الصوف» الهولنديين، ثم رئيس وزراء (المستشار الأكبر) في إنكلترا لحظة ولادة أول «رأسمالية» في العالم، في ذلك البلد.

هذا الشاهد ذو الدلالة الكبرى هو توماس مور (1478 – 1535). وليست رؤيته مصنوعة من أحلام ذاتية ولا من شطحات خيالية.

فالكتاب الأول من «يوتوبيا» كان على العكس تحليلاً عميقاً للانتقال الحاصل أمام ناظريه، في إنكلترا، من مجتمع إقطاعي وزراعي، إلى راسمالية تجارية دشّنتها صناعة الصوف (الجوخ).

كان يعرف جميع آليات تجارة الصوف مع أهالي الفلاندر، لكونه محامي الجمعية الحرفية وتجار مستلزمات الخياطة، علماً بأنه أُوفد سفيراً إلى الفلاندر، في آنفر، وذلك لحلّ الخلاف مع تجار النسّاجين، ثمّ لتهدئة النزاع بين التجار الإنكليز والفرنسيين. وبوصوله إلى البرلمان، فقد جعل تخصّصه ضبط نفقات الدولة.

ومع استلام هنري الثامن، تشجع توماس مور وبنى الآمال – كما كتب – بأن الملك يمكن أن يكون «أباً للشعب لا سيّداً لعبيد». وفي 1529، وصل إلى سدّة أرفع منصب إداري في إنكلترا: منصب مستشار المملكة، لكنه رفض رفضاً قاطعاً لا تراجع فيه طلاق هنري الثامن لكاترين دو إسبانيا، وذهب إلى ما هو أبعد أيضاً، إذ رفض، بصفته كاثوليكياً مخلصاً، «مرسوم السيادة» لعام 1533، والذي جعل من الملك الرئيس الأعلى للكنيسة الأنغليكانية. وكان أن وُجّه إليه الاتهام بسبب معارضته الباترة، فقُطع رأسه في 6 يونيه / حزيران 1534.

وهكذا فإن مؤلف أول «يوتوبيا»، التي تضم بذرة روح جميع

الاشتراكيات الأوروبية، بنى كتابه لا على أساس من الأحلام، وإنما على الفهم العملي للواقع، من خلال استلامه شخصياً لمختلف درجات المسؤولية (حتى أرفعها شأناً)، فهو قد عرف وعاش بدايات الرأسمالية التجارية، وهو قد حلّل آلياتها وآثارها الفاسدة.

لقد خصّص القسم الأول من «يوتوبيا» لفحص الطفرة الإنكليزية.

فقدامى الإقطاعيين وأثرياء التجار، من أجل تأمين تغذية تجارة الصوف، احتكروا الأراضي التي كان صغار الفلاحين يستخدمونها لزراعات القوت، فطردوهم من مزارعهم، وأغلقوا (مرسوم الأراضي المغلقة) مساحات شاسعة لتربية الأغنام فيها، خدمةً لسوق الصوف، ويقدّم توماس مور وصفاً دقيقاً وفاجعاً لتلك العملية من طرف الرأسمالية الوليدة.

«على هذه الصورة يغلق بخيلٌ لا يشبع آلاف الأراضي داخل السياج ذاته: بينما يُشرَّد مزارعون شرفاء من منازلهم، بعضهم بالحيلة والغش، وبعضٌ آخر بالعنف، وأما أسعدهم حظاً فهم الذين يُضطرون لبيع ممتلكاتهم عقب تنغيصات ومضايقات شتّى. وها هي تلك الأسر، الغفيرة العدد دون أن تكون موسرة (إذ الزراعة بحاجة لسواعد كثيرة)، تهاجر على امتداد الأرياف، رجالاً ونساء، أرامل وأيتاماً، آباء وأمهات مع أبناء صغار. إن أولئك التعساء يفرّون باكين على السقف الذي ولدوا تحته، على الأرض التي أطعمتهم، ولا يجدون لأنفسهم ملجأ يحتمون به. حينذاك يبيعون بأبخس الأثمان ما أمكنهم حمله من متاع، تلك البضاعة التي هي أصلاً غير ذات قيمة تُذكر. وبعدما ينفد ذلك المصدر، ماذا يتبقّى لهم؟ السرقة، ومن ثمّ الشنق في المزارع».

«فهلاّ كبحتم الأنانية البخيلة لدى الأثرياء: انزعوا منهم حق المصادرة والاحتكار. وفّروا للزراعة تطوّراً واسع المدى؛ أسّسوا مانيفاكورات الصوف وفروع الصناعة الأخرى، للاستيعاب المفيد لذلك الجمهور من الناس الذين جعلهم بؤسهم، حتى تاريخه، لصوصاً أو متشرّدين».

أما ردّه على أولئك الذين لا يرون إلا «المشنقة سبيلاً لوضع حدّ لأعمال النهب والسلب» فهو: «أنا قناعتي العميقة أنّ من الظلم قتل إنسان سلب مالاً، ما دامت المجتمعات لا يمكن لها أن تنظّم بحيث تكفل لكلّ فردٍ حصةً متساوية من الخيرات».

وهذه هي الأطروحة المحورية المستخلصة من نقد النظام القائم في إنكلترا بتأثير انتصار الرأسمالية:

«في كل مكان تكون فيه الملكية حقاً فردياً، ويكون فيه مقياس الأمور جميعها هو المال، لن يكون بالإمكان أبداً تنظيم العدالة والملكية الاجتماعية، اللهم إلاّ إذا كنتم ترون العدالة في المجتمع الذي خير ما فيه تقاسُم الأشقياء ما بينهم لكل شيء، وإذا كنتم ترون بأن السعادة التامة للدولة تكمن في وقوع الثروة العامة ضحية بأيدي حفنة من الأفراد الذين لا يرتوون من الملذات، بينما مجموع الأهالي فريسةٌ للبؤس.

«إن المساواة، على ما أعتقد، مستحيلة في الدولة ذات الملكية الخاصة المطلقة، إذ كلٌّ يبيح لنفسه في مثل تلك الدولة ألقاباً متنوعة وحقوقاً يستحصل منها لنفسه على قدر استطاعته، بحيث أن الثروة القومية، مهما كانت كبيرة، تنتهي بين أيدي عددٍ قليل من الأفراد لا يتركون لمن سواهم إلا العَوَز والبؤس.

«ففي هذا ما يقنعنا دون جدال بأن الوسيلة الوحيدة لتوزيع الخيرات بالتساوي، بالعدل، ولبناء سعادة بني البشر، هي القضاء على الملكية الخاصة. فما دام حقّ الملكية هو الأساس الذي ينهض فوقه الصرح الاجتماعي، لن يكون من حصة الطبقة الأكبر عدداً والأجدر بالاعتبار سوى القحط، والقهر، واليأس.

لذلك فإنني، عندما أعاين وأتملّى الجمهوريات المزدهرة في أيامنا، لا أرى فيها سوى تآمر الأغنياء الذين يتدبّرون أمورهم على خير ما يرام متسترين بالعنوان المطنطن، عنوان الجمهورية. وها هم المتآمرون يسعون بكل التحايلات وبجميع الوسائل الممكنة للوصول إلى هذا الهدف المزدوج:

أولاً الاطمئنان إلى حيازتهم المؤكّدة وغير المحدودة لثروة اكتُسبت بدرجات متفاوتة من الغش؛ وثانياً، استغلال بؤس الفقراء، استغلالهم كأشخاص، وشراء نتيجة عملهم وتعبهم بأبخس ثمن. وتلك التحايلات، المفروضة من طرف الأغنياء باسم الدولة وبالتالي باسم الفقراء أنفسهم، تتحوّل إلى قوانين».

مقابل هذا المجتمع المؤسَّس على السلطة المطلقة للسوق المالي، لا يقترح توماس مور أحلاماً رومانتيكية. إنه يريد لنفسه أن يكون تجريبياً في مشاريعه مثلما كان تجريبياً في انتقاداته.

وها هو يبيّن بأن هناك مجتمعاً آخر ممكناً، رغم اختلافه جذرياً من جهة المبدأ. هو ممكن، ما دام قد أصبح موجوداً، حتى بما فيه من نواقص، في «العالم الجديد».

فهنا يتمثّل شكلٌ آخر للتطور ليس هدفه تكديس الذهب وإنما تفتُّح الإنسان: «وهم، بهذا التطور الكامل يربطون السعادة الحقيقية». (الكتاب II).

إن مصادر معلومات توماس مور هي:

-تقارير أميريغو فيسبوتشي (وهو الذي أعطى لأمريكا اسمها) عن رحلاته الأربع إلى «العالم الجديد»، والمنشورة في 1507.

-شهود عيان، مثل محدّثه، رافائيل، والذي أخبرنا عنه: «البرتغال بلده. وكان لا يزال صغير السن عندما تخلى عن ميراثه لإخوته، وإذ تأكله شغف التجوال في العالم، فقد ربط نفسه بشخص وقدر أميريغو فيسبوتشي. ولم يترك للحظة واحدة ذلك البحّار الكبير أثناء الرحلات الثلاث الأخيرة من رحلاته الأربع التي نقرأ اليوم في كلّ مكان تسلسل أحداثها». (الكتاب I).

قال له رافائيل: «لا يمكن لخيالك تكوين أدنى فكرة عن مثل تلك الجمهورية، أو أنه يكوّن عنها فكرة مغلوطة. فلو كنتَ في يوتوبيا، لو كنتَ شاهدت مؤسساتها وعاداتها، مثلي أنا الذي أمضيت فيها خمس سنوات

من عمري، ولم أتمكن من حزم أمري والخروج منها إلا كي أكشف ذلك العالم الجديد للعالم القديم، إذاً لكنتَ اعترفت بأنه لا وجود في أي مكان لمجتمع على هذا المستوى من كمال التنظيم».

ويقول توماس مور: «لقد عاين فيها عدداً كبيراً من القوانين الكفيلة بإرشاد تجديد الأمم والممالك الهرمة في أوروبا العجوز.. ألا فما أكثر عدد القرون اللازمة لنا كي نستعير منها ما هو الأكمل في حضارتها».

وعلى نقيض اقتصاديّي الرأسمالية الوليدة، التي كانت تعتبر قوانين السوق قوانين طبيعية، كان رافائيل قد «اكتشف شعوباً، مدناً، قرى.. يتضافر فيها كل شيء للحطّ من الذهب والفضة واعتبارهما أمراً مشيناً، وذلك في تناقضٍ كامل مع مؤسسات قارتنا، حيث يُعبد الذهب عبادة الأرباب، ويُتهافت عليه باعتباره الخير الذي ما فوقه من خير». هم لا يضربون منه نقوداً. «الذهب والفضة لا قيمة لهما بتاتاً، ليس لهما أدنى استخدام، ليسا موضوع أي ملكية.. لا قيمة لهما إلا القيمة الطبيعية لا غير.. إن جنون البشر هو الذي أعطى لندرتهما كل تلك القيمة».

«في يوتوبيا، يستحيل وجود البخل، ما دام المال لا يستخدم بتاتاً؛ وتبعاً لهذا، فيا له من نبع أشجان صيّرته إلى جفاف؟ ومن لا يعلم.. والحال هذه، بأن أعمال الغش والخداع، والسرقة، والنهب، والخصومات، والاضطرابات، والمنازعات، والعصيانات، وجرائم القتل، والخيانة، والتسميم، نعم، من لا يعلم بأن تلك الجرائم مجتمعة، والتي يثأر المجتمع لنفسه حيالها بصنوف العذاب والعقوبات الدائمة دون أن يكون بإمكانه إيقافها قبل وقوعها، سوف تصير إلى زوال يوم يصير المال إلى اختفاء؟ حينها سوف يختفي أيضاً الخوف، والقلق، والترتيبات الحذرة، والعناء، والعين المتيقظة للحراسة. بل الفقر الذي هو الوحيد المحتاج للمال، الفقر ذاته سوف يتضاءل على الفور، لو أن المال يتم القضاء عليه بالكامل».

على العكس من مجتمعاتنا حيث الثروة هي مقياس كل شيء، «فإن

ما هو كفيل بقلب جميع أفكارها، هو الأساس الذي نهضت فوقه تلك الجمهورية الغربية، أعني جماعية الحياة والخيرات دونما تجارة بالمال».

إن المجتمعات التي يصبح المال فيها منظّم جميع العلاقات الاجتماعية، يكون كل إنسان فيها منافساً، غريماً، ولا يمكن أن تنشأ فيها أي مشاركة جماعية، فالفردية وحدها لها الفوز حيثما، كما كتب توماس مور: «ما تزيدون به حيازة فرد، إنما تستخلصونه من حيازة جاره».

فالضدّ في مواجهة تلك الفردية، هو المشاركة الجماعية، أي المجتمع الذي يشعر كل عضو فيه بأنه مسؤول عن جميع الآخرين.

ويكتب توماس مور: «في غير ذلك المجتمع، يتكرّس مبدأ «خاصتي» و«خاصتك»، بآليته التي يتساوى فيها التعقيد والفساد اللامجدي. ولم تكْفِ آلاف القوانين حتى الآن ليستطيع كل فرد الحصول على ملكية، والدفاع عنها، وتمييزها عن ملكية الآخرين».

ويتابع رافائيل: «بذلت ما بوسعي لأصف لك شكل تلك الجمهورية، التي لا أعتقد أنها الأفضل وحسب، بل هي الوحيدة التي يمكن لها التباهي بجدارة واستحقاق باسم الجمهورية. إذ، في كل مكان آخر، أولئك الذين يتكلمون عن المصلحة العامة لا يخطر ببالهم سوى مصلحتهم الشخصية، بينما هناك حيث لا ملكية لأي شيء ملكية فردية، يوجه جميع الناس اهتمامهم جدّياً إلى الشأن العام، لأن الخير الفردي ممتزج فعلياً مع الخير العام».

في يوتوبيا حيث كل شيء ملكٌ لكل فرد، لا يمكن أن يفتقر أي إنسان لأي شيء، بمجرد أن تمتلئ مخازن الحبوب العامة. وذاك لأن ثروة الدولة لم توزّع أبداً توزيعاً ظالماً في ذلك البلد؛ فلا ترى فيه فقيراً ولا متسوّلاً.

ومن نتائج رفض الترف واللامفيد أن «الأهالي لا يزاولون إلاّ الوظائف المفيدة»، وهذا أيضاً على نقيض المجتمعات التي تولّد فيها شهوة الاستهلاك الأعمال الطفيلية.

«أليس من الظلم الفاحش ونكران الجميل، أن يغدق المجتمع كل تلك الخيرات على من يُطلق عليهم اسم النبلاء، على الصاغة، على الذين يعيشون في فراغ دونما أي عمل، أو على أولئك الحرفيين المنتجين للترف الباذخ، والذين لا يحسنون إلا تملّق الشهوات التافهة اللاهية والقيام على خدمتها؟ بينما من جانب آخر، لا يتعاطف ولا يهتم متى تعلّق الأمر بالفلاح، بالفحّام، بالعامل اليدوي، بسائق العربة، بالعامل الصناعي، الذين لا وجود للمجتمع إلا بوجودهم. إن ذلك المجتمع، بأنانيته القاسية، يستغل قوة فتوّتهم كي يستخلص منهم أكبر قدر من العمل ومن الفائدة».

«إذا ما انصرف كلّ فرد إلى أعمال مفيدة»، يكون العمل المادي آنذاك قليل المدّة، علماً بأن ذاك العمل ينتج الوفرة والزيادة. وعندما تتراكم المنتجات، يصدر مرسوم يسمح بتخفيض مدة العمل، لأن الحكومة لا تسعى إلى إرهاق المواطنين بمشاق لا فائدة منها.

«الغاية من المؤسسات الاجتماعية في يوتوبيا هي بادئ ذي بدء تلبية حاجات الاستهلاك العام والفردي، ومن ثم يُترك لكل فرد كل الوقت الممكن ليتحرّر من عبودية الجسد، ليثقّف فكره بحرية، ليطوّر ملكاته الذهنية بدراسة العلوم والآداب. وإنهم إنّما يجعلون مستقرّ السعادة الحقيقية في ذلك التطوير الكامل».

وينوّه توماس مور إلى المستوى الرفيع من المعارف العلمية الذي ارتقى إليه الهنود، خاصة في علم الفلك.

كما ينوّه أخيراً إلى حكمتهم وديانتهم، والمعنى الإنساني لديهم: «هم يعرّفون الفضيلة: معيشة الإنسان وفق الطبيعة. فالله، عندما خلق الإنسان، لم يجعل له سوى ذلك القَدَر».

«إن سكان الجزيرة، غير المؤمنين بالمسيحية، لا يبدون اعتراضاً على انتشارها»، وذاك لأنهم «لا يدينون إدانة قوية، باسم الأخلاق، الإنسان الذي يحطّ من شأن كرامة طبيعته إلى الحدّ الذي يجعله يفكر بأن الدنيا تسير كيفما اتفق، حسب المصادفة» (هذا لأنهم يعيشون الدين

الأساسي والأولي الكامن في كل إنسان: فالقول بوجود إله، كائناً ما كان الاسم الذي يُطلق عليه، يعني القول بأن: الحياة لها معنى. «ر. غ.»[*]).

«هذا وإنني عندما أقارن المؤسسات الأوروبية مع مؤسسات البلدان الأخرى، أستطيع تماماً التعبير عن الإعجاب بالحكمة والإنسانية في جانب، والتعبير عن الحسرة، في الجانب الآخر، حيال الضلال والبربرية».

ومونتيني (1533 – 1592)، في مؤلّفه «دراسات» (الكتاب I، الفصل 11، المعنون: «حول أكلة لحوم البشر»، يعطي حكماً شديد القسوة هو الآخر على الوجهة الجديدة للتاريخ، ويشير إلى ما كان يمكن أن يكون عليه اللقاء بصورة مختلفة، بين العالَمين، لو أنه قام على الحوار والإثراء المتبادل وليس على نفي الآخر وإنكاره وعلى حرب النهب والإبادة لهنود أمريكا.

ينطلق مونتيني من «التاريخ العام لبلاد الهند» بقلم لوبيز دوغومارا. فهو يقرأه قراءة نقدية بعد الاستماع لشهادة ملاّح من ملاّحي الأمريكيتين إذ جعله يلتقي «مرات متعددة مع بحّارة وتجار سبق له التعرف عليهم في تلك الرحلة» (دراسات، الكتاب I، الفصل 31).

إنه لا يكتفي بصبّ اللعنة على مجازر الغزاة: «من دفع في يوم من الأيام مثل هذا الثمن للسوق والتجارة؟ فالعديد من المدن سوّيت بالأرض، والعديد من الأمم قُضي عليها وأبيدت، وملايين عدّة من بني البشر أزهقت أرواحهم بحدّ السيف، وانتشر الاضطراب في أغنى وأجمل قسم من العالم، من أجل تجارة اللآلئ والتوابل: إنها الانتصارات الآلية. ولم يسبق أبداً أن دفع الطمع والعداوات العامة بني البشر ليقفوا بعضهم عدوّ لبعض بمثل تلك الكراهية الشنيعة وبمثل تلك الويلات البائسة». (دراسات، الكتاب III، الفصل السادس).

بالمقابل، يضيف مونتيني (I، 21)، «لم يكن بتاتاً من بربري أو بدائي في تلك الأمة.. .. اللهم إلا إن كان كلٌ منا يسمّي بربرية ما لا

---

[*] المقصود ان الجملة بين قوسين هي لروجيه غارودي.

يدخل في نطاق استخدامه.. إنهم بدائيون بالمعنى الذي نطلق فيه اسم «بدائية، بريّة»، على الثمار التي هي من إنتاج الطبيعة وحدها.. بينما كان يجب علينا أن نطلق اسم «البدائيين» على أولئك الذين شوّهوهم بتحايلنا وصرفوهم عن النظام المشترك».

ويؤكد المونسنيور بروتولومي دولاس كازاس على همجية الغزاة: «من أجل إطعام الكلاب، يقتادون الهنود مقيّدين.. فيقتلونهم ثم يوزعون لحمهم البشري».

ومونتيني الحكيم، الذي نُقلت إليه تلك الشهادات العيانية من قضاة وقساوسة، كتب حول أكلة لحوم البشر: «لا آسف لانجلاء الفظاعة البربرية أمامنا في مثل تلك الفعلة.. لكننا بالحكم السديد على خطئهم، تعمى أبصارنا عن أخطائنا. يمكننا إذاً تسميتهم برابرة.. لكن ليس بالمقارنة معنا لأننا نتفوّق عليهم في جميع أصناف البربرية». (I، 31).

وهو يجري مقارنة بين شجاعة الهنود الذين يرتضون «تحمّل الموت بنفس راضية ولا يطيقون الخضوع لسيطرة أولئك الذين استغلوهم استغلالاً مشيناً»، وبين الانتصار الميكانيكي للغزاة، بسبب تفاوت الأسلحة (دراسات III، 6).

وبالتوازي مع روح الافتراس لدى الغربيين، الذين لا شاغل يشغلهم سوى البحث عن مناجم الذهب، يعرض روعة عمرانهم، «ما في مدينتَيْ كوزكو ومكسيكو من عظمةٍ خلاّبة» (III، 6).

ويؤكد الشهود صحة شهادته بصدد ذلك العمران المديني. فالمؤرخ بيرنال دييز دوكاستيلو، الذي دخل إلى تينكتيلان (مكسيكو حالياً) برفقة فرق كورتيس العسكرية، كتب: «كان بيننا جنود عرفوا القسطنطينية، وروما، وإيطاليا، وقالوا بأنهم لم يروا في أي مكان، في يوم من الأيام، موضعاً مشيّداً بمثل ذلك الانسجام وبمثل ذلك العدد الغفير من الأهالي، وبمثل ذلك الانضباط السائد».

وفي البيرو، شهد القائد بيزارو بذاته: «لا شيء في العالم المسيحي يضاهي عظمة هذه الطرق». وبعد ذلك بسنوات، جاء العالم الألماني غيّوم دوها مبولت مؤكداً: «هذه الطريق، المرصوفة بأحجار كبيرة، يمكن مقارنتها بأجمل الطرق لدى الرومان، تلك الإنجازات التي كانت من أضخم ما نفّذ الإنسان ومن أعمّها نفعاً».

كانت الشبكة الطرقية تلك منظومة الدورة الدموية لمجتمع ضرب قبل ما سواه المثل على غياب الملكية الخاصة في حضارة رفيعة التطور أثارت حماسة أكرم العقول في أوروبا وأعلاها شأناً: فهذا كامبانيلا يبدو وكأنه يحدّد موضع يوتوبيا في «مدينة الشمس» التي تحدّث عنها في البيرو، كما أن الأب موريلي كتب في مؤلّفه «بازيلياد – Basilaide –» بأن إمكانية نظام غير قائم على الملكية الخاصة «ليست ضرباً من المستحيل ما دامت عادات الشعوب (التي يصفها) تشبه، إلى حد التطابق تقريباً، عادات أكثر شعوب الإمبراطورية ازدهاراً وأفضلها تمدّناً على مرّ الأيام، وأنا أعني بقولي هذا نظام أهالي البيرو».

أما بصدد النوعية الجمالية لأعمال الهنود الفنية في أمريكا الشمالية فلدينا هذه الشهادة من ألبير دورير في (رسائله): «رأيت الأشياء التي جُلبت إلى الملك من البلد الجديد المذهّب: شمسٌ من الذهب المتراصّ بحجم لا يقل عن مترين تقريباً.. ممرٌّ من الفضة المتراصة.. وهما أجمل في أعين الناظر من الأعاجيب.. ما رأيت أبد الدهر ما أبهج قلبي أكثر من تلك الأشياء».

لم يبق سوى القليل جداً من تلك الأعمال الفنية، لأن الفاتحين كانوا يذوّبونها في سبائك.

وكانت علوم المايا أعلى شأناً في جوانب كثيرة من علوم أوروبا في الحقبة ذاتها.

فكان رجال الدين المايا، في مجال علم الفلك، يحسبون السنة الفلكية بـ 365.222 يوماً، وهذا رقمٌ أدقّ من رقم تقويم غريغوار الثالث

عشر، والذي جاء بعد خمسة قرون: فتقويم المايا لا ينتج عنه من خطأ إلا بيومٍ واحد في كل 6000 عام.

وقد وضعوا جدولاً للتنبؤ بالكسوفات الشمسية.

فهذا يفترض تطوراً عظيماً في الرياضيات: ونظامهم الرقمي العشريني كان متفوقاً على الأنظمة التي عرفها اليونان والرومان.

وما من شعبٍ في العالم قاطبةً استطاع أن يرتقي إلى مستوى هنود أمريكا (خاصة شعوب المايا) بعدد النباتات التي دجّنوها وزرعوها، خاصة الذرة، البطاطا، والمنيهوت، والكاوتشوك.

وها هو مونتيني يشير إلى ما كان يمكن أن يكون عليه اللقاء بين أوروبا وأمريكا الشمالية، لو لم يتم على أيدي المرتزقة الأجلاف والتجار من المتعطّشين للذهب.

«عالمنا تلاقى لتوّه مع عالمٍ آخر؛ فذلك العالم الآخر لن يكون له إلا أن يدخل إلى دائرة الضوء عندما سيخرج منها عالمنا.. رغم خشيتي الكبيرة من أن نكون قد سرّعنا كثيراً في انحطاطه وخرابه بالعدوى منّا. إن معظم أجوبتهم والمفاوضات المعقودة معهم تشهد بأنهم لم يكونوا أدنى من مستوانا لا في التفكير الطبيعي الواضح ولا في الكفاءة.. فما كان أيسر أن نستمد الربح من مثل تلك النفوس الجديدة كل الجدّة.

على نقيض هذا قمنا باستغلال قلّة خبرتهم كي نوجههم التوجيه الأكمل نحو الخيانة، والفحش، والبخل، ونحو جميع صنوف اللاإنسانية والقسوة الدموية اقتداءً بعاداتنا». (دراسات III، 6).

ألا فتلك الملاحظات القليلة لا تمثّل استطراداً، بل هي وقاية من الادعاء الغربي الزاعم بأننا النمط الأوحد للحداثة والتقدم. إنها الإشارة إلى مستقبل ممكن للقاء الحضارات لقاءً حقيقياً، في سبيل بناء وحدة عالمية لا تكون إمبريالية، بل متجانسة متناغمة.



بسبب تجانس الغرب، واحتقار الثقافات الأخرى أو تدميرها. فإن ما تسميه كتب التاريخ المدرسية «الأزمنة الحديثة» ليس سوى إنكار الوحدة الإنسانية والنقض لها.

إن الثقافة الغربية المسيطرة منذ خمسة قرون، ظناً منها بأنها الوحيدة المبدعة للقيم وأنها المركز الوحيد للمبادرة التاريخية، ترفع صرحها بصورة جوهرية على مسلمات ثلاث للحداثة:

-في العلاقات مع باقي البشر، مسلّمة آدم سميث، «إذا انقاد كلّ فرد مع مصلحته الشخصية، فإنه بذلك يُسهم في الرفاه العام».

-في العلاقات مع الطبيعة، مسلّمة ديكارت: «أن نجعل من أنفسنا أسياد الطبيعة ومالكيها».

-في العلاقات مع المستقبل، مسلّمة فاوست. فمؤلّف أول «فاوست»، الكاتب المسرحي الإنكليزي مارلو (1563 - 1593) كتب يقول: «أيها الإنسان، بدماغك القادر تحوّلْ إلى الإله، المتحكم بالعناصر جميعها والمولى لها».

والمسار التاريخي للحضارة الغربية، القائمة على هذه المسلّمات الثلاث التي رأى بعضهم في انتصارها «نهاية التاريخ»، عبّر عن نفسه في الفلسفات الإنكليزية، والفرنسية، والألمانية لتلك الحقبة بالانتقال:

1-من مسلّمة آدم سميث إلى تأليه السوق الموحّد: الفلسفة الإنكليزية.

2-من مسلّمة ديكارت إلى إنسان الحاسوب: الفلسفة الفرنسية.

3-من مسلمة فاوست إلى عالم اللا-معنى: الفلسفة الألمانية.

من مسلّمة آدم سميث إلى تأليه السوق الموحّد : الفلسفة الإنكليزية

في إنكلترا تحديداً وُلدت الصيغة الأولى للرأسمالية وأشكال الوعي المدرك لأسسها الإنسانية.

ويكشف التقرير الرسمي لـ«شركة الهند»، في 1770 : «أكثر من ثلث

السكان صاروا إلى هلاك في منطقة بورنياه التي كانت فيما مضى مزدهرة، وفي المناطق الأخرى لا يقل البؤس ضخامة».

عندما أصبحت «الشركة» بعهدة الدولة الإنكليزية بديلاً عن الإدارة السابقة، أجرى الحاكم العام لشركة الهند، اللورد كورنواليس، جرداً أعلن فيه: «يمكنني التصريح بكل يقين بأن ثلث أراضي (الشركة) في هندوستان هي الآن مناطق غابية مهجورة ترتع فيها الحيوانات المتوحشة». والتنظيم الإداري الدائم الصادر عنه بشأن الملكية العقارية، في 1793، بما يخص البنغال وبيهار والذي قسّم الهند إلى ملكيات خاصة وسلب من فقراء الفلاحين الأراضي الريفية المشاعية منذ القديم، والتي كانت تسمح بنشوء اقتصاد القوت، هو الذي كان من وراء أول مجاعة كبرى في الهند: مليون وفاة بين 1800 و1825، ثم خمسة ملايين من 1850 إلى 1875، ومن بعدها 15 مليون من 1875 إلى 1900. على هذه الصورة أُجهز على اقتصاد القوت الزراعي، ثم على الحرف اليدوية للنسيج في الهند. وأصبحت تلك البلاد بسبب لعبة النظام الليبرالي تستورد الأقمشة من مانشستر: ما بين 1814 و1834، ارتفع رقم الاستيرادات من مليون دولار إلى 51 مليون.

إن جميع من يُطلق عليهم، في الكتب الرسمية، اسم «الفلاسفة الإنكليز»، كانوا في البداية سياسيين مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد الإمبريالي لزمانهم، هذا عندما لا يكونون بصورة مباشرة، منظّرين مرتزقة لدى «شركة الهند الشرقية».

وهذا هوبز (1588 – 1679)، باعتباره لقوانين الرأسمالية الوليدة على أنها قوانين طبيعية، يستخلص، في كتابه «عناصر القانون السياسي والطبيعي» (1640)، مبدأ الاقتصاد التجاري: فردية متوحشة وتنافسٌ لا رحمة فيه والنتيجة التي يتوصل إليها تقول بأن الحالة الطبيعية للمجتمع هي «حرب الكلّ على الكلّ».

وإذ رأى في إفلاس الديمقراطية الأثينية تحذيراً فقد ارتأى، بأنه

ما من سبيل، من أجل فرض الوحدة على تلك الغابة من الأطماع المتصارعة، إلا اللجوء إلى استبداد مطلق. وتلك هي الفكرة المركزية في كتابه «اللوياثان» (1654).

إن هوبز قد كشف الغطاء على هذه الصورة عن منطق الليبرالية، وهو ما سوف تثبت صحته خلال القرون الثلاثة التالية: فهي نظام يبدأ في غابة الأنانيات المتصارعة للأفراد والأمم على حدّ سواء، موفراً بذلك للأقوى التهام الأضعف، إلى أن يتم الوصول إلى الديكتاتورية المطلقة لفردٍ وحيد.

ويرسم هوبز في هذا المجال مسار الفردية التنافسية ونهايتها، التي هي لديه النقيض ظاهرياً، لكنها تمثل وصول منطقها الداخلي إلى مداه: الديكتاتورية الشمولية - علماً بأنها تتخذ سياسياً شكلاً أكثر تستّراً، لكنها اقتصادياً في غاية الفعالية والطغيان كمشروع عالمي متجانس تحت صيغة التأليه التوحيدي للسوق.

ويأتي من بعده جون لوك (1632 - 1704)، الذي تعني العدالة له في جوهرها حماية الملكية، فتابع بلورة هذا المذهب في كتابه «دراسة حول الإدراك الإنساني»، والذي بدأه اعتباراً من 1671 ونشره في 1683.

لقد أصبح لوك آنذاك مروّج الدعاية لـ«البنك» رافعاً آيات المديح للربا، الضروري لدولٍ تأسّست على التراكم النقدي. ومذ ذاك أصبح الاحتكار الحقل الحرّ كوقاية للملكية: فالإنسان قيمته بما يكسب، والعقد الاجتماعي يتأسّس على حق صاحب المال في الدخول ضمن لعبة «البنك» المتحوّل إلى «كازينو» للقمار.

وعندما عُيّن لوك مندوباً ملكياً لشؤون التجارة والمستعمرات، قاتل بشراسة للحدّ من حقوق المستعمرات الإنكليزية في أمريكا (وكانت قد مُنحت، قبل تعيينه، بموجب اتفاقية ملكية) من أجل إخضاع اقتصادها خضوعاً كبيراً لاقتصاد المتروبول، ولمنعها من إنتاج البضائع.

من 1721 إلى 1742، كان المعلّم الرمزي لتلك الإنكلترة، إدمون

والبول، وممّا له دلالته أن يصبح والبول، الذي سجن في «برج لندن» في 1712 بسبب الفساد، وزيراً للمالية.

وكان له من المنظرين مَن هم جديرون به. ففي 1714، ها هو ماندفيل (1670 - 1733) يطرح في كتابه «خرافة النحل» (1714) فكرته القائلة بأن النقائص الخاصة تصب في مصلحة الخير العام.

وجيريمي بنتام (1748 - 1832) هو خير ممثل لذلك الخط. فقد دمج، هو الآخر، النظام الرأسمالي مع النسق الطبيعي، وبذلك اعتبر الإنسان كجنس حيواني لا يتصرَّف إلا من منطلق مصلحته الوحيدة القائمة على طلب اللذة وغياب الألم. ولذلك فقد تخيّل «حساب اللذة» الذي لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود قاسم مشترك لقياس اللذة. وهو، حسب رأي بنتام، ثمن المواد التي توفّر لنا تلك اللذة أو التي تجنّبنا الألم. وذلك السعر يُبنى على السوق. إذاً، المال هو القاسم المشترك، أداة القياس. ومنذ كتابه «مدخل إلى مبادئ الأخلاق والتشريع» (1789)، حتى استنتاجاته الحقوقية في كتاب «عقلانية القصاص» (1830)، وجّه بنتام مؤلفاته الفلسفية باتجاه المبدأ الأساسي القائل بأن العدالة، داخل نظام تنافسي، تقتضي وجوباً، من رجل القانون، فرض عقوبات اقتصادية متناسبة مع الجنحة.

على هذه الصورة وجد عصر الكمّي أساسه: السوق هو الناظم الوحيد للعلاقات الإنسانية، ويُقلّص الإنسان إلى (Romo economicus - الإنسان الاقتصادي-) بحيث لا يعود إلا منتجاً ومستهلكاً وبحيث أنه يتصرف بوحي مصلحته لا غير. وهذا هو الإنسان الذي سوف يسمّيه ماركوز، بعد ثلاثة قرون، «إنسان البعد الوحيد».

لم يفرّق بنتام بتاتاً بين الإنسان والحيوان، فكان أن لخّص تفكيره بالصيغة التالية: «رسمت الطبيعة ألاّ تكون البشرية مسيّرة إلا بسيّدين: اللذة والألم».

ومن خلفاء والبول على رأس حكومة إنكلترا في 1763، اللورد شلبورن، الذي كان يعتبر بنتام «نيوتن العلوم الإنسانية».

لقد استمر شلبورن، بمساعدة «شركة الهند» و«بنك بارنغ»، يرفض كل تنازل لإيرلندا ولأمريكا المتحرّرة من الاستعمار الإنكليزي فالخطّ الموجّه لسياسته هو: الحرية المطلقة في التجارة والإجهاز على أمريكا بالتبادل الحرّ.

وفي 27 يناير / شباط 1783، لدى طلبه إلى «مجلس اللوردات» التصديق على معاهدة باريس التي وضعت نهايةً لاستعمار أمريكا، قدم شرحه أن بالإمكان تدمير أمريكا الغضّة العود وإعادتها إلى النير الإنكليزي باللعبة الحرة البسيطة، لعبة حرية التجارة، فقال: «التنافس هو أساس كل تبادل - حر سليم.. ليس لنا سوى أن نجعل نصب أعيننا التبادل الحرّ على أرض الواقع.. إننا متفوّقون في الصناعة، والرساميل، والمشاريع على جميع الأمم الأخرى التجارية في العالم، ولذا يجب أن يكون شعارنا: فتح جميع الأسواق». وتلك من البداية كانت لغة المحرّكين الأمريكيين لمعاهدة التجارة العالمية GA.T.T (الغات) ولـ«المنظمة العالمية للتجارة»، مع وجود أهداف السيطرة العالمية ذاتها.

وطلب شلبورن إلى آدم سميث (1723 - 1790) وضع كتاب. فأكمل هذا الأخير، المدير للجمارك في إدنبرغ، عمله في 1776، بعنوان: «ثراء الأمم». وما يزال للكتاب حضوره حتى يومنا هذا، لأن ذاك الذي أطلقوا عليه اسم «أب الاقتصاد السياسي» أسّس نظرية عن التنمية ما تزال مقررة مذ ذاك من طرف جميع منظّري التبادل - الحرّ، خاصة في أمريكا النصف الثاني من القرن العشرين، بعد أن حلّت محلّ إنكلترا بسيطرتها الاقتصادية على العالم.

إن محرّك الاقتصاد هو الفائدة الشخصية: ففي الكتاب الرابع من «ثراء الأمم»، يصيغ سميث الفكرة المحورية لمنظومته كالتالي: «كل فرد، بتوجيه صناعته نحو إنتاج أكبر قيمة ممكنة، لا يسعى إلاّ في سبيل ربحه الخاص لا غير، وهو على هذه الصورة، مسيراً بيدٍ خفيّة، يحقق غاية لا

يدركها وعيه.. وهو بملاحقته لمصلحته الخاصة يقدّم النفع لمصلحة المجتمع بفعاليّة أكبر مما لو كان ينوي القيام بذلك».

ينجم عن هذا الأمر أن تدخل الدولة الواعي قد يكون مؤذياً ويجب بالتالي تقليصه إلى الحدّ الأدنى.

وإن علاقات القوة مع المستعمرات سوف تزيد من نفقات الدولة على الحرب؛ لذا فحرية التجارة فيها الكفاية: وعلى هذا الصعيد، فالتفوّق الإنكليزي لا يمكن إنكاره.

لا بدّ بأن شلبورن كان راضياً عن نتيجة طلبه. غير أن بنتام كان من رأيه أن ليبرالية آدم سميث غير كافية. فكتب مؤلّفه: «دفاع عن الربا»، الذي عاب فيه على آدم سميث كونه لم يوغل بعيداً بما فيه الكفاية: إذ كان عليه أن يقول بجلاءٍ أكبر أن الحدود المفروضة على الربا تخنق المبادرة والحرية.

وقد تلقّى آدم سميث هذا الانتقاد بصدر رحب وردّ على بنتام: «كتابك كتاب رجل متفوق».

إن «ليبرالية» بنتام كانت في واقع الحال أكثر جذرية وأكثر ترابطاً. فلم يتعرّض آدم سميث، في مجال وظائف الدولة (الجيش والبحرية، الإدارات والأشغال العامة) لمساعدة العاطلين عن العمل والمهمّشين. وها هو بنتام يسدّ تلك الفجوة: ففي كتابه «المجمّع المفتوح» (1802) تنبّأ للمجرمين، والمعوزين ولأطفالهم، بمعسكرات حقيقية للأشغال الشاقة، واقترح أن تُنَقش على مدخلها: «لو كنتم عاملين يومَ كنتم أحراراً، ما كنّا اقتدناكم إلى هذا المكان كالعبيد»، وهذا ما يذكّر تذكيراً كبيراً بالعبارة التي نقشها النازيون على بوّابة أوشفيتز: «العمل هو الحرية!».

ولدى وفاته، ضُمّخ جثمان بنتام بالعطور، وما تزال مومياؤه محفوظة في جامعة لندن.

إنه ملهِم جيمس ميل وابنه جون ستيوارت ميل (1806 - 1873). يلخص ستيوارت ميل، بحياته ومؤلفاته، كل التطور الذي آلت إليه تلك

الأيديولوجية الأوليغارشية والكولونيالية والتي جاء من جانبه تتويجاً لها.. ففي 1822، وكان عمره 16 عاماً، عرض مذهب بنتام الذي كان مشبعاً به، تماماً مثلما أنه قُبيل نهاية حياته، في 1865، سوف يكتب دراسة حول «أوغست كونت والوضعية».

بين هذين القطبين من «فلسفته»، في «مبادئ الاقتصاد السياسي» (1845)، وكتبه حول «الحرية» (1854) وحول «النفعية» (1861)، وكتابه «المنطق الاستنباطي والاستنتاجي» (1843) الذي يُعتبر المؤلَّف المركزي له، ظل نشاطه محكوماً بالكامل بخدمته في «شركة الهند». لقد دخل إليها وعمره 30 عاماً، في 1836، وبقي يعمل فيها إلى حين انحلالها في 1858.

كان يشاطر مالتوس أيديولوجيته (وهذا منظِّرٌ آخر لشركة الهند)، وهذا ما جعل منه مرجعاً أساسياً لكل داعية يروّج للكولونيالية. وهو بالفعل مرجعٌ ذو جدارة مستحقّة بكفاءته الوظيفية. وبصفته مديراً لشركة الهند، فقد اشترك بحرب الأفيون على الصين منذ 1842، وبقمع «ثورة السباهية» في الهند عام 1858.

كان مالتوس (1746 - 1834) أستاذاً للتاريخ والاقتصاد السياسي في مدرسة «شركة الهند» حين كتب «دراسات حول مبدأ السكان» حيث صاغ ما أطلق عليه اسم قانون: «يزداد عدد السكان بسلسلة هندسية وإنتاج القوت بسلسلة حسابية».

ولا توجد أيّ واقعة تثبت صحة ذلك القانون. بل على العكس فـ«الثورة الصناعية» الإنكليزية، بفضل استغلال آلة الغزل من اختراع هارغريف، والآلة البخارية من اختراع واط، والنَّوْل الآلي من اختراع كارترايت، وإدخال نظام «حرية السوق»، توصّلت إلى النتيجة التالية: من 1870 إلى 1910 تزايد عدد سكان إنكلترا بنسبة 58٪. وعلى العكس فنسبة التزايد في الهند لم تصل سوى إلى 19٪.

وهكذا فإن منظّر «شركة الهند» والليبرالية الإنكليزية، الذي كان

يعطي، بقانونه، شهادة حسن سلوك للكولونيالية مسقطاً عنها جرائمها، هو الجدّ الشرعي لأولئك الذين، بدمجهم لزيادة عدد السكان مع البطالة الناتجة عن النظام الاقتصادي يريدون اليوم تبرئة المجرم الحقيقي المسؤول عن الجوع. فحسب مالتوس، من الضروري إلغاء «معونة المعوزين» لأنها تشجّع الفقراء على التكاثر.



لم يكن مالتوس قد اكتشف قوانين ثابتة خالد، وإنما اكتشف قوانين الرأسمالية والكولونيالية، قوانين الليبرالية الاقتصادية، أي التنافس الوحشي: حرب الكلّ على الكلّ، دون حدٍّ شرعي ولا أخلاقي، بما ساعد على اختفاء الحيوان والنبات بالمليارات، والمعذّبين بالملايين، والمشاريع الصغيرة بالآلاف.

وقد ألهم مالتوس داروين نظريته عن الانتخاب الطبيعي. وعلى ذمّة داروين فهو إنما تجلّى له حلٌّ معضلته في أوكتوبر / ت1، حين قرأ كتاب ت. ر. مالتوس: «Essay in the Principle of Population».

لقد استخرج كل النتائج السياسية والعرقية من مذهب مالتوس، وها هو يكتب إلى و. غراهام (3 يوليه / تموز 1881): «العروق الأدنى سوف يتم القضاء عليها سريعاً على أيدي العروق الأعلى حضارياً».

وهذه العنصرية، التي هي في صلب كل كولونيالية، لم تتوقف، مذ ذاك وحتى يومنا هذا، عن أن تكون لها السيادة.

من مسلّمة ديكارت إلى إنسان الحاسوب

المسلّمة الثانية التي نهضت فوقها الحضارة الغربية منذ «النهضة» تخصّ علاقات الإنسان مع الطبيعة. وهذا ما أسمّيه: مسلّمة ديكارت.

ففي كتابه «مقالة في المنهج» (1637) يضع ديكارت (1596 - 1650) لغايته الصيغة التالية: «أن نصبح أسياد ومالكي الطبيعة».

كان ديكارت معاصراً لهوبز، ولقد تبادل معه رسائل سجالية لم تنقطع بينهما.

كان ديكارت يعارض تجريبيته، لكنه ينطلق من التصوّر الجزيريّ ذاته، ذلك التصوّر الفردي، بما يتعلّق بالإنسان، من أجل وضع مفاهيم لعلاقات أخرى مع الطبيعة، دون الخروج كثيراً رغم ذلك عن الثنائية الأساسية في فلسفة الوجود.

وإذا أردنا تتبّع الطريق التي قطعها، فمن الضروري التفكير باليقين الأول الذي سوف تنجم عنه منظومته بأكملها: «لو راودني الشك بكل شيء، فمن اليقين أن الشك يراودني: أنا أفكر، إذاً أنا موجود».

«أنا أفكر إذاً أنا موجود». قد يكون من الصعب قول مجموعة حماقات بمثل هذا العدد القليل من الكلمات.

أنا. حتى روبنسون، الإنسان البدائي المعزول في جزيرة، لن يكون لديه ذلك الوهم الساذج.

أنا. من غير الصحيح أنه في البدء كنت أنا. بل على العكس تماماً، فإنني أتمايز شيئاً فشيئاً، وبعناء كبير، عن مجموع كلّي مبهم من الأشياء ومن باقي الأحياء. إنه الفوز على طفولتي الأولى: الآونة التي أؤكد فيها نفسي كفرد، متمايز عن الآخرين، منفصل عنهم، بل ربما في صدام معهم.

«عرفتُ بأنها مادة كل جوهرها أو طبيعتها: التفكير» فهذا المرض وافدٌ علينا من زمن أبعد، من سقراط وأفلاطون؛ فكل ما لا يمكن ترجمته إلى مفاهيم ليس له من وجود. لقد دفع ديكارت هذه القولة المؤسية إلى حدّها الأقصى: فالحبّ، والإبداع الجمالي، وحتى الفعل ذاته (غير الفعل التقنيّ)، أين يكون موضعها؟ جرّب استخلاص جمالية من ديكارت! أو تعلّم منه ما هو الحلّ! ألا فذات مساء حزين سوف تفتش في تلك الدراسة الميكانيكية التي اسمها، ويا للغرابة: «دراسة في الأهواء».

كيف سيخرج ديكارت من الكوجيتو الجزيري[*]

بدايةً، لا بدّ لهذه النفس المفكرة من جسد. وها هو صاحبنا العقلاني الغريب يعالج الأمر بأكثر الفرضيات لا عقلانيةً: فالجسر لعبور الهوّة بين النفس المفكّرة والجسد، هو الغدّة الصنوبرية: قطعة صغيرة من اللحم سوف تكون المعْبر غير المأمول لاستعادة الالتحام بالعالم.

من ثمّ، كي لا تكون الطبيعة وهماً، وهي الواقفة بصورة تدعو إلى القنوط خارج ذلك التفكير المنغلق، فلا بدّ من ضمانة لوجودها الواقعي. وهنا يستنجد ديكارت بتحايل لا تقلّ مفاجأته عن مفاجأة الغدّة الصنوبرية: الله هو الذي سوف يتكفّل بضمان حقيقة العالم الخارجي واقعياً. لكن أي إله؟ إنه لا يمكن أن يكون إلا مطابقاً لجوهر الحقيقة الوحيدة التي لا يمكن نكرانها لدى ديكارت حتى تلك اللحظة: جوهر التفكير. إذاً لم يعد بحاجة للغدّة الصنوبرية للعبور من التفكير إلى الطبيعة. وها هو يستعين بعلم الكلام العتيق المتوارث منذ القديس أنسليم (1933 - 1109) الذي استدلّ على الله من الفكرة التي نكوّنها عنه: فلدينا فكرة عن وجود كامل: «الله هو من الكمال بحيث لا يمكن التفكير بما هو أكبر؛ والحال، فهذا الكمال المطلق يتطلب أن يكون موجوداً؛ إذاً الكائن الكامل موجود». كل حيوان ما هو غير آلة، والإنسان لا يفرّ من هذا الإلزام إلا بمعجزة إلهية جعلت جسده، عن طريق الغدّة الصنوبرية، في علاقة مع نفسه. وسوف يكون كافياً، بتوافقٍ أكبر، تجريد ذلك الدمج العجيب، للانتقال، في القرن اللاحق، من «الحيوان الآلي» لدى ديكارت، إلى «الإنسان الآلي» لدى دولامتري.

وهكذا فإن ديكارت، بـ«الامتداد» (لا يمكن اكتشافه بالهندسة التحليلية التي هو مبتكرها) وبـ«الحركة» التي اندفاعتها الأولى هبةٌ من الله، يجعلنا كأنما نحن أسياد ومالكو الطبيعة. فهو، على هذا الصعيد،

---

[*] الجزيري، ترجمةً لكلمة insulaire، الصفة من île (جزيرة). المقصود طبعاً هو الجزيرة البريطانية، وبصورة أعم، الانغلاق على الذات (المترجم).

أبو الحضارة التقنية التي قصرت العقل على وظيفة صنع الآلة، كوسيلة للقوة والثروة.

انطلاقاً من تلك النقطة يُستبعد كل معنى للحياة وكل غائية فيها. وشعار «التفكير الأوحد» و«الصحيح سياسياً» يستمد منها منبعه. وإذ لجأ ديكارت إلى ستوكهلم، فقد سألته الملكة إليزابيث كيف يمكن للإنسان أن يجعل لحياته معنى وغايات؛ فوقف عاجزاً عن الجواب، واكتفى بـ«مماحكة» (كما سوف يقول ليفي شتراوس) سفسطائية أو أبيقورية لينعطف راجعاً إلى همّه الديكارتي الوحيد في السيطرة التقنية على العالم ممّا سيجعل ميشيل سيرّ يقول محقّاً: «المقالة في المنهج وثيقة حربية»؛ إنها في جميع الأحوال، كتابٌ لتعليم القوة التقنية دون أن يطرح حتى مشكلة الغايات الأخيرة. إن ضابط الخيّالة المرتزقة رينيه ديكارت لم يطرحها على نفسه هو الآخر، حين وضع نفسه (في تلك الحقبة من الحروب الدينية الدامية) على حدٍّ سواء في خدمة البروتستانتي موريس دوناسو الذي حارب إسبانيا من أجل استقلال البلدان المنخفضة في 1618، وفي خدمة الكاثوليكي مكسيميليان دوبافيير، الذي قاتل في صفوف آل هابسبورغ من أجل القضاء على استقلال بوهيميا في معركة «الجبل الأبيض»، قرب براغ، بتاريخ 8 نوفمبر / تـ2 1620، والتي فتحت أمام شعبٍ بأكمله «حقبة الظلمات».

عقلية المرتزق والغازي تلك أدّت خدمة رائعة للحضارة التجارية والكولونيالية التي كانت على أهبّة الانطلاق. والفلسفة المتجاوبة معها، فلسفة عقلٍ حُصر بوظائفه التقنية، أداةً للقوة والثروة، أصبحت لثلاثة قرون الصنم المعبود للنظام الاجتماعي الظافر، لأنواره ولتقدمه، حتى منتصف القرن العشرين، حيث أمكن تصوّر «إبستمولوجيا لا ديكارتية»، مع غاستون باشلار، من بعد اكتشاف فيزياء الكوانتا ونظرية النسبية.

إن فلسفة الأنوار للقرن الثامن عشر، والتي عرفت في فرنسا انطلاقتها العظمى، ما هي إلا ديكارتية شُذّبت هيكلياتها العليا اللاهوتية

أو الصنوبرية وتوجهت بالنتيجة لتؤول إلى مادية آلية جذرية. كما يظهر لدى الطبيب لامتري (1709 - 1781) في كتابه «الإنسان الآلة» -(1748) التتمة المنطقية للتصوّر الديكارتي عن «الحيوان الآلة».

على الرغم من تعصّبها الديكارتي، فالمادية الفرنسية للقرن الثامن عشر لعبت دوراً تاريخياً إيجابياً، فقد وفرت قاعدة أيديولوجية للنضال في وجه الإقطاع المشرعن بديانة محنّطة تسوّغ الحقّ الإلهي للملوك وامتيازات الدم. كما أن بوسويه، في القرن السابق، كان قد بارك النظام الملكي المطلق استناداً إلى «سياسة مأخوذة من الكتاب المقدس».

ولن يكون بالإمكان تعميم هذا الدور الثوري للمادية الفرنسية على جميع أشكال المادية: فالمادية الإنكليزية لدى هوبز كانت قد أوجدت الأعذار للطغيان المطلق وذلك في كتابه «اللوياثان»، بينما أعلن ماركس بأنه وريث «المثالية الألمانية»، لدى هيغل وفيخته.

ويسمح لنا هذا أن نفهم فهماً صحيحاً قولة ماركس، الذي كان يعتبر نفسه «تلميذاً منتقداً لهيغل» عندما قال أنه «أوقف ديالكتيك هيغل على قدميه». فهذا الوضع المقلوب لا يعني أن ماركس يقول «مادة» حيثما كان هيغل يقول «فكر»، فمثل ذلك كان سيعيدنا إلى المادية الجامدة السابقة. بل يعني قوله: الانتقال من فلسفة «الوجود» إلى فلسفة «الفعل».



كانت الثورة الفرنسية حدّاً فاصلاً في تاريخ الفلسفة وفي التاريخ السياسي لأوروبا على السواء.

وعلى مفْصل تلك الطفرة تقع مؤلفات كوندورسيه (1743 - 1794)؛ فهو أول من صاغ بصورة منهجية شاملة أسطورة «التقدّم» بالشكل ذاته

الذي استمر يؤرّق الأفكار منذ قرنين، رغم جميع ما قدّم التاريخ الواقعي من تكذيب له، وهو بذلك قد استلمَ الراية من أسطورة «النعمة» التي سبق لها أن هيمنت حتى القرن السابع عشر. وحققت هذه الأسطورة ديمومتها بصيغ متنوعة في القرن التاسع عشر مع أوغست كونت وكتابه: «قانون الحالات الثلاث»، وفي القرن العشرين مع مفاهيم «التنمية» أو «التطور» كمّياً والتي تقاس بـ«الناتج القومي الخام» (PNB).

كان كوندورسيه عالم رياضيات وفكراً موسوعياً، فأصبح الأمين الدائم لأكاديمية العلوم في 1773.

لقد أقنعته المواصفات النوعية للثورة الصناعية في القرن الثامن عشر بأن تطور التقنيات والعلوم لا يحدّه حدّ، وأن السلطة غير المحدودة للإنسان على الطبيعة قد تكون قادرة على توفير الرفاه لجميع البشر بالتنمية غير المحدودة للثروة.

ولم يكن يشارك آدم سميث تفاؤله الغافل، حيث توقف عند الإنتاج المتواصل لثروة الأمم دون اهتمام بتوزيع تلك الثروة. ففي 12 مارس / آذار 1792، في تقرير مالي قدمه إلى «المجلس التشريعي» وكان رئيساً له، أورد في حينها: «كل مجتمع يتمتع بثروة كبيرة سوف يضم عدداً كبيراً من الفقراء، وبالتالي فهو سيكون تعيساً وفاسداً». غير أن أزمة النموّ تلك في المنظومة لم تكن، حسب رأيه، سوى مرحلة عابرة؛ فكان من الضروري، لتصحيح تلك الاختلالات، وجود «مؤسسات يمكن أن تقدم مساعدات ومصادر تمويل للقسم الفقير من السكان».

وفي كتابه «خطوط عريضة لجدولٍ تاريخي يضم جوانب تقدم الفكر الإنسانية» المنشور بتاريخ 1794، في السنة ذاتها التي انتحر فيها، عقب اتهامه من طرف الجيروندين، بيّن بأن التطوير اللانهائي لابتكارات العلوم والتقنية، المرتبط مع تعميم التعليم، قد يتيح حدوث تقدم لا نهائي في سعادة بني البشر.

كان المشروع سخيّاً ما دام المطلوب منه توفير السعادة للجميع،

لكنه سرعان ما كذّبته فواحش الرأسمالية، التي أوجدت ثروات أغزر فأغزر، وفي الوقت ذاته جمعاً غفيراً متعاظماً من العبيد والمنبوذين.

وينجم الاعتراض الآخر على أسطورة التقدم، وهو الأساسي أكثر، تحديداً من اختيار معايير السعادة. فنحن هنا حيال مسألة الغايات الأخيرة ومعنى الحياة؛ وهو ما سوف نتطرّق إليه في حديثنا عن المسلّمة الثالثة (الدينية) في الحضارة الغربية: من فاوست إلى عالم اللامعنى.

سوف نقتصر حالياً على إجراء جرد للمشروع الديكارتي: تحويلنا إلى أسياد ومالكين للطبيعة.

ألا فهذه الغاية توصّلنا إليها على خير وجه عن طريق العلوم والتقنيات بحيث أصبحنا قادرين على تدمير تلك الطبيعة. وهذه قنبلة هيروشيما تسبب في لحظة واحدة لا غير 70.000 قتيل (وهذا (تقدّم تقني) لا جدال فيه بالمقارنة مع جنكيز خان الذي لزمه سبعة أيام كي يرفع هرماً لا يضم سوى 10.000 جمجمة، لدى استيلائه على أصفهان).

إن الدول النووية تملك اليوم في مستودعاتها ما يعادل أكثر من مليون قنبلة مثل قنبلة هيروشيما، أي الإمكانية التقنية لتدمير 70 مليار بشري، أكثر 12 أو 15 مرّة من عدد سكان الأرض حالياً. أي القدرة على محو كل أثر للحياة.

وهذا لا يعدو أن يكون حالة قصوى؛ غير أن الانتحار البطيء لكوكب الأرض يبدو مؤكداً: فتدمير طبقة الأوزون بملوثاتنا الصناعية يهددنا، في مدى ثلاثين عاماً، برفع درجة حرارة الجو درجات عديدة، أي بذوبان الجليد في القطبين، وهو ما سوف يكون كافياً لإغراق كبريات المدن الساحلية، حتى لو أمكن وقف جنون استثمار القطب الجنوبي الذي سوف يزيد أكثر فأكثر من رفع درجة الحرارة بسبب تخريب منظّم البرودة ذاك.

ولا يتوقف الدور التخريبي للسوق عند هذا الحدّ وحسب: فالاعتماد على تقديرات العقلنة الاقتصادية والربحية قصيرة الأجل لا

غير من شأنه أن يجعل من سوق البناء والعمران المديني أرهب عوامل افتراس المساحات العمرانية فوق وتحت الأرض عن طريق التطور السرطاني لأعمال البناء العشوائية. والحرائق التي توفّر أراضي البناء (أو الأراضي المحوّلة إلى مراعٍ ذات ريعية أكبر)، تخرّب سنوياً ما يعادل المساحة الغابيّة للنمسا.

ففي الغابات الاستوائية، في الأمازون على سبيل المثال، تكلف وحشية افتراس المستعمرين من أجل توسعهم في تربية المواشي 24 هكتار يومياً، مما يعرّض للخطر تنفّس خمسة مليارات من البشر، وما سيؤدي في مدى ثلاثين عاماً إلى هجرة مليار منهم، هرباً من التصحّر.

ولستُ أسوق هنا إلاّ أمثلة قليلة عن صنوف التقدم المحقّقة في مجال التحكم بالطبيعة وامتلاكها.

من مسلّمة فاوست إلى عالم اللامعنى

وكانت في تاريخ الغرب، مع مسلّمة أول فاوست، أعني فاوست مارلو: «أيّها الإنسان، بدماغك القادر، تحول إلى إله»، لحظةٌ، أمكن فيها حتى لعمالقة في التفكير مثل غوته، كانط، فيخته، هيغل، الإيمان حقاً وصدقاً بأن الإنسان بات قاب قوسين أو أدنى من الحصول على القدرة التي تخوّله الحلول محلّ الله في تسيير شؤون العالم.

آخر فرسان الفكر : فيخته ، هيغل

قام فيخته (1762 – 1814) بتوحيد ماهية «الثورة الكوبرنيكوسية» لدى كانط، والتي نهضت فوقها عملياً ونظرياً استقلالية الإنسان المسيطرة، مع ماهية الثورة الفرنسية التي أوجدت قانوناً وعالماً جديداً انطلاقاً من مبدأ الاستقلالية المسيطرة للإنسان ولعقله.

وعرض خدماته على فرنسا مقترحاً عليها فلسفته لتكون القاعدة النظرية لـ«ثورتها».

«منظومتي هي أول منظومة للحرية. فكما أن هذه الأمة (فرنسا) قد خلّصت البشرية من القيود المادية، فقد خلّصتها منظومتي من نير «الشيء بذاته»، من المؤثرات الخارجية، وهكذا فإن مبادئها تجعل من الإنسان كائناً مستقلاً. لقد وُلد «المذهب العلمي» طيلة السنوات التي راحت الأمة الفرنسية خلالها، بقوة الطاقة الحماسية، تعمل على انتصار الحرية السياسية: ووُلدت هذه المنظومة عقب صراع داخلي مع نفسي بالذات وتصدّياً لجميع الأفكار الثابتة المتجذّرة فيّ، وكان أن ساعد ذلك الفوز المظفّر للحرية على توليد «المذهب العلمي»؛ وأنا مدينٌ لجدارة الأمة الفرنسية بارتقاعي إلى ما هو أعلى فأعلى؛ أنا مدينٌ لها بأنها حرّضت فيّ الطاقة اللازمة لفهم هذه الأفكار. وخلال كتابتي لمؤلّفي عن «الثورة»، انبثقت في داخلي العلامات الأولى، الإرهاصات الأولى لمنظومتي، كما لو أنها مكافأة. تنتمي إذاً هذه المنظومة من الآن بصورةٍ ما إلى الأمة الفرنسية».

ذلك كان المنبع التاريخي لفلسفة حديثة عن الفعل، قال عنها ماركس: «إنها النظرية الألمانية للثورة الفرنسية».

وهو إنما استمدّ بادئ ذي بدء من فلسفة فيخته منبع فلسفته الخاصة حول الفعل الذي قدّم عنه أشهر صيغة في «الأطروحة الحادية عشرة عن فويرباخ»، في 1844: «لم يقم الفلاسفة حتى تاريخه إلا بتفسير العالم، والآن من المهم تغييره».

فالفكرة السائدة في منظومة فيخته هي فكرته عن الإنسان الخالق، الفكرة عن الإنسان الذي هو كما يصنع نفسه. فللمرة الأولى تنتصب فلسفةٌ للفعل لتعارض معارضةً جذرية فلسفة الوجود.

فالوجود، في رأيه، هو الفعل، هو الخلق.

لأن الوجود هو من نسق الفعل، من نسق الخلق، هناك تاريخ، هناك انبثاق للجديد.

لكن لا «الأنا» التي ينطلق منها، ولا «أنا» التي ينتهي إليها، يمكنهما أن تختلطا بـ «أنا» الفردية، المغرورة، الأنانية.

كلا، ليست «الأنا» التي ينطلق منها فيخته أنا الفردية، إذ أنها ليست «معطى»، وإنما هي فعل: الذات الفاعلة التي تحمل في داخلها، بالقوة، قانون العقل.

إن «أنا» فيخته، من جهة المبدأ ومن جهة الغاية على حد سواء، هي بعيدة عن أن تنعزل داخل تفرّدها الحسّي وأن يُزيِّن لها ذلك الانعزال، وإنما هي ضرورة تقتضي تحقيق ما هو شامل. إنها فعل الإسهام بقسط من التاريخ الشامل. فهذه «الأنا» عامرةً بدايةً بالإنسانية جمعاء، والكامنة فيها بالقوة كموناً ممكن التحقيق. إنها التوفيق بين نقائضها، ليس على صعيد ثقافتها الماضية وحسب، وإنما أيضاً على صعيد ما هي مدعوة لتصير إليه في كلّيّة تاريخها الكامل. إنها، كما كان يقول فيخته، «تآلف القديسين». فالسمة المميّزة لـ«أنا»، لدى فيخته، هو ما فيها من تجاوز متواصل. فهي في كل آن تطرح حدّها الأقصى، و، في الوقت نفسه، تتجاوزه، كما لو أن اللانهاية تدعوها: إن حاضرها لا يتحدّد أبداً إلا بالرجوع إلى مستقبلها قيد الولادة. الأنا هي دائماً مشروع: فما كنته وما أنا عليه لا يأخذ معناه إلا بما سأصير إليه. إذاً، ليس الوجود معطى أبداً وإنما هو خلق. إنه دائماً قيْد إبداع نفسه. وهنا مكمن المبدأ الأول في كل فلسفة للفعل.

والممارسة لدى فيخته، بصورة حاسمة، بغضّ النظر عن قاموسه الكانطي وعن مثاليته، هي التزام الإنسان بكلّيّته داخل مجهود جماعي لصنع التاريخ، لتغيير الطبيعة، لبناء المجتمع.

كتب فيخته: «الإنسان الذي ينعزل، يتخلّى عن مصيره؛ إنه يقف موقف اللامبالاة حيال التقدّم الأخلاقي. وهذا يعني، من الناحية الأخلاقية، ألاّ يفكر إلا بذاته، بل إنه حتى لا يفكر بذاته، لأن الغاية المطلقة للفرد لا تكمن فيه؛ إنها في الإنسانية جمعاء». (فيخته، Sittenlehre، IV، الفقرة 18).

☆ ☆ ☆

إن المسار الفلسفي لهيغل هو من طبيعة مسار فيخته ذاتها. فهو أيضاً عاش انهيار عالم، وولادة آخر، ومن ثم إجهاضه السياسي. كان عمره 19 عاماً يوم الاستيلاء على الباستيل، و24 مع إعدام روبسبيير، و29 مع استلام نابليون بعد عودته من مصر. وكان يضع اللمسات الأخيرة لكتابه «فينومينولوجيا الفكر» عندما عسكرت فرق الغزو الفرنسية بخيامها في «يينا» أمام منزله، وعندما كرّس صلح «تلسيت» انهيار وطنه، بروسيا.

لقد كتب مؤلفه «علم المنطق»، من 1812 إلى 1816، أي بين اللحظة التي بدأت فيها، عام 1813، الانتفاضة القومية لوطنه في وجه الإمبراطورية النابوليونية، والانهيار في واترلو.

أمّا سنة 1821، حين نشر «فلسفة القانون»، فهي سنة مؤتمر «التحالف المقدّس» في لايباخ.

وقام بإلقاء «دروس حول فلسفة التاريخ» من 1822 إلى 1831، وسط أكبر الاضطرابات التاريخية. فقد بدأها حين أعلنت اليونان استقلالها في «ابيادور». أما عرش إسبانيا فانقلب، وحطمت أمريكا اللاتينية نير الاستعمار الإسباني، كما تفجّر عام 1825 في سان - بطرسبرغ، عصيان الـDecabristes(*) - الديسمبريين -.

لا يمكننا فهم مؤلفات هيغل العظيمة فهماً تاماً إلا ضمن إيماضات تلك التحولات الكارثية.

ضمن ذلك السياق لا غير يمكن فهم المحاولة الهيغلية لإيجاد تركيب النقيضين: الشامل والفردي، لوغوس الإغريق والنقلة المسيحية نحو الذاتية.

وكان ماركس محقاً حينما قال بأن هيغل هو «نهاية الفلسفة». على الأقل فلسفة الوجود.

(*) وهم الذين تمرّدوا في سان بطرسبرغ، في 26 ديسمبر / ك1، 1825 على القيصر نيقولا الأول. «المترجم».

أمّا الذين زعموا أنهم ماضون في تلك الطريق، من بعد التركيب الهيغلي العظيم، فلم يعد بإمكانهم البتّة الإحاطة بالتاريخ، إذ كلٌّ منهم مستثمرٍ لما لم يكن سوى جانب من فلسفة هيغل. ويمكننا القول عنهم كما قال روي بلاس في مسرحية هوغو عن خلفاء الإمبراطور شارل كنت:

«.. كومٌ من الأقزام المشوّهين

يفصّلون لأنفسهم سترات من عباءته الملكية».

عالمٌ دون الإنسان : أوغست كونت والوضعية

وجاء أوغست كونت (1798 - 1857) ليوقّع على بيان وفاة الفلسفة، التي كانت رسالتها البحث عن معنى وغايات تفكير الإنسان ونشاطه العملي.

ما يتيح فهم وحدة تآليفه، يكمن في شغله الشاغل: الثورة الفرنسية وضعت نهاية للنظام الإقطاعي والثيوقراطي: (فهذا هو التقدم). لقد أسّست نظاماً جديداً، قائماً على العلم، التقنية، الصناعة، والذي هو نهاية التاريخ. فلا يجوز بعدُ أن يتعرّض للتشكيك به على يد ثورة جديدة مثل ثورة 1848. في ذلك التاريخ تحديداً أطلق كونت شعاره: نظام وتقدم.

لقد دشنت الثورة الفرنسية عصر العقل الصناعي. وفي هذا مكمن التقدم. والنظام يقوم على المحافظة عليه. وها هو أوغست كونت لا يتردد، في «مناشدته» للمحافظين، من مخاطبة قيصر روسيا والوزير الأكبر العثماني، كي يُصار إلى عرقلة كل ثورة جديدة وإلى المحافظة على النظام القائم وصيانته.

وقد نشر، منذ 1822، مؤلّفه: «مخطط الأعمال العلمية الضرورية لإعادة تنظيم المجتمع» الذي يضم، في طور البذرة، منظومته المقبلة التي طرحها في ثلاثة كتب رئيسية.

«محاضرة في الفلسفة الوضعية» (1830 - 1848)، «منظومة

السياسة الوضعية» (1851 - 1854)، و، بمزيد من التكثيف، «تعاليم العبادة الوضعية» (1852)، كتبٌ تمحورت، الأول حول العلم، الثاني حول السياسة، الثالث حول دين جديد ينهض على الركنين الأولين.

أما «العلم» فهو علم زمانه: علمٌ ميكانيكي وجبري؛ العلم الذي جاء لابلاس (1799 - 1827)، أحد مؤسسي «معهد البوليتكنيك» (والذي سوف يجسّد أوغست كونت لفترة طويلة روحه)، ووضع له تعريفاً في كتابه: «تفصيل منظومة العالم» (1796)، الذي أعيدت طباعته في 1824، وكان تركيباً لمجموع المعارف الفيزيائية يتحكم به أشدّ التعريفات تزمتاً للجبرية الميكانيكية:

«لزامٌ علينا أن نعاين الحالة الحاضرة للكون باعتبارها من آثار حالته السابقة وباعتبارها من وراء حالته التي سوف تلي. فالذكاء الذي قد يعرف، في لحظة ما، جميع القوى المحركة للطبيعة والموقع المتراتب للكائنات التي تتركّب منها تلك الطبيعة، إن كان بالفعل من الرحابة بما يتيح له إخضاع تلك المعطيات للتحليل، فهو سوف يعانق في الصيغة ذاتها حركات أكبر الأجرام الكونية وحركات أخفّ ذرّة؛ لا شيء يمكن أن يكون غير مؤكد لذلك الذكاء، فالمستقبل، ومثله الماضي، سوف يكونان حاضراً ماثلاً أمامه». («دراسة فلسفية حول الاحتمالات، منشور في 1812).

لقد جعل أوغست كونت من إقصاء كل غاية نهائية على صعيد الفيزياء، قانوناً شاملاً، وكان أن طبّق على الإنسان ذاته وعلى العلوم المتصلة به، مثل الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع (الذي يسميه أيضاً «الفيزياء الاجتماعية»)، الطرائق ذاتها، أي الجبرية الميكانيكية ذاتها والتي تعتمد مبدأ استبعاد كل تساؤل حول المعنى.

وهكذا ففي كتابه: «قانون الحالات الثلاث»: تُرفض الحالة اللاهوتية لأنها تطرح سؤال (لماذا) ولا تكتفي بسؤال (كيف). ويمتد ذلك العصر اللاهوتي، حسب رأيه، من أصول البشر إلى القرن الثاني عشر،

متجاهلاً بالكامل كل حكمة غير غربية (سوف يؤسس «المجلّة الغربية» وهذا أمر له دلالته الكبيرة).

أما العصر الميتافيزيقي فليس غير مرحلة انتقالية، الترجمة التجريدية للنظرة اللاهوتية.

ثم يكون العصر الوضعي، العصر الذي يكتفي فيه الإنسان بمعاينة ما هو كائن وبناء القوانين انطلاقاً منه: «المعرفة بالعلل حلّت محلها جبرية القوانين».

لا محلّ بعد اليوم إذاً في تلك الفلسفة التاريخية إلا للاكتشاف الكمّي للحاضر تنبؤاً بالمستقبل. ويكون أوغست كونت على هذه الصورة أباً لـ«المذهب العلمي الشمولي» في الاستقصاء التقنوقراطي، وصولاً إلى «إنسان الحاسوب» الذي يؤمن بأن العلم (المحتوى في الحاسوب) يمكنه الإجابة عن جميع الأسئلة، ليس بصدد «الوسائل» وحسب، بل وبصدد «الغايات النهائية»، منذ أن ارتأى نوربيرفينر، مخترع السيبيرنيتيك، بأن المجتمعات البشرية أصبحت مذ ذاك أعقد من أن يشرف على إدارة شؤونها البشر وأن الواجب يقضي بالتالي التخلّي عن هذه المهمّة للآلة لتحلّ محلّهم، مستبعداً كل قرار يتخذه الإنسان: فمما «ينافي العقل» أن نحاول تغيير مجرى التاريخ.

لقد حصر المعرفة داخل المعطى، فحصر بذلك النشاط داخل النظام القائم. بينما المطلوب على العكس، نعود ونكرّر، محاولة وقف ذلك النظام.

هنا تكمن قاعدة كل نزعة محافظة، كما رأى وأحسن الرؤية شارل مورا.

خاصةً وأن تلك المنظومة العقائدية المتزمتة سوف يحجر عليها أوغست كونت كديانة مغلقة.

لقد أوجد في «تعاليم العبادة الوضعية» نوعاً من الكاثوليكية دون إله، حين نقل إلى كنيسته الوضعية، جميع النظام التسلسلي، الطقوسي، العقائدي المتزمّت، للكنيسة الكاثوليكية في عصره.

وعلى هذا فقد استطاع أوغست كونت أن يكون في الوقت ذاته التعبير المجيد عن ذروة فلسفة الوجود وعن وفاتها وإقامة مأتمها.

وها قد بدأ الاختلاس الكبير لـ90٪ من ثروات العالم المادية على أيدي من كانوا لا يعيشون إلا من أجل الذهب والقوة.

وهذا تحديداً ما يُطلق عليه في الغرب «الأزمنة الحديثة»: فالمؤرخون مكلّفون تلقين أيديولوجيتها للصغار، و«وسائل الإعلام» مكلّفة بالبالغين.

الفصل الخامس

يمكن العيش بصورة مغايرة
الحكمة في ثلاثة عوالم

كان بالإمكان العيش بصورة مغايرة:

-بصورة مغايرة لا تفصل الإنسان عن الطبيعة كي يجعل منها خادمة له،

-بصورة مغايرة لا تفصل الإنسان عن الله كي تجعل منه سيّداً مسيطراً.

وهذا ما كانت حكمة ثلاثة عوالم قد بيّنته منذ قرون عديدة.

الهند

الفيدا – Vedas – (من القرن الرابع عشر إلى القرن العاشر قبل الميلاد)

حكيمٌ هندي من أبناء عصرنا أمكنه أن يقول: «ديانتنا الفيدية الأبدية هي منبع جميع الديانات، وجميع الثقافات، وجميع الحضارات». والأب مونشانان يسمّي الفيدا: «القصيد الديني المطلق».

إن الأناشيد الأولى في الريغ- فيدا (علماً بأن الفيدا تعني: الرؤية، المعرفة)، والمكتوبة في القسم الأخير من الألف الثانية، ليست أناشيد إيمانٍ ميت وإنما هي أناشيد تجربة ودائماً ذات طابع راهن في الحياة: وأنا قد سمعت عند الفجر، على ضفاف الغانج في بيناريس، ترتيل «الكلمة» الفيدية ذاتها التي تصاعدت منذ ثلاثة آلاف عام.

وتحتوي تلك الكلمة على الرسالة الأساسية للهند: معنى الوحدة العميقة للحياة، للإنسان، للطبيعة، للإلهي، لليقين الواثق بأن وعي تلك الوحدة يتولد عنه في الآن نفسه أرفع درجات الفرح والحرية، والخلاص من جميع الأوهام التي تكبّل حياتنا بحقائق جزئية وبرغبات محدودة.

الفكرة المركزية في كتب «الفيدا»، تلك الفكرة التي سوف تزداد عمقاً، اعتباراً من القرن السابع قبل الميلاد، عن طريق نصوص أخرى مقدسة (الأوبانيشاد)، فيها الجواب على التساؤلات الكبرى: ما يكون الإنسان؟ ما يكون الإلهي، ما هي الحقيقة الفعلية؟ ما هي العلاقة التي تربط بين هذه الأمور؟

إن الجواب الذي يبدأ بالتبلور في الأناشيد الفيدية هو أن الحقيقة الأخيرة، والوعي المتمثل لدى الإنسان عنها، والفرح الإلهي بالوصول إلى الحقيقة والوعي، ليست سوى أمر واحد. فتلك هي الصياغة الأولى، الأسطورية والشاعرية أحياناً، للثالوث الهندوسي: وجود - وعي - غبطة إلهية (سات - سيت - أناندا sat – cit – ananda)، واسطة عقد قبّة كل التأمل البراهماني اللاحق. ويُستخلص من هذا، على عكس الأفكار الغربية العتيقة الثابتة حول الثقافة الهندية، رؤية للحياة متفائلة بصورة جوهرية: فالفرح هو الحقيقة النهائية التي تؤلّف وحدة لا تتجزأ مع الوجود والوعي.

فالإنسان في كتب «الفيدا» يتولّد لديه الوعي ببعده الإلهي، بقرابته الحميمة مع الإلهي: وتلك هي الولادة الثانية للإنسان.

وها هو يشرق، التمجيد الأول لحياة الإنسان الإلهية، بما يتجاوز القدرة التي حصّلها بالأداة والسلاح، وبما هو أبعد من الرهبة المقلقة أمام الموت، وأمام حدود الحياة التي يحاول قهرها بالطقوس الجنائزية.

إن الإسهام الجديد والحاسم لكتب «الفيدا»، يتمثل باستخلاص القرابة العميقة بين الإنسان والإلهي، مسالك العبور من حالة موت إلى حالة حياة، من ولادة إلى حياة حقيقية خالدة، فوق تقلّبات الزمن وأوهامه.

لقد قدمت الهندوسية أوّل نمط في «التصوّف»، أي تحرّكُ الفكر المنطلق ليس من إشراقٍ يُكتشف به إله منفصل عن الإنسان ويدخل في علاقة معه من خلال الأوامر والنواهي، وإنما، على العكس، من وعي الإنسان في سبيل اكتشاف أعمق حقيقة له، في تماهيه مع المطلق بكلّيته التي لا يحدّها حدّ، وبخلوده.

والـ«ريشي» – rishis –، الذين هم في الوقت نفسه رجال التضحية والشعراء – الأنبياء، أوجدوا أولى الأناشيد الفيدية، وبرفقتها، طريقة في الحياة قائمة على ضبط النفس، والبحث عن الحقيقة باعتباره البحث عن معنى الحياة، والصبوة إلى الخلود منذ هذه الحياة، عندما تُعاش بامتلائها السعيد. وكان أن فتحوا المعبر من تجربة مباشرة فورية في التبعثر والمحدودية إلى الوعي العميق للوحدة واللانهاية. وعلّموا الإنسان للمرة الأولى بأنه لم يكن يستطيع إدراك الإلهي والحياة الخالدة إلا بالتضحية بكل ما لديه، وبكل ما هو عليه.

لم يكن في متناول الشعراء، لاستحضار تلك التجربة العميقة للحياة، سوى مفردات فلاّحين ومحاربين؛ وهنا يكمن مفتاح قراءة الأناشيد التي تضفي عليها تلك الرمزية عظمة شاعرية لا تُضاهى.

وليس لنا أن تسوقنا تلك المفردات إلى عكس المعنى المقصود: فالله سوف يكون اسمه «أغْنـي» حيناً، وأحياناً يكون اسمه فارونا، أندرا، براياباتي، براهما، وربما أسماء أخرى أيضاً. لكن هذا لا يجوز أن يدفعنا لنستنتج بأننا حيال تعدد آلهة: بل كلّ اسم من تلك الأسماء يعبّر عن شكلٍ من أشكال مشاركة الإنسان بالأضحية، أو بالعمل، أو بالمعرفة، أو بالغناء، في الوحدة الأسمى لـ«الذات» التي هي في الآن ذاته روح العالم وروح الإنسان. وهذا ما تفصح عنه الأناشيد «الفيدية» دون موارية: «إنهم يسمّونه المتعدّد، وهو بالحقيقة، واحدٌ أحد». (ريغ – فيدا X، وأيضاً I، 164 و170؛ III، 5؛ V، 3).

ذلك الله هو النار، ضياء الشمس. ووُلد من الماء البدئي «مثل ندف

الزبدة في الحليب»، «حينما لم يكن بعد موجوداً أو لا موجود». كل شيء منه كانت ولادته. كل شيء حي بحياته. وثمة نشيد فريد الجمال يترجم الانبهار من تغلغل الحياة الإلهية في جسد الإنسان. هنا، في هذا النص توجد الصياغة الأولى للتأكيد المركزي للهندوسية: «أنت هذا» (حيث «أنت» تمثّل الإنسان (الكون الأصغر) و«هذا» الإلهي، (الكون الأكبر))، ويأتي هذا التأكيد من خلال صورة قوية من صور الفلاحة.

الإنسان هو إيمانه «يصبح الإنسان ما هو عابدٌ له».

وينهض الاتصال مع الله بالتضحية، المحاكاة والإعادة لفعل الخلق في البدء، والذي حرّك العوالم.

إن نشيد الشاعر مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتضحية: إذ يقول الصيغة التي تعيد ربط الإنسان بالإلهي، وينسج العلاقات بين الأرض والسماء، بين الإنسان والله. والكلمة القربانية هي الكلمة الكونية.

البراهمان هو الواقع والحقيقة المغذّيان، واهبا الحياة، التي هي في الآن ذاته، الحياة التي يصونها ويجدّدها الغذاء، والحياة التي تولد ثم تولد ثانية لدى وعي الحقيقة الحيّة الأولى لـ«الكل». إن البراهمان اللاشخصي في صميم كل شيء ولـ«أتمان»، الذي هو في مبدأ كل حركة داخلية للإنسان، لا يشكلان إلا واحداً. الخارج والداخل لا يشكلان إلا واحداً. العالم موجود في «الذات»، و«الذات» متغلغلة في العالم قاطبة، في جميع أقسامه.

فقولي: «أنا البراهمان»، إنما هو تعبير عن يقيني بأن كياني الأعمق يتجاوز كل تحديد في الفضاء، والزمن، والرغبة الفردية، و«الأنا» الصغيرة.

وقولي: (البراهمان) في تماه مع (الأتمان)»، إنما يعني بأن الحقيقة العميقة للكون هي من نسق الوعي والحياة. وها هي «السفيتاسفارا أوبانيشاد» تعرّف تلك الوحدة كما يلي:

«الله الفرد، المستتر في الكائنات جمعاء، الذي يتغلغل في كل

شيء، (الذات) الداخلية للمخلوقات جمعاء، الوعي لكل فعل، الحاضر في جميع الكائنات، الشاهد، الحافظ، المطلق دون شكل ودون شريك» (6، 5).

هو البداية والنهاية: عنه يصدر كل شيء، وإليه يرجع كل شيء.

ويتجسّد أحياناً بصورة آدمية، عندما تهتزّ العدالة ويصبح من المهمّ إعادة تقويمها: فهكذا اتخذ الإله «فيشنو» صورة «رام» أو صورة «كريشنا» في الملحمتين الهنديتين الكبيرتين. ويتم ذلك في كل مرّة، من أجل دعوة الإنسان للإسهام في الحياة الخالدة للإلهي.

أوبانيشاد

تعلّمنا «الأوبانيشاد»، التي هي تكملة «الفيدا» (الفيدانتا)، «الدروب» التي عَبْرها، بعد إدراك الـ«أنا» (أتمان) لكينونتها الحقّة ولمعناها، تتماهى مع «الذات» (براهمان)، وفي هذا تفسير الكيفية التي يؤدي بها الإنسان رسالته الإلهية: «الانصهار في (الكل) مثل الأنهار في البحر».

في البدء كان ذلك العالم (أنا) (أتمان)، وحيداً على صورة إنسان. وإذ نظر من حوله، لم يرَ شيئاً سوى نفسه. فقال بادئ ذي بدء «أنا».. ثم تولاّه خوف. (I، 4؛ I، 2).

ومذ ذاك بدأ السعي العظيم طلباً للخلود بالتماهي مع الكلية التي يجب على الإنسان الاتحاد بها لتحقيق كينونته الحقّة.

مختارات من الأوبانيشاد:

مولى ما كان وما سيكون
الموجود دونما ولادة،
هو خلود الأشياء العارضة.
البراهمان، الماثل في كل حيّز،
في الحيّز الذي هو خارج الإنسان،
في الحيّز الذي هو داخل الإنسان.

هذا الله الواحد الأحد، الحاضر في جميع الكائنات،
هو بداية كل شيء، ونهايته، وحاضره.
يولد ويعود يولد إلى ما لا نهاية.
منبع كل ما أرغب به،
كل ما أرى،
كل ما أفعل
معانقاً في وحدته جميع الكائنات،
ذلك هو (البراهمان) وأنت، أنت (هذا).
النار أصبحت كلمة وتغلغلت في الفم.
ذلك الروح الأسمى أنا إياه. أنا
الروح ذاته الساكن في جميع الصور.
الأتمان المطهَّر من كل دنس.
غير المعرَّض لا للهرم، ولا للموت، ولا للعذاب،
ولا للجوع، ولا للعطش،
مَنْ أفكاره ورغباته كائنات حقيقية،
هذا ما يجب البحث عنه.
إنه هو، (البراهمان) الذي نجده في كل شيء.
إنه الضفّة النائية ما وراء الخوف.
الحقيقة الفريدة والأخيرة لكل شيء؛
هو «سات سيت أناندا» (الوجود، الوعي، الفرح الإلهي)..

فتلك فلسفة أساسية يمكن لكلّ إنسان العثور عليها في أعماق نفسه، شرط ألا يكون قد أفقر أو أفسد تفكيره بعقلانية تقلص الفكر إلى مستوى الذكاء لا غير، والحقيقة الواقعية إلى مستوى الوجود وحسب. فهذا التقليص المضاعف يحجز الإنسان داخل كون خانق، محدود بما تقدر أيدينا ومفاهيمنا على التصرّف به، ويكبت فينا تلك الحقيقة الأمثل التي اعترفت بها الأوبانيشاد منذ البزوغ الأول للفجر: حقيقتي الأعمق،

كما تشهد عليها يومياً جميع الخبرات التي أتجاوز بها حدودي الخاصة، تلك الموجودة أصلاً، ألا وهي: الحب، التضحية، الإبداع الفني، إنها ذلك النبع فيَّ، والذي لا يأتي مني، ذلك الانبثاق للممكنات الجديدة على الدوام، والتي هي قَيْد العمل، في داخلي كما في داخل مطلق إنسان آخر، مطلق حيٍّ آخر، مطلق كونٍ آخر.

ولا يكفّ الإنسان عن اختبار ذلك الحضور فيه، تلك الإمكانية الدائمة للتجديد وللإفصاح والتي ليس هو منبعها.

لقد رأت الأوبانيشاد بأن حقيقتنا الأعمق كانت «هذا»، ما كانت تسمّيه «براهمان» وما يسمّيه آخرون «الله».

إن إدراك هذه الماهية هو غاية الحياة وفرحها الأسمى.

«البراهمان» أبعد مدى من الكينونة ومن مجموع الكائنات، إنه مجموع الممكنات التي أُفصح أو لم يُفصح عنها، إنه الإمكانية الكونية.

هو حقيقتنا الأخيرة. وهذا ما تلخّصه الأوبانيشاد ومثلها التفكير الهندوسي بأكمله في تلك القولة الجوهرية:

«أنت هذا» (أي «البراهمان»).

البوذية

كانت الأوبانيشاد، في القرن السابع ثم خاصةً في القرن السادس، قد صبّت اهتمامها على الانتقال من تصوّر التضحية كشعيرة من الشعائر إلى تصوّر داخلي جوّاني: فالتضحية بالذات أعظم شأناً من التضحية بالحيوان أو بالأدوات.

وجاءت هذه الحركة ردّة فعل على تحنّط البراهمانية، التي راحت شكلانيتها تتزايد يوماً بعد يوم، وعلى بعض الانحطاط الذي لحق برجال الدين البراهمانيين الذين أولوا اهتماماً للمحافظة على امتيازاتهم الفئوية ولتوسيع تلك الامتيازات، مع ترسيخ علاقاتهم بذوي السلطان، أكبر من اهتمامهم بالإرشاد إلى طريق الاتحاد بالإلهي.

فليست البوذية انقطاعاً عن الهندوسية، وإنما هي بالأحرى «إصلاح ديني»، وُجهتُه الرجوع إلى نقاء البداية. إن دور بوذا حيال براهمانية زمانه، مع أخذنا بعين الاعتبار الفروق العميقة التي تفصل بين رؤية العالم، والحقبة الزمنية، والناس، يُقدّم إلينا بعض التماثل مع دور لوثر في مواجهة الكنيسة: فلم يشكك لوثر بالمسيحية، وإنما بالإساءات المستغلّة من طرف أولئك الذين كانوا قائمين على شؤونها. لم يكن يسعى إلى خلق ديانة جديدة وإنما هي رجعة إلى نقاء المسيحية في بداياتها. خلاصة القول، فهو إنما تصدّى للكهنوتية التي أضحت الشغل الشاغل لإكليروس ذي امتيازات فئوية، وأراد بالتالي التوجّه إلى الشعب المسيحي كما تشهد ترجمته للكتاب المقدس إلى اللغة العامية بالإضافة إلى المبدأ الذي بشّر به: كل مسيحي قسّيس، ومسؤول عن القربان الفادي، وملك.

وتلك هي منذ القديم المقولات الثلاث لبوذا. فبوذا، ذاك الابن للأمير غوتاما، بعد أن قطع صلته مع أسلوبه القديم في الحياة، وبعد أن اختار بملء إرادته التحوّل إلى راهبٍ متسوّل، بيّن مقدار ما تقوم به السلطة من إفساد، ومقدار الخطأ لدى من يؤمن بأن السلطة، والملكية، والمعرفة، هي امتيازات وراثية. وها هو يجزم بقوة: «ما بالولادة وإنّما بأعماله يصبح الإنسان براهماناً». ليس للشعائر من قيمة، بل جوّانية التضحية، في نظره، هي الأساس.

لا أوقد حطباً للنيران والمذابح،
أنا أشعل لهباً يتأجّج فيّ..
قلبي هو الموقد، واللهب المتأجّج هو الذات المروَّضة.

ومن الأمور الجلية الواضحة لديه أنه لا يسعى لخلق ديانة جديدة ولا حتى لمذهب أصيل، وإنما يتجه سعيه إلى استعادة نقاء البدايات:

«رأيت الصراط القديم، الطريق الذي اتبعه (المحرّرون الأحياء) فيما مضى، وهذا هو الدرب الذي عليه أسير»[1].

---

(1) Sanuyutla Nikayes، II، ص 106.

لقد تخلّى في النهاية عن السنسكريتية، اللغة المقدّسة لرجال الدين البراهمانيين، وجعل لغة التعبير عن مبادئه اللغة الشعبية المحكية.

إن تلك «البروتستانتية» الهندية تعلّم جوهرياً نمطاً في الحياة. وهذا يؤدي بـ«البوذا» إلى قطيعة متسلسلة مع المذهب القائم ومع النظام المرتبط به. إنه يُشكك بالشعائر: فلا لزوم للاحتفالات ولا للصلوات تمجيداً لآلهةٍ دون سلطان، ولا عبادة خارجية المظهر. ولا من استغراق زائد في التأمل الميتافيزيقي بالنهاية واللانهاية، بخلود العالم، بالعلاقات بين الأتمان والبراهمان. وكان ردّه على الذين يستغربون أمر ذلك الصمت العقائدي: «لماذا لم أقل لكم تلك الأمور؟ لأنه لا نفع منه. هذا لا يؤدي إلى النيرفانا». (أي إلى الصفاء وإلى الفرح لدى الإنسان المتحرّر من أوهامه). وراح يقول ذلك بصورٍ بسيطة وقوية: فعندما يجرح سهمٌ إنساناً ما، يصبح الهمّ الأول علاجه، دون انتظار معرفة من أطلق السهم، ومن أيّ العيدان هو، ولماذا كان إطلاقه، إلخ.

المشكلة المركزية، الوحيدة، التي يطرحها «البوذا»، هي مشكلة عملية: في عالمٍ عذاب، كيف السبيل إلى شفاء الإنسان من العذاب».

تلك هي الفكرة المطروحة في «موعظته» الأولى في بيناريس، والتي ألقاها في حدائق غازيل (اسمها اليوم سرنث). إذ قال: «شرحت العذاب، مصدرَه، إلغاءه، ووسائل إلغائه».

ومن هنا تنجم «الحقائق النبيلة الأربع» التي تؤلف جوهر تعاليمه:

1- الحياة عذاب. وليس في هذا ترويج لطرحٍ متشائم. فالتشاؤم لا يقوم على تبيّن وجود المصيبة، وإنما يقوم على الإيمان بأن من غير الممكن علاجها، من المستحيل قهرها. والحال، فإن تعاليم «بوذا» عمادُها تحديداً البرهان على إمكانية التملّص من المصيبة وكيفية القيام بذلك. إن تعاليمه بالتالي متفائلة في أساسها. وذاك لأن «البوذا» يعاين، بواقعية، وجود المرض، الموت، الظلم، الشيخوخة، الانفصال عمّن نحب. وهذا في مجمله عذاب.

فمن ضحية تلك العلل؟ كل مخلوق خاضع للتغيّرات وللشروط الخارجية المؤثرة، أي كل إنسان بما هو فردٌ، خاضع للضغوط وللإغراءات الخارجية، ومتخبّط في خضمّها. وكي يشرح العذاب، عرّف «البوذا» بدايةً ذلك الفرد، فاكتشف بأنه وهم؛ إذ ما نعتقد بأنه فردٌ، أي ذاتٌ مستقلة، ما هو إلا خليطة طاقات مادية وذهنية لا تستقرّ على حال: الجسد، الحواس، الأفكار، العواطف، الوعي. والوهم هو الاعتقاد بأنه يوجد وراء كل عنصر من تلك العناصر، حقيقة مستقلة بذاتها، وذات ديمومة، وتخيُّل وجود فاعل وراء الفعل، مفكّر وراء التفكير، «أنا» وراء الوعي.

2- فالعذاب يتولّد من هذا الوهم، هذا الجهل، ممّا يدفعنا إلى الإيمان بالوجود الحقيقي لتلك «الأنا» الصغيرة الفعلية، المعزولة عن باقي العالم. بينما أن كل شيء في هذا العالم قيد الصيرورة مرتبط بعضه ببعض. فرغبات تلك «الأنا» المضحكة، والتي تجعلنا نعاني العذاب، الرغبات الحسيّة، رغبة امتلاك الأملاك، رغبة الحياة، لا تتولّد من «أنا» يمكن أن تكون مستقلة، بل تتولّد على العكس من انفصالنا الوهمي عن باقي العالم. إن الوهم الأساسي هو وهم الانقطاع عن (الكلّ). وهنا أيضاً يكمن الوهم في الاعتقاد بوجود شخص يحمل الرغبة، شخص معزول عمّا سواه، فرديّ، بينما أن جهل الترابط الكوني هو دون سواه من وراء اعتقاد الشخص بوجوده المنفصل.

3- إلغاء العذاب إنما يقوم على التخلّي عن وهم «الأنا» ورغباتها، وعن صيرورتها وما تخضع له من تأثيرات. فمن غير المعقول أن نردّد، مع شوبنهور، بأن البوذية تدمّر «الأنا»، إذ لا وجود لما هو معرَّض للتدمير اللهم إلا إن كان المقصود الوهم. ما ينكر «البوذا» ما هو إلا «الأنا» الصغيرة التجريبية وليس «الذات» الواردة في «الأوبانيشاد» والتي ترتفع فوق الصيرورات والمؤثرات؛ وهذا هو الوعي بأن ما أسمّيه «أنا» ليس حقيقة في حد ذاته، وإنما هو موجة في خضمّ محيط، ولا حقيقة لها إلا

بالمحيط المحتوي لها، والذي فيه تغيب لتظهر أمواج أخرى. الفرق الوحيد بين «الذات» البوذية و«الذات» الواردة في الأوبانيشاد، هو أن الذات الأولى يحتل فيها مركز الصدارة الجانب الأخلاقي، أمّا في الثانية فالصدارة للجانب الميتافيزيقي. وحسبما يرى «البوذا»، فهناك صنفان من الحياة: أولهما خاضع لتجاذبات الظروف والنوازع الدفينة، وثانيهما قائم على الوعي بالانتماء إلى تمام ذلك الكلّ وعدم مباشرة الفعل إلا وفق مقتضياته.

4- «من أي الطرق يتم الوصول إلى إلغاء العذاب»، أي إلى الصنف الثاني من الحياة، التي فيها سوف ننعم بالطمأنينة والحرية العليا في النيرفانا؟

لا يفرض «البوذا» الجري المحموم وراء الرغبات ولا وراء الزهد، وإنما وراء ما يسمّيه: «دروب الوسط». كما أنه يعرّف «الدروب الثمانية»:

1- «الحكمة الصالحة». وهي تلك القائمة بادئ ذي بدء على ممارسة المرء للطريقة السلبية حيال نفسه: «هذا لا يخصّني؛ أنا لست هذا؛ هذا ليس حقيقتي الفعلية الصحيحة»، من أجل استبعاد الطمع، والغضب، والوهم، «وهم الأنا، وهم الشك، وهم التمسّك بالشعائر والاحتفالات الدينية». فالوصول إلى ذلك الصفاء في النيرفانا هو فرح أسمى من السيطرة على الكون.

2- «التفكير الصالح». وهو الذي لا يعود مرتبطاً بالصيرورة، بتياراته، بأوهامه، خاصةً وهم الأنا. يقول البوذا: «أنا، من بعد اقتلاعها من الجذور، تكون شبكة الوهم قد تقطّعت». حينذاك يصبح من الممكن أن نتصرّف انطلاقاً من الكلّ واضعين نصب أعيننا هذا الكلّ.

3- «الكلمة الصالحة». وهي التي تتجاوز حدود وتأطيرات «الأنا» والكلمات، ولا تعبّر إلا عن الحقيقة الفعلية الصحيحة: فالكذب، إنما هو الخوف من أن يكتشف الإنسان نفسه كما هو عليه بالفعل.

4- «العمل الصالح». وهو الذي يُقصي كل توجّهٍ نفعي على حساب

الآخرين. وإن أيّاً من تعاليم «موعظة الجبل» لا يجد معادلاً له في الكتابات البوذية(*).

5- «الحياة الصالحة». يتعمّد «البوذا» تعداد المهن التي يجب التخلي عنها على من يختار أن يكون من مريديه: تجارة المال، تجارة الأسلحة، الإتجار بالكائنات الحيّة وبالمشروبات المسكرة.

6- «الجهد الصالح». جهد التنازل والتخلّي، جهد قهر العقبات، جهد التطوير، جهد الصيانة. جميع الجهود الساعية لتجاوز أوهام النفس والآخرين.

7- «الفكر الصالح». فما نتصوّر بالإدراك يحدّد ما نفعل. المطلوب محاربة جهل الحقيقة الفعلية: الحقيقة الفعلية للجسد الذي ليس كياناً فردياً منفصلاً، وإنما هو جزيء من العالم مثل الجثة في المقبرة وهي تتحلّل إلى عناصر؛ الحقيقة الفعلية للعواطف والتي تقودنا إلى السيطرة على الفرح كما على الخوف، وعلى قدرة التحمّل جسدياً ونفسياً؛ الحقيقة الفعلية للعالم الخارجي في ترابطه الكوني، والتي تتيح لنا تحديد موقع أفكارنا وأفعالنا.

8- «التركيز الصالح». وهو ذاك الذي يسمح لنا في البدء بإبعاد كل ما ليس مادةً لتأملنا. وهذا الشكل الأول للتركيز ليس فيه نوعياً أي جانب بوذي. أما التركيز الأعلى، تركيز الـ«سماذي»، انطلاقاً من الفراغ الذي تحقق، فيسمح بالوصول إلى الانتشاء، إلى «التجلّي»، إلى «الاستيقاظ» على الحياة الحقّة (تعني كلمة بوذا: المستيقظ)، أي على الرؤية الكلّية للكون ولقانونه، على تلك الحرية المثلى في النيرفانا، حيث يُصار إلى الاتحاد مع الانبثاق الدائم لممكنات العالم.

«السماذي»، في الهندوسية، هو التجلّي الإشراقيّ الذي يتمّ من

(*) ربما كان المقصود عكس ذلك ليستقيم المعنى وتصحّ المقارنة بين يسوع وبوذا. ولعلّ مردّ هذا الخطأ ان النص الفرنسي فيه عدد كبير من الأخطاء مما يدلّ على عدم تنقيح الكتاب من طرف المؤلف! (المترجم).

خلاله التحام الكائن الفرد مع المطلق؛ أما في البوذية، فيسمح ذلك التجلّي الإشراقي (ساتوري) بالوصول إلى النيرفانا، أي إلى إطفاء «الأنا» بالقطيعة ليس مع الرغبات وحسب وإنما مع كلّ ما يخضع للتعاقب الزمني.

على هذه الصورة يصير الإنسان إلى تحصيل الخلود في الحاضر الخلاّق. إذ في فعل الخلق المبدع، بإفساح المجال لانبثاقٍ ممكنٍ جديد في العالم، أكان ذلك الجديد حباً، أو شعراً، أو تضحية، ينسى الإنسان نفسه ذاتها، يتحرّر من وعيه لذاته ليتطابق مع ذلك الانبثاق المتواصل الجديد.

ولعلنا نشعر بالدهشة من أن «البوذا»، بتحديده لشروط التحرّر، لم يقم بصياغة مذهب عن التحرر الاجتماعي. كل ما ورد لديه أنه في إحدى كتاباته: «واجبات الملك العَشرة» قام بتعداد مبادئ الحكم الصالح موضحاً ما يجب أن تكون عليه فضائل الملك. غير أن ما يثير الدهشة أكثر أن يكون ذلك النصّ الصغير من وراء أكثر الأحداث التاريخية إعجازاً. حينما، في القرن الثالث قبل يسوع - المسيح، قام الإمبراطور «أسوكا»، المسيطر على أكبر إمبراطورية عرفتها الهند حتى تاريخه، باعتناق البوذية، وكان المثل - القدوة، الفريد من نوعه في التاريخ، للفاتح المنتصر الذي يتخلّى، في أوج ارتفاع وقوته، عن كلّ حربٍ وكلّ عنف، عن كلّ توسيع لحدود إمبراطوريته، ثم ها هو، من بعد إجراء النقد الذاتي لعمله السابق، رغم ما فيه من نصر، يطبق بقوة أخلاق بوذا، فجعل تعاليمه تُنقش على نصبٍ حجرية في جميع أقاليم إمبراطوريته. وأشهرها النصب المرفوع في سرنث، بالضبط حيث ألقى «بوذا» موعظته الأولى، و«حرّك عجلة (الشريعة) لتبدأ بالدوران»، حسب التعبير البوذي، والنصب تربّع فوقه «تاج الأسود» الذي أصبح في وقتنا الحالي شعار الجمهورية الهندية.

لقد حقق أسوكا، في البوذية، طفرة حقيقية. إذ أن البوذية، حين اعتناقه لها، لم تكن سوى فرقةٍ هندية لا غير.

لكنه جعل منها مذهباً أراده أن يكون عالمياً بإرساله للدعاة إلى ما هو أبعد بكثير من حدود إمبراطوريته: إلى شمال الهملايا، إلى آسيا الوسطى، إلى جنوب شرقي آسيا/ شرقاً إلى الصين، وغرباً إلى سوريا وفلسطين، حيث استُقبل أولئك الدعاة أحسن استقبال، بحيث نشأت جماعات بوذية، قريبة من جماعات النسّاك «الأسينيين» (الذين تقدّم تعاليمهم تشابهات كبيرة مع تعاليم البوذيين) وكانت ما تزال حيّة ومزدهرة في فلسطين حين ارتفع يسوع الناصري.

وإذا لم يخصّص «البوذا»، في تعليمه لـ«الحقائق النبيلة الأربع»، أي موضع لتنظيم نسقٍ اجتماعي جديد، فمردٌّ ذلك أنه إنما كان يخاطب أول ما يخاطب رهباناً، من أجل إرشادهم إلى طريق الخلاص.

غير أن هذه المسألة، التي هي حالياً من أكثر المسائل إلحاحاً، بصدد الترابط الوثيق بين الخلاص الشخصي والتحرّر الاجتماعي، ما انفك في يوم من الأيام عن أن يكون حاضراً في البوذية، منذ اعتناق أسوكا لها وصولاً إلى رجال الدين البوذيين الفييتناميين المضحّين بأنفسهم بنفس راضية حرقاً بالنار، تذكيراً منهم للشعب قاطبة، من خلال استشهادهم الشخصي، بضرورة مقاومة الاضطهاد الأجنبي.

وقد طُرحت هذه المشكلة بقوة استثنائية، في البوذية، عندما تجاوز التبشير بتعاليم بوذا حدود الحلقة الرهبانية ليتوجّه إلى الجموع الغفيرة.

وكان أن حصل حينذاك انشقاق بين الذين، وقوفاً منهم عند التفسير الحرفي لتعاليم بوذا منذ البداية، تراءى لهم بأن خلاص كل إنسان لا علاقة له بخلاص جميع الآخرين. وهو ما أُطلق عليه اسم «هنايانا» (العربة الصغيرة)، أو «ثيرافادا»، وما يزال السائد في بلدان جنوب شرقي آسيا. أما التيار الآخر، تيار «ماهايانا» (العربة الكبيرة)، فيرى بأن الترابط المتبادل على المستوى الكوني، كما علّم بوذا، ينطبق أيضاً على البشر، وأنه لا يمكن حدوث تحرّر حقيقي لشخص بمفرده إذا ما ظلّ الآخرون مستعَبدين. فلا وجود لإنسان حرٍّ وسط شعبٍ من العبيد.

وتجسّد هذا المثل الأعلى بأنموذج البطل أو القديس البوذي: «البوذيستّفا»، أي الإنسان الواصل إلى الحدّ الذي لو تجاوزه لكان بإمكانه الولوج إلى التجلّي الإشراقي وإلى الغبطة الكلّيّة، لكنه يرفض اجتياز المرحلة القصوى كي يبقى مع جموع البشر، مساعداً إياهم على تحقيق خلاصهم الخاص، ولا يدخل إلى النيرفانا إلاّ حين يدخل جميع الآخرين إليها معه. إن البوذيستفا يفضّل خلاص الآخرين على نجاته الشخصية. يعتبر أتباع الثيرافادا بأن الفضيلة الأسمى هي الحكمة، أما أتباع الماهايانا، فالفضيلة في نظرهم هي الحب. وبينما تتمحور الثيرافادا حول الحياة الرهبانية، تتوجه الماهايانا جوهرياً إلى عامة الناس.

إن البوذية، المولودة في الهند، عاشت فيها زهاء ثمانية عشر قرناً. وإذ كانت ولادتها من «إصلاح» للهندوسية، فقد انتهت إلى التلاشي فيها إلى درجة الاختفاء بالكامل تقريباً في الهند بدءاً من القرن الثاني عشر.

لكنها كانت قد وطّدت أقدامها، منذ القرن السادس، في الصين، على يد داعية من الهند عظيم الشأن، الا وهو «بوذيدارما». وقد اصطبغت البوذية، بعد أن ترسّخت في الصين، بطابع جديد: فمن انصهارها مع التاوية الصينية، وُلدت البوذية التشان التي أصبحت، في اليابان، «زين».

دروب الحكمة (اليوغا)

إنها حكمة «الشرق» بأجمعها، خاصةً حكمة الهند، هي التي تدعونا للبحث عن «دروب» اتحاد الإنسان مع الله.

وحمل مجموع تلك الدروب اسم «يوغا». ليس بالمعنى الذي أعطاها إيّاه مشعوذو «الغرب» الذين انحطّوا بها إلى دَرَك تمرين رياضي جامد، وإنما بمعناها الحقيقي: «يوغا» التي سوف تصبح بالفرنسية «joug» – نير، رباط ضامّ – أو بمعنى أفضل «joindre» – الضمّ، الانضمام –، وبالإنكليزية «yoke» و«join» بالمعنى نفسه.

إن دروب «اليوغا» المتنوعة هي دروب اتحاد الإنسان بالله. وهذا ما كتب طاغور، حتى في أيامنا هذه: الحالة التي نكون فيها قد حققنا قرابتنا مع (الكل) وتغلغلنا في صميم جميع الأشياء بالاتحاد مع الإلهي، هي غاية الغايات لاستكمال الإنسانية».

1- «درب المعرفة» (جانا يوغا)، المعرفة الحقيقية، أي الحكمة التي تسمح لنا بإدراك حقيقتنا الصحيحة: تماهينا مع البراهمان، مع (الكلّ)، المحرّك الخفيّ للكون وللبشر.

يتيح لنا هذا الدرب معرفة حقيقتنا الصحيحة: فالأسباب، المرتقية من غايات لغايات، من غايات دنيا لغايات أسمى، تجعلنا نعي وحدة ماهية الـ«أتمان» فيها مع «البراهمان»، أي وحدة الكائن المفرد مع (الكلّ).

2- «درب العمل» (كارما يوغا) وهو يُرشد بأنه لا حاجة للإشاحة عن العالم كي نتوجه نحو الإلهي. فالهندوسية لا تصرف عن العمل، إنها تضحية يُسلّم بها بحريّة للعيش بصلابة لا تلين وفق القانون المتحكم بكينونة الإنسان (دارما). فليس العمل هو الذي يستعبد، بل محرّكات العمل هي التي تستعبد (رغبة القوة، المنفعة، الشهرة). فيجب على المرء أن يعيش حياته كإنسان مثل أرجونا في المهاباراتا أو راما في الـ«رامايانا» بتشدّد إله.

ألا وليس بالإمكان تعريف الكارما يوغا أفضل مما هو في هذا المقطع من الـ«بهاغافاد جيتا»، والذي هو فصلٌ من ملحمة المهاباراتا، حيث الإله فيشنو يجيب على شكوك الأمير أرجونا عشيّة المعركة:

> «كريشنا: رسالتك أن تعمل، لا أن تتنعّم بثمرة أعمالك.. فالإنسان الذي، بهجرانه لجميع رغباته، يمضي، حراً من أي ارتباط، فيكفّ عن أن يقول: «هذا لي» أو «أنا أريد»، مثل هذا الإنسان يبلغ الطمأنينة.
>
> أنجز واجبك لهذا اليوم. لأن العمل أعلى من

اللاعمل.. الناس المعميّون يعملون تعلّقاً منهم بثمرات عملهم.

كلّما اهتزّ نظام الكون وعدالته، وبات السديم على وشك الفوز، أنا، فيشنو، أتقمّص متجسّداً على الأرض.
بذل النفس وانضباط العمل يوفران هما الاثنان بلوغ الخير الأسمى.

غير أن انضباط العمل له اليد العليا على الزهد بالأعمال..

عندما لا نعود مرتبطين بمتطلبات الحواس ولا بالأعمال، عندما نكون قد تخلّينا عن كل مشروع يسعى للمنفعة الشخصية، نكون قد عبرنا درجات اليوغا.

لو أن ضياء ألف شمس يوقد السماء، سيكون مشابهاً لضياء ذلك (الكائن) العظيم.

والفعل، هو ما يجعل الكائنات تأتي إلى الوجود.

هذا هو باب جهنم الثلاثيّ: الرغبة، الغضب، المصلحة الأنانية. فاهجر هذا الثالوث الأسود.

إيمان كل إنسان منسجم مع كيانه. فهذا الإنسان مليءٌ بالإيمان. هذا ما نؤمن بأننا عليه. هذا ما لدينا الإيمان به والذي يجعلنا نكون ما نحن عليه.

3- «الباكتييوغا» تقوم على تحويل الحب الموجود فينا نحو الإلهي. وممارسو «الباكتييوغا»، شأنهم شأن باقي المتصوّفة، يستعملون لغة

وتوريات الحب البشري للدلالة على الحب الإلهي. فالحبّ الإلهي، ومثله الحب البشري، يفترض تحطّم التعارض بين «أنا» و«أنت». إذ ليس المطلوب إدراك تماهينا مع الإلهي وحسب، بل يجب علينا محبته. وألاّ نحب أي مخلوق آخر أو أي شيء آخر إلا في داخله، أي في داخل «الذات الكلّيّة».

ألا فما من حكمة أخرى في العالم رسمت درباً أسمى وأرفع لنعيش الحبّ، اللهم إلاّ ما هو في الإسلام الشيعيّ في «ياسمين الأوفياء في الحب» لروزبهان الشيرازي (1128 – 1209).

4- «الرايا يوغا» (اليوغا الملكية) وهي الشكل النهائي لاتحاد الذات مع الموضوع الأسمى للولادة الجديدة بالوصول إلى التركيز وإلى التحكّم بالفكر في سبيل تغيير العالم.

إنها يوغا التجرّد. فكي يكون «البراهما» حاضراً في عملنا يجب أن نفسح له موضعاً بفرض الصمت على الرغبات وعلى «الأنا» حتى لا نسهو مع أي شيء ولا يفصلنا أي شيء عن الإلهي: بحيث تصبح «ذاتنا» «ذات» كل شيء. ويصبح الإلهي لا غير هو القوة الفاعلة فينا. التجرّد عن رغباتنا الخاصة لنصبح أداة «الذات» الكونية. إن التضحية الفيدية قربانٌ نقدم فيه كياننا الكلّيّ إلى (الأحد) وإلى (الكل).

تلك هي يوغا التجرّد المحرّر.

هي ليست تجرداً عن العمل وإنما عن ثمرات العمل (الثروة، السلطان، المجد)، هي الوهم بأن «الأنا» هي التي تنجز هذا العمل الحقّ، هذا العمل المتناغم مع المخطط الكوني، وهي حكمة ترى كل شيء في وحدة الكلّ، وحدة الواحد الأحد، وحدة المدينة الإلهية، ما سوف يسمّيه يسوع «الملكوت».

وهكذا، من بعد قرون، حوالي القرن السادس قبل التقويم المسيحي، كانت صياغة الدعوات المبشّرة بهذا العمل الإلهي.

الصين

تاو. نصٌ لتشوانغ تسو (القرن السادس قبل الميلاد)

يملك الحكيم القدرة على تحريك البشر دون تدخّل خارجي، متى امتلأ بـ«التاو» الذي علم كيف يستقبله بإحداث الفراغ في داخله. وكتب تشوانغ تسو:

«لنفترض إنساناً تلاشى كلياً في خضمّ الدوران الكوني الأعظم وراح يتحرّك في داخل ذلك الخضم، فمثل هذا الإنسان لا يعود مرتبطاً بأي شيء. إنه حرٌّ تماماً، بمعنى أن شخصه وحركته سوف يتوحدان مع شخص وحركة (الكل) العظيم.. الإنسان الخارق ليس له ذاتٌ خاصة؛ الإنسان المنزّه المتعالي ليس له مذ ذاك حركةٌ خاصة؛ بل الحكيم ليس له مذ ذاك اسم علمٍ خاص به. إذ هو يصبح واحداً مع (الكلّ)».

على هذه الصورة تتوجه التاوية مثل الهندوسية باتجاه الانتقال من «الأنا» الفردية، إلى «الذات» (الهو) الكونية.

ورأس الفضيلة، في نظر التاويّ، هو الـ«هُوَ هوي – Wou Wei» (الصفاء الخلاّق). الذي لن يكون بمقدور الإنسان المنغلق داخل حدود «أناه» الفردية الوصول إليه.

لقد سبق أن وُجدت فكرة الـ«تاو» في الصين قبل نشوء التاوية.

فنراها في أقدم كتاب صينيّ، «اليي كنغ Yi King» (كتاب التحوّلات)، الذي يعتبر التاو القانون الأزلي المتحكم بالصيرورة الكونية وبالترابط الكونيّ المتداخل.

كان ذلك الكتاب يتيح في الوقت نفسه قراءة نظام الكون وإرساء قواعد التناغم في أعماق الذات الفردية بالخضوع الراضي للإيقاعات الكونية العميقة. وهكذا يكون التاو في الوقت نفسه القانون الطبيعي والقانون الأخلاقي الذي هو انعكاس عنه.

وحتى الصيرورة تولد من تركيب مبدأين متناقضين: الـ«ين» –Yin– ، المبدأ الأنثوي، الذي هو هبة الذات، والـ«يانغ» –Yang–، المبدأ الذكري،

الذي هو قوة خلاّقة: فالينّ واليانغ متكاملان: كلٌّ منهما بحاجة للآخر في الحياة الواقعية وفي عالم التفكير. أما التاو فهو قانون تناوبهما واتحادهما، كما هو محور الساعة الشمسية الذي يدور من حوله الضياء والظلّ.

ليس الاجتماع البشري الحقّ توازناً بين أطماع متصادمة. إنه قائم على أساسٍ كوني، وهو يعيد إنتاج نظام الكون.

والحاكم هو «ابن السماء»، إذ هو مكلّف أن يحقق بين البشر، على الأرض، «شريعة السماء». كما أن ذلك النظام إذا ما لحق به الاضطراب، فلا بدّ من ثورة للانتقال من الانقسام إلى الوحدة. وهكذا تكون الثورة إعادة لبناء النظام.

لم يكفّ التأمّل التاويّ عن إلهام العلوم الصينية، عَبْر القرون، بما فيه من معنى الترابط المتبادل الديالكتيكي بين الظواهر (وهذا ما دفع الصينيين، مثلاً، إلى اختراع البوصلة وإلى تطوير علم الفلك، قبل الغرب بقرون عديدة، لأن تفكيرهم لم يكن مشوّشاً بالتصوّر المزعوم لـ«الحركة عن بعد»، والمتولّد بسبب الأفكار الميكانيكية الثابتة). كما أن هذا التأمّل نشّط الفلسفة الصينية، الواقعة منذ ما يزيد عن ألفي عام، من لاوتسو ومن تشوانغ تسو إلى ماوتسي تونغ، تحت سيطرة ديالكتيك الينّ واليانغ.

لقد قامت السياسة والأخلاق في الصين على دعائم هذه الفلسفة. وكذلك الحال بصدد الشعر الصيني وخاصة بصدد التصوير الصيني، الذي يشكل، في أوجه في المناظر المصورة إبان حكم سلالة سونغ (من القرن العاشر حتى الثالث عشر)، أحد أرفع إسهامات الصين في الفن والثقافة على مستوى العالم قاطبة.

وهكذا فإعمال التفكير بالتاوية يظل ذا طابع راهن وخصب، في آونتنا هذه، مع مطلع الألفية الثالثة، حيث التهديدات والطرق المغلقة في أنموذجنا الغربي عن الثقافة والتطور تجبرنا على إعادة التفكير بصورة

جذرية بطريقتنا في تكوين المفاهيم وفي العيش بروابط مع الطبيعة، ومع باقي بني البشر، ومع الإلهي.

فالتاويّة، التي تعرّف تلك الروابط تعريفاً عميقاً وأصيلاً، وُلدت في حقبة أزمةٍ تاريخية: في القرن السادس قبل الميلاد، مع دخول استعمال الحديد والمحراث إلى الصين، حيث حدث اضطراب حقيقي في النظام الاقتصادي والاجتماعي الموروث (وهي أزمة يمكن مقارنتها بالأزمة التي خلقها ابتكار الآلة البخارية في أوروبا) وقد تُرجم هذا الأمر بحقبة من الفوضى السياسية أطلق عليها المؤرخون الصينيون اسم «الممالك المتحاربة».

وقد حرّك ذلك الموقف ردّتَيْ فعل مختلفتين:

-الأولى هي ردّة فعل كونفوشيوس، الذي سعى إلى إنقاذ القيم المتوارثة وإلى «إعادة بناء التناغم بين السماء والأرض» بالرجوع إلى «محاكاة القدماء»، أي إلى الماضي الأسطوري للصين. وكان الأمر، في نظره، يتطلب إعادة بناء النظام والقانون باحترام العائلة، والشعائر، وتفاوت الدرجات؛

-أما الثانية، ردّة فعل لاو تسو، المهتدي، مثل كونفوشيوس، بتصور «التاو» في الـ«يي كنغ»، فأدخلت قيماً جديدة: وذاك أن لاو تسو جعل وجهته اندماج الإنسان بالطبيعة، معتبراً النظام الاجتماعي، والحضارة برمّتها، ترتيباً مصطنعاً، تخريباً لتناغم الطبيعة. وها هو أكبر مفكر تاويّ، تشوانغ تسو، يكتب: «لقد اختفت الطبيعة، وحلّت القوانين محلّها؛ ومن هنا نبعت كل الاضطرابات».

ألا وليست التاويّة، ومثلها الـ«تشان tch'an» (الـ«زين» Zen) التي اقتبست منها الكثير، مذهباً بمقدار ما هي طريقة في العيش.

إن لاو تسو، في القرن السادس ذاك قبل عصرنا (الحقبة الذهبية للفكر الإنساني)، في تصديه للمفاهيم حول التاو، وهي مفاهيم منحلّة، طقوسية وسحرية، قام حيال العرف المحنّط عن التاو، بما قامت به في

القرن نفسه «الأوبانيشاد» و«البوذا» في الهند، حين أسّسا جوانية طقس التضحية الفيدية، وهو ما قام به زرادشت في إيران حيال المزدكية المحنطة، وما قام به هيراقليط وفيثاغورت وسط إغريق آسيا الصغرى إذ صنعا العبور من الأسطوري إلى العقلاني.

فالحدس المركزي في التاوية ينبع من رفض كل ثنائية: فلا وجود لـ«أنا» معزولة عن بقية العالم. ولا وجود لكائنات حقيقية متمايزة.

كتب تشاونغ تسو: «الكائنات جميعها وأنا واحدٌ أحد من الأصل (..) الكائنات جميعها كلٌّ هائل. ومن هو متحدٌ بتلك الوحدة إلى حدّ فقدان الإحساس بشخصيته (..) لا يمكن أن يمسّه الأذى من تقلّبات الدهر».

وأقرب الاستعارات للتعبير عن تلك الوحدة العميقة لـ«التاو»، نجدها، كما في الهندوسية، في صورة البحر، الفكرة الأسمى في جميع الرؤى الشرقية للعالم، على نقيض الفردية الغربية: فكل كائن، وإن كان في الظاهر متمايزاً بما في ذلك «أنا»، لا يعدو أن يكون موجةً من معدن البحر بالذات، دونما حدٍّ ولا فاصل عنه. هي ليست سوى شكل مؤقت وعابر يرتسم في المحيط دونما شكلٍ ولا حدّ، ويتلاشى فيه. ويستخدم تشوانغ تسو هذا التناظر في نقله لحوارٍ بين لاو تسو وأحد مريديه:

«-إلى أين أنت ذاهب؟

-إلى البحر.

-لماذا؟

-لأنه صورة «المبدأ»، صورة لـ«تاو»: فالمياه جميعها تصب فيه دون أن تملأه. والمياه جميعها تخرج منه دون أن تُفرغه. مثلما الكائنات تخرج من «التاو» وترجع إليه».

والكون بأكمله يُسهم في هذه الوحدة: فالجبل حيٌّ مثله كمثل موجةٍ أو كمثلي أنا. حيٌّ بالحياة نفسها، ويخضع للإيقاع الحيّ ذاته. أنا في استمرارية مع الأشجار أو الصخور. والتصوير الصيني للمنظر الطبيعي يجعلنا نحس مباشرة بحضور «التاو».

فليس موضوع ذلك التصوير إعادة إنتاج المظاهر المحسوسة وإنما جَعْل اللامرئي مرئياً. والخفي اللامرئي هو الوحدة الإيقاعية والحية لـ«التاو».

فكيف السبيل للوصول إلى تلك الرؤية؟ بالتجربة الأساسية للتاويّة: تجربة الفراغ. «رؤية التاو تستوجب الفراغ»، هكذا يقول تشوانغ تسو.

والفراغ التاويّ ليس «اللاشيء». بل الفراغ هو اللا-علم، اللا-عمل، اللا-وجود.

«أما اللا-علم فليس هو الجهل»، وإنما هو رفض المعرفة المجادلة الناجمة عن كلمات ومفاهيم تحبس الأشياء في شبكتها المصطنعة، عازلةً، مقسّمةً، مجزّأةً لها، إلى أن لا تقدم عنها سوى نظرات جزئية من الحقيقة، أي أنها نظرات خاطئة.

من فوق «علم» الظواهر ذاك، توجد حكمة اللا-علم التي عن طريقها ندرك الطبيعة العميقة للأشياء، تلك الطبيعة التي لا يمكن التوصّل إليها بالمفاهيم والكلمات التي تقطّعها تقطيعاً مصطنعاً.

إن عبارة «اللا-علم» هي ذاتها تدلّ على أننا هنا حيال خطوة تشبه ما أطلق عليه المتصوّفة اسم «الدرب السلبي». فكما يقول الهندوسي: البراهمان ليس هذا.. ولا هذا، يقول المتصوّف المسيحي: الله ليس هذا.. ولا هذا، إن ذلك «الدرب السلبي» شرطٌ لازم مسبقاً في التجلي التاوي. وها هو لاو تسو يبدأ كتابه Tao te king (كتاب المبدأ والطريق) بما يلي:

«التاو» الذي يمكننا تسميته
ما هو «التاو»
الاسم الذي يمكننا لفظه
ما هو اسمه».

فالمعرفة الحقّة، تلك التي تتجاوز معرفة الجدل ودون تماسّ مع

الأشياء، هي الإمساك الكلي بالعالم بما هو كلّ، بديلاً عن الآونة التي تكون منها «الأنا» الصغيرة لدينا، «الأنا» الفردية، الأنانية، قد أدخلت إليه وهم كثرة الأشياء، بإسقاطها عليه مجموع رغباتنا أو متطلبات التحكم بها نفعياً.

ولا تتطلب تلك المعرفة انخراط ذكائنا وحسب وإنما تتطلب أيضاً انخراط كياننا بالكامل وصولاً إلى ذلك الحدس الميتافيزيقي: «التاو» موجود حيث يوجد الفراغ، والفراغ يحصّل بصيام القلب، بتجاوز «الأنا» ورغباتها، بتجاوز الوهم الذي يجعلنا نظن الجزء كلاً مكتفياً بذاته.

هذا الإشراق في اللا-علم هو تحرير.

إنه يحرّرنا من وهم «الأنا» ومن تعدد الأشياء الخارجية. إنه يحرّرنا من التجريد الثنائي، غير المتصل بالواقع، ذاك الذي، بوضع الذات في تعارض مع الموضوع، ينصب حاجزه بيننا وبين الأشياء. هو يحرّرنا من المباشرة المغلوطة في المعرفة الحسّية كي يوفّر لنا الوصول إلى المبدأ «الأحد»، المتخفّي وراء دغدغة الأحاسيس. هو يحرّرنا بطريقة قريبة كل القرب من ذلك التحرير المتمثّل بالوعي الهندوسي لوحدة «البراهمان» و«الأتمان»، أو المتمثّل بالنيرفانا البوذية.

و«اللا-عمل ليس هو العطالة». بل اللا-عمل يعني قطع جميع المؤثرات الخارجية، جميع الارتباطات الجزئية. فإذا ما تحرّكت مدفوعاً برغباتي الفردية، أعزل عن الكل ما هو مجرد من المعنى بحكم ذلك العزل بالذات. فتراني، على سبيل المثال، ألاحق أموراً لذاتها لا غير، كالثروة، والسلطان، وملذات الحواس. وها هو تحرّكي نحو الثروة لا يؤدي بي سوى إلى الامتلاك حيث يصبح ما أملك مالكاً لي. وتحركي سعياً إلى السلطان يدمجني بحلقة الأعمال العنيفة جاعلاً مني فرداً يقف مجابهاً لأفراد آخرين. وتحرّكي سعياً إلى لذائذ الحواس يجعلني عبداً لسعي لا نهاية له لأنني لن أصل إلى الإشباع، إذ كل ارتواء لرغبة ما يخلق رغبات أخرى. فمثل تلك الأعمال الموهومة ما هو غير محض أهواء.

إن «اللا-عمل»، الرافض لها، هو «نقيض ذلك التحرّك - الزائف»، نقيض ذلك الشغف المُعاني، والنفعي، والقائم ببساطة على ردّة الفعل. إنه الامتلاء بالتحرّك الحقّ، بانسجام متناغم مع كلّ الكائن: فالحكيم التاويّ، بوجوده في مركز العَجلة الكونية، يتحرّك وفق حركتها، بصورة خفيّة غير مرئية. فهو لا يقوم بالتحرّك إلا من أجل (الكلّ) وبـ(الكلّ). واللا-عمل هو تطابقٌ مع الحركة الكونية العميقة.

«اللا-عمل يكسر دائرة العنف».

وفي أسلوب الحياة التاوية يتجلّى، ربما أفضل مما في أي مذهب آخر، الرباط الحميم بين الصوفيّ والسياسيّ.

فهو يستدعي إيجاد تصورٍ للفعالية لم يُعرف من قبل، إذ يكتب تشوانغ تسو: «الحكيم لا يضع لنفسه قواعد من الخارج. بل هو يضرب القدوة على ما هو صالح، ما سوف يحتذي به الآخرون إذا طاب لهم ذلك». وهذا ما يسميه تشوانغ تسو: «التعليم دون كلام.. لمن يلتزم وقفة السكون في مركز الأقدار جمعاء». والتعامل مع البشر وفق هذه الإنسانية هو، في نظر الحكماء التاويين، التحرّك الأمضى فعالية. ولا يعود الحاكم هو ذاك الذي يفرض ويُكره، وإنما هو من يكون التوجّه إليه، مثلما يكون الانجذاب بدوار الفراغ. إن الفراغ، عند هذا المستوى، يصبح امتلاء الإنسان بالوجود بعد أن تخلّص من كل منفعة فردية، أنانية، قائمة على الامتلاك، أو السيطرة، أو الاستمتاع.

ويتأسّس هذا الانتظام على المبدأين الأساسيين للتاو: الفراغ وديالكتيك «الين» و«اليانغ». ونجد التعبير عن طابع محرك عالم ذلك الفراغ الساكن في صورة مؤثرة وردت في كتاب لاو تسو «Tao te king» كتاب المبدأ والطريق: «ثلاثون سيخاً تلتقي في محور حركة العجلة؛ والفراغ المحوري في العجلة هو الذي يسمح بتدويرها واستعمالها».

ساكناً في مركز الدوران الكوني الهائل، متحرّراً من كل منفعة أرضية: أعظم تمجيدٍ لذلك الإنسان يتلخّص بالكلمات التالية: إنه واحدٌ

مع (الكل) العظيم»، هذا ما كتب تشوانغ تسو، الذي يضيف هذه الوصيّة: «اجعل من اللا-عمل مجدك.. الحكيم يُعيد ما تلقاه من السماء، دون أن يحتفظ لنفسه بأي شيء. إنه فارغ بصورة جوهرية».

وما تلقّاه من السماء، إنما هو الإيقاع الكوني لـ«الين» و«اليانغ»، لعطاء الذات أنثوياً وللفعل الخلاّق ذكرياً، ويجعل تشوانغ تسو الأول أعلى مرتبة من الثاني: «اعرفْ الذكورة، لكن فضّل الأنوثة، فتصبح غور الكون».

ألا فاللا-عمل هو انتصار الكينونة (الكينونة الكلية) على الامتلاك والعمل لدى الفرد.

و«اللاوجود ليس هو العدم». تماماً مثلما أن اللا-علم لم يكن هو الجهل، واللا-عمل ليس هو البطالة. بل اللا-وجود هو المدى الأبعد من الوجود الجزئي، أي الوهمي، الـ«أنا». إنه الحقيقة الأسمى لمن، دون أن يزعم بأنه موجود بذاته، يُسهم بتناغم الكل وليس سوى ذلك التناغم لا غير.

إن اللا-علم، اللا-عمل، اللا-وجود هي الطرق التي تسمح بولوج تجربة الفراغ، الذي هو دون سواه يسمح بالتواصل مع مبدأ كلّ شيء، (التاو).

لقد رأينا كيف أن (التاو)، في التفكير الصيني السابق للتاوية، منذ الـ«يي كنغ»، هو كلمة دينية أو سحرية: فهو يدل على فن تحقيق التواصل بين السماء والأرض.

إن «تاو» في البداية تعني الدرب، الطريق، السبيل، وعلى سبيل الاستعارة، فهو الطريقة، المبدأ، المذهب. غير أن هذا السبيل أو تلك الطريقة لا تخصّ الإنسان وحده، بل تشير إلى طريقة عمل الطبيعة، إلى الحقيقة النهائية، غير الخاضعة للتقطيع الاصطناعي والنفعي للمفاهيم والكلمات. إنها الوحدة الضمنية الكامنة وراء تعدّدية جميع أشكال الحركة والحياة.

ومن ثمّ يُصار إلى التمثّل الجوّاني لسبُل الاتصال المتنوعة بين السماء والأرض. فالتضحية، التي هي وسيلة رعاية علاقات مع السماء والأرض، تتحوّل إلى الداخل، كما في العبور من الفيدا إلى الأوبانيشاد، وعن هذا كتب «لي تشي»: «لا تعود التضحية أمراً يأتي من الخارج، بل من الداخل. إنها تولد في قلوبنا».

ويصدق الأمر أيضاً على ذلك الشكل الآخر من الاتصال مع السماء: العرافة. فالمستقبل الذي يتنبأ به العرّاف لا يعود ما سوف يحدث معنا قادماً من الخارج، وإنما ما سوف نفعل.

أما الثوابت، عبر تطور مفهوم «التاو»، فهي مقولات النظام، والكلية، والمسؤولية، والفعالية.

فليس «التاو» جوهراً ولا قوة، ومع هذا فالتاو الساكن يشعّ فيبثّ الطاقة والحياة. إذ يقوم الفراغ بدورٍ جوهري. في الإناء، على ما يقول تاو تي كنغ، المفيد هو الفراغ الداخلي، كما هو حال تجويف محور دوران الدولاب، والأقراص القديمة المصنوعة من اليشب والمثقوبة في منتصفها بثقب دائري هي رمز «الواحد» والفراغ باعتبارهما منبع الوجود، والحركة، والحياة.

إن «التاو»، الكامن داخلياً والمتعالي في آن واحد، هو هو، بكليته، في كل شيء: وبما هو كامنٌ لدى الجميع، فهو المتعالي لدى كل فردٍ على حدة. إنه في الوقت ذاته مبدأ الوحدة والإدراك الذهني أو، بتعبيرٍ أدق، الشفافية.

فالتاو هو اندغام الفكر مع حركة الأشياء. والتقاطه - كما سوف يفعل رسّامو المناظر الطبيعية في سلالة سونغ بما هو أبعد مدى من الكلام - يعني التغلغل اختراقاً إلى ما هو أبعد مدى من الظواهر الحسّية للعالم كي تتوحد روحنا مع الإيقاع الكوني العظيم، وتتشرّب به فيحتجزها مسيطراً عليها إلى أن تصبح نَفَس الكون.

«التاو» هو القاعدة التي يرتفع من فوقها الحب: فالكائنات جميعها

جزءٌ مني وأنا جزء منها. وكان لاو تسو يرى فيه منبع الوحدة بين البشر، حيث يوسّع التاويون ذلك «التوادّ» (بأقوى معاني هذه الكلمة) ليشمل العالم قاطبة.

و«التاو» أكبر من الوجود والقياس. إنه مثل «براهمان» البوذية - أكبر من الوجود، باعتباره نبع لا نهاية من الممكنات. فهو الحرية المولّدة لـ(الموجود) وللكائنات من بين ممكناتها العديدة.

وقد فهم اليسوعيون، أول من ترجم الإنجيل حسب يوحنا إلى الصينية، هذا الأمر فهماً عميقاً حين جعلوا البداية: «في البدء كان التاو».

فما العلاقات التي تربط «التاو» مع الصيرورة؟

يكتب تشوانغ تسو، بهذا الصدد، أن «التاو» الأحد والكوني الشامل موجودٌ في كثرة الكائنات، في نشوئها وزوالها. فكل الكائنات المتمايزة تكون متمايزة بحدٍّ مصطنع ومؤقت يميزها عن الكلّ. أما قدرها فهو الرجوع إلى الكلّ. جوهرها قائمٌ على أنها جزءٌ منه.

يسمح هذا التصوّر أن يواجه التاويّ الموت بنفس صافية: الفرد وحده هو الذي يتلاشى، أما من زاوية الكلّ، فتلك واقعة جزئية في مكان محدد، تغيّرٌ طبيعي تماماً كتعاقب الليل والنهار، واليقظة والنوم محض انتقالٍ من شكل لآخر. وقد كتب تشوانغ تسو، غير المؤمن بالخلود الفردي:

«نخرج من اللامرئي كي نولد ونرجع إليه كي نموت.. وإنما مجدُ الحكيم أن يكون قد فهم بأن الكائنات جميعها في تأثير متبادل داخل بؤرة كونية واحدة، وأن الموت والحياة جِبِلّتان لكينونة واحدة».

علماً أن بالإمكان الوصول إلى الأبدية في كل آونة عندما نختلط مع الكلّ، بالمعنى الذي يورد فيه تشوانغ تسو هذا القول المنقول عن لاو تسو: «كنتُ منهمكاً بالتشابك الممتع مع مبدأ الأشياء».

إن التماهي التاويّ للداخل مع الخارج هو ملهم جميع الفنون، وأولها الشعر الصيني، الذي لا يستخدم الصور أو الاستعارات، لا

يستخدم أداة التشبيه: «مثل»، وإنما يدخل بنا مباشرة إلى صميم الأشياء التي لها معنى بذاتها، وليس بالتناظر والتشبيه.

والتصوير والشعر هما شيء واحد. فكما سوف يكتب المصوّر العظيم كيو هسي (1020 - 1090) من عصر سلالة سونغ (960 - 1279): «ما القصيدة إلا لوحة دون شكل، وما اللوحة سوى قصيدة ذات شكل».

فالفنّان يتوجب عليه، قبل تناول الريشة ليخطّ قصيدة أو يصوّر لوحة، الغوص في الطبيعة حتى يتلاشى، إلى أن يندمج بها فهو وإياها في وحدة تامة، فيصبح الخيزران قبل تصوير الخيزران، ويرى الجبل كما كان يمكن أن يرى الجبل نفسه. إذ التجربة الفنية هي معاناة صوفية: فالمصور يصبح ما يصوّر. ليس له أن يقدّم انعكاساً عن عالم خارجي، ولا أن يُسقط عالماً داخلياً، كما في جميع تنويعات المدرسة التعبيرية، وإنما المطلوب منه الانحلال في الآخر، في كل آخر، وهذا هو سرٌ مطلق إبداعٍ شعري: الإسهام في القوة الإبداعية الخلاقة للكون. وكان معاصرو المصوّر فان كوان (950 - 1026) يعبّرون عن إعجابهم به قائلين بأن قدرة الإبداع لديه شبيهة بقدرة الطبيعة. إن الشعر العظيم والتصوير العظيم هما، كما التصوّف، معاناة أونطولوجية يختلط من خلالها العالم والقانون الناظم لهما. وليست الريشة غير وسيط لإماطة اللثام عن «الكينونة» العميقة الأغوار والمتولّدة من تحوّل «الأنا» إلى «هو»، آونة اتحادها مع (الكل).

إن أبعد وأعمق فنون التصوير استلهاماً للتاويّة، أعني التصوير في عصر سلالة سونغ، ليس حرفةً تُحترف، وإنما طريقة في العيش. في العيش بتناغم مع التاو. فـ«تاو» الحياة و«تاو» التصوير ما هما غير واحد لا يتجزأ. وهكذا يمكن تفسير الاستمرارية، على مرّ قرون وقرون، لعلم الجمال والتصوير في الصين. لقد وضع التصوير في عصر سونغ هدفاً له تمثيل حضور «التاو»، الذي هو في آنٍ واحد تناغم إيقاعي في الطبيعة، وانتظامٌ إنساني وتشريعٌ سماوي. لقد صيغت مبادئ الجمال للتصوير الصيني في حدود العام 500 على يد «هسي هو» الذي أجاب

في مقدمة كتابه: «تصنيف قدماء المصورين» على سؤال: كيف يمكن تمثيل حضور «التاو»؟

وكان أن أورد ستة مبادئ، لكن أياً كان الاختيار بينها، فالأمر يتعلّق بالمبدأ الأساسي للتاويّة:

-اندغام الداخل والخارج،

-رؤية العالم باعتباره كلّيّة عضوية حيّة.

وهذه ليست مجرد قاعدة في الفن لا غير: بل هي تلخّص تجربة الحياة التاويّة بالكامل، تلك الحياة التي يأتي ذلك الفن تعبيراً عنها. تجاوُبُ أصوات الأشياء فيما بينها، تجاوب أصوات الأشياء والنفس المفكرة، وعي تماهي إيقاع النفس المفكرة مع حركة الأشياء[2].

ثمة مصوّر عظيم الشأن من حقبة سونغ، كيوهسي، سوف يقوم بتنظيم مبدأ الأساس ذاك في دراسته عن المنظر الطبيعي المعنونة: «رسالة الغابات والأنهار». اتحاد الفنان مع الطبيعة، التوفيق بين الأضداد، التوزيع المتناغم والمتدرّج للأشكال، الإيقاع الوحيد للعمل الفني، جميع الأفكار الكبرى في التصوير التاويّ معروضة في تلك الدراسة بلغة الشعر:

«الذروة الجليلة العظيمة تهيمن على الجبال الأدنى كما هو الإمبراطور النائي وسط أمراء بلاطه.

والجبال تجلو روحاً نابضة بالحياة. فيمكنها أن تكون ذات سطوة وقوة، كما يمكنها أن تبدو كأنها تجيل النظر فيما حولها أو كأنها تنحني مبادرةً بالتحية. ويمكنها أن تتزيّن بغطاء على ذراها، أو أن يكون لها متكأ

---

[2] نحن هنا على نقيض إعادة بناء المظاهر وفق مخطط إنساني، وهو ما يميّز المدارس الأساسية في التصوير الغربي، من عصر النهضة إلى القرن العشرين. أما سو تونغ بو فكتب في القرن الحادي عشر: من يتكلم عن التشابه في التصوير يجدر به ان يوضع مع الأطفال. ولن يظهر هذا التصور في أوروبا إلا مع بداية القرن التاسع عشر، مع غوته، ولن ينتصر فيها إلا مع مطلع القرن العشرين. إن المنظر من حقبة سونغ يجعل الحضور اللامرئي مرئياً، كما هي الحال مع الأيقونة في الفن البيزنطي.

من تحتها، ومستندٌ من أمامها، ومسندٌ من خلفها. ويمكنها أن تغضّ الطرف (..) أو تنطلق نحو المغامرة، ملوّحةً كما لو بيبارق (..).

وللجبال السيولُ أوردةً، والأشجارُ شعراً كثيفاً، والضبابُ والغيومُ لونَ البشرة (..) أما الصخور فهي مثل نمور مقعية على حافة الطريق (..) والماء هو دم السماء والأرض. والدم لزامٌ عليه أن يدور، لا أن يبقى ساكناً، جامداً».

إن المنظر الطبيعي يصبح دراما إنسانية. ونعود لنلتقي في طيّاته جميع مراحل حجّ الحكيم التاويّ. بادئ ذي بدء مرحلة الفراغ: فتعرية الحسّي يُعبّر عنه باختيار المساحات أحادية اللون، ازدراءً للتنوّع الحكائي الذي يشكله لون الأشياء، وفي هذا ما يتيح التعبير تعبيراً مباشراً عن الحركات، وعن المعنى والإيقاع في قسمٍ مقتطع من الكون. فالألوان البيضاء، والرمادية والسوداء، التي نحصل عليها من تذويب الحبر الصيني بدرجاتٍ متفاوتة في الماء، هي مثل تجلّدات أو تكثيفات مادية متفاوتة القيمة كنايةً عن الفراغ البدئي. إنها درجات متنوعة من تكثّف الواقع.

فالمنظر الطبيعي رمزٌ مرئي للكون قاطبة ولإيقاعاته اللامرئية. إنه لا يتوقف عند حواف الإطار المحيط به: بل هي في الدَرْج الملفوف تجعل بالإمكان الإمساك فورياً باندفاعات العالم التي تتوافد ممّا هو وراء التصوير لتشكل فيضاً يغرقه من كل جانب. فليس الإنسان هو الذي «يؤطّر» ويحدّد. ليس الإنسان مقياساً لجميع الأشياء. إذ «التاو» ساكنٌ في جميع الأشكال دون أن ينحصر بها. إنه دون حدود. وفي المنظر الطبيعي تترقرق الحركة الإيقاعية لـ«التاو». ولذا فهو ينقل إلينا نَفَس الكون. التصوير، كما كتب المصوّر «شن كوا»، هو «قطعة من الأبدية».

وتضفي هذه الرؤية للعالم على التصوير الصيني قوة تركيبية كبيرة جداً. إذ أن طاقات الكون جميعها تنعقد عُراها في المنظر الطبيعي حيث

يتمّ التعرّف بيسرٍ على «عروق التنين» (حيث التنين هو رمز «التاو» الحاضر أبد الدهر): وتلك هي التوجّهات الأساسية التي تتشكّل فيها جميع التناقضات وجميع التوتر في اللانهاية التي تغرقنا جارفةً إيانا مثلما تغرق الدَرْج الملفوف.

من تلك الطريقة في الحياة مع نبض العالم الحيّ، ومن الجمالية المعبّرة عنها، تنبع تقنيات المنظر الطبيعي إبّان حكم أسرة سونغ.

فالمصوّر لا يضع أي تخطيط أوّلي بقلم الرصاص، أو الحوّار، أو قلم الفحم. إنه يعمل مباشرةً بالريشة مع الحبر الصيني المذوّب. والحال، فالمادة التي يضع لونه عليها (الحرير أو الورق) لا يسمح بإجراء أي تصحيح، لا يفسح المجال لأدنى «توبة»، كما يقول مصوّرونا، بحيث يمكن الرجوع عن الخط المرسوم أو عن درجة كثافة الحبر المذوّب. إن مثل ذلك التصوير يتطلّب تحكماً تامّاً بحركة اليد. وهو قريب من فنّين آخرين: تجويد الخطّ والرقص.

على المصوّر، كما هي الحال مع الخطّاط، أن يكون تحت تصرّفه أبجدية خطوط ولمسات من أجل ترجمة أدقّ خطرات «التاو» وأكثرها إرهافاً. كما أن فنّ الرسم، ومثله الكتابة، يتطلب تصنيفاً دقيقاً للأشكال التي يتخذها الخط لالتقاط التجاعيد، أو الشقوق، أو النتوءات في صخرة، الانحناءات أو الزوايا الحادة في غصن، تعرّج غيمةٍ أو أعاصير وأوحال سيلٍ جارف.

هذه الدلالة الموحية في كل إشارة من أبجدية التصوير، تمثيلاً لإيقاعٍ أو لتعبيرٍ في الطبيعة، لا تحمل قيمة شاعرية وحسب؛ إنها تعود بنا إلى الفكرة المحورية في الفن التاويّ: ليس للخلق سوى أبجدية وحيدة، مع المصوّر ومع الكون على حدٍّ سواء. وتلك الأبجدية المعقدة، التي يجب على كل مصوّرٍ امتلاكها بتفوق الخطّاط الفذّ، هي التي تفسّر استمرارية العرف الصيني في التصوير. وهكذا كان تعبير أولئك الخطّاطين للانهاية عن أنفسهم، خلال ما يزيد عن ألف عام.

غير أننا نظلّ أيضاً في هذا الميدان حيال تعلّم وإتقان حرفة. فهناك، أبعد مدى من ذلك العلم الدؤوب، يبدأ من جَعْل المصور لجسمه بالكامل وسيطاً بين تموّجات الطبيعة وتموّجات التصوير. وعن هذا السبيل، يبني التصوير قرابته مع فن الرقص.

فمن أجل تسجيل جميع الخلجات والرسائل الوافدة إليه من الطبيعة، مثل جهاز تسجيل الهزّات الأرضية، لا يقوم المصوّر باستخدام الأفعال الانعكاسية للأصابع والمعصم لا غير: فعندما تشير حركات ريشته، على الحرير أو الورق، إلى خفق جناح طائر يتنقّل من غصنٍ لغصن، فإن لتلك الحركات منبعها، في نقطة أبعد من المرفق والكتف، أي في الجسد بأكمله حيث يسهم بكليته في ذلك الرقص، في تلك الموسيقا التي أصبحت مرئية، بغية القبض على إيقاع «التاو».

ولا يكون الحصول على ذلك الإيقاع من خلال التناظر، ذي الطابع الإنساني في جوهره، كما بيّن دورر وليوناردو دافنشي حين جعلا من جسد الإنسان ومن تناسب مقاييسه مقياس الكون بأكمله. هنا أيضاً، ليس الإنسان مقياس الأمور. فهو يشغل موقعاً بسيطاً في المنظر الطبيعي. ونحن لا نشعر، أمام ذلك التصوير، بأن الطبيعة ملك يمين الإنسان، بل هو ملك يمين الطبيعة. إذ يحضر عالمٌ يتجاوزنا ويتفوّق علينا ويروح يرقص في الدّرَج، في رشاقة صفصافة أو في قدّ الخيزران المشوق، في الوقفة الشامخة لجبلٍ أو في الصبر الجميل لأشجار الصنوبر الضخمة.

كيف يُترجم هذا الأمر تقنياً؟ بدايةً من خلال التعامل مع المنظور. فالمصور من عصر أسرة سونغ لا يشتغل تحت تأثير حضور «الموضوع». لقد عاش وتأمّل، أحياناً على مدى أشهر، كما هو حال «فان كوان»، في الغابات وفي ممرات الجبال الضيقة. من بعد ذلك يكون التصوير من الذاكرة، ليس من نقطة نظر وحيدة كما هي العين الهندسية للمصوّر الغربي، من عصر النهضة وصولاً إلى الانطباعية، وإنما من منظور

متحرك، متعدّد، منظور الذكرى أو الحلم حيث يكون العرض المتزامن لأوجه عديدة من الشكل ذاته.

إن المنظور، في الدَرْج الصيني، هو عموماً منظورٌ غوّاص إلى الأعماق.

واستخدام ذلك المنظور الغوّاص بالإضافة إلى المنظور المتعدّد لم يكن بهلوانية تقنية: فهذا المنظور محكوم بتصوّر المصوّرين للعالم، وهو تصوّر ليس الإنسان في مركزه. هنا يُنظر إلى العالم، إلى حدٍّ ما، كما كان يمكن أن ينظر لنفسه بالذات، من كلّ مكان ومن لا مكان. وتلك رؤية إلهية.

يُضاف إلى ذلك أن المنظور الخطّي منظورٌ فضائيٌ يرسّخ تأثيراته.

وإذا كنا قد أفضنا في حديثنا عن التصوير في عصر أسرة سونغ، فما هذا إلا لأن ذلك التصوير يتيح، ضمن إطار الفكر التاويّ بالذات، نقل الرسالة الجوهرية للتاويّة، بما يتجاوز التأمل بالكلمات.

زرادشت

تلك المراكز الروحية الكبرى التي هي، في آسيا، متمثّلةً في الهند والصين، وَلّدت، بإشعاعها في محيط القارة، أشكالاً نوعية من الإيمان، كانت في بعض الأحيان بعيدة عنها، ولكنها متوهّجة انطلاقاً من إلهها. وهذا ما كان، على سبيل المثال في إيران، من نبوّة زرادشت (في القرن الخامس) التي تشكل فرعاً أصيلاً من فروع الروحانية الشرقية. وفي الشرق الأدنى أصبح محسوساً، حتى لدى روحانيين ناطقين باليونانية، والذين يُطلق عليهم من غير وجه حق اسم «سابقي سقراط»، لأنهم لم يحضّروا بتاتاً ما جاء به سقراط من أقوال، تسرّب التفكير الشرقي البعيد كل البعد، خاصةً لدى هيراقليط أفسس. وحتى في إفريقيا، انطلاقاً من مصر، ما تزال الأصداء البعيدة من آسيا تتجاوب حتى هذه اللحظة.

في حدود منتصف الألفية الثانية قبل الميلاد، حدث أن القبائل الهندو - إيرانية الرحّل هروباً من الشمال، ثم من السهوب السيبرية، بسبب هجوم موجات متعاقبة من البرد، انقسمت إلى فرعين: فمنهم، من فوق سلسلة جبال هندوكوش، مَنْ تقاطروا إلى الهند حيث اختلطوا بالحضارات القديمة لبلاد «هندوس»، ثم أبعد إلى الجنوب، ليختلطوا مع الحضارات الدراويدية. أما الفرع الثاني فاستقر فوق مرتفعات أفغانستان وإيران.

لقد استمرّ تطورهما على التوازي لفترة طويلة رغم تعارضهما تعارضاً جذرياً: حيث دشّن زرادشت خط ديانات النبوّة، بينما شقّت الهندوسية الطريق للمتصوّفة جميعهم ولجميع المذاهب الغنوصية - العرفانية -.

أما الأناشيد الأولى في كتب «فيدا» الهند فكان تأليفها من القرن الرابع عشر إلى القرن العاشر قبل الميلاد.

وكذلك الأمر بصدد أولى الكتب المقدسة للإيرانيين، أناشيد الـ«أفيستا»، التي كُتبت في الحقبة ذاتها.

«فآهورا - مازدا» لدى الإيرانيين، ونظيره الهندي «فارونا»، كانا في البداية إلهي القبة السماوية، والإنسان يمكنه، بتلقّيه لهبات الضياء، أن يُبعد الموت.

وكانت تحوّلاتهما متناظرة: فالديانة المازدية عند قدماء الفرس اتخذت طابعها الجوّاني في حدود القرنين السابع أو السادس، مع مجيء زرادشت، مثلما هي الحال، في الحقبة ذاتها، مع الديانة الفيدية، ثمّ مع الأوبانيشاد.

نحن من جانبنا سوف نحتفظ، من تاريخ ما يزيد عن ثلاثة آلاف عام، بما لا يزال يغذّي حياتنا. ونبدأ مع ما كان، من القرن السابع إلى القرن السادس، أكبر ثورة معروفة حتى اليوم: انتقال الإنسان من البداوة إلى الزراعة وإلى الاستقرار الحضري للرعاة. وها هو التاريخ يطرح المشاكل، فيهبّ الأنبياء لتقديم الإجابات.

ليست ولادة الزراعة محض ظاهرة اقتصادية لا غير، بل هي أيضاً واقعة أخلاقية ودينية. فللمرّة الأولى لم يعد الإنسان مستعبَداً ببساطة للطبيعة: إذ رغم أن خضوعه كان ما يزال ثقيل الوطأة أمام القوى المادية، لم يمنعه ذلك من الإسهام معها، كفاعل مسؤول، في عملية الخلق. ومنذ تلك الفترة، أيضاً، لم تعد القوى المهددة قوى الطبيعة لا غير. بل أصبح التهديد من بني البشر: وتمثّل ذلك التهديد بالقبائل التي ظلّت في مرحلة البداوة، فهي ما تنفك في ترحال وتحوم من حول الحقول والقطعان لتنهبها.

ردّاً على هذا القلق الممزّق المضاعف، قلق الحرية الأولى المستحوَذة ومعها قلق التهديدات الجديدة للإنسان، أعني تهديد البدو النهّابين، جاء زرادشت.

لقد بينت زراعة الأرض للمرّة الأولى أن بالإمكان العيش بطريقة مختلفة. مختلفة عما كان معروفاً من ترحال وعيش على رعي القطعان وجعلها المصدر الوحيد لكل أسباب الحياة. لقد انفتح مستقبل جديد أمام الإنسان، وها هي قوى الماضي تقف في وجهه موقف المعارضة. إنها مجابهة في معركة جديدة. وهنا جاء زرادشت ليبيّن، نبيّاً ملهماً، الأهداف، ولينظّم، ثورياً متمرّداً، أمور المقاومة.

حتى تاريخه كانت القوى الفاسدة في جوهرها هي قوى الطبيعة، وكان الآلهة الحماة، الذين يجرّب البشر التصالح معهم بأضاحي الأطعمة والحليّ، والحيوان والإنسان، آلهة كونية. أما مع زرادشت فتمّ الانتقال من الآلهة الكونية إلى الإله الأخلاقي. فبدلاً من التعارض الطبيعي بين القوى المعادية والقوى الموالية، أوجد التعارض الإنساني بين (الخير) و(الشر)، وهو ما قُدّر له أن يفرض نفسه على امتداد سبعة وعشرين قرناً.

وإذا كان «زرادشت» نيتشه لا يمتّ بأدنى صلة إلى نبيّ إيران العظيم، فإن نيتشه على أقل تقدير استوعب مقدار ضخامة الثورة التي

أنجزها زرادشت حين كتب بشأنه: «رأيت لزاماً عليّ رفع آيات التمجيد لزرادشت. أيّ زرادشت، أنا مثلك ذلك الإنسان الذي اختارته الأقدار، والذي يضع حدود القيم لآلاف السنين».

لقد فتح زرادشت الإنسان على بعدٍ جديد، البعد الشاقولي، المحوريّ، منتزعاً إياه من انحرافات الطبيعة ومن ضغوط التاريخ القاهرة. وذلك بفضل هذا البعد الإلهي الذي يتيح له الاستشراف النبويّ لمستقبله الخاص.

وكانت تلك النبوة وتلك الثورة متجذرتين في الشؤون اليومية للحياة، في قتال الحياة والموت بين الفلاح والراعي من جانبٍ والبدوي النهّاب من جانبٍ آخر: «من يزرع القمح، يزرع الخير». أما (الشرّ) فهو كل ما يعيق ذلك الكفاح في سبيل أنسنة الطبيعة.

إن زرادشت يظل رائد كل حياة جديدة حين يبادر الإنسان إلى العمل بصفته مسؤولاً عن الخلق. وقد انتشرت كتاباته موزعةً على أربع موضوعات جوهرية:

-رؤية جديدة عن الله (رؤية توحيدية هي منبع العظمة)؛

-رؤية جديدة عن العالم، الذي أصبح ميدان قتال بين الإنسان وما يقف في وجه جهده الإنساني؛

-أسلوب جديد في الارتباط الحياتي مع الإلهي ما دام البشر ما عادوا يتواصلون مع الآلهة بشعائر أو أضاحي مذبوحة وإنما باتوا يلتقون الله في دواخلهم عندما يعيشون حياتهم الإنسانية عيشاً إلهياً.

-أسلوب جديد في الارتباط الحياتي مع الطبيعة، قوامه احترام كل حياة، حيوانية أم نباتية[3].

والرؤية الجديدة عن الله، لدى زرادشت، ليست مجرّد انتقال من إلهٍ كوني إلى إلهٍ أخلاقي وحسب، بل هي أيضاً رفضٌ لكل تصوّر

---

[3] انظر بول دو بروي، «زرادشت»، باريس، بايو، 1978.

يجعل من الله شبيهاً بالإنسان. وهذا هيرودوت، الذي لا يُشتبه به بأنه ميّالٌ إلى الفرس أو نافرٌ من الإغريق، يُضطر للاعتراف (I، 133) بأن الفرس «لم ينسبوا أبداً إلى الآلهة طبيعة بشرية، كما هو حال الإغريق».

مع زرادشت جرى التأكيد في الوقت نفسه على تعالي الله وحلوله. أما في الديانة المازديّة ما قبل زرادشت، تماماً كما كان الحال في زروانية الكهنة المجوس من بعده، فقد سادت الثنائية. كان المجوس يفسدون مذهبه بإحياء الشعائر القديمة للتضحية بالدم، متعبّدين الإله الرافديني الغابر، زروان، الذي تدور أمام نظراته القاسية اللامبالية المعارك الميثولوجية للإلهين الآخرين: أهرمان، قوة الشر، وأورموزد هرمز، رب الخير، مبشّرين في آنٍ معاً بتعددية الآلهة وبثنائية جذرية. ومثل تلك الثنائية لا يمكن أن تؤدي سوى إلى الهرب من العالم الواقعي للخلاص من الشرّ في الأرض.

أما زرادشت، فكان يرى، على العكس، بأنه لا يوجد سوى إله واحد: آهورا - مازدا، وهو ليس مصدر أي شرّ: بل لقد خلق الحرية. حرية الاختيار بين الخير والشر. وهذا بحدّ ذاته نتيجة التعارض الجديد والأساسي، الذي يشير إليه زرادشت بقوة في أناشيده، أعني التعارض بين ما يطلق عليه اسم «الحارث الخيّر لأرض البشر» والبدويّ النهّاب والمخرب. كل إنسان مسؤولٌ عن اختياره. فهذا قفل قبّة تعاليم زرادشت. ويمكن للإنسان الانخراط في جيش الشر، مقتفياً قيادة أهرمان الذي هو شبه ملاك مغضوب عليه، أو يمكنه كما كتب زرادشت، «أن يكون ممّن يعملون منذ انبلاج الصباح لتعزيز إشراق النهار»، من أجل انتصار مبدأ الخير: سبينتا مانيو.

لقد خلط كتّاب الرومانسية الأوروبية غالباً، خاصةً شيلي وفيكتور هوغو، مذهب زرادشت مع الثنائية المازديّة ما قبل ثورة النبي.

دونما أدنى شك، هناك معركة ناشبة، في الزمان والمكان، بين

مبدأي النور والظلمات، لكن في المدى الأبعد، هناك الحرية: فهي التي وفّرت إمكانية اختيار الشر، لكنها هي وحدها من خلق الله.

يمكن للإنسان، في كل آونة، الحصول على خلاصة، أي استرجاع حريته البدئية، قبل اختيار الشر. وهكذا، ففي البدء لم تكن الهبطة، بل في البدء كان الاختيار.

وهذه الرؤية الجديدة لله أدّت إلى رؤية جديدة للعالم: فليس المطلوب الهرب منه بحجة أن الشرّ إلهٌ قوته كقوة إله الخير، وبأن الخلاص يقوم على ترك الأرض له طلباً لعيش حياة سماوية. بل الحياة، في نظر زرادشت، هي على العكس من ذلك معركة. معركة داخلية بصورة غير قابلة للتجزئة (تصدّياً لنوازعنا الظلامية الخاصة) مثلما هي معركة خارجية (تصدّياً لأنصار نشاط الظلمات). إن هذا المذهب يعطي مقام الصدارة للعمل، بكل ما له من أبعادٍ داخلية وبكل ما له من فعالية. فكل إنسان هو في الوقت ذاته مقاتل وصوفيٌّ. ولديه يقين مطلق بختام المعركة الذي سوف يشهد انتصار المخلّص الأخير، ذاك الذي سوف يأتي في نهاية الأزمان لإتمام تحوّل العالم، فانتصار ذلك المخلّص، ساوشيان، سوف يكون في آنٍ واحد انتصار الحرّيّة المستعادة ونشوء نظام إنساني على الأرض. علماً بأن كلّ من يُسهم، منذ الآن، بمجيئه، هو ساوشيان. لأن ذلك الانتصار هو في آنٍ واحد انبعاثٌ وثورة.

وكما كتب درامستيتر، مترجم الـ«أفيستا»: «أفقر أتباع زرادشت، أضعفهم شأناً، يعلم بأنه وُلد جندياً خلف ساوشيان، وأنه، عن طريقه، سوف ينتصر الخير». مثل ذلك الإيمان لا يكفي بأن يعكس العالم أو أن يشرحه، وإنما هو قوّة حيّة عاملةٌ على تغييره. ومريد زرادشت هو من يسأل نفسه كل صباح: «وأنا، ما أنا فاعلٌ بهذا النهار كي يصبح العالم أكثر عدلاً وأبهى جمالاً؟».

تهدي النبوّة الثورية لزرادشت البشر إلى دورٍ جديد في هذا العالم، إذ تطالبهم بالفضائل الثلاث الكبرى: «التفكير الطاهر»، الذي هو

تركيز داخلي للصلاة والإيمان: «الكلام الطاهر»، الذي هو ذكاءٌ، ليس بخدمة أية غاية لا على التعيين، وإنما برهن تمييز المخطط الإلهي وتنفيذه: «العمل الطاهر»، الذي هو زجٌ كامل للحياة في تلك المعركة. رسالة كل إنسان أن يكون منقذاً للعالم، بذلك التفكير، بذلك الكلام، بذلك العمل. وهكذا تمّ خلق نوع من الفروسية.

وها هو سري أوروبيندو، منوّها إلى قرابة عالم «فيدا» الهند وعالم إيران زرادشت، يكتب بأنّ في هذا وذاك «حياة الإنسان هي في آنٍ معاً تضحية، وسَفَر، ومعركة».

لقد أعطى زرادشت وجهاً وصوتاً للأمل. كما أعطى قانوناً للحياة في سبيل قهر الموت. فدشّن بهذا طريقة جديدة لعيش الروابط مع الإلهي. وكانت تلك الثورة «اللاهوتية» أحد جوانب نبوّته الثورية. فهو قد ألغى الشعائر والأضاحي، خاصة ما كان من أضاحي الحيوان وقرابين البواكير. فالأضحية الوحيدة، حسب رأيه، هي الأضحية الداخلية والشخصية لدى الإنسان الذي طهّر تفكيره، وكلامه، وعمله، كي يُسهم في تحقيق المستقبل الإلهي للإنسان.

كانت هذه العلاقة مع الإلهي تغيّر بطبيعتها تلك تحديداً العلاقات مع الطبيعة جمعاء. ومما لا شك فيه أن غوته هو من أوائل الأوروبيين الذين اكتشفوا ذلك الإسهام الذي جاء به زرادشت دعماً لانسجام الإنسان مع الطبيعة: «لم تكن حدود ديانة قدماء الفرس لتتوقف عند عبادة النار (..) يبدو زرادشت بأنه أول من غيّر تلك الديانة الطبيعية (..) وتلك الديانة تقوم على كرامة العناصر جميعها (..) ومن هنا، كانت إرادتهم ألا يدنسوا الماء، أو الهواء، أو الأرض. وكان من شأن هذا الاحترام لجميع الأشياء الطبيعية، التي هي البيئة المحيطة بالإنسان، أن يؤدي إلى جميع الخصال الحميدة في التمدّن (..) فجميع الأعمال التي تبتسم الشمس لها كانت تمارَس بأسمى آيات الحميّة».

إن الإنسان، في رأي زرادشت، مسؤول عن الكون قاطبة.

ورسالته، بعمله وبمعاركه، تقوم على أن يتابع خلق الطبيعة والتاريخ على حدٍّ سواء.

كما أن زرادشت هو أيضاً واحدٌ من عظماء الشعراء على مرِّ الأزمنة. ولنستمع إليه، في بعض أناشيد لـ«أفيستا»، الـ«غاتا»، التي هي من تأليفه:

«ثمة نفسان متعارضتان تعارضاً لا شفاء منه في التفكير، والكلام، والعمل. فهذه تأتي معها بالحياة، وتلك بالموت. وتتجابه النفسان في كل إنسان، في كل شعب. إنهما تتجابهان منذ الإنسان الأول وإلى آخر الأزمنة.

فليحسن البشر الاستماع والفهم، إذ بالاختيار الذي سوف يقومون به بين الضياء والظلمات يرتبط مصيرهم في العالمين. الضياء والظلام، الحياة والموت.. فكيف السبيل للاهتداء لهذا الطرف، ومجانبة الطرف الآخر؟ ومَن تقاصص؟ ولمن تهب السعادة؟ أمّا ذاك الذي يفضّل الله فهو الحارث الطيب لأرض البشر.

وعلى العكس، فالإنسان الآخر يورد كلمتي موارد الهلاك وهو يرمي نظرته المدمّرة على الثور قَيْد الحراثة وعلى الشمس. إنه ذاك الذي ينشر الأسى في الحقول ويهين الصالح، ذاك الذي يطلب الحياة باستغلال القوة، ذاك الذي يشتهي السلطة كي يجمع منها المال.. أولئك هم مدمّرو العالم.. إنهم يدمّرون العالمين.. يدمّرون أرواحهم ويدمّرون العالم. غير أن التاج الذي يجرفه الشر مآله الهلاك. ومَنْ لمنعهم من ممارسة الطغيان بحرية؟ العمي الصمُّ توحّدوا في سدّة السلطة. وها هم في طريقهم لتدمير عالم البشر.

إلى أي أرضٍ أوجّه خطاي؟ إلى أين أوجّه صلاتي؟ الجميع هجروني. والطغاة غطّوا عليّ بكراهيتهم وراحوا يضطهدونني. بأية قوة، إن لم تكن قوتك، أستطيع أن أنشر كلمتك وأحقق النصر لعدلك، إيه، يا آهورا مازدا؟

أرتجي منكَ القوة والسعادة كما الصديق يعطي للصديق. متى إذاً يكون قدوم أولئك الذين عليهم أن يأتوا بأيام النور العظيمة؟

وأنا أصلّي، باسطاً يديّ، أطلب ذلك الفرح لإنجاز أعمالك. إيه، يا مازدا، يا إله النور. سوف نجابه بفرحٍ امتحان النار القادرة، امتحانك في يوم القيامة، إيه! يا مازدا، ناركَ السريعة والقوية، النار التي تنشر إشعاع الفرح، وتلك أيضاً التي تقاصص وتحرق.

حتى آخر دوران العالم، حتى قيامته سيد العالم لن يكرّر مرّة جديد ة خطأ جعله يموت. وإنك ستهب القدرة للصالحين، في نهاية الأزمان. وإنني لواهبٌ نارك قربان صلاتي. وأمضي إلى النور بكل قوة الرغبة في أعماقي».

واستمعوا إليه. فهكذا كان يتكلّم زرادشت وهو يبشّر الصالحين، كتبيّ، بالنصر الذي سوف يكون مكافأة معركتهم.

يسائل زرادشت الخلق:

«أريد أن أكون إنساناً يتكلّم بفم وكلام إله، ويتحرك بيدَيّ إله. أريد أن أخلق آيات تعمل منذ الفجر على زيادة ضوء النهار، آياتٍ تبتهج بها نظرة إله في ضياء الشمس.

علّمْنا الدروب المقدسة.. وفرح حياة تدوم دائماً، إيه! يا مازدا، أمْلِ علينا الكلمات، والأفعال التي سوف تجعلنا نخلق عالماً جديراً بالقيامة. أنا آتيكم بكلمة الصحة، والقدسيّة، والخلود. لمازدا المُلك. وإنّما به يكون العالم تفكيراً. وإنما هو واضعُ الفرح في النور السماوي».

هذا الوعي للحضور الحيّ لله ولفرائضه، جعل من زرادشت أول الأنبياء العظام. فهو يتكلم باسم الوحي الذي حمل رسالة نقله إلى البشر. ولقد جاء ذلك التعليم مذ ذاك ببعضٍ من الأفكار الحيوية الكبرى في باقي الديانات النبوية: الحضور الفاعل، في العالم وفي الإنسان، لإلهٍ واحدٍ أحد.

وهذا الإله رحمن. وإنه، من أجل تحقيق أعظم كمال ممكن، وهب

الإنسان الحرية.. وحريّة الاختيار تلك هي التي أتاحت حدوث الشر. فالإنسان، بما هو كائن حرّ، مسؤولٌ مسؤولية كاملة عن اختياره.

إن كفاح البشر، الذين اختارت حريتهم خلق عالم أكثر صلاحاً وأكثر جمالاً، خلق «ملكوت الرب»، «خلق سماءٍ جديدة وأرضٍ جديدة»، يمضي في طريق القضاء الإلهي الذي قدّر إنقاذ الإنسان والعالم»[4].

هيراقليط أفسِس

في المقاطع القليلة الباقية لنا من هيراقليط أفسِس، من خلال الاستشهادات الواردة عنه لدى الكتّاب اليونان، تعبُر ما تزال نفحةٌ من تلك العالمية والغائية بآفاقهما المترامية:

18- دون الرجاء، لن نعثر على ما لا رجاء فيه، على ما لا مجال للعثور عليه والذي هو بعيدٌ عن التناول.

62- خالدون، فانون؛ فانون، خالدون؛ حياتنا هي موتُ الأوائل وحياتهم هي موتنا.

63- ومن هنا، ينتصبون ويصيرون الحرّاس اليقظين للأحياء والأموات.

114- أولئك الذين يتكلمون بذكاء عليهم أن يجعلوا مستندهم الذكاء المشترك لدى الجميع، كما المدينة المستندة على القانون، بل بأشدّ وأقوى من ذلك. لأن القوانين البشرية جميعها غذاؤها قانون إلهي وحيد، هو المسيطر على كل شيء، ما شاء ذلك وطاب له، ففيه الكفاية لكل شيء ويتجاوز كل شيء.

116- وُهب البشر جميعاً معرفة أنفسهم والقيام بما يبرهن عن الحكمة.

---

[4] بعد مرور قرون، ها هو الفيلسوف الإيراني السهروردي، في القرن الثاني عشر، يقدم إلى الثقافة العالمية تركيبة مجيدة تضم نبوّة زرادشت وصوفية الإسلام الشيعيّ. فكتابه «الحكمة الشرقية» يؤلف إحدى قمم التفكير الكوني من خلال الدمج بين الفلسفة والتصوّف.

إفريقيا

حفظت لنا إفريقيا، أم الأعراق والبشر، حتى يومنا هذا، تلك العلاقة الحية بين الإنسان والعالم، بين الإنسان وقومه، بين الحقائق المرئية والحقائق اللامرئية، وهي ما شاهدنا ولادتها في مصر الإفريقية، حيث تهبُّ نفحةٌ من الروحانية الشرقية:

«كتاب الخروج إلى النور» (1550)
والذي نسمّيه: «كتاب الأموات»

ترتيل مرفوع لأوزيريس
إله الأحياء والأموات

«أرجعْ روحي، يا أوزيريس، إلى فطرتها الإلهية.
أحيا بعد الموت حياةً جديدة.
أصلُ وأختلط بحشد الآلهة،
ولن أموت الموت الثاني،
لأن ذراعيّ احتضنتا جميع الأشياء المخلوقة،
والعوالم المقبلة تتبرعم في صدري.
لقد اعترف الآلهة بشيمتي كإله.
فإليّ مرجع نظام العوالم الجديدة.
أنا الروح الحيّة،
للجسد الهائل دون حياة إله.
فيّ تتعقد جميع مصائر الكون.
أنا إلهٌ ما يتغيّر.
أنا مَن يمشي قُدُماً
واسمه سرٌّ مستسرّ.
انظر، ها قد وُلد إله
وسوف يستمد من حياتك الخالدة.

أنا أرى، أنا أحيا. انظر إليّ، أنا أحيا
وتصحو على الضياء الجبال العامرة بالقبور.
أُلقي التحية في الآلهة على والديّ وإخوتي.
أنا أرى، أنا أحيا. انظرْ إليّ، أنا أحيا.



بالتأكيد لا توجد ثقافة إفريقية وحيدة. فهناك فرق بين أقوام الغابة وأقوام المراعي الخضراء، بين المزارعين المقيمين والبدو الرحّل، بين حضارة القوس وحضارة الرمح، بين أقوام الصحراء وأقوام الأنهار، لكن، هناك وحدة عميقة تفرض نفسها حول المعنى الإفريقي للحياة، بما يتجاوز جميع تلك الفروق والاختلافات.

ونجد التعبير عن المشاركة الحميمة بحقيقة الأشياء في قصيدة تنشدها جماعات «الفاندا» في زمبابوي[5]:

الأرض جسدنا، نحن البشر.
الماء دمنا، نحن البشر.
عيدان الخيمة ضلوعنا.
الحبال، أربطة عضلاتنا.
العشب، هذا شَعرنا.
العصا في مركز كل شيء، هي الرجل.
والركن الحميم، من تحت، هو المرأة.

وما هبّت النفحة الآسيوية لتلهم أوروبا رؤية إنسان جديد، أخ للإلهيّ من خلال نيتشه في «هكذا تكلم زرادشت»، وكازنتزاكي في «التمارين الروحانية»، إلا مع نهاية القرن التاسع عشر لا غير:

---

[5] بقي اسمها طويلاً، روديسيا، على اسم القرصان الأفاق الذي فتحها: سيسيل روديس.

«أفتّش عن إنسان؟»
مصباح المافون كان مضاءً في وضح النهار.
الجمهور ملتفٌّ من حوله. صامت.
«أفتّش عن الله!» هكذا كان يردّد حسب نيتشه.
«أفتّش عن الله!»
«لقد مات، نحن قتلناه.
لأننا تخلّينا عنه في كفاحه، يضيف كازنتزاكي.
هو «واحد أحد» مع ذلك، إنسان أمْ إله، لا يهمّ.
هو حيّ. لكنه غير مرئيّ يجعل الله اللامرئيّ مرئيّاً:
كان اسمه يسوع.
قيامته؟
هي ممكنة في كل يوم.
في كل آن.
حينذاك يكون الآخر قد عثر على إنساني
أو على إلهي.
فلنفتّش معاً».



لم أعرف تلك الرؤى المضيئة عن الله والإنسان إلا في عيون الكتب المقدّسة لبلاد الهند أو الصين أو في ومضات نيتشه، لكنني سمعتها ذات يوم تردُ بأكثر الصيغ تواضعاً وأبلغها تأثيراً، على لسان أكثر الناس تواضعاً وأبلغهم تأثيراً: هندي من سييرا مادر، في المكسيك، فكان أن نفخ صوته الحياة في ما لم يكن لديّ سوى كتابات تبعث على الاضطراب، المعنى الحيّ لدعوةٍ تنادي، واسمعوا القصة:

عام 1949. في قلب عاصفة هوجاء في سلسلة جبال سييرا مادر. كانت السيّارة تهتزّ مثل أرجوحة طفل.

ففوضنا أمرنا، بابلونيرودا، وبول إيلوار، وأنا، للسائق الهندي، المعتاد على تلك الجبال، ورحنا نسبح كما الأجنّة، في السائل الهلاميّ داخل رحم الأم.

«كم من الوقت استمرّ هذا الحلم خارج العالم»؟ لقد وصل إلى نهايته أمام كوخٍ فقير انفتح بابه على السريع كما لو من أجل تخليصنا من الجحيم.

وكان هناك عجوز يبدو ساهراً منذ ولادة العالم.

شرح بابلو نيرودا بأننا جئنا لمقابلة الجنرال لازارو كارديناس[6]، في الطرف الآخر للجبل.

لَفْظُ ذلك الاسم أخرج من الظلّ أيقونة: صورة في صحيفة صفراء تمثّل: «بابا لازارو» وهو يوقّع مرسوم توزيع الأراضي على الفلاحين وتأميم شركات البترول.

«بابا لازارو»، تمتم حامل القنديل. لقد أرجع إليهم أرض باشا ماما الإلهية، والكنوز في حناياها، و«أنتي»، إله الشمس فيها.

نزل القنديل إلى طاولة كانت تضم جميع الثروات الأخوية في البيت: شطائر الذرة التي رحنا نتقاسمها بصمت، مثل طقس المناولة.

راحت شفتا الهنديّ العجوز ترسم، كما لو كان شاعراً جوّالاً ملهَم القريحة، ملامح حياة صارت إلى توقف منذ 500 عام لكنها ما تزال مستقرة في آلاف القلوب والأحلام. وأخذ بابلو نيرودا يترجم لنا كلمة بكلمة، بكل احترام، أقوال الهندي:

«من آلاسكا إلى أرض النار، من تيوتيهوا كان إلى كاشي بيكشو، كنا جماعة واحدة لا تفريق بيننا. ومزّق الغازي النسيج. لم يكن لدينا حتى الكلمة المرادفة لما تقولون أنتم عنه الفرد. فلم يكن بيننا من يعتقد بأنه

---

[6] رئيس الجمهورية المكسيكية من 1934 إلى 1940.

مالك جزء من الخليقة، من نباتها، من حيوانها. مثلما لم يكن مالكاً لهواء التنفّس أو للمطر الذي يعطينا إياه (الروح) العظيم. تلك الحياة الواحدة كانت للجميع وفي الجميع: للفهد وللنسر، للنجوم وللنملة. فالماء أخٌ لنا والشمس أب. كنا جميعاً جزءاً لا يتجزّأ من تلك «الجماعة» التي لا حدود لها. وقد نحت أسلافنا إيمانهم في جمال الحجار. فكانوا يخصصون لبناء المعابد والأهرامات تمجيداً للآلهة واهبة الحياة وقتاً أطول مما يخصّصون لرعاية شؤون وجودهم الخاص. وجاء الغاصبون فبقروا بطن الأرض ليسرقوا منها ذهبها، الرب الذي يعبدون. إلى حين مجيء الغزو، كان العمل عيداً وفرحاً. فأصبح العذاب اليومي للعبيد».

يمكن العيش بطريقة مختلفة

ومنذ تلك الليلة، ما حلمتُ في يومٍ من الأيام بفجر أمجد وأعظم. وللمرّة الأولى رحتُ أسأل نفسي، وأنا أصغي لتلك القصيدة الخالدة عن الشيوعية الكونية، إن لم تكن شيوعيتي مفتقرة إلى ذلك البعد القدسي، وإن لم تكن شيوعيتي أوروبية بصورة ريفية مزرية.

ذلك التساؤل، وذلك القلق، ما فارقاني مذ ذاك في أي يوم، فهما، منذ خمسين عاماً، خميرة حياتي وحياتها.

الفصل السادس

جيوبوليتيكا القرن العشرين

أبلغ حدث بدلالته في هذا القسم الثاني من القرن العشرين ليس هو انفجار الاتحاد السوفياتي، كاريكاتير الاشتراكية والماركسية، وإنما هو إفلاس الرأسمالية بعد هيمنة لنصف ألفية على عالم تأخذ بيده اليوم، إذا لم نحطم انحرافاتها، نحو انتحار للكوكب الأرضي بأكمله.

لماذا؟

لأن رأس المال تمّ جمعه بدايةً على امتداد خمسة قرون من التسلّط الكولونيالي، وأن استثماراته حُصرت لاحقاً في البلدان فائقة - التصنيع داخل أوروبا العتيقة، مع خلقها في تلك الأوروبا، بالدعاية والسوق الكبيرة لأكثر الاحتياجات تكلفاً واصطناعاً، وأحياناً أبعدها ضرراً. كان ذلك الرأسمال خلاقاً في أصوله، إذ ثمّر نفسه في مشاريع إنتاج أو خدمات، لكنه تحوّل إلى رأس مال للمضاربة، أي أنه أصبح طفيلياً بالخالص.

فلم يعد المال يُستخدم في خلق منتجات مفيدة، وإنما في خلق المال. وما من معيار موضوعي يمكن أن يكون أفضل للدلالة على الانحطاط من المعيار التالي: العمل الخلّاق لم يعد يُستخدم لتطور الإنسان، ولتطور جميع البشر، وإنما غايته انتفاخ «فقاعة مالية» لصالح أقلية ضئيلة لم يعد لها من هدف نهائي سوى زيادة حجم هذه الفقاعة. وهكذا، فمشاكل العمل، والإبداع، وحتى الحياة، لم تعد مطروحة بالنسبة لذلك العمل.

بل إن معنى الكلمات بالذات أصابه الفساد.

-فما زالوا يسمّون «تقدّما» ذلك الانحراف الأعمى المؤدي إلى دمار الطبيعة والبشر.

-ويسمّون «ديمقراطية» أرهب تباعد عرفه التاريخ ما بين «الذين يملكون» و«الذين لا يملكون».

-ويسمّون «حرية» نظاماً يتعلّل بذريعة «التبادل الحرّ» و«حرية السوق» ليفسح المجال أمام الأقوى لفرض أقسى الديكتاتوريات لا إنسانية: الديكتاتورية التي تسمح لهم بالتهام الأضعف.

-ويسمّون «عولمة»، لا الحركة التي يمكن لها بإسهام الثقافات جميعها أن تؤدي إلى وحدة متناغمة للعالم، وإنما يطلقون تلك التسمية، بالعكس، على الانقسام المتعاظم بين الشمال والجنوب، والناجم عن وحدة إمبريالية، تدمّر تنوع الحضارات وإسهاماتها في سبيل فرض لا ثقافة الساعين إلى التحكم بشؤون الكوكب الأرضي.

جريمة تصبح ديانة : «ربوبيّة السوق»

يطلق اسم «تطور» على النمو الاقتصادي بلا نهاية والذي ينتج أكثر فأكثر وتزداد سرعة إنتاجه أكثر فأكثر، أيّاً كان الإنتاج، مفيداً، غير مفيد، ضاراً، أو حتى مميتاً كالتسليح أو المخدّرات، ولا يُقصد به تطوير الإمكانيات البشرية، الخلاقة، على مستوى الفرد والجماعة.

ضمن مثل هذا الانحراف تنتج بالتأثير المتبادل بطالة أولئك الذين ما عادوا قادرين على الإنتاج لأن ثلثي العالم ما عادوا قادرين على استهلاك حتى ما يقيم أوَدَهم، وهجرة الأكثر حرماناً وعوزاً. وليس هذا سوى الانتقال من عالم الجوع إلى عالم البطالة والإقصاء.

اقتُرفت غلطة التوجّه تلك منذ خمسة قرون حين وُلدت، مع الجوع للذهب، ومع ثمل التقنية المساعدة على إخضاع الطبيعة والبشر، حياةٌ لا هدف لها، ديانة حقيقية حول الوسائل، ديانة وصلت اليوم إلى ختامها:

«ربوبيّة السوق» التي تُولّد استقطاباً متعاظماً للثروة الاحتكارية، بل قل المافوية، في أيدي حفنة قليلة، مقابل بؤس الجموع الفقيرة.



ما يزال هناك زمانٌ للحياة، ولكن بطريقة معكوسة كلّيّاً. فأسياد سديمنا المؤقت لا يتكلمون إلا عن «أقلمتنا» (أي إخضاعنا) مع تلك الانحرافات لعالمٍ دون بشر، لبشر دون مشروع، دون غائية إنسانية، علماً بأن أية نهضة، أو حتى توفير أبسط بقاء للإنسانية لا يتطلب تأقلماً مع مصير الموت ذاك، وإنما القطيعة الجذرية معه. ولن تكون لنا نجاة من الواقعية القاتلة والقدرية إلا بيوتوبيات الرجاء التي يسمّيها فاسدو هذه الأيام أحلامنا الواهمة.

وبدلاً من اعتبار المنطق الاقتصادي الحالي لمعاهدة ماستريخت، ولليورو، ولاقتصاد السوق، قدراً لا محيد عنه، فالمطلوب قطع العلاقة مع ذلك المنطق، أي الانتقال من منطق المضاربة والاحتكار إلى منطق الإنتاج والإبداع الإنساني على صعيد العالم قاطبة، وليس على صعيد أوروبا، كولونيالية بالأمس، مرابية اليوم، باستغلالها من خلال الديون لعالمٍ جعلته دون مستوى التطور لتحقيق تطورها الخاص الذي تعرّى من إنسانيته.

إن وسائل التدمير بالسوق، والذرّة، والصواريخ، وفّرت إيجاد وحدة للعالم، من أجل تدمير نفسه بنفسه. بينما توفر وسائل الاتصال الأرضية، بحرية أم جوية، أم بالأقمار والانترنيت، إيجاد وحدة أخرى للعالم.

هذا المستقبل الذي ما يزال بذرةً، بممكناته الجديدة تلك، قد بدأت بذرته تُنتش. وبالضبط من حيث يشرق النهار: في «الشرق». بالضبط من حيث كانت الوحدة البشرية والإلهية لأوّل مرة تفكيراً:

«الاتحاد مع (الكل)»، حين بدأ تعليم «التاو» باعتباره سرّ مستقبلٍ ذي وجهٍ إنساني.

تلك الآسيا التي لم تكن أوّل من جاء بفكرة «التاو» وحسب بل ابتكرت الوسائل الروحية للوصول إليه، في الهند مع أسفار «الفيدا» والأوبانيشاد، ومع الباهاغافاد جيتا، ومع بوذا.

تلك الآسيا التي ارتفع فيها، في إيران، مع زرادشت، الطموح الإنساني العظيم لصراع الخير في مواجهة الشر، داعيةً كل إنسان ليكون من أولئك الذين ينهضون قبل نهاية الليل ليعملوا على ولادة النهار.

نهاية القرن العشرين هذه لها رائحة المقبرة

وتلك مقبرة الآمال. الآمال الميتة: أمل الاشتراكية، ذاك الذي أعطى، منذ قرنٍ كامل، وجهاً لأحلام الذين عاشوا تدوسهم النعال الحديدية الاضطهادات الاجتماعية والكولونيالية. الاشتراكية التي عمل على إفسادها أولئك الذين زعموا أنهم منجزوها في التاريخ، والصائنون لها، باستنساخ أنماط التنمية نقلاً عن ألدّ أعدائها. بالإضافة إلى التعهّرات السياسية لمن باعوا أوطانهم. أولئك الذين، من آدم سميث إلى فون هايك، أرادوا أن يستبعدوا من التاريخ مشيئة البشر كي يستسلموا لانحرافات السوق باعتبارها النواظم الوحيدة لجميع العلاقات الإنسانية، وأعلنوا «نهاية التاريخ». فكان من نتائج ربوبيّة السوق تلك أنها أدّت إلى موت الإنسان من بعد موت الله.

حينذاك راحت تتكاثر على أطلال الخرائب، تكاثرَ الفطور السامة، عصابات المافيا وقَتَلَتُها المجرمون. فالعاطلون عن العمل، والمهمّشون، والمتسوّلون، بالملايين، هائمون في الشوارع، كما في جميع البلدان التي كان من نتيجة «الليبرالية الاستبدادية»، أي «إحياء الرأسمالية»، تكديس الثروة لدى قطب في المجتمع والبؤس في القطب الآخر.

وثمة أمل آخر، عمره ألفا عام، أمل رسالة التحرير التي جاء بها

يسوع، أشرق منذ خمسين عاماً تقريباً مضيئاً سماء العالم المسيحي، مع الانفتاحات على العالم التي بدأت بـ«مجتمع الفاتيكان II»، برعاية البابا جان بول العظيم. وهذا الأمل اليوم، هو أيضاً، زهرة في الخرائب والأطلال، منذ «إحياء لاهوت التسلّط»، لاهوت قسطنطين والإصلاح الديني المضاد في «مجمع ترونت». وهذا اللاهوت مدموغ بتكالب «الخورنة الرومانية» (بالتواطؤ مع الـ C.I.A) في التصدي للاهوت التحرير في أمريكا اللاتينية، وذلك بالمباركة التي وُهبت لأوروبا الكولونيالة، منذ تصريحات جان بول الثاني، في كامبوستل، ثم في سان - دومينيك، حيث أطلق اسم «نشر الإنجيل» في أمريكا على إبادة الهنود الحمر.

وقد أعطى ملخصاً عن ذلك النكوص في «التعاليم الدينية لعام 92».

وأخيراً فالعِرف الإنساني العظيم، عِرْف تحرير رقيق الكولونيالية، عِرْف المونسنيور لاس كازاس، وفيكتور سكولشر، والب غريغوار، وغاندي، ومانديلا، ودون هيلدر كامارا، أنكرته وجحدته «كنيسة» عادت تكتسب هيكلية ملكية وراثية، كنيسة «رومانية» أكثر مما هي «عالمية».

إن التعصّب الأساسي والأول في الكولونيالية، الساعية لأن تفرض على العالم قاطبة اقتصادها، وسياستها، وجيوشها، وثقافتها، وديانتها، بإنكار جميع الآخرين وبذل الجهود لتدميرهم، حقق الانتصار، مع نهاية هذا القرن، في أكثر الحركات الدينية والقومية تعصباً وتزمّتاً.

-إيمان إبراهيم، الممهور بالتضحية الأكبر، كان يبشّر بتحالف الله مع «جميع أهالي الأرض»، فاستُعيض عنه بقومية متوحشة وضعت دولة إسرائيل محلّ إله إسرائيل، وأوكلت إلى تلك الدولة فتح «المجال الحيوي»، و«التطهير العرقي»، وتقسيم العالم إلى «مصطفين ومنبوذين»، و«صدام الحضارات»، فذاك هو قدرها المرسوم لها.

-نهوض يسوع، و«اختياره التفضيلي للفقراء»، مرّغته العصبية الاستبدادية لكنيسةٍ استعادت طابعها الإمبراطوري والقسطنطيني،

طامرةً، تحت أخلاقوية موسوسة بالجنس، المشاكل العظمى، مشاكل البؤس والحرب.

-الرسالة العالمية للقرآن، المكرّمة لجميع الأنبياء، والتي أسهمت على مدى خمسة قرون في مزج الثقافات والحضارات، انغلقت على تقاليد وأعراف الشرق الأدنى، على «إسلاموية» تحولت إلى آفة في الإسلام، انتهت حرفيتها العمياء إلى ضلالات حركة «طالبان».

وأمريكا اللاتينية التي أصبحت ضحية المحميّين من الولايات المتحدة، من بنيوشيه في البرازيل وصولاً إلى بايرون في الأرجنتين، ليس لها من عدوّ إلا كوبا ونيكاراغوا.

وإفريقيا، التي تعيش تحت وطأة أكثر الديكتاتوريات دموية، بمساعدة قدامى المستعمرين الذين انضمت إليهم الولايات المتحدة، «أبيحت للسديم»، من الجزائر إلى راوندا وزائير، وعوملت بالمقاطعة من السودان إلى ليبيا، وهي في جميع أرجائها تتهددها المجاعة والأوبئة.

وآسيا خرّبتها أوائل انفجارات «الفقاعة الاحتكارية»، المولودة في بورصات «وول ستريت» أو «سيتي». وأولئك الذين اقترفوا «جرائم بحق الإنسانية» منذ هيروشيما حتى أندونيسيا وصولاً إلى الفيليبين في ظل عميلهم ماركوز، لديهم الجرأة ليقدّموا أنفسهم كـ«مدافعين عن حقوق الإنسان» تصدّياً للصين وإيران.

وفي أوروبا المستزلمة، أوروبا مستريخت واليورو، تُصدّر الولايات المتحدة بطالتها وثقافتها - المضادة عن طريق أفلام العنف واحتكار الإعلام باسم «حرية التجارة»، بينما تستبعد كل «منافسة» له بقوانين الحظر مثل قانون هيلمز بورتون أو آماتو، وهي القوانين الأمريكية التي تدّعي التشريع من أجل باقي العالم.

لقد جرّبنا تبيان الكيفية التي يمكن لها القفز من فوق أنقاض القرن العشرين لبناء القرن الواحد والعشرين بوجه إنساني.

وإن هذا الكتاب، وقوفاً في وجه ترك الحبل على الغارب لبدائية ربوبيّة السوق و«الليبرالية الاستبدادية» اللذين يولّدان ويغذّيان حركات التعصّب الديني، والقوميات، وجميع المستحاثات المولّدة للحرب، ما هو غير محاولة لإعادة تأكيد تعالي الإنسان من خلال التحكّم بمستقبله، من خلال إحداث طفرة في اقتصاده، في سياسته، في نظامه التعليمي والتربوي، في إيمانه.

ما يزال الوقت ملائماً للحياة.

نحن قادرون على هذا.

وقوفاً في وجه قدرٍ مكرّس للموت، أقدّم الخطوط العريضة لمستقبلٍ سبق أن بدأ وعلينا إذكاء توهّج جمراته.

ولن يكون هذا من صنع شخص بمفرده، ولا من صنع شيعةٍ ما.

نحن نرمي قارورة إلى البحر لنقول كلمة لا غير، ألا وهي أنّ موت كوكب الأرض ليس قدرنا المحتوم.

وقوفاً في وجه جميع أشكال التسليم بالأمر الواقع بقولة «هكذا!»، بينما يمكن أن تكون الأمور غير «هكذا»!

ثمة سؤال قد طُرح. نداء في غيهب الليل ينادي على كل إنسان كي يشارك في العمل على ولادة النهار.

عالمٌ منكسرٌ

سوف يكون القرن الحادي والعشرون مسرح أكثر الحروب الدينية حسماً. والقضية مآلُها: «انتحار الكوكب الأرضي أو انبعاث الإنسانية».

فمع مطلع قرننا العشرين كانت الديانة السائدة في الغرب والمتجهة إلى الانتشار على مستوى العالم: «ربوبيّة السوق».

كانت تتطلع إلى قولبة الكون بحيث يكون كل شيء قابلاً للبيع والشراء.

ولم تفتح أي منظور آخر للفرد سوى الاستهلاك وكنز المزيد من

الأموال (ما لم يكن ذلك الفرد عاطلاً عن العمل أو مستعمَراً حتى حدود المجاعة).

وقد توافرت لربوبيّة السوق تلك في أيامنا وسائل للتبشير تتفوّق تفوّقاً لا حدود له على «الكنائس» أو «المعابد»: «وسائط الإعلام» (مثل التلفزيون والانترنيت)، والكوكايين، والدعاية والمسموع بجميع أبعاده). لقد أصبحت المخدّرات بخور المعبد الجديد العالمي: المعبد الذي يضبط علاقات القوى على الأسس الاقتصادية أو العسكرية لا غير، وجميع العلاقات البشرية بين الأفراد ومثلها بين الشعوب.

هذا «الانكسار في العالم» بين (الشمال) و(الجنوب)، وفي الجنوب كما في الشمال، بين من يملكون ومن لا يملكون، فوق سطح كرةٍ أرضية 80٪ من موادها الأولية تأتي من «العالم الثالث»، لكنها تحت إشراف واستهلاك أصحاب الامتياز والحظوة في 20٪ من تلك الكرة الأرضية، وبنتيجة ذلك، نعود ونكرر، في كل عام، موت ثلاثين مليون من بني البشر بسبب سوء التغذية أو الجوع، ومن بينهم ثلاثة عشر مليوناً ونصف المليون من الأطفال (وفق إحصائيات اليونيسيف)، وهذا ما يكلّف الإنسانية ما يعادل ضحايا هيروشيما كل ثلاثة أيام، أي (120) هيروشيما كل عام.

تلك هي اليوم حصيلة ربوبيّة السوق، التي يبدو حيالها أتيلا أو جنكيز خان حرَفيين مثيرين للازدراء، أما المجازر الواقعة بأقوام الأزتيك فمحض أحداث بسيطة متفرقة، والحروب الصليبية ومحاكم التفتيش، وحتى الاستعمار القديم، محضُ نُذُر أولية ضئيلة الشأن.

ومن الأمور التي لها دلالتها وقيمتها الرمزية معاً أن تكون صحيفة «الواشنطن بوست»، قد اختارت في 1996، بُعيد تدمير العراق، رجلاً على أنه «بطل الألفية». وكان ذلك الرجل العظيم هو جنكيز خان!

أما معيار ذلك الاختيار فقد انتُقي انتقاءً رائعاً: فجنكيز خان، الإمبراطور المغولي من القرن الثاني عشر، هو بالفعل، في تاريخ ألفيته، ذاك الذي علم كيف يقتطع لنفسه، بالحديد والنار، أكبر قطعة من كوكب

الأرض: إذ ساد من الباسيفيك إلى أوروبا الشرقية ومن سيبريا إلى الخليج الفارسي.

فهل كان في حقيقته سابقةً وقدوة أوضح لإنجازات ولطموحات السياسة الأمريكية في النصف الثاني من قرننا العشرين؟

هذا الدين المستبدّ المتمثّل في ربوبيّة السوق اكتسح العالم على «ثلاثة» أزمنة خلال القرن العشرين.

فخلال الحربين الأوروبيتين الأخيرتين، هبّت الولايات المتحدة مرتين لرفع لواء النصر:

-في 1917، بعد «فردان» و«لاسومّ»،

-في 1944، بعد ستالينغراد.

وفي كل مرّة، كان التدخل من بعد أن يكون أحد طرفي النزاع قد خسر كل فرصة محتملة لتحقيق النصر. لقد أهرقت الحربان أنهاراً من الدماء في أوروبا وأجرت أنهاراً من الذهب عَبْر الأطلسي.

لقد ساعد موقف «الحياد» في 1917، على زيادة الصادرات بنسبة 15٪: وكان أن قفز الميزان التجاري للولايات المتحدة من فائض مقداره 436 مليون دولار في 1914 إلى 3568 مليون دولار في 1917.

وفي 1918، أصبح بإمكان جورج كينان، الذي كان حتى ذلك التاريخ على رأس «المجلس القومي لشؤون الأمن»، أن يعلن: «نحن نمتلك 50٪ من الثروة العالمية». (Policy planning studies، عدد 23 فبراير / شباط 1948).

ومنذ 1944، أعطت اتفاقات بريتون وود صفة رسمية لتوحيد سعر صرف الدولار باعتباره مكافئاً للذهب ليصبح بذلك العملة الدولية.

غير أن مثل تلك الثروة، وجهاً لوجه مع أوروبا مدمَّرة، بدأت تطرح مشكلة: فحيال تلك الأوروبا غير القادرة على تسديد ديونها، وجدت الولايات المتحدة نفسها في موقف طفل اضطر، من بعد ربح جميع الدُحى إلى أن يُقرض رفاقه بعضاً منها، كي يتمكنوا من متابعة اللعب.

إن «مشروع مارشال» جاء تلبيةً لمثل تلك الضرورة: إذ بات من الضروري «المساعدة» مالياً في إعادة إعمار أوروبا كي تعود من جديد وتصبح زبوناً يُدر ربحاً.

وكانت تلك القروض، بطبيعة الحال، مشروطة بضمانات سياسية:

-لا بد من أن تخصّ حصراً بالمساعدة الأمريكية «الدول ذات الأهمية الاستراتيجية الأولى لدى الولايات المتحدة». (Joint chiefs of staff، 1769).

-ولا بدّ لها من المطالبة بإزالة المعارضين: الشيوعيون الفرنسيون أُبعدوا عن الحكومة في 4 مايو / أيار 1947، والإيطاليون في 13 مايو / أيار، والبلجيكيون في الشهر نفسه. وسرعان ما أُعلن، في 5 يونيه / حزيران 1947، «عرْض مارشال».

وتبيّن بأن ذلك «السخاء» ذو مردود اقتصادي وسياسي باهر، بحيث تمّ قبل نهاية القرن الوصول إلى المرحلة الثالثة (من بعد بريتون وود ومشروع مارشال) من ذلك التماثل القائم على ربوبيّة السوق: معاهدة مستريخت التي جعلت من أوروبا أوروبا أمريكية، وجرى هذا الأمر، من بعد تقييد أوروبا، عسكرياً في الأوتان (حلف شمال الأطلسي) ومن بعد تقييد العالم، اقتصادياً بوساطة الأزلام التابعين لـ FMI (Fonds monetaire inlernational صندوق النقد الدولي) وللبنك الدولي.

ومذ ذلك الحين، كما نوّه بول ماري دولاغورس، المدير السابق لمجلة «الدفاع القومي»، «في مجالات السياسة الخارجية جمعاء، لن يعود هناك على الإطلاق من سياسة قومية».

فالدول الأعضاء، بحكم الأمر الواقع، باتت تتصرّف باعتبارها المزوّدة بوحدات عسكرية محلية للإسهام في جميع المغامرات الحربية للولايات المتحدة، من العراق إلى كوسوفو وإلى الصومال.

وهكذا هو واقع الحال على الصعيد الاقتصادي: فتجارتنا الخارجية مرتهنة بقرارات المقاطعة التي تفرضها القوانين الأمريكية (مثل

قوانين هيلمز - بورتون أو آماتو) وشعبنا سوف يُقْسَر، وإلا تعرّض للعقوبات والغرامات، على أكل لحم العجول القادمة من أمريكا والمسمّنة هرمونياً، أو على تبوير 16٪ من أراضيه كي يترك السوق حرّاً أمام كبار مزارعي الحبوب الأمريكيين.

وأمّا ثقافتنا فلزامٌ عليها الاقتصار على الاستيراد أو على تقليد الموسيقا المرضيّة أو تصوير التلطيخ في الولايات المتحدة، وبصورة جوهرية، لا بدّ من السير على آثار إنتاجها السينمائي: فحصّة السينما الفرنسية في الولايات المتحدة تبلغ نسبتها 0.5٪، بينما حصّة السينما الأمريكية في فرنسا نسبتها 78٪ (80٪ من أفلام العنف تستورد من الولايات المتحدة).

أوروبا مستزلمة

في أوروبا «الدوز - الاثنتي عشرة»، واستناداً إلى المفوّض الأوروبي بادريغ فلين، يعيش 55 مليون أوروبي (من أصل 340 مليون) تحت خط الفقر.

الا فلا يمكن أن يوجد، بعد قرن ونصف القرن من تحليلات ماركس لتطور الرأسمالية، من تمحيص أنصع وأجلى لتنبؤاته التاريخية، ولا من دحض أفجع لتفاؤل آدم سميث ولمزاعم الليبرالية. حتى مدير «صندوق النقد الدولي» (الـFML)، الذي يدمّر منذ 20 عاماً «العالم الثالث»، ويمارس اليوم نشاطه التخريبي على دول أوروبا الشرقية كي يفرض عليها «اقتصاد السوق» (أي النظام الرأسمالي)، اعترف في مدينة «ليل»، بتاريخ 30 مارس / آذار 1992: «إذا تبيّن بأن نظامنا يصلح بصورة فريدة لخلق الثروة، فإنه بالمقابل لا يعلم ماذا يفعل بالإنسان».

فمنذ مشروع مارشال، وأقوى أيضاً منذ معاهدة مستريخت، أصبحت أوروبا مستزلمة: إنها أوروبا أمريكية.

وها هي الصيغة نفسها تتكرر في نصّ المعاهدة ثلاث مرّات:

«الغاية (من المعاهدة) هي تطوير الوحدة الأوروبية الغربية (UEO) باعتبارها وسيلة لتدعيم العماد الأوروبي لحلف الأطلسي». (البيان حول الـUEO، 4 B).

وحتى لا ينخدع أحد بحقيقة ذلك الاستزلام لأوروبا الأمريكية، وضّح «البيان الأول» في متنه بأن الدفاع المشترك المحتمل عليه أن يكون «متوافقاً مع دفاع الحلف الأطلسي» (الفقرة 1)، وأن عليها أن تنحصر «داخل إطار الـUEO والحلف الأطلسي» وبأن «حلف الأطلسي يظل المنتدى الأساسي للتشاور». (B. 4).

وينصّ البند الأخير لمؤتمر مستريخت في «بيان» الروابط مع الحلف الأطلسي بما لا يترك مجالاً لأدنى شك حول هذا الأمر: «سوف يتصرّف الاتحاد الأوروبي بما يتوافق مع الاستعدادات المعتمدة في حلف الأطلسي».

أمّا الهدف الأمريكي فهو ما يشير إليه شغله الشاغل: ما عبّر عنه السيناتور ترومان (الرئيس ترومان لاحقاً) بالصيغة التالية في 1943 «إذا رأينا بأن الغلبة لألمانيا، فيجب مساعدة ألمانيا، بحيث يقتتلان ما أمكن ذلك».

إن البراهين عديدة على هذا النهج الدائم: فأثناء الحرب العراقية - الإيرانية، كانت المساعدة الرسمية، المالية والعسكرية، موجّهة إلى العراق، وعلى التوازي، من تحت الطاولة، كان الدعم لإيران من خلال «إيران - جيت»، لتكون النهاية تدمير العراق.

وأوروبا، التي فُرض عليها دفع تكاليف تلك العملية، أي رعاية حريق يهدّد بالانتشار حتى لا يعود بالإمكان السيطرة عليه، اقتصر دورها على اللغو والثرثرة الفارغة، مثلاً بالإفاضة في موضوع «التطهير العرقي»، الذي لم يكن له أي معنى في البوسنة حيث لا وجود لـ«عرق» مسلم: فمسلو البوسنة هم إمّا من الصرب، وإمّا من الكرواتيين الذين اعتنقوا الإسلام أيّام الاحتلال العثماني. ولم يبق في البوسنة 1٪ من

«العرق التركي». ويبدو النفاق في مثل تلك الدعاية أسطع ما يكون عندما نعلم بأن أكثر «التطهيرات العرقية» تفاقماً، من بعد سقوط هتلر، هي تطهيرات جنوب إفريقيا وإسرائيل، علماً بأن هذه الأخيرة تستفيد من الدعم غير المشروط للولايات المتحدة ومن تواطؤ أوروبا.

إن الواجب الأول الواقع على عاتق من هم خارج الرأسمالية هو تمزيق ذلك النسيج المحبوك من الأكاذيب العاملة على استمرار النظام، بتحديد العدو الأساسي: سياسة الولايات المتحدة، والشركات المتعدّدة الجنسيات، و«اللوبيات» – مراكز القوى – التي تلهمها إرادة السيطرة على العالم.

وهذا يعني قطيعة جذرية مع الأدوات العالمية لتلك السيطرة: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، أوروبا معاهدة مستريخت، تلك التي، مثلاً، من خلال «السياسة الزراعية»، البادئة مع الـ P A C – السياسة الزراعية المشتركة – ثمّ تعديلها في مايو / أيار 1992، فتحت أوروبا لغزو المستوردات الأمريكية. وكان استسلام أوروبا ذاك أوفى وأكمل في «بليرهاوس» (نوفمبر / ت2 1992)، حيث جرى توسيع مساحة الأراضي المبوّرة للراحة في أوروبا، مع زيادة حجم الواردات الأمريكية.

كما أن جميع صناعاتنا، بما هو أبعد من الأرض الزراعية، مهدّدة: فالفحم الحجري الأوروبي يلفظ أنفاسه، والفولاذ فُرضت عليه ضرائب تمنعه من الدخول إلى أمريكا، والإلكترونيات، والفضائيات، المخصصة في الولايات المتحدة لصالح المنتجين الأمريكان، تسير على نهجٍ منتقى: حرية التبادل خارجياً لفتح الأسواق للاستيراد من أمريكا، مقابل سياسة الحماية في الولايات المتحدة لكبح الاستيراد من الخارج.

ويصدق هذا على جميع الأصعدة، بما في ذلك الشأن الثقافي ضمناً، فهكذا تجري الأمور في التلفزيون، الذي غزته جميع أشكال الانحطاط الأمريكي القائم على العنف والمال.



في مثل هكذا الوضع العالمي، يتطلب الكفاح دفاعاً عن الإنسان، من الكفاح حرباً على البطالة حتى الكفاح من أجل ثقافتنا، أن نحدّد تحديداً واضحاً أهدافنا وتحالفاتنا.

فالمشكلتان الأوجع في يومنا هذا هما المجاعة في العالم الثالث والبطالة في العالم الصناعي. وهما على ارتباط وثيق حتى أنهما تشكلان مشكلة واحدة لا تتجزأ. فوجود 800 مليون في «الجنوب» يعانون من سوء التغذية، وملايين العاطلين عن العمل، في «الشمال»، وجهان للمشكلة ذاتها، للتناقض المميت ذاته في نظام السوق.

وحين يدور الحديث عن الإنتاج الفائض، لا يُنظر بعين الاعتبار كـ«سوق» إلا للسوق القادر على الدفع لا غير، أي، في المقام الأول، إلى سوق الكتل الثلاث الكبرى: الولايات المتحدة، أوروبا، اليابان، بالإضافة إلى سوق «النُخب» العامرة والمطبّعة على النمط الغربيّ من بين بلدان العالم الثالث. وهذا يشكل سوقاً لمليارين من المستهلكين، أمّا المليارات الثلاثة الباقية فهي في أغلبها «غير قادرة على الدفع».

إن هذا الاختلال الرئيسي هو من إرث خمسة قرون من الاستعمار الذي أفسد هيكلية اقتصاديات الدول المستعمَرة بحيث أصبحت من الزوائد الملحقة بالمراكز الاستعمارية. وفُرضت استمرارية هذا الوضع وتفاقمت خطورته بـ«النظام العالمي الجديد» الذي يستمر على نهج النظام القديم، ويجعله أسهل إخضاعاً من خلال وجود سيطرة القطب الوحيد.

ألا فلن يكون من حلٍّ فعّال ما استمرّ هذا الاختلال، لا لمشكلة البطالة ولا لمشكلة الجوع. وعبثاً ما يقال بأن «النموّ» سوف يقلّص البطالة. فمنذ ما يزيد على عشرين عاماً لا يوجِد النمو مزيداً من الوظائف الشاغرة، وإنما هو يدمّر بعضاً من الموجودة أساساً.

لقد سبق لماركس أن بيّن بأن التقدّم التقني يُقصي الإنسان عن عملية الإنتاج ويزيد من «الجيش الاحتياطي تحت تصرّف رأس المال». لكن هذه الظاهرة، أثناء ما يزيد عن قرنٍ من توسّع المكننة، كانت متخفّية

بادئ ذي بدء لأن خلق احتياجات جديدة فتح أفقاً واسع الرحابة أمام الإنتاج الصناعي، ومن ثمّ لأنّ متطلبات التصنيع كانت تتيح انتقال اليد العاملة، من الأوساط الفلاحية نحو المصانع. ثمّ من الأوساط العمالية نحو قطاع الخدمات، «القطاع الثالث».

غير أن ثلاث ظواهر جديدة برزت، منذ نهاية السبعينيات التي تميّزت بأنها حقبة ازدهار اقتصادي في توسّع مستمر:

-بادئ الأمر ظاهرة الإشباع النسبي للأسواق الرائدة حتى ذلك التاريخ. فلم يعد التجديد البسيط لحقل العمل يسمح بزيادة أعداد العاملين في الإنتاج.

-من ثم، على مستوى الإنتاج، فالنمو، والإنتاجية، و«التنافسيّة»، بات الحصول عليها مرتبطاً بالأتمتة المتزايدة للإنتاج وللخدمات. وأسوق مثالاً واحداً: ففي بلجيكا، في عام 1985، كنّا بحاجة لـ 40.000 عامل لإنتاج 11 مليون طن من الفولاذ. بينما في عام 1990، أصبح وجود 21.000 عامل كافياً لإنتاج إثني عشر مليون ونصف، أي بمعدل 10٪ من الإنتاج الإضافي مع أقل من نصف اليد العاملة.

-وختاماً، فإن «تغيّر المواقع» و«إعادة التجمّعات» في الشركات الكبرى، كان من شأنهما تفاقم البطالة.

إذاً من الخطأ القول بأن النموّ سوف يمتصّ البطالة. إنه يزيد من «التنافسية» ولا شيء أكثر من هذا.



لدى قراءة هذا المثال البلجيكي عن الجوانب الضارّة في «الإنتاجية»، واجهني صديقٌ لي بالاعتراض التالي: «وما الضير في هذا؟ أليس هذا هو التقدم»؟

فأجبته بأنني لم أكن أتمنى البتة الرجوع إلى الكهرباء، إلى الشمعة، أو من الشاحنة إلى عربة اليد، وأوضحت بأن المشكلة لا تكمن في هذا الجانب، وإنما المشكلة: «مَن المستفيد مِن تلك (الإنتاجية) ومَن هم ضحاياها؟».

أمّا الجواب الأوضح فنجده في الكتاب - المفصلي لأحد أشد المدافعين عن النظام الأمريكي حماسة: أعني كتاب إدوار ن. لوتواك، «الرأسمالية النفّاثة»:

الصفحة 88: «بتقليص كوادر العمل على جميع المستويات، من خطّ التجميع إلى مكاتب الدراسة، من الخدمات الإدارية إلى مكاتب التشغيل، نجحت شركة بوينغ في التخلّص من خمسة وأربعين ألف موظف بين 1992 و1996. لقد ازدادت بورصة وول ستريت نشاطاً بمعاينة أن خفض تكاليف الإنتاج ترافق مع تزايد المبيعات في سوق الطيران المدني، في أوج التوسّع..

وكان أن سجّل السهم، المنهار حتى ذلك التاريخ، زيادةً بمقدار 1.69 دولار، ليصل إلى مستوى 50.63 دولار.. وهكذا فالمحلّلون ووسطاء الأسهم والسندات فسّروا توقعات التسريحات الجماعية كمؤشر على إدارة باهرة».

الصفحة 112: «كل مشروع يخلق فرص عمل تعتبر إدارته سيئة بالرجوع إلى قوانين الأورثوذكسية الجديدة، التي تُدين كل عنصر قد يسبّب تقليص الريعية».

الصفحة 114: «المؤشر الناصع المستخلص من هذه المقارنة: حيثما يُثمر رأس المال، تشحّ فرص العمل والعكس بالعكس..».

الصفحة 100: «يفسّر وجود (تلك الدناءة الاقتصادية) معدّل الجريمة المرتفع ارتفاعاً استثنائياً في الولايات المتحدة، ورسوخ استمرارية «المناطق المحرّمة» في المدن الضخمة».

الصفحة 21: «من بين الستين مليون أمريكي الذين كان حظّهم قليلاً،

ثمّة كثيرون، من بعد فقدهم لعملهم في الصناعة أو الخدمات، اضطروا للقبول بأعمال مؤقتة سيئة الأجر، في البيع، وأعمال الحراسة، وفي المطاعم، ومحلات تخزين البضائع، وفي أعمال التنظيف. وكان من نتائج هذه الحركية باتجاه الأسفل إقصاء البروليتاريا الرثّة من سوق العمل. وها هم ممثلوها يؤلّفون الكتائب الضخمة التي تعدادها 1.8 مليون أمريكي من ضيوف السجون حسب أحدث الإحصائيات. ويجب أن نضيف إليهم 3.7 مليون شخص خارج السجن بكفالة وحرية مقيّدة أو هم بانتظار صدور حكم قضائي. وهكذا يرتفع إجمالي السكان المجرمين إلى 5.5 مليون شخص، أي ما يعادل 2.8٪ من السكان البالغين، ضعفي ما كانت النسبة في 1980، عندما كانت الرأسمالية النفّاثة ما تزال في بداياتها المتعثرة».

الصفحة 86: «في عام 1995، كان 4.9 مليون أمريكي تحت طائلة الملاحقة القضائية: 2.8 مليون من المحكومين بأحكام مع وقف التنفيذ، 671.000 طليقي السراح بصورة مشروطة، 958.704 محبوسين في السجون الفيدرالية التابعة للدولة و446.000 في السجون المحلية للولايات. بمقارنة هذه الأرقام مع المجموع الكلي للسكان، (يستوي في ذلك الرجال، والنساء، والأطفال، دون فصلٍ بينهم)، نستدلّ وجود فرد واحد من كل 189 فرد وراء القضبان، وهذا يمثّل زيادة ضخمة بالقياس إلى الرقم السابق المرتفع أساساً وهو واحد إلى 480 في عام 1980 . ومنذ ذلك التاريخ لم ينعكس ذلك التوجّه: ففي نهاية النصف الأول من 1997، وصل ارتفاع الرقم إلى 5.5 مليون.

لم يعدْ الأمريكيون بالفعل يشعرون بالصدمة حيال الأبعاد الهائلة لذلك «العصيان» الدائم، حتى وإن كانت الـ8 ملايين سرقة صغيرة، والـ 3 ملايين من حوادث نهب البيوت، والـ 1.6 مليون من حوادث سرقة السيارات، والمليون واقعة مهاجمة بالسلاح، والـ 639.000 حادثة نصب واحتيال، والـ 102.000 واقعة اغتصاب والـ 23.000 جريمة قتل، وفق الإحصائيات، قد راحت تتزايد بمعدل 6 إلى 10٪ سنوياً وبدأت تنتشر منذ فترة طويلة في الضواحي والمدن الصغيرة الهادئة فيما مضى.

لقد أوردت الـ FBI وقوع جريمة قتل كلّ اثنتين وعشرين دقيقة، وجريمة اغتصاب كل خمس دقائق، وجريمة سرقة كل تسع وأربعين ثانية، وجريمة كسر وخلع كل ثلاثين ثانية، وجريمة سطو على البيوت كل عشر ثوان.. إلخ..

إن ذلك «الخبير الاقتصادي الرفيع»، المستشار لدى العديد من الشركات الخاصة والعامة يكتب، في الصفحات الأولى من كتابه:

صفحة 19: «العالم قاطبةً محكومٌ عليه بأن يعتمد، في مدى فترة قصيرة، الموديل الاقتصادي الجديد المبتكر في الولايات المتحدة».

صفحة 50: «ويتلخّص على الصورة التالية: خصخصة + فوضى + عولمة = رأسمالية نفّاثة = ازدهار».

وها هي هيئة أرباب العمل تتبنى، منذ الآن، في غالبيتها العظمى، على صعيد المشاريع الكبرى، مفهوماً عن الإنسان الذي يُنظر إليه كشيء، «ورقة كلينكس»، متى ما أصبح نفاية يمكن إعادة تصنيعها بدرجات متفاوتة من الجودة.

وبمناسبة جامعة الـ MEDEF، انبرى جان بواسونا مؤخراً يصرّح، وسط تصفيق كبار أصحاب المشاريع، بأن التوظيف، والتقدم الاجتماعي لا يشكلان بتاتاً غائية المشاريع، بينما ربّ أرباب العمل، البارون إرنست أنطوان سيلبير، تفوّق عليه بالمزايدة حين أضاف يقول بأن من «الطبيعي»، في أي مشروع كبير، تقليص عدد العاملين فيه سنوياً بمعدل 3٪.

تمجيد الفساد

إن الفساد في صلب مبادئ هذا النظام، كما يقول على المكشوف مريدو «اقتصاد السوق» في جميع أرجاء الأرض.

ففي فرنسا، على سبيل المثال، يعرّف آلان كوتا، في كتابه «الرأسمالية في جميع أطوارها»، منطق هذا النظام كما يلي: «تصاعد الفساد لا يمكن فصله عن اندفاعة النشاطات المالية والإعلامية. وحين

يتيح الإعلام، بصدد بعض العمليات المالية من كل صنف ولون، خاصة عمليات الاندماج، والامتيازات، والـOPA، في دقائق قليلة، بناء ثروة يستحيل الحصول عليها ولو بعمل جبار على امتداد حياة بأكملها، يصبح إغراء شراء تلك الثروة أو بيعها بالرشوة أمراً لا يمكن مقاومته»[1].

ثم يضيف المؤلف: «الاقتصاد التجاري لا يمكن إلا أن يكون محبّذاً لتطور ذلك السوق الحقيقي.. إن الفساد، في حقيقة الأمر، يلعب دوراً معادلاً لدور التخطيط».

وفي ألمانيا، في كتاب عنوانه: «الفن العظيم للإفساد والفساد»، يكتب هورست إيبرهارد بريختر: «من يريد أن يتولّى الحكم عليه أن يُفسد، فالتفاعل المتبادل بين فنّ الإفساد ومطواعية الفاسدين يخلق الانضباط ويدعمه».

وها هو يضيف: «في السياسة لا محلّ للوجدان، لأنه يعني العجز عن التصرّف».

من بعد ذلك، يتحدّث ريختر عن غسيل الدماغ الذي يمارسه التلفزيون: «أن يكون التلفزيون، إذا ما استُخدم بطريقة مناسبة، أروع أدوات الإفساد العقلي، أمرٌ لا حاجة بنا كي نعلّمه للنخبة السياسية».

«إن المحافل البرلمانية الإيطالية سمحت بتشريع الصرف غير المشروع لما يقارب 619 مليار ليرة إيطالية (ما يعادل تقريباً ملياري فرنك) خلال السنوات الخمس الأخيرة.. وهو مبلغٌ لا يشمل على أي حال إلا الرشاوى المدفوعة لنواب البرلمان». (صحيفة إل موندو - العالم -، في ميلانو، أكتوبر / تا 1994).

عند هذه النقطة يصبح بالإمكان أن يفهم القارئ فهماً أفضل لماذا تحمل الوصيّة التي أنا بصدد كتابتها في هذا الكتاب عنوان:

«في القرن الحادي والعشرين، ما يكون ربُّك؟»

---

[1] آلان كوتا: «الرأسمالية في جميع أطوارها»، مطبوعات فايار، 1991.

وذلك لأن الأوليغاركية المهيمنة تسعى إلى تدمير كل ما هو إنساني (يقول آخرون: ما هو إلهي) في المخلوق الإنساني.

فلا تكمن العلّة في توليد «الثروة» من المضاربة وحسب بدلاً من أن تتولّد من العمل. بل المال لم يعد له من دور جوهري كي يُستثمر لإنتاج الضروري للمعيشة والبقاء، للتعليم، لتطوّر الإنسان، واقتصر دوره على «إنتاج المال».

وينوّه موريس آليه (نوبل للاقتصاد) استناداً إلى معطيات البنك الدولي بأن «المدّ المالي يرتفع وسطياً بمعدّل تسعمائة مليار دولار يومياً، أي أكبر أربعين ضعفاً من ارتفاع المدّ المالي في التصنيفات التجارية. إن مثل هذه المنظومة يتعذّر الدفاع عنها»[2].

هذا يعني، بتعابير بسيطة، أننا نربح على صعيد التلاعبات في نطاق المضاربة، بشرط الحصول على مساندة مصرفية، أربعين ضعف ما نربح في نطاق العمل.

إن الانترنيت يسمح، في كل دقيقة من النهار أو الليل، بمعرفة معدّل أسعار العملات أو ثمن المواد الأوّلي، بحيث يتمّ الشراء والبيع على هذه الصورة في عالمٍ افتراضي دون عمل إنتاجي.

فكيف تسمّي ذلك المال الذي جرى إنتاجه دون عمل؟ أترك لكم حريّة اختيار الكلمات، غير أنني أطلق اسم خائن وانهزامي على كلّ من هو على بيّنة ولا يفضح سفالة هذا النظام.

ولن أطلب منكم سوى التأمّل في التعريف الوارد في «معجم روبير» لكلمة مضاربة: «مضاربة: عملية مالية تقوم على الاستفادة من تقلّبات السوق (سوق الأسهم والسلع) لتحقيق ربح».

ومن بعد ذلك افتحوا النافذة التلفزيونية الصغيرة، نافذة الأكاذيب، وسوف تسمعون: «البلد على أحسن ما يرام!». بالفعل، ما همّ إذا كان

---

[2] موريس آليه: «الغرب على حافة الكارثة»، مقابلة في صحيفة ليبراسيون، في اوغسطس / اب 1993، وفي كتابه «أخطاء واستعصاءات البناء الأوروبي»، مطبوعات جوغلار، 1992.

هناك آلاف العاطلين عن العمل، المشرّدين من الـ«بدون مسكن ثابت» - SDF - والأسر التي تعيش تحت عتبة الفقر. وتفاقم الجنوح إلى الجريمة، والشباب المضلّلين وقد تشوّشت بوصلتهم!. المهمّ هو أن تكون البورصة على أحسن ما يرام، حيث يتمّ التلاعب بالقيم النقدية الوهمية في المضاربة عوضاً عن الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي، الاقتصاد الذي يخلق فرص عمل بزيادة إنتاج الخيرات الضرورية وليس إنتاج أرباح المضاربة التي يُدخلونها ضمن حساب «النموّ».

هنا أيضاً أدعوكم للبحث عن تعريف «النموّ» في «كتاب الاقتصاد السياسي» الذي تدين بالولاء له جميع المعاهد الرسمية والجامعات، وهو من تأليف صمويلسن (طبعاً جائزة نوبل): فالناتج القومي الخام (PNB) هو - على حدّ قوله - «ناتج جمع نفقات الاستهلاك الخاص مع الاستثمارات ونفقات الدولة». إذاً، يمكن أن ينتج «النمو» من أمور أخرى غير زيادة مشتريات أصحاب البيوت لما هم بحاجة إليه. نعم، وكل مصيبة تولّد قفزة من قفزات النموّ؛ سواء أكان الأمر بصدد غرق «آموكوكاديز» أو «إيريكا»، أو بصدد آلاف القتلى في حوادث الطرق، فهذه المصائب مجتمعة سوف تعمل بصورة مذهلة على تزايد «النمو» (كما يقول (صمويلسن) من خلال «جمع» فواتير العربات، والمستوصفات، وجمعيات دفن الموتى، وخدمات ترحيل الحطام، والمعونات المالية من طرف الدولة.

بالفعل، «النمو» يمضي باطراد. والبلد من حسنٍ لأحسن.

المخدّرات ، بخور «ربوبيّة السوق»

هذا الانتحار للغرب فرضته ما أطلقت عليه صحيفة «اللوموند»، الأول من أكتوبر / ت1 1993، اسم «الليبرالية الأمريكية»، والتي تقتضي تلاشي دور الدولة لدى أزلام أمريكا في أوروبا، وأزلامها جنوباً وشرقاً، بالإضافة إلى تلاشي كل معنى في حياة البشر.

ومن هنا انعكست التبعات الأخلاقية على شعوبنا، خاصةً على

شبابنا: أعني الفرار بأي ثمن من هذا العالم الذي لا يُطاق، عالم «ربوبيّة السوق» الذي يجرّد الحياة من معناها.

ففي الولايات المتحدة، ارتفع رقم الاعتقالات بسبب تعاطي المخدّرات أو المتاجرة بها، من 57 في 1964، و101 في 1965، إلى 66.000 في 1992. إنه نمو كاسح: علماً بأن استهلاك التبغ، طيلة فترة الـ25 عاماً تلك، تزايد بنسبة الثلث، وتزايدت نسبة المهدّئات ستة أضعاف، مقابل تعاطي المخدّرات الذي تزايد 600 ضعف!

إن زيادة انتشار المخدّرات في فرنسا، كما في باقي أوروبا، يعبّر تعبيراً عريضاً عن رغبة الشبّان في الفرار خارج المجتمع. وقدّر معهد الـ INSERM (المعهد القومي للصحة والبحوث الطبية) عدد المحشّشين، في 1988، بـ180.000.

أما الوضع في الولايات المتحدة فأسوأ بكثير؛ إذ، حسب أحد التحقيقات في 1988، أن 23 مليون أمريكي تناولوا المخدّرات في الشهر السابق. وقد أصبح الوضع حرجاً – نيويورك بمفردها فيها 600.000 محشّش. كما أن اجتماع المخدّرات مع العنصرية والبطالة وفّر تربة ملائمة إلى أقصى حدّ لانتشار الإجرام.

«في 1990، استهلكت الدول الأوروبية المتطورة 67 طن من الكوكايين الصافي و32 طن من الهيرويين». (صحيفة الفيغارو، 1992/1/6).

وتزايد عدد الموتى بسبب الجرعات القوية تزايداً فاضحاً: «أكثر من 2000 وفاة، بجميع المخدّرات دون تمييز، في الولايات المتحدة، في عام 1984؛ 189 وفاة بجرعات قوية من الهيرويين، في عام 1986 في إسبانيا مقابل 34 وفاة قبل خمسة أعوام. والتزايد متلاحق في إيطاليا حيث سُجلت أكثر من 800 وفاة بسبب الجرعات القوية من الهيرويين لسنة 1988 لا غير»[3].

---

[3] «المخدرات والعلاقات الدولية»، أوليفييه بروبيه، مطبوعات كومبلكس، 1991، ص 19.

وفي فرنسا، يؤكد الأمين العام السابق لاتحاد نقابات رتباء الشرطة - الـ USCP -، ريمي هالبواكس، في كتابه «العدالة للشرطة»: «تقدّر دوائر الشرطة المتخصّصة بأن كمية المنتجات التي أمكن مصادرتها (33 طن من مسحوق القنّب - القنّابي - في 1982، 209 كغ من الهيروويين، 122 كغ من الكوكايين، 28.389 جرعة ل. س. د.) تمثّل تقريباً 2٪ من المخدّرات المتداولة»[4].

«يبدأ اليافعون بتعاطي المخدرات في سنّ يترواح بين 14 و16 عاماً (الأقلّ من 13 عاماً يمثلون 6.5 من الحالات) بأنواعها: الحشيش (56.4٪)، الكحول (18.4٪)، الأدوية (4.3٪)، مذيبات (3.5٪)، ثم ينتقلون إلى المخدّرات «الثقيلة» عندما يبلغون 18 عاماً تقريباً»[5].

أمّا في الولايات المتحدة فيوجد ثلاثة ملايين حشّاش مزمن وعشرون مليون حشّاش بصورة غير دائمة.

لقد أصبحت المخدّرات بخور الكنيسة الجديدة لربوبيّة السوق.

«من بين كل خمسة فرنسيين، ممّن تتراوح أعمارهم بين 12 و44 عاماً، يوجد فرنسي دخّن الحشيش أو يدخّنه حالياً. تلك هي نتيجة تحقيق مؤسسة الـ SOFRES ما بين 12 إلى 26 مايو / أيار 1992» (صحيفة «اللوموند»، 1 / 6 / 1992).

«عدد المستهلكين بانتظام للقنّابي ومشتقاته (الدائن، ماريجوانا.. إلخ) يقدر بمليون شخص على الأراضي الفرنسية، كما أن مؤسسة الـ SOFRES (معهد الاستطلاع، NDLR) قدّرت مؤخراً عدد المحششين غير الدائمين في حدود خمسة ملايين محشّش». (اللوموند، 4 / 1 / 1994).

ويتوزّع السوق العالمي للقنّابي ومشتقاته بعمدّل 19٪ في أوروبا، 80٪ في الولايات المتحدة، و1٪ في باقي أرجاء العالم.

---

[4] المصدر السابق، «المخدرات في المدرسة»، من تأليف يانك لود، مطبوعات مارابو اكتياليتيه، اكتوبر / ت1 1986، ص 50.

[5] «المخدّرات في المدرسة»، المصدر ذاته.

«في يومنا هذا، يحتلّ اقتصاد المخدرات موقعاً استراتيجياً في الاقتصاد العالم نظراً لأهمية سوقه وللتزايد المتواصل في الطلب». («سوق المخدّرات»، ص 89).

«إن أهمية المبالغ الداخلة في اللعبة تحظر جميع الوسائل البدائية المستخدمة عرفاً من أجل «تبييض» الأموال. ففي حالة المخدّرات، لا غنى عن تواطؤ النظام المصرفي الدولي (..) ومن الواضح بأن التبييض يتم تحت مظلّة الفراديس الضرائبية» («سوق المخدرات»، ص 90 - 91).

«إنتاج المخدرات، وتسويقها يمثّل، باللغة الاقتصادية، إيجاد ثروات لا يمكن لها ألا تثير شهوة المؤسسات المصرفية». (المصدر السابق، ص94).

«مع وصول الرقم السنوي للصفقات إلى 1.600 مليار فرنك، أصبحت تجارة المخدرات مطابقة لأرباح تقدر بـ 500 مليار فرنك.. وعلى سبيل المقارنة، فميزانية فرنسا هي 1.200 مليار فرنك، أي ما يعني بأن الفائدة من تجارة المخدّرات تمثّل تقريباً نصف الميزانية الفرنسية». («عالم المخدرات»، 1994، ص 8 و9).

«بما هي أداة تحت تصرّف الدعاية، وبما هي سلاح لزعزعة الاستقرار أو للهيمنة، يمكن للمخدرات أن تتجلي باعتبارها وسيلة قيّمة داخل احتياطي السلاح الاستراتيجي للقوى العظمى»[6].

«لا يمكن الإحاطة إحاطةً واضحة بمسألة الأفيون دون إلقاء نظرة على العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة» (المصدر السابق، ص 128).

ومن الأمثلة النموذجية عن تأثيرات إعادة بناء الرأسمالية في روسيا بالاعتماد على التوسع في انتشار المخدرات، المثال التالي:

فها هو فالنتين ديمتريفتش روختشين، مدير مكتب مكافحة «سوق المخدرات»، يكتب ما يلي: «المخدرات في طريقها إلى التفجّر. فعلى امتداد أراضي الاتحاد السوفياتي سابقاً، وصل تأثير المخدرات إلى 14٪

---

[6] «المخدرات والعلاقات الدولية»، تأليف اوليفييه بروييه، مطبوعات كومبلكس، 1991، ص 195.

من مجموع السكان: من حشأشين دائمين أو متعاطين مؤقتين، ومنتجين، وموزّعين، ومروّجين وغاسلين، أو مستفيدين من أموال التهريب».

لقد أعلنت الشرطة في أوزبكستان بأن المساحة المزروعة بحشيشة الدينار تضاعفت ست مرات: من 150 هكتار في 1991، إلى 1000 هكتار في 1993.

والأفيون في أفغانستان (التي أصبحت في 1993 أول منتج عالمي له) يتغلغل تغلغلاً عميقاً في روسيا.

كما أن هناك مساحات هائلة مزروعة بالحشيشة في منطقة تشيرنوبيل، مع عشرات الآلاف من الهكتارات مزروعة بالقنّب البرّي في وادي «تشو» في كازاخستان، بالإضافة إلى الزراعات المروية من الأفيون في أوزبكستان وطاجيقستان[7].

الموت كلعبة طفولية

لقد بدأت بالانتشار ألعاب كثيرة مؤتمتة، حافلة، وتقوم جوهرياً على تطوير العنف (بكل جلاء، حتى أن القادة العسكريين الأمريكيين، يستخدمونها، مثلاً، لتدريب عساكرهم تحضيراً لحرب الـ«صفر قتيل» في صفوف قواتهم).

ويبيّن الكولونيل دافيد غروسمان، الذي يعطي محاضرات في بسيكولوجيا القتل للابسي الطاقيات الخضر وللعملاء الفيدراليين، فعالية تلك الألعاب في التدريب العسكري.

وهكذا حصل سلاح البحرية على الحقوق في اللعبة «دوم» المؤتمتة، وهو يستخدمها في تدريبه التكتيكي. أما الجيش، من جانبه، فاختار لعبة «السوبر نانتندو – Super Nintendo –».

أمّا إذا أردنا التوقف عند آخر تجديدات تلك الألعاب، فلن نتطرّق

---

(7) «إمبراطورية المخدرات: روسيا وأسواقها»، ديمتري دوكوشكو وألكسندر داتسكيفتش، باريس، 1994.

سوى إلى الغزو الأخير البوكمان - Pokemon - (وهو تعبير منحوت من كلمتي «Pocket monster» أي «وحش الجيب»). وآلية هذه اللعبة فائقة التطور، لكنها، في الوقت نفسه، سهلة التناول بحيث يمكن أن يلعبها الأطفال اعتباراً من سن 9 أعوام.

وتقوم هذه اللعبة على تقديم مجموعة كبيرة من آلات القتل أكثر تطوراً بكثير من الأسلحة النارية المعروفة؛ إنها ألسنة لهيب، ومضات بارقة، صدمات اهتزازية، أمواج مغناطيسية.. إلخ. داخل إطار تدريبات قتالية، هجومية، دفاعية، ثأرية، باختصار ما يوفّر تدمير أي خصم كائناً من كان.

ويصرّح طفل في التاسعة من عمره بأنه يحب تلك اللعبة «لأنك عند القتال تصبح أقوى ويمكنك سحق أي عدو. على سبيل المثال، يجب تدمير الفقير، لأن أخانا هذا سوف يصبح لصاً ويقتل. إذاً، يجب عليك أن تقتله».

وهذا أحد سيناريوهات «الباسكيت بول دياريز»، حيث يدخل أحد الفتيان إلى قاعة صف ويقتل عدداً من الطلاب بالإضافة إلى أستاذ. نعم، اقتُرفت الجريمة فعلياً على يد طالب، ميكائيل كارفيل، ولدى تحرّي الشرطة لحاسوبه، اكتشف بأنه كان مشغوفاً بـ«الدوم» -Doom- («قدر الموت») وهي لعبة تقوم على الانتقال السريع من هدفٍ لهدف وذلك بالإطلاق على «أعداء» من التسديد خاصةً على الرأس.

وإذ أعاد ذلك الفتى بالضبط تنفيذ ذلك الموقف وتلك السلوكية، حيث متعة القتل الجماعي هي الغاية المثلى للسيناريو، فقد نجح بإصابة ثمانية أشخاص، خمسة في الرأس، وثلاثة في الصدر، وبثماني طلقات لا غير، وهو ما يشكل فتحاً قياسياً حتى لرامٍ عسكري يحترف أو لشرطي مدرّب (في أمريكا، رأينا ذلك، على الأجهزة ذاتها). أما في البوكمان، فيكفيك أن تضغط على زر وها أنت تحرز النصر بـ«صفر قتيل»، تماماً كما هي الحال في الجيش الأمريكي.

تلك هي تحديداً الفكرة العامة في «أفلام الرعب» (أكثر الأفلام المطلوبة في مخازن بيع أشرطة الفيديو).

قدّم والدا ثلاث فتيات صغيرات قُتلن وفق مثل هذه السيناريوهات، في بادوكا، شكوى بحقّ الشركات التي تحوّل الأطفال على هذه الصورة إلى آلات قتل مصغّرة: وقد وجّهوا الاتهام إلى 12 شركة من بينها ي. د. سوفتوار بنتندو إن أمريكا، سوني أنترناشيونال، شبكة ستوديوها أوف أمريكا، بالإضافة إلى منتجي الأفلام: تايم وارنر بوليغرام فيلم، أنتيرتينمونت، مع اثنين من القائمين بخدمة الانترنيت، وهما عميلان بارزان بصورة استثنائية لتخديم تلك الأوليغاركية الشيطانية.

إن غالبية أفلام العنف والرعب المعروضة في التلفزيون الفرنسي قادمة من أصول أمريكية. ولا أيسر من تمحيص هذا الأمر بمجرّد قراءة البرامج، بل وأبعد من هذا، بمراقبة «الكليبات» الدعائية التي تعلن عن مواعيد العرض والتي تجعلنا نشهد، في 30 ثانية، من 3 إلى 4 طلقات نارية وسيطاً.

نحن هنا حيال مشروع منهجي وذو ريعية استثنائية ويقوم على التفسّخ الإنساني، والروحي، وهو ما يُترجم إلى انحطاط في العادات والتقاليد على جميع مستويات التسلية والفنون.

وقد أنشأ الدكتور ريلمان، بالاشتراك مع أصدقاء من Haight Ashbury Free Clinics، ما يسمّى «Rock Med» - طب الروك -، أي هيئة طبية أخذت على عاتقها المعالجة في موقع الإصابة للجرحى أثناء حفلات الروك الموسيقية. وها هو الدكتور ريلمان، من سان جوزي في كاليفورنيا، يدوّن الوصف التالي لنشاطه:

«راح مدرّج ملعب الباسكيت في «جامعة الدولة» يرتجّ. ففي هذا الحفل الصاخب من موسيقا الروك كانت أصداء الغيتارات المتجاوبة كما لو قرع المطارق، أمّا الأرض فلم تعد سوى دوامة من الشبان المتعرّقين الذين يرتمي بعضهم على بعض. وها هو الدكتور

دافيد ريلمان، في حجرة جانبية، يلبس قفازاً من الكاوتشوك ويبدأ باختيار من يعالج من المصابين. خذ مثلاً هذا الشاب الذي يبلغ عمره أحد وعشرين عاماً، بجذعه العاري، وهو يحمل آثار عضّات طرية على جمجمته. لقد تسلّخ ذراعه على يد أحد الجنود، كما يبدو بأن أحد عظام يده اليسرى قد كُسر. وهاكم أيضاً فتى يتباهى بـ«تي شرت» من «الإصلاحية الفيدرالية»؛ إنه يستعرض أمامك طعنة دامية فوق العين اليسرى.

أما الدكتور «داف»، كما يقدم نفسه شخصياً إلى مرضاه الجدد، هو «روك دك» - دكتور روك -. واختصاصه، مع حلول المساء، معالجة المعطوبين والمكسورين من ضحايا حفلات الروك. أنوف محطمة، التواءات وتمزقات، تلك هي الحالات المألوفة في معالجاته الليلية. وليست الجروح الخطيرة والكسور حالات نادرة». (صحيفة «لاسوليداريتيه نوفيل، العدد الرابع، بتاريخ 19 أكتوبر / ت1 1993).

ألا وليس بالقمع البوليسي سوف نتمكن من وضع حد لذلك الفيروس الأخلاقي المستورد من أمريكا، والذي يتجه نحو الانتشار في الكوكب الأرضي بأكمله.



إن أوروبا تحذو، مع بعض التأخّر، حذو ذلك الأنموذج الانتحاري للعملاق صاحب القدمين الفخّاريتين. فما العمل؟ لسنا بصدد مواجهة عسكرية، إذ أن تفوّق الولايات المتحدة في فنّ التدمير لا يجادل فيه أحد. غير أن الولايات المتحدة، من أجل صيانة تلك القوة التدميرية، لا يمكنها مقاومة خسارة مليار أو مليارين من الزبائن، إذا ما رفض «العالم الحرّ» بالفعل أن يشتري منها طائراتها وكذلك أفلامها، كوكا كولاها وكذلك

حواسيبها. إن المقاطعة الجذرية كلياً هي الطريقة الدفاعية الوحيدة التي هي في آنٍ معاً غير عنيفة وفعّالة.



إن تصاعد المخدرات في فرنسا، كما في باقي أوروبا، يعبّر إلى حدٍّ كبير عن الرغبة في الهرب خارج المجتمع. وقد قدّرت الـ«INSERM (الهيئة القومية للصحة والبحوث الطبية» عدد المحششين بـ180.000.

ولا يتعلق الأمر بمشكلة سياسية وحسب. وإنما نحن حيال مشكلة تتعلق بالأهداف النهائية للمجتمع بأكمله، وللبشرية بأكملها التي باتت محكومة اليوم بـ«ربوبيّة السوق». حيث جميع العلاقات الإنسانية، الشخصية أو الدولية، تنتظم وفق «قوانين السوق وحدها».

إن المشكلة أخلاقية ودينية ولهذا السبب ركّزنا محور تفكيرنا على المشكلة الأساسية للإيمان:

«من هو ربُّك؟»

هذا ويتطلّب حلّ مشاكلنا النهوض بالإيمان نهضةً هائلة تحقّق وحدة الأديان «دونما حقوق حصرية» ودون أن يدّعي أي دين فرض عقائده وشعائره على جميع ما سواه من أديان.



وصرّح مدير الـ P. N. U. D (هيئة التطوير في الأمم المتحدة)، السيّد جيمس غوستاف سبيث لصحيفة اللوموند في عام 1996: «1.6 مليار نسمة يعيشون أسوأ مما كانوا عليه في 1980». ثم يضيف «في مدى

جيل ونصف الجيل، تزايد التفاوت بين الأغنى والأفقر: ففي بداية الستينيات كانت النسبة 1 إلى 30 بين الـ 20٪ الأغنى في كوكب الأرض والـ80٪ الأفقر. أما اليوم (1999) فأصبحت النسبة 1 إلى 60». ويضيف أيضاً: الخصخصة، واللبرلة، والفوضى، الكلمات الكبرى لليبرالية في نهاية قرننا تشجع النمو، علماً بأنه، على حدّ قوله، نموٌ يترافق بفقر أكبر، وبصنوف أجلى وأبرز من التفاوتات، ومن البطالة التي هي في تزايد متواصل».

وهاكم هذا المثال عن ذلك التفسّخ المادي والأخلاقي للعالم: إنه مثال الولايات المتحدة، طليعة ذلك الانحطاط. فتاريخها كانت بدايته مع «تطهير عرقي»، قلّص السكان المحليين من الهنود من 10 ملايين إلى 200.000، ثم إنها مارست نظام استرقاق الزنوج، طيلة ما يزيد عن قرن بعد «إعلان الاستقلال»، واستمرت بممارسة التمييز العرقي حتى أيامنا هذه. وما تزال أحد البلدان القليلة من الموصوفة بأنها «متمدنة» والمتمسكة بحكم الإعدام.

في عام 1994، في الولايات المتحدة، كان هناك 2800 محكوم بالإعدام، بعضهم ينتظر تنفيذ الحكم منذ 12، أو 15، أو حتى 18 عاماً. فالاهتمام بالريعية يدفعهم «أحياناً إلى تجميع الأحكام المنفّذة في يوم واحد» («اللوموند» عدد 3 يناير / ك2 2000).

والحاكم الحالي لولاية تكساس، ابن جورج بوش، أعطى الأمر بـ10 إعدامات في يناير / ك2 2000 وبلغ عدد الإعدامات في ولايته 169 منذ تعيينه حاكماً. فهذا الـ«Serial Killer» -القاتل بالجملة-، هو من تم انتخابه لرئاسة الجمهورية!

أما تكاثر «الأخطاء» القضائية فوصل إلى حد كبير حتى أن اختبارات الحامض النووي AND كانت حتى تاريخه وراء العفو عن 72 بريئاً. وما يجعل تلك الهمجية أدعى للغضب والإدانة أن الولايات المتحدة فيها تفاوت صارخ بين من يقدرون على دفع نفقات محام ومن لا يقدرون

على ذلك. والإعدام يجري، حسب الولايات، بالكرسي الكهربائي، بغرفة الغاز، أو بالحقنة المميتة (أمام عدسات التصوير و«المتفرجين»).

إن ثلثي أحكام الإعدام في الولايات المتحدة يُعاد النظر فيها عقب طلب استئناف، تبعاً لدراسة أجراها باحثون في كلية الحقوق، «جامعة كولومبيا» في مدينة نيويورك، ونشروها يوم الاثنين 12 يونيه / حزيران 2000. تؤكد تلك الدراسة بأن غالبية عظمى من أحكام الإعدام المستأنفة بين 1973 و1995 أودت إلى نتائج غير منتظرة: 7٪ من تلك المراجعات تقريباً أُعيد الحكم بأن أصحابها بريئون بينما صدرت أحكام مخفّفة على 82٪ من المحكومين بالإعدام.

لقد بيّنت هذه الدراسة، على رأي القائمين بها، بأنه «نظام مبنيٌّ لتوليد الأخطاء ومن ثمّ يحاول تصحيحها» (جيمس ليبمان، منسق الأعمال).

وبمناسبة انعقاد مؤتمر «جمعية حقوق الإنسان»، يوم السبت 10 يونيه / حزيران 2000، في باريس، ألقى رئيس المجلس التشريعي، ريمون فورني، خطاباً لاهباً تنديداً بحكم الإعدام في الولايات المتحدة. «لم يعد من نظام استرقاق، لم يعد من تمييز عنصري منظم، وإنما هناك الآن حكم الإعدام. الحقْن الميت، الإعدام رمياً بالرصاص، الكرسي الكهربائي، الإعدام بالغاز، الشنق؛ نعم، في بلد التجديد، يعمل الابتكار أيضاً في خدمة الموت (..) ويا له من بلد غريب يكون الدين فيه حاضراً في كل شيء، بل قل هو مثل الوسواس، ويتمثّل اليقين بالله على الأوراق النقدية (..) ولكن العفو ليس له أن يرد ذكره هناك»، هكذا رفع صوته المدافع القديم عن قانون 1981 الذي ألغى حكم الإعدام.

كما أن السيد فورني وجّه الانتقاد، من طرفٍ آخر، إلى «سمت المرشّح الديمقراطي» للبيت الأبيض، آلغور: «في مواجهة مثل تلك الهمجية، ما قال، ما فعل، ما يقترح المرشّح الديمقراطي؟ لا شيء. صمتٌ

فيه حرج أو موافقة خرساء للخصم (جورج، دبليو بوش، الجمهوري)؟» (صحيفة اللوموند، 13 يونيه / حزيران 2000).

هنا أيضاً، في هذا الميدان، يرتبط تمايز الأحكام، ليس بلون البشرة وحسب، وإنما بالثروة أيضاً. فاختيار الأغنياء وإعطاؤهم الأفضلية يؤدي إلى تسليمهم مقاليد السلطة: وها هو جون جاي، رئيس المحكمة العليا في الولايات المتحدة، يورد ما يلي «على سبيل المثال، في 1988، لكي تُنتخَب كعضو في مجلس الشيوخ أو في الكونغرس، يجب عليك رصد ميزانية دعاية بمقدار 500 مليون دولار (أكثر عشر مرّات من نفقات الدعاية في 1970)».

ولذلك نفهم لماذا أصبح الناخبون على اقتناع كبير بلا معنى قيامهم بالانتخاب، حتى أن نسبة التغيّب تصل أحياناً إلى 70٪.

مثل هذا التعارض، بين البذخ الصفيق لدى نفر وتهميش نفر آخرين، يولّد عنفاً عاماً لا يمكن مقارنته إطلاقاً بالانفجارات الدورية في ضواحينا، والتي هي النُذُر الأولى له. ففي نيويورك، وفق إحصائيات الشرطة، ثمّة جريمة قتل وسطياً كل أربع ساعات، وعملية اغتصاب كل ثلاث ساعات. وتُرتكب جنحة كل ثلاثين ثانية. علماً بأن نيويورك لا تحتل سوى المركز العاشر بين المدن الأمريكية بالقياس إلى معدّل الجرائم. ففي 1989، أُحصيت 21.000 جريمة قتل على امتداد الولايات المتحدة.

إن آخر تقرير لـChildren's Defense Fund – هيئة رعاية الطفولة –، وهي الهيئة الأساسية لحماية الطفولة في الولايات المتحدة، يتحدث عن الخط البياني، الصاعد دون توقف، للقتلى بالأسلحة النارية بين الأطفال والمراهقين. فمن 1979 إلى 1991، قُتل ما يقرب من 50.000 أمريكي دون سن تسعة عشر عاماً بطلقات نارية، دون التمييز بين ما هو حادث وما هو جريمة موصوفة (9000 أعمارهم أقلّ من أربعة عشر عاماً، 40.000 تتراوح أعمارهم بين خمسة عشر وتسعة عشر عاماً). وخلال الحقبة ذاتها، تزايد عدد التوقيفات لمتهمين بالقتل تقلّ أعمارهم عن تسعة عشر

عاماً، وذلك بنسبة 93٪، على ما ورد في التقرير. إنهم في أغلب الأحيان يافعون يقتلون أو يجرحون يافعين مثلهم. وهكذا، من بعد الحوادث التي لا تشمل استخدام الأسلحة النارية، «تأتي الجريمة في المرتبة الثالثة كسبب للموت بين المراهقين».

الولايات المتحدة «UBER ALLES»[8]

يُمارس ذلك العنف في السياسة الخارجية كما في الحياة الداخلية.

فيؤكّد السناتور ألبير ج. بيفيريدج، في 1898: «التجارة الدولة يجب أن تكون وسوف تكون تجارتنا. سوف نغطي البحار بأسطولنا التجاري؛ سوف نبني أسطولاً يتناسب مع عظمتنا. وثمة مستعمرات، تتولى حكم نفسها بنفسها، رافعةً رايتنا خفّاقة وتعمل في سبيلنا، سوف تنتشر على امتداد طرقنا التجارية. أمّا مؤسساتنا فسوف تلحق برايتنا تحملها أجنحة تجارتنا. فالقانون الأمريكي، والنظام الأمريكي، والمدينة والراية الأمريكيتين سوف تصل إلى شواطئ ما تزال حتى هذا التاريخ دامية وغارقة في الحسرة، لكنها، بنعمةٍ من الله، سوف تصير سريعاً وضّاءة زاهية».

ويقول ترومان: «سوف يأتي زمن يتوجب علينا فيه الحصول خارج الولايات المتحدة على عدد كبير من الأشياء التي نحن بحاجة إليها. ففي لابرادور وفي ليبريا يجب علينا أن نبحث عن الفلز الضروري لتأمين حسن سير وعمل معامل الفولاذ لدينا. ومن الخارج يجب علينا استقدام نحاسنا. نعم، لدينا نحاس في أريزونا وأوتاه ولكننا لم يعد باستطاعتنا الاستغناء عن نحاس التشيلي. ولدينا قصدير في بوليفيا، ومطّاط في أندونيسيا، و، بطبيعة الحال، يمكنني الإطالة في هذه القائمة عمّا نحن

---

[8] نقلاً عن شعار الحركة القومية الألمانية «Deutshland uber allas» (ألمانيا فوق الجميع).

بحاجة للحصول عليه من باقي العالم». وهذه الدول الوارد ذكرها هي بالضبط تلك التي، من خلال حكومات أوليغاركية أو تحت الإدارة المباشرة، تقف في صف واشنطن، وحيث الشركات الأمريكية لها اليد الطولى، وحيث يتحكم التمويل الأمريكي إلى هذا الحدّ من السرّيّة أو ذاك بالاقتصاديات الوطنية.

وثمّة وثيقة تحدّد الخط السياسي للولايات المتحدة وجرى إعدادها قُبيل كوريا بفترة قصيرة، في عام 1950، وتُعرف باسم: «National Security Council Memorandum، 68 (NSC, 68) - مذكرة مجلس الأمن القومي، 68 -. أما الذي قام بكتابتها فهو بول نيتز الذي كان قد خلف لتوّه جورج كينان على رأس: «State Department Planning Staff» - هيئة تخطيط الدولة -.

كان جورج كينان قد أُقصي عن منصبه لأن السلطة تعتبره من «الحمائم» أكثر مما يجب. علماً أنه كان قد كتب، في 1948: «نملك ما يقرب من 50٪ من ثروات العالم، لكننا لا نشكل سوى 6.3٪ من السكان. في مثل هذا الوضع، لا مفرّ من أن نكون موضع حسد وتحسّس. فمهمتنا الحقيقية، في الحقبة القادمة، تطوير نظام علاقات يسمح لنا بالحفاظ على هذا الموقع المتميّز دون أن نعرض أمننا القومي للخطر. في سبيل ذلك، سوف يترتّب علينا التخلّص من كل ضعف عاطفي، وأن نكفّ عن الاسترسال مع أحلام اليقظة. فنحن لا نستطيع اليوم أن نسمح لأنفسنا بترف الغيرية والإحسان على الصعيد العالمي. كما يجب علينا أن نوقف الكلام عن أهداف غامضة وغير قابلة للتحقيق، مثل حقوق الإنسان، ورفع مستوى المعيشة، وتعميم الديمقراطية. ولا أرى بعيداً اليوم الذي سوف يتوجّب علينا فيه التصرّف حرفياً وفق معايير القوة. فكلّما قلّ حرجنا حيال الشعارات المثالية، سوف تصير أحوالنا إلى الأحسن»[9].

---

[9] المصدر «دراسات التخطيط السياسي»، بتاريخ 23 / 2 / 1948.

من بعد تدمير العراق، تأكدت إرادة الهيمنة العالمية تلك بمزيد من الافتضاح والمجاهرة، فهناك وثيقتان من البنتاغون، الأولى بإدارة وولفويتز في 2002 وهو نائب وزير «الدفاع»، والثانية بإدارة الأميرال جيريميا، مساعد رئيس هيئة رؤساء الأركان، والوثيقتان صريحتان بصورة ناصعة، وهاكم هذه المقتطفات:

«النظام الدولي هو، بصورة نهائية وقطعية، بكفالة الولايات المتحدة، وهذه الأخيرة عليها أن تضع نفسها في موقف التصرّف بصورة مستقلة عندما لا يمكن تأمين العمل الجماعي أو في حال الأزمة التي تتطلب تحرّكاً مباشراً».

«دمج ألمانيا واليابان داخل نظام أمن جماعي تشرف عليها الولايات المتحدة».

«يجب علينا التحرّك لمنع انبثاق نظام أمن ذي طابع أوروبي حصري فهذا يعرّض استقرار حلف شمال الأطلسي للخطر».

«إقناع المنافسين المحتملين بأنهم ليسوا بحاجة ليتطلعوا إلى القيام بدور أكبر مما هو مقدّر لهم». ومن أجل الوصول إلى هذا الأمر، يجب على هذا الوضع القائم، وضع القوة العظمى الوحيدة «أن يستمر بسلوك بنّاء وبقوة عسكرية كافية لقمع أية أمة أو أية مجموعة من الأمم تتحدّى تفوّق وسيادة الولايات المتحدة». والولايات المتحدة «عليها أن تأخذ بالحسبان بما فيه الكفاية مصالح الأمم الصناعية المتقدمة لصرفها عن تحدّي الزعامة (الأمريكية) أو السعي لزعزعة النظام الاقتصادي والسياسي القائم»[10].

وطبعاً، فهذا بأكمله وفق «القدر الجليّ» الذي خصّهم الله به، كما كانت عليه جميع الولايات، وكما صرّح جميع رؤساء الولايات المتحدة.

وها هو الرئيس نيكسون يقول ويعيد بشأن ذلك «الشعب المختار»،

---

[10] استشهادات أوردها بول - ماري دولاغورس، رئيس تحرير مجلة «الدفاع القومي»، في صحيفة «اللوموند ديبلوماتيك»، ابريل / نيسان 1992.

مثلما فعل جميع من سبقوه إلى كرسيّ الرئاسة: «الله مع أمريكا، الله يريد أن تحكم أمريكا العالم». وبعد أن تخلّص، بعد تقاعده، من واجب التحفّظ، كتب في النيويورك تايمز، عدد 7 يناير / ك2 1991، بخصوص الحملة على العراق: «نحن غير ذاهبين إلى هناك لحماية الديمقراطية فالكويت بلدٌ غير ديمقراطي، ولا توجد ديمقراطية في المنطقة. نحن غير ذاهبين إلى هناك لإسقاط ديكتاتورية. نحن غير ذاهبين إلى هناك حماية للشرعية الدولية. نحن ذاهبون إلى هناك، ولزامٌ علينا ذلك، لأننا لن نسمح بأن تُمسّ مصالحنا الحيوية».

و«المصالح الحيوية» للولايات المتحدة تتلخص بإرادتها في أن تفرض على العالم، وإلى الأبد («نهاية التاريخ» لفوكوياما) «ربوبيّة السوق».

وتريد أن تفرضه بالتهديد بالعقوبات العسكرية إذا كان الفساد غير كافٍ.



في أحاديث رئيس الجمهورية الفرنسية كما في ترجمتها من طرف رئيس الوزراء، هناك كلمة لا ترد على الإطلاق، ألا وهي كلمة: «أمريكي».

علماً بأنها مفتاح المشاكل في كوسوفو، وتزعج إزعاجاً كبيراً عسكر الأنصار الملحقين بالبنتاغون.

لماذا؟

بكل بساطة، لأنّ الأمريكان إنما يقومون بـ«الحرب على أوروبا».

فهل كانت عملية «إنسانية»؟

إن كان الأمر كذلك فلماذا هذا العرض المتلفز دون توقّف للبؤساء من منطقة كوسوفو، والذين يحقّ لنا أن نتعاطف معهم وأن نستقبلهم

بحفاوة، بينما لم يُفعل أي شيء من أجل ضحايا ما تسمّيه أجهزة الإعلام والمسؤولون الرسميون: «التطهير العرقي»؟ وهل من ذرف مثل تلك الدموع الساخنة على «اللاجئين الفلسطينيين»؟

وهل من يبكي بهذه الحرارة على أكراد تركيا؟

(كلا). وذاك لأن القادة الإسرائيليين والجنرالات الأتراك هم ممّن يحميهم «الأمريكيون»، مثلما كان الحال بالأمس مع بينوشيه ومع جلاّدي «فرق الموت» المشكلّين والمأجورين لصالحهم، في أمريكا اللاتينية.

تُرى فهل تحوّل كلينتون والبنتاغون فجأة وأصبحا من أصدقاء الإسلام والمسلمين، بينما يعملون على تعذيبهم منذ قرابة (10) أعوام في العراق، ويتخلّون عنهم رهن النبذ والتعذيب في فلسطين؟ أم تراهم يتظاهرون بالتكفير عن الذنب في البوسنة وكوسوفو ممالأةً لأصحاب البترول في الشرق الأوسط؟

على أي حال فليست واشنطن مهتمة بحماية أبناء كوسوفو (ففرارهم من «بريستينا» التي راحت تقصفها بوحشية الصواريخ والقاذفات الأمريكية، قد تسبب بمضاعفة الخسائر عشرة أضعاف منذ بداية العدوان).

ألا فواشنطن يتجه اهتمامها، على العكس، إلى الإساءة لسمعة أصدقاء السلام، وإلى الاعتماد على الـ «الأوستاشي oustachis» الذين يعملون ضمن الـ UCK، وهم من مرتزقة البنتاغون، الذين يحصلون على المال والسلاح منها: إذاً، كلينتون و.U. C. K، معركتهما واحدة.

إنها المعركة ذاتها من أجل تعليل ما لا تعليل له: التدخّل في الشؤون الداخلية لبلدٍ لم يهاجم أيّاً من جيرانه.

وكيف يمكن الخوض في موضوع ميونيخ بينما كان الأمر يتعلّق بتسليم هتلر البلد الذي كان قد بادر إلى غزوه.

اللهم إلاّ أن يكون البنتاغون بصدد تكرار عملية «الطالبان» التي رفعها إلى سدّة الحكم في أفغانستان. فهؤلاء هم «طالبان الـ UCK».

«الله مع أمريكا. الله يريد أن تحكم أمريكا العالم» «ريتشارد نيكسون»

النمو والمضاربة

لماذا التطرّق إلى موضوع الله؟

لا لكي يواجَه بالاتهام، ولا من أجل الابتهال طلباً لعونه.

وإنما لأن الإنسان، منذ أن كان إنساناً، لم يكف عن الابتهال إليه باعتباره تاج حلمه بالكمال، والعدل، والسعادة، و، في أغلب الأحيان ويا للحسرة: باعتباره تكملة عدد لإخفاء جهله أو لغفران ذنوبه.

لقد صنع الإيمان أبطالاً وقدّيسين كانوا يهدون إلى سواء السبيل للخروج من ما قبل التاريخ الحيواني، من كونفوشيوس وبوذا إلى يسوع، وإلى القديس فرانسوا الأسيزي، من غاندي إلى لوثر كنج، أو إلى هيلدر كامارا وإلى لاهوتيي التحرير.

غير أن الديانات المؤسّسية و«هيكلياتها المتدرجة» أي السلطة المقدسة التي فوّضت نفسها بها وصولاً إلى الصفة العالمية الشاملة، مع الاستمرار في الانتساب إلى الله ذاته، أفسحت الطريق أمام ازدهار الجهل والعنف، ومباركة جميع السلطات، وقبول الهيمنات، والإرهاب، والحروب، إلى حد تهييج البغضاء، وسوء الظن، وما هو أدهى: اللامبالاة، في صفوف الجموع الغفيرة.

رغم ذلك، إذا كنّا نريد المحافظة على الرجاء وعدم التنازل عن الأبعاد الإنسانية بحقّ (الآخرون سيقولون «الإلهية») لدى الإنسان فنحن

بحاجة إلى هذا «الله» الذي توجّه إليه أولئك الذين بهم صار الإنسان إنسانياً، على الرغم من الكنائس التي خانتهم.

نحن بحاجة، اليوم أكثر من أيّ يومٍ مضى، أن تتجلي الغشاوة عن ابصارنا، لننجو، في القرن الحادي والعشرين، من انتحار يشمل الكرة الأرضية بأكملها.

إذ أن القرن العشرين كان أشدّ القرون دموية، وأننا، إذا ما انسقنا مع الانحرافات ذاتها، فلن يدوم القرن الحادي والعشرون مائة عام.

أما السياسات فكان إفلاسها أسرع بكثير من الكنائس.

إن هبّات الإيمان العظمى، لدى تغلغلها بين الجموع الغفيرة، هي وحدها التي كانت أحياناً من وراء تغيير مجرى التاريخ، على الرغم من نقاط الضعف، أو الفحش، أو الادعاءات الكلامية للرعاة الأشقياء الذين يتولون أمورها.

ونحن، على أعتاب هذا القرن، حاجتنا أمسّ ما يكون، أكثر من أي يومٍ مضى، إلى تلك الهبّة الإيمانية التي لم يعد مطلوباً منها مجرد زحزحة الجبال عن مواضعها، وإنما مهمتها أن تحمل الأرض قاطبةً فوق كاهلها، كما جاء في أسطورة «أطلس».

وإذا أردنا تقدير اتساع تلك المهمّة فيكفينا إجراء جردٍ شامل للقرن الملعون الذي انتهى لتوّه.

ولن نكتفي بجرد حروبه، بالـ 11 مليون قتيل في الحرب الكونية الأولى، والـ 50 مليون قتيل في الحرب الكونية الثانية، ولا بجرد فظائعه من أوشفيتز إلى هيروشيما، وبالمئات التي أعقبتها من كوريا والفييتنام إلى الجزائر وراوندا، من لبنان إلى فلسطين، من العراق إلى كوسوفو. وإنما سوف نمضي إلى ما هو أدهى لنجرد جرائمه الأعظم، إذ أن الجوع والبؤس يقتلان أكثر مما تقتل الحروب: الهوّة الهائلة التي تفصل «شمال» العالم عن «جنوبه». وها هي «عولمة» الاقتصاد (مع ديانة «ربوبيّة السوق» المباركة لها) تعطي الأفضلية لهيمنة الأقوى، مما سمح لصحيفة

«اللوموند» وضع العنوان التالي: «هوّة التفاوت بين البلدان الفنية والعالم الثالث تزداد عمقاً».

إن الأغذية التي ينتجها العالم يمكنها إطعام 8 مليار نسمة. وهناك ثلاث دول، الولايات المتحدة، وكندا وأوستراليا، تخزّن فائض حبوب يزيد عن 100 مليون طن. علماً بأن 3٪ إلى 4٪ من تلك الحبوب، تكفي لتجنّب ملايين الوفيّات بسبب الجوع.



الفرص الضائعة

لقد عرف القرن العشرون أملين عظيمين، تتغلغل جذورهما في أعماق الماضي.

الأوّل هو الأمل الذي بشّرت به عبقرية عظيمة من القرن الماضي: إنها عبقرية كارل ماركس، الذي أعطى وجهاً حيّاً نابضاً بالأمل للملايين الواقعين تحت الاستغلال والمحكوم عليهم بالبؤس، ولم يكن الأمل محض يوتوبيا، وإنما تمثّل تحليلاً عميقاً لتناقضات الرأسمالية في عصره. إن منهجه (وليس ترديد الصيغ التي جاء بها) يلامس الواقع في أيامنا هذه أكثر من أي يومٍ مضى إذا ما استُخدم بطريقة حيّة لفهم التناقضات الجديدة، بعد أن بدأ احتضار النظام الذي سبق أن عاش ماركس لحظة وصوله إلى الذروة.

غير أن الحرفية، وغياب الحسّ التاريخي، وإرادة محاكاة القوة الديكتاتورية لأولئك الذين شُنّت المعركة عليهم ضمن أكثر الشروط المحيطة وحشية، أمورٌ كان من عقباها، بعد الوفاة المبكّرة للينين (1923)، أن تحنّط الرسالة وأن تسيء إليها بسبب فشلها.

إننا نذكّر بالرجاء الذي جاء به ماركس، وبملامسته الحيّة للواقع الراهن من بعد الانهيار التاريخي لمن رفعوا رايته دون أن يفهموه، وهم في النهاية، من خانوه.

وثمّة أملٌ آخر كان قد وُلد، في القرن التاسع عشر، ألا وهو أمل إحياء الإسلام وانبعاثه بقراءة جديدة وحيّة للقرآن، منذ الأفغاني ومحمد عبده، إلى الشيخ بن باديس، ومحمد إقبال، وعلي شريعتي. فهنا أيضاً أدّت الحرفيّة إلى ذلك المرض «الإسلاموي»، المتمسّك بالشعائر منذ ألف عام ونيّف وليس بخلق المستقبل اقتداءً بمحمد (ص) في نضاله لبعث إيمانٍ كوني، شامل وحيّ. وفعلت الحرفيّة ذلك عندما لم ترَ في السنّة تناقل لهب الرسالة بل رأت فيها عقيدة عبادة الماضي وبعث رفاته من الرماد.

لهذا السبب، وحيال هذين المرضين في الاشتراكية والإسلام، سوف نعود لنذكّر برسالة الروّاد، وبالتهافت الحالي - المؤقت على ما نرجو - لخلفائهم المجرّدين من كل جدارة.

الاتحاد السوفياتي ، خيانة ماركس

ماركس: «يجب ان يتمكن كلّ من يحمل في أعماقه عبقرية رفائيل من إطلاقها لتتفتح بالكامل».
(«الأيديولوجيا الألمانية»، مطبوعات دار البليّاد، ص 1288).

هكذا كان ماركس يعرّف الشيوعية بنهاياتها: أن تقدم لكل إنسان الشروط الاقتصادية، السياسية، الروحية، التي تتيح له التوسّع الكامل باستثمارات الغنى الإنساني الكامن في أعماقه.

تلك كانت «النهاية»، الهدف المنشود؛ أما تأميم وسائط الإنتاج فلم يكن سوى «وسيلة» لإنجاز ذلك الهدف.

ألا فهذا المثل الأعلى ما يزال مثلنا.

في الشروط التاريخية الجديدة.

كما تنبّأ بها كارل ماركس.

أمّا أولئك، الذين أثملهم انهيار الاتحاد السوفياتي، فراحوا في أيامنا هذه يطالبون بانتمائهم إلى «الليبرالية» وإلى منظرها آدم سميث سعياً منهم للمجاهرة بأننا وصلنا إلى «نهاية التاريخ» من خلال الترميم الشامل للرأسمالية، فيطيب لنا أن نذكّرهم أكثر من أي يوم مضى بما كانت تنبؤات آدم سميث التاريخية وبما كانت تنبؤات كارل ماركس كي نرى أيها تأكّدت صحته في يومنا هذا.

فآدم سميث، حين عرفت الرأسمالية أوج انطلاقها، كان يؤكد بأن المصلحة العامة، إذا ما لاحق كل فردٍ مصلحته الشخصية، سوف تتحقق: إذ توجد «يدٌ خفية» تحقق هذا التناغم.

وكارل ماركس، في أوج انطلاق الراسمالية أيضاً، تنبّأ بأن النظام الرأسمالي سوف يولّد ثروات عظيمة ولكن، في الوقت نفسه، سوف يحدث بؤساً عظيماً، وذلك بتكديس الثروة في قطبٍ من المجتمع بين أيدي حفنة قليلة العدد، مقابل إفقار الجموع الغفيرة في القطب الآخر.

فمن كان على صواب؟

على الصعيد العالمي، في يومنا هذا، بعد خمسة قرون من الرأسمالية، ومن الاستعمار الضروري للتراكم الأولي، تقع 80٪ من المصادر الطبيعية لكوكب الأرض تحت إشراف واستهلاك 20٪ من سكان الكوكب.

وهذا ما يؤدي، في كل سنة، بسبب سوء التغذية أو الجوع، إلى موت 30 مليون كائن بشري: فنمو الموديل الغربي يكلّف «العالم الثالث» ما يعادل هيروشيما في كلّ ثلاثة أيام (مهما ردّدنا هذا فلن تكون فيه كفاية).

فلا يتوقف البون الشاسع بين «الشمال» و«الجنوب» عن التزايد يوماً بعد يوم. وقد أثبت «برنامج الأمم المتحدة للتطور» أن ذلك التفاوت

قد تضاعف في مدى ثلاثين عاماً بين البلدان الأغنى في «الشمال» والبلدان الأفقر في «الجنوب».

لقد تناقص دخل الفرد منذ 1980 بمعدّل 15٪ في أمريكا اللاتينية، وبمعدّل 20٪ في إفريقيا، وحتى في البلدان الأغنى يترسخ هذا الاستقطاب: في 1993، يعترف السيد كلينتون بأن 1٪ من المواطنين الأمريكيين كان تحت تصرّفهم 70٪ من الثروة العالمية.

وفي فرنسا، حيث نسير متأخّرين على الدرب نفسه، تدل «المعطيات الاجتماعية» الرسمية على أن 10٪ من كبار الأثرياء يمسكون 94٪ من الثروة القومية، بينما الـ90٪ يتقاسمون فيما بينهم الـ 6٪ من تلك الثروة.

وفي «أوروبا الاثنتي عشرة»، كما سبق أن أشرنا، هناك 55 مليون أوروبي (من أصل 340 مليون) يعيشون تحت عتبة الفقر.

فما من تمحيص أنصع لصدق تنبؤات ماركس التاريخية، وما من دحض أفجع لتفاؤل سميث وادعاءات الليبرالية، بعد قرنٍ ونصف من التحليل الماركسي لقوانين تطور الرأسمالية.

غير أن هذا النظام بالذات، تحت أسماء متنوعة: ليبرالية، التبادل الحر، اقتصاد السوق.. إلخ، هو ما يحاول الأسياد الحاليون للّعبة فرضه على الكوكب الأرضي بأكمله.

إن أحدث الأمثلة عهداً على سوء تلك الليبرالية المزعومة هو مثال إدخال الولايات المتحدة لها إلى الاتحاد السوفياتي بالتعاون مع الـ FMI - صندوق النقد الدولي - ذراعها في التنفيذ: «فعلى أساس عتبة للفقر بمعدّل 4 دولارات يومياً، ارتفع عدد الفقراء من 4٪ من مجموع السكان في 1988 إلى 32٪ في منتصف التسعينيات. وفي روسيا، من بعد أزمة الروبل، في أوغسطس / آب 1998، ازداد عدد الفقراء 10 مليون ليصل، في يناير / ك2 1999، إلى ما يقرب من 40٪ من السكان». (صحيفة اللوموند، عدد 22 يونيه / حزيران 2000).

هذا هو الكشف التفصيلي لرفع قواعد الرأسمالية في روسيا: فقد حوّلت الرأسمالية قوة عظمى إلى «عالم ثالث» جديد، مع كل أعراض الانحطاط الرأسمالي: نسبة بطالة ترتفع عدداً، تضخم وارتفاع في الأسعار بصورة مدوّخة، بؤس متفاقم حتى التسوّل ما بين الجموع الغفيرة، وبالمقابل ثروات، مؤسّسة على المضاربة والتهريب، متكاثرة تكاثر الفطور السامة. كما ترافق هذا الأمر مع كل العيوب الأخلاقية للنظام الرأسمالي: انتشار المخدّرات بكثافة، بحيث تمّ اللحاق في مدى 4 أعوام بالولايات المتحدة: 20 مليون محشّش.

وأوروبا، المعرَّفة في «معاهدة مستريخت» بأنها «العماد الأوروبي لحلف الأطلسي»، تؤلّف نادياً لقدامى المستعمرين المتنافسين في السابق فيما بينهم، لكنهم الآن يخضعون للاستعمار الموحّد في ظلّ الإدارة الأمريكية. وهي تقوم بدور الرديف للجيش الأمريكي، من العراق إلى كوسوفو.

وليس لها سوى ذلك من وحدةٍ أو وجود، سواءً أتعلّق الأمر بالسياسة الخارجية أو بالسياسة النقدية.

غير أن الغاية الأمريكية تم الوصول إليها: فقد تبيّن بالبرهان أن بعض المضاربين العالميين من طراز SOROS، بدعمٍ من البنك الأمريكي، يمكنهم نسف أية عملة أوروبية لا على التعيين: الجنيه الإنكليزي، الليرة الإيطالية، البيزيتا الإسبانية التي أُعيد تسعيرها ثلاث مرّات، أو أيّ عملةٍ أخرى، وفق احتياجات الخزينة الأمريكية.



إن نقطة الضعف في الولايات المتحدة هي الاقتصاد. فهنا يجب أن يكون الهجوم.

وهذا يعني قطيعة باترة مع الأدوات العالمية لتلك الهيمنة: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وأوروبا مستريخت «العماد الأوروبي لحلف الأطلسي»، حيث، على سبيل المثال، من خلال «السياسة الزراعية» التي قامت على يد الـ«PAC»، بالإضافة إلى تعديلات مايو / أيار 1992، جرى فتح أوروبا أمام غزو الاستيرادات من أمريكيا.

ويصدق هذا على المستويات كافة، بما في ذلك الثقافة ضمناً. وكذلك الحال مع التلفزيون، الذي غزته جميع أشكال الانحطاط الأمريكي القائم على العنف والمال.

ألا فأوروبا، إذا أرادت الدفاع عن هويتها الخاصة، بدءاً من زراعتها وصناعها وصولاً إلى ثقافتها، لا يمكن إلا أن تكون معادية للأمريكان[11] أو أنها تقبل الاستزلام وتقبل استعمار الولايات المتحدة.



مرض الاشتراكية

كان ماركس قد وجّه انتقاداً عميقاً لتناقضات المنظومة الرأسمالية واستخلص، انطلاقاً من تحليل تطور إنكلترا في القرن التاسع عشر، قوانين نموّ المنظومة: الأولوية المعطاة لوسائط الإنتاج بحيث لها الأسبقية على المنتجات الاستهلاكية.

لكنه أبى على الدوام أن يُعمل تفكيره بالمستقبل وببناء الاشتراكية: «لا أقدّم وصفات لطبّاخي المستقبل».

وهكذا، فإن الذين كانوا ينتسبون إليه، حينما انتصرت ثورة أوكتوبر

---

[11] عندما نقول «أمريكان» فلا نعني الشعب وإنما نعني تبنّي أيديولوجية: وبهذا المعنى يكون طوني بلير، شيراك، جوسبان، بيرلسكوني، من «الأمريكان».

/ ت1 1917 في روسيا، اضطروا لابتكار أنموذجهم الجديد في التنظيم الاقتصادي والسياسي.

واضطروا للقيام بذلك ضمن شروط ذات صعوبة استثنائية: أولاً لأن المشكلة، في السنوات الأولى، كانت مشكلة بقاء الثورة في مواجهة تحالف يشبه ما واجهته الثورة الفرنسية في 93، والتي أدّت بها إلى «الإرهاب» ومن ثمّ إلى الديكتاتورية النابوليونية. كانت الغاية، التي صرح بها على المكشوف تشرشل وكليمنصو، ليس مجرد الاستعانة بأعداء الثورة (كما جماعة كوبلنتز سابقاً)، على قول تشرشل، من أجل «إنشاء حزام صحّي والهجوم على موسكو»، وإنما الغاية على وجه الخصوص، تجويع روسيا لأن كليمنصو استنجد بـ«سياسة الأسلاك الحديدية الشائكة».

سوف يكون بإمكان تشرشل التباهي، لاحقاً، في كتابه: «The World Crisis» لعام 1929، بأنه نظّم في مواجهة جمهورية السوفيات «حرباً صليبية تضمّ 14 دولة»، مثلما سبق للدوق دويرونزفيغ و«المهاجرين» التباهي بسحقهم لباريس والثورة. وإذا كانت تلك «الحرب الصليبية» قد باءت بالهزيمة، فإن تشرشل وكليمنصو أمكنهما التباهي بنجاح حصارهما الذي أحدث في روسيا مجاعة رهيبة. (لقد وهب أناتول فرانس جائزة نوبل بصورة رمزية إلى جوعى الغولفا).

بعد الانتصار على تلك المصائب الأولى بتضحيات بشرية رهيبة، «أصبح من اللازم البناء». لقد رسم لينين خطوط المستقبل العريضة: مثلاً، كما في آخر مقال كتبه قبل وفاته في صحيفة «البرافدا»، عددَيْ 4 و6 يناير / ك2 1923 تحت عنوان: «حول النظام التعاوني»، وفيه تنبّأ بالتوجه نحو تعاونيات زراعية و-على قوله- لا بدّ للفلاحين من 50 أو 60 عاماً للقبول بها، بعد أن يستندوا على تجربتهم الخاصة.

لكنّ خَلَفَه ستالين، الأقل استشرافاً والأشدّ بطشاً، زعم أنه يقوم بتلك الطفرة الهائلة في مدى أشهر قليلة وبالإكراه، ممّا أدّى إلى حرب حقيقية على الفلاحين نُسبوا فيها جميعاً إلى أنهم من «الكولاك»

(الملاكين الكبار للأراضي والمعادين للثورة)؛ وهذا ما كان من عواقبه قمعٌ رهيب.

وتفاقمت الخطورة من ثمّ حينما أصبحنا بصدد تصنيع البلد.

الا فما أكثر ما نتناسى، لدى إدانة التجاوزات والتنديد بها، ما كلّف ذلك التصنيع، في القرن الأسبق، جميع البلدان الرأسمالية التي انخرطت في دروبه.

نحن في فرنسا لدينا وثائق مؤلمة: فالتحقيقات الشهيرة التي قام بها فيليرم («لوحة عن الحالة الجسدية والمعنوية للعمال المستخدَمين في مشاغل القطن، والصوف، والحرير»، باريس 1840) وكذلك أوجين بوريه («فقر طبقات الشغيلة في فرنسا وإنكلترا») تقدم لنا عن ذلك لوحة دامية.

وتكشف إحصائيات 1817 في المحافظات العشر الأكثر تصنيعاً، أن من بين كل 10.000 مستخدم مسجّل، يوجد 8.980 مصاب بعاهة أو معطّل عن العمل.

أما وفيات الأطفال فتسبب خسائر فادحة. حيث يدلنا تقريرٌ عن مدينة «ليل» للطبيب غاسّيه: «في مدينة ليل، يموت قبل سنّ الخامسة، طفل من أصل كل ثلاث ولادات في شارع رويّال؛ وفي شارع إيتاك، إذا ما أُخذ بمفرده، فمن كل 48 ولادة، تبيّن لنا وجود 46 وفاة. فهلاّ من «يشرّف» بعد هذا ليحدثنا عن المساواة أمام الموت!».

وفي مدينة نانت، يُعلِمنا الطبيب غيبان بأن «العمال لا يربّون وسطياً ربع أطفالهم».

وفي عام 1840، يحدثنا أحد الصناعيين في «تان» ويلخّص كما يلي تبعات الغياب الكلّي لتشريعات العمل: «إنهاك قوى للبالغ بأيام عمل طويلة أكثر مما يجب؛ هجر المرأة لركنها المنزلي؛ التحلّل البطيء للرباط لعائلي؛ زيادة مخيفة بعدد الأطفال المولودين موتى، في أوساط الكوادر النسائية العاملة في المشاغل، تشوّهات العمود الفقري لدى الأطفال العاملين».

وقد تتبأ في المدى القريب، ما لم يتم جلب أي علاج، بموت الصناعة بالذات لأن نبع اليد العاملة سوف يصير إلى جفاف. ولهذا السبب انتهى الأمر بأرباب العمل أنفسهم وبالطبقات القائدة إلى تحبيذ الريف من أجل ضبط سير العمل.

وقام النوّاب مرّات ومرّات بمداخلات في المجلس النيابي مطالبين الحكومة بمنع تشغيل الأطفال دون سنّ الخامسة في مناجم الفحم. وفي حقل صناعة القطنيات، كشف أحد النواب، في 1839 عن استخدام 150.000 طفل من سنّ 5 إلى 14 عاماً ما بين أربع عشرة إلى سبع عشرة ساعة يومياً.

لقد نظم القانون الصادر في 22 مارس / آذار 1841 عمل الأطفال: فتقرّر عدم قبول الأطفال دون سنّ الثامنة في المشاغل؛ وأن الأطفال من 8 إلى 12 عاماً لا يجوز تشغيلهم أكثر من ثماني ساعات وأمّا من هم من 12 إلى 16 عاماً فلا يجوز تشغليهم أكثر من اثنتي عشرة ساعة! وجُوبه القانون بمعارضات قوية جداً ولم يُصوَّت عليه إلا من بعد اشتراط عدم قيام أي مفتش بالتأكّد من تطبيقه. وكان أن اختارت المشاغل - المانيفاكتورات - بنفسها مفتشين متطوّعين!

وفي إنكلترا كان من نتائج الانتقال من الزراعة إلى تربية الأغنام لتطوير صناعة الصوف أن أعداداً غفيرة من الفلاحين، بسبب «قوانين محميّات الرعي»، جُرِّدوا من أراضيهم وشُرِّدوا على الطرقات، أمّا حركات التمرد التي قاموا بها، بالتعاون مع العمّال المستغَلّين بوحشية في الصناعات النسيجية، فجوبهت بقمعٍ همجي.

إن تقارير «مفتّشي المعامل» لتلك الحقبة تقدّم إلينا صورة مرعبة عن شروط العمل في المصانع الجديدة وفي المناجم: مرض السل، استغلال الأطفال، تعهير النساء بالقسر، القمع الدموي للإضرابات، حركات التمرد، تدمير الآلات (على أيدي «اللوديين»)، مرتّبات لسدّ الرمق وعقوبات جسدية، بالإضافة إلى ارتفاع الوفيات وتدمير الأسرة والأعراف الأخلاقية بما لم يسبق له مثيل في إنكلترا.

أمّا في أمريكا فتحقق التطور الزراعي بالبيع الكثيف للأرقاء الزنوج في المزارع، ومن بعد ذلك حين أصبح «شمال» الولايات المتحدة بحاجة إلى يد عاملة من غير الأرقّاء من أجل حركة التصنيع، وقعت الحرب الأهلية الطاحنة بين «الشماليين» و«الجنوبيين».

وها هو الجنرال شيرمان، الذي كانت له القيادة في جيش «الشمال» يبرهن عن كفاءته في الفتك بالجنوبيين، مثلما كان فتاكاً بالهنود (وهو الذي صاغ القولة المشينة: «الهندي الجيّد هو الهندي الميّت»). وبعد انتصار الشمال استمرّ - حتى أيامنا هذه - التمييز العرقي، بالإضافة إلى نظام يتقاضى فيه العمّال غير الفنيين أجوراً أدنى من عتبة الفقر (33 مليون ما يزالون في ذلك الوضع، في عام 2000). وقد حُرمت البطالة الطويلة الأجل من المعونات.

لقد أفرز النظام ذلك البؤس المزمن ممّا ولّد معدّل جنوح وصل إلى حدّ أنّ 2٪ من المواطنين هم اليوم في الحبس!

وفي الاتحاد السوفياتي، تمّ التصنيع المتسارع بثمن بشري، هو الآخر، يبعث على الرعب، وأدّى إلى الـ«غولاغ». فالحصار الرأسمالي، وإعادة التسليح في البلدان الرأسمالية، وتهديداتها، وغياب الاستثمارات الأجنبية، كان من نتائجها إرادة تسريع التصنيع وسياسة التسليح. وها هو ستالين، لدى استعراضه للمسافة الفاصلة بين الاتحاد السوفياتي وكبرى البلدان الأوروبية والولايات المتحدة، في عام 1930، يقول في المؤتمر السادس عشر للحزب البلشفي: «يجب علينا تدارك السبق في مدى عشرة أعوام وإلاّ سحقونا». عشرة أعوام! في عام 1941، قام هتلر بغزو روسيا!

كانت الخطة في 1930 تريد إنتاج 10 مليون طن حديد في 1933. وطالب ستالين: «يلزمنا 17 مليون طن في عام 1932». وفي واقع الحال لم تُحقّق تلك الغاية إلا في 1949، وبثمن بشري مرعب بالنسبة للسوفيات. هذا صحيح. لكن ما الذي كان يمكن أن يكون لو لم تكن تلك البلد قادرة

على مقاومة آلة الحرب الهتلرية الهائلة، وعلى تحمّل وطأتها الكاملة أثناء ثلاثة أعوام، وعلى تحطيمها بمفردها، في ستالينغراد، من قبل أن تشن قوى الغرب هجوماً برياً؟

لا يسمح هذا الأمر بإيجاد الأعذار لأيّ تجاوز وإفراط، غير أنه يتيح وضع التجاوزات ضمن منظورٍ ليس بالأسطوري ولا بالقائم على الكراهية.

علماً بأن تلك الصعوبات الموضوعية زادتها تفاقماً أخطاء القادة السوفيات: فالتنافس بين المنظومتين الاقتصاديتين الرأسمالية والاشتراكية أصبح في حلقةٍ مفرغة، على سبيل المثال، بالتأويل الحرفي، المتشدّد، لاكتشافات ماركس: وذاك أن قوانين «النمو» استخلصها ماركس من أكمل نماذجه إبّان القرن التاسع عشر: إنكلترا.

فما كان مدار التفكير في القرن التاسع عشر بصدد إنكلترا، كنمطٍ لتطوّر الرأسمالية، بات، منذ خروتشيف وشعاره: «اللحاق بالغربيين وتجاوزهم، يُطبّق في الاتحاد السوفياتي، في القرن العشرين، وضمن نطاقٍ «اشتراكي» شديد التمركز حتى اللامعقول.

وهكذا، فإن «طراز النمو» الرأسمالي جرى تقليده، كما لو كانت رسالة الاشتراكية أن تطبّق الرأسمالية أفضل من الرأسماليين!»

بطبيعة الحال، انتهت الأمور إلى الفشل، لأن المنظومة التي حلّلها ماركس لم تكن تستطيع أن تعمل إلا ضمن شروط «ليبرالية متوحشة»، وليس ضمن منظومة دولة، مركزية ومستبدة.

إن التنافس في «الحرب الباردة» مع الولايات المتحدة في مجال التسلّح، كان يستدعي بالضرورة، داخل تلك الشروط، هزيمة السوفيات بسبب عدم تكافئهم الاقتصادي.

وزاد الطين بلّة أن القادة السوفيات، بتقليدهم أيضاً للاستعمار الغربي، راحوا يبدّدون ثروات هائلة كي يدعموا، على امتداد العالم، جميع البلدان الساعية (بحق ومشروعية) للتحرر من نير الاستعمار، ولكنهم

توهّموا فرض النظام السوفياتي عليها، الغريب كلياً على تاريخها، وتكوينها البنيوي، وعلى أعرافها الموروثة (تماماً كما فعلوا، غداة الحرب الكونية، مع كتلة الدول المستزلمة، في شرق أوروبا).

وهذا ما أدّى إلى تفجّر الاتحاد السوفياتي بفضل نقص كفاءة بريجينيف، وتهوّر غورباتشيف، وفي النهاية، العهر السياسي لدى يلتسين، ذلك العهر الذي كان في الآن نفسه خيانة وجريمة.

وحصل الانهيار على ثلاث مراحل:

1- فغورباتشيف، بانشغاله المحق بـ«التخلص من الشعارات الإيديولوجية»، ارتكب الخطأ الجسيم (من 1985 إلى 1991)، حين اعتقد بعدم وجود اختيار إلا بين «الغولاغ» و«الغابة» فشرع بانتهاج «ديمقراطية» مختلطة الملامح مع الخضوع لقوانين السوق، وبالتالي إلى: deperissement de l'Etat» – تحلّل الدولة – المختلط الملامح مع تلاشيها أمام قوانين السوق.

2- وقادت هذه السياسة إلى «الانقلاب المسرحي التهريجي» ليلتسين تصدّياً للبرلمان في أوغسطس / آب 1991. منذ ذلك التاريخ، استطاعت جميع مافيات العالم الرأسمالي، وعلى رأسها مافيات الولايات المتحدة، الانتشار دون عوائق في الاتحاد السوفياتي وضمّه إلى حلقة الاحتكار الغربية. ونجمت نتيجتان متلازمتان عن ذلك البناء للرأسمالية: الصعود الصاعق لحفنة من المضاربين المحتكرين (بعضهم قادم من الخارج، والآخرون من المرتدّين الكافرين بالنظام السوفياتي المنصرم)، وها هي المتمّمات المحتومة، أعني البطالة، والبؤس، واليأس في أوساط الجموع الغفيرة.

3- وتمثّلت المرحلة الجوهرية النهائية بالتفكيك الرسمي للاتحاد السوفياتي حيث – رغم استفتاء 17 مارس / آذار 1991، الذي رفضت فيه غالبية الشعب الحل المتزامن لحلف الأطلسي وحلف وارسو، ووقفت إلى جانب دعم استمرار الاتحاد السوفياتي – حيث جرى الحل الأحادي

لحلف وارسو (بين الاتحاد السوفياتي وجيرانه من دول أوروبا الشرقية)، وهذا ما أدّى في الختام إلى أعماق الخزي في سياسة يلتسين: الحلف الجوهري روسيا - حلف الأطلسي الموقّع عليه في باريس بتاريخ 27 مايو / أيار 1997، وهو حلفٌ أصبحت روسيا بموجبه بلداً مهزوماً، مرتهناً لحلف الأطلسي - OTAN -.

ناهيك عن تفاهم بيلوييف الموقّع في بيلورسيا، الذي سبق أن خطط لتفكيك الاتحاد السوفياتي بتدميره لروابط التضامن التي كانت قائمة بين جميع «الجمهوريات» السوفياتية.

على هذه الصورة، أُرجعت روسيا أربعة قرون إلى الوراء، إلى الأيام التي لم تكن تشمل فيها سوى «موسكوفيا». وما سبق أن كان قوة عظمى تحوّل إلى دولة من العالم الثالث، يقدّم المواد الأولية، ويُستخدم كمستودع لتخزين النفايات الملوثة الغربية، بإدارةٍ فعلية من مضاربين ومحتكرين دوليين.

يصعب علينا اليوم التنبؤ بالسيناريوهات المحتملة لانبعاث ونهضة روسيا:

-فإمّا أنّ إنشاء الرأسمالية يستمر في إفناء روسيا وتقزيمها، واستبعادها من أن تساهم بإعادة بناء وحدة حقيقية للعالم، ليُصار إلى دمجها داخل نطاق «العولمة»، أي التجانس الأمريكي.

-وإمّا، وهنا الفرضية المعاكسة، تستعيد روسيا رسالتها الشرقية، تلك التي عرّف دوستويفسكي فيما مضى كُنهها في «يوميات الكتّاب»، حيث كتب يقول: «روسيا ليست في أوروبا وحسب، بل هي أيضاً في آسيا؛ فالروسيّ ليس أوروبياً لا غير، بل هو آسيوي أيضاً. ومن يدري، لعلّ آسيا أن تكون الانفتاح الرئيسي أمام أقدار مستقبلنا».

إن الشيوعيين الروس، داخل شعب أثقلت كاهله الكارثة الناجمة عن بناء الرأسمالية، يبدو بأنهم قد استقوا العبرة من الأخطاء القديمة لـ«الحزب البلشفي».

فبادئ ذي بدء، هناك في مواجهة ربوبيّة السوق والانحطاط الكامن فيه، «أولوية البحث عن المعنى، عن (الروحيّة)».

وممّا له دلالته، أنّ الرئيس الحالي للحزب الشيوعي الروسي، زيوغانوف، رئيس البرلمان القومي (الدوما)، يعترف في كتابه «روسيا بعد عام 2000»[12] بأهمية الروحيّة، أي البحث عن معنى حياتنا الفردية وعن معنى تاريخنا المشترك، فيكتب بهذا الصدد: «يجب على سياسة الدولة أن تضع نصب عينها دعم الكنيسة الأورثوذكسية الروسية والطوائف الأخرى التقليدية في روسيا في مساعيهم لترسيخ القواعد الأخلاقية التي ينهض عليها المجتمع». (ص 172).

وحيال الصين: «تقدّم الصين جوابها الخاص على التحدّي الاقتصادي للغرب. ويرتكز هذا الجواب على الأخلاق الكونفوشيوسية المتوارثة، أخلاق الاجتهاد في العمل والاعتدال، وفوق هذا وذاك، وعلى التوازي، يرتكز هذا الجواب على إنجاز الحقبة التاريخية الاشتراكية» (ص 131).

وحيال الإسلام: «في الإسلام، السلطة هي بادئ ذي بدء واجب، وامتحان، ومسؤولية عظمى. وممّا لا شك فيه بأن العلاقة مع الدولة في روسيا، والنظرة الروسية إلى دور الدولة في المجتمع، أقرب بكثير إلى وجهات النظر الإسلامية منه إلى المفاهيم والتصوّرات الغربية» (ص 189).

عن هذا الموقف حيال الروحيّة ينجم تصوّر جديد للسياسة الخارجية الروسية: «تعقيد وضع روسيا التاريخي يستند إلى أن دولتنا موجودة على تمفصل حضارتي الغرب والشرق.. نحن اليوم غير قادرين على وقف توسّع حلف الأطلسي. غير أننا نستطيع أن نرفض القيام بدورٍ يتنافى مع الطبيعة ولا يتناسب معنا، دور الوقوف كسدّ في وجه الصين والإسلام، وهو الدور الذي يجهدون لفرضه علينا من الخارج» (ص 247).

---

[12] «روسيا بعد عام 2000»، مطبوعات ميتيك، 1999، الترجمة الفرنسية.

وبينما تهدف الولايات المتحدة من الآن وصاعداً بصورة مكشوفة إلى فرض تجانسها الشامل، فإن روسيا والعالم الإسلامي «محكومٌ عليهما أن يكونا حليفين استراتيجيين حالما يقرران الاهتمام على حدّ سواء بتجنّب الانزلاق مع تطور الأحداث إلى ما تشاء الولايات المتحدة». (ص 187).

وفوق هذا: «في الفترات الأخيرة، شاهدنا ارتسام تقارب سياسي بين روسيا والصين ضمن منظور إقامة شراكة استراتيجية بين بلدينا. وهذا الأمر بعيدٌ كل البعد عن أن يكون عفو الخاطر: فالأحداث الحاصلة على المسرح العالمي تبيّن بأنّ قدراً تاريخياً واحداً يقرّب لا محالة روسيا من الصين.. وثمّة مجموعة من الأسباب الموضوعية تضع روسيا والصين على حدٍّ سواء في تعارضٍ على المدى البعيد مع الغرب». (ص 170 – 171).

ويمكن إدراك تلك الأسباب الموضوعية بسهولة على ضوء الوضع الكارثي للشعب الروسي منذ إنشاء الرأسمالية.

«السبب الرئيسي للعلّة كامنٌ في محاولة تأسيس الرأسمالية التي تنسف المرتكزات المادية والروحية للمجتمع والدولة» (ص 207).

المشكلة اليوم هي: هل سيكون بإمكان روسيا، على الصعيد الداخلي، التخلّص من المافيا التي تريد، بعد وضع يدها على الاقتصاد لصالح المحتكرين، دمجها داخل إطار «العولمة»، أي داخل إطار أمركة العالم. فإذا ما تخلصت من ذلك الأخطبوط، سوف يظلّ من واجب روسيا إقامة روابط جديدة، لا تقوم بعد اليوم على الهيمنة كما كان الحال مع الاتحاد السوفياتي السابق، وإنما على الفيدرالية الأخوية، وذلك مع بيلوروسيا وأوكرانيا، ومع جمهوريات آسيا الوسطى.

حينذاك، يمكنها أن تقوم بدورٍ له مركز الصدارة في إنجاز ما سمّيناه، تصدّياً لاسم «العولمة» الأمبريالية، وحدةً متناغمة تجمع العالم، وحدةً تضع حداً لجميع التجانسات القسرية، ولتقسيم العالم بين «شمال» و«جنوب»، ولإلغاء الهويّة والثقافة.

الإسلام الحي

ليس الإسلام ديناً جديداً وُلد مع نبوّة الرسول محمد (ص).

فالله ليس ربّاً متفرّداً، خاصاً بالمسلمين. بل الله أي «الربّ»، هو الترجمة الحرفية للإله الأحد. والمسيحي الناطق باللغة العربية يقول، في صلاته وشعائره: الله، ليشير إلى الرب.

أما «إسلام» فتعني: التسليم الطوعي والحرّ للإله الأحد، القاسم المشترك في جميع ديانات الوحي: اليهودية، المسيحية، الإسلام، منذ أن «نفخ الله في الإنسان من روحه» (القرآن، XV، 29)، أي منذ الإنسان الأول.

هكذا يعرّف القرآن الإسلام، بأنصع ما يكون التعريف.

ويطلب الله إلى محمد (ص) أن يقول: «قل ما كنتُ بِدْعاً من الرسل.» (القرآن، XLVI، 9).

وهو يذكّره في مواضع عديدة: «ولقد أرسلنا رسلاً من قبلك..» (القرآن، XIII، 38، XV، 10؛ XVI، 34؛ XXX، 47؛ XL، 78).

وجاء في القرآن: «وما محمّد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل» (III، 144)، وجميعهم رسل الله ذاته.

أما إبراهيم، بخضوعه غير المشروط لإرادة الله، بما يتجاوز أخلاقياتنا الصغيرة ومحاكماتنا المنطقية الإنسانية الصغيرة، فهو «أول المؤمنين» وإمامهم المصطفى (القرآن II، 124). ويقول القرآن: «.. .. وما جعل عليكم في الدين من حرج ملّة أبيكم إبراهيم هو سمّاكم المسلمين من قبلُ..» (XXII، 77). وإذ يورد القرآن ما جرى لإبراهيم مع ضيوفه، فهو يوصَف بأنه «مسلم»، أي «مسلمٌ لله» وذلك لقرونٍ خلت قبل الرسول محمد (ص). (القرآن، LI، 36).

ويسوع، رغم أنه لا يُعتبر في القرآن ابن الله، فهو يشغل، بين الأنبياء، موقعاً استثنائياً، فالله يقول عن مريم في القرآن: «والتي

أحصنت فرجها فنفخنا فيها من روحنا وجعلناها وابنها آيةً للعالمين» (XXI، 91).

ثم تضيف الآية اللاحقة في السورة ذاتها: «إن هذه أمتكم أمّة واحدة وأنا ربّكم فاعبدون» (وهي قولة سوف نجدها حرفياً في سورة «المؤمنون»، الآية 52.

ولاستبعاد كل تأويل متفرّد يزعم حصر تلك الأمة بأتباع محمد (ص) دون سواهم، يعرّف القرآن تلك الأمّة: «قولوا آمنّا بالله وما أنزل إلينا وما أُنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيّون من ربّهم لا نفرّق بين أحدٍ منهم ونحن له مسلمون» (II، 136، III، 84).

يأمر الله المسلمين، في القرآن، بتمجيد الأنبياء اليهود والمسيح لدى المسيحيين (IV، 152، LVII، 19).

وإنما كان مجيء النبي محمد (ص) لتذكير الناس بالدين الأول: «فأقم وجهك للدين حنيفاً، فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيّم ولكن أكثر الناس لا يعلمون» (XXX، 30).

والمشكلة الجوهرية هي تبيان كيف يمكن للإنسان أن يُسهم في فعل خلق العالم ذاك، العالم الذي هو كل يوم في خلقٍ جديد، من صنع الله الذي يكشف القرآن بأنه لا يتوقف عن الخلق.

نحن لا نستطيع التعرّف إلى هذا الأمر إلا من خلال «آياته»: ما كان بشأن العالم المنظور للطبيعة، أو لأحداث التاريخ البشري، أو للوحي النازل على أنبيائه.

إنّ الرؤية الحركية للعالم، في القرآن، تنجم عن ذلك الفعل الخالق دون انقطاع من طرف الله. إنه «الحيّ» (II، 255؛ III، 2، إلخ..). «أوليس الذي خلق السماوات والأرض بقادر على أن يخلق مثلهم بلى وهو الخلّاق العليم» (XXXVI، 81). والله «يسأله من في السموات والأرض كل يوم هو في شأن» (LV، 29). هذا الخلق المتواصل في صميم وجود كل شيء (II،

255). وعلى عكس ما ورد في سفر التكوين (II، 2)، فالله لا تأخذه سنة ولا نوم (II، 255). «إنه يبدأ الخلق ثم يعيده..» (X، 4).

تقدم الشريعة القرآنية إلينا على هذه الصورة المبادئ الهادية للبحث الذي لا غنى عنه عن الوسائل «التحديثية» المختلفة عن وسائل الغرب. وهذا السعي الذي قدّم عنه إلينا كبار فقهاء الماضي القدوة الحسنة بلجوئهم إلى الاجتهاد لحلّ مشاكل عصرهم، نحن مسؤولون جميعاً عن القيام به بصورة شخصية للإسهام في حل مشاكل عصرنا. والبداية قبل أي أمرٍ آخر هي الانتقال من مجتمع مؤسَّس على الربح (ربوبية السوق) إلى مجتمعٍ مؤسَّسٍ على قيمٍ (لا تكون قيماً تجارية).



لم ترد كلمة «شريعة» سوى لمرّة واحدة في القرآن (XLV، 18)، مثلما ظهرت في ثلاث آيات كلمة مشتقة من الجذر نفسه: فعل «شرع» (XLII، 13، والاسم منه «شرعة» (V، 48). وهذا ما يسمح بوضع تعريف واضح. فما هو قوام ذلك «السبيل» (شريعة»؟ هذا ما توضّحه لنا السورة (XLII، الآية 13): «شَرَعَ لكم من الدين (هنا يرد الفعل) ما وصّى به نوحاً والذي أوحينا إليك وما وصّينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرّقوا فيه..».

بالتالي من الواضح وضوحاً تاماً أن ذلك السبيل مشتركٌ لدى جميع الأقوام، ممّن أرسل الله إليهم أنبياءه (إلى جميع الأقوام ولكلٍّ حسب لسانه). على أن التشريعات القانونية المتعلّقة مثلاً بالسرقة وقصاصها، ووضع النساء، والزواج، وحقوق الإرث، مختلفة في التوراة اليهودية، عمّا هي في أناجيل المسيحيين، أو في القرآن. فالشريعة (القانون الإلهي للتوجّه إلى الله) لا يمكنها إذاً أن تتضمن تلك الأحكام

(الفقه)، التي هي، على خلاف الشريعة المشتركة بين جميع الأديان، تختلف من ديانة لأخرى حسب العصر والمجتمع الذي يبعث فيهما الله نبيّاً. يقول الله في القرآن (XIII، 38): «.. لكلّ أجلٍ كتاب»، كما يقول أيضاً: «.. وإن من أمةٍ إلا خلا فيها نذير» (XXXV، 23، وXVI، 36).

آفة تصيب الإسلام

ما يميّز دخول الإسلام في مرحلة الانحطاط هو:

1- التوجّه نحو تقليص مبادئ الإسلام إلى التطبيق الذي نُفّذت به في القرون الأولى داخل مجتمع محصور وصغير في الشرق الأوسط. كانت رسالة القرآن عالمية، فتحوّل ذلك العرف إلى الفردانية (و«الأحاديث النبوية» قد تمّ إنتاجها في القرون الثلاثة الأولى من الإسلام وتحمل بالطبع الدمغة التاريخية لتلك الحقبة).

2- الشريعة، القانون الإلهي، لدى «الحَرْفيين»، لم تعد مبدأً ذا تطبيق عالمي قائم على قوانين شديدة العمومية، مطبّقة في أكثر المجتمعات تنوّعاً: فالله وحده يحكم، والله وحده يملك، والله وحده يعلم، مُديناً كل زعمٍ تخوّل به السلطة نسبة الحق الإلهي إليها، مُديناً كل تسلّط للثروة، مُديناً كلّ تصلّبٍ عقائدي، كلّ زعمٍ يدّعي العلم الكامل.

لقد قلّص المتشددون المتزمتون الشريعة إلى التأويل الحرفي لعددٍ قليل من الآيات حول السرقة، أو الإرث، أو وضعية المرأة، وهذه جميعها كانت حالات خاصة تُطبق فيها المبادئ على مجتمعات مختلفة عن مجتمعنا.

إن الزعم بـ«تطبيق الشريعة» من خلال خلط الشريعة الإلهية، كما هي محددة في القرآن، مع الفقه أي التطبيقات البشرية التي جُريت في هذا المجال على مرّ التاريخ، ومن خلال مزجها مع تأويلات مشرّعين تعمى أمامهم الأمور كثيراً أو قليلاً بضغوط قسرية، ما يزال يمثّل حتى يومنا هذا الآفة المركزية. إن «الإسلاموية» معها الحقّ كل الحقّ في

رفضها لمظاهر انحطاط الغرب ولأبواب النفاق في مفهوم «الحق» لديه، وفي رفضها لجميع الاضطرابات اللاحقة للاستعمار ولـ «عمالة» المتواطئة مع «ربوبيّة السوق» التي تزعم الولايات المتحدة بأنها قادرة على فرضها، هي وأزلامها في الغرب، بإملاءات الـ F.M.I، لكنها بالمقابل تقف مشلولةً متى ما تعلّق الأمر ببناء المستقبل. فما اتُفق على تسميته «إسلاموية»، هو اليوم آفة مرضية حلّت بالإسلام، وذلك لأنها تخلط بين الشريعة (السبيل الأخلاقي الخالد والشامل، الذي شقّه، باسم الله، جميع الأنبياء) والتشريع (الفقه) الذي يمكن إبداعه في كل عصر لحلّ مشاكله.

وتقوم هذه الآفة المرضية، على سبيل المثال، على السعي لتطبيق قانون جنائي من القرن الثامن (مثل الأيدي المقطوعة عقاباً على السرقة، في مجتمعات لا تحتاج فيه السرقة، المتخفية بشكل الاحتكار، إلى وجود أيدٍ).

فالزعم بضرورة التطبيق الحرفي لصيغة تشريعية بحجّة أنها مكتوبة في القرآن، فيه خلطٌ للشريعة الإلهية الخالدة (التي هي «ثابتٌ» مطلق، مشترك مع جميع الديانات ومع كل فلسفات الحكمة) مع التشريع القانوني المخصص للشرق الأوسط الذي كان تطبيقاً تاريخياً للشريعة الخالدة، يتناسب مع تلك البلدان وفي تلك الحقبة. بالطبع، الأمران كلاهما ماثلان في القرآن ولكن الخلط بين الأمرين وتطبيقهما الأعمى - وهو تطبيق يرفض «التأمل» الذي لا يكفّ القرآن عن الدعوة إليه - يجعلنا عاجزين عن معايشة الرسالة الحيّة، والقرآن الحيّ المعايش أبد الدهر للواقع، والله الحيّ.

القانون الإلهي، الشريعة، يوحّد جميع الناس من ذوي الإيمان، وأمّا التطلّع لأن نفرض على البشر في القرن الحادي والعشرين تشريعاً من القرن السابع، ومن شبه الجزيرة العربية، فهذا عملٌ من شأنه الفرقة ويعطي صورة خاطئة ومنفّرة عن القرآن. إنه جريمة بحقّ الإسلام.

ألا إن «تطبيق الشريعة» تطبيقاً حقيقياً لا يمتّ بأدنى صلة مع

تلك الحرفية الخاملة الساعية إلى تقليص 6000 آية قرآنية وحصرها ضمن نطاق آياتٍ تشريعية قليلة.

والتطبيق الحقيقي للشريعة يفترض فينا العودة، في كل قاعدة يوردها القرآن، إلى سبب وجودها، وإلى الظروف التاريخية التي طُبقت ضمنها. وأهمّ من هذا وذاك، أن نضع جميع الأمور ضمن مجمل الوحي القرآني. فالشريعة تتمثّل في كل عمل تمليه علينا مشيئة الله، الموحى بها في مجمل القرآن، وليس في القراءة الحرفيّة لهذه الآية أو تلك بعد فصلها عن السياق القرآني والتاريخي الكلّي الذي يعطيها معناها.

بمثل هذا لا غير يمكن للشريعة أن تكون، في كل عصر، خميرةً لتطور المجتمع ولحياته، وللقيام بهذا الدور الذي تمسّ الحاجة إليه أكثر من أي يومٍ مضى في هذا العصر الذي انهارت فيه دعائم الحضارة الغربية. لا يمكن اعتبار أن القانون الإلهي قد كفّ عن الحياة منذ اثني عشر قرناً. والكفّ عن الحياة يعني أنه لا يُلهم عمل البشر في جميع مراحل التجربة الشاملة للبشرية. إن الشريعة، برجوعها إلى الحياة، سوف يكون بإمكانها أن تقول لنا كيف نعيش، من «الشرق» إلى «الغرب»، مراعين «.. ولكلٍّ جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً..» (V، 48).

على ضوء الآية السابقة، من الواضح بأن سواء السبيل، الشرعة أو الشريعة لها قيمة شمولية ما دامت مشتركة بين جميع أهل «الكتاب»، إنها تهدينا إلى الغايات النهائية المتسامية، وأما «المنهاج»، فيشير إلى الوسائل التي تسمح، في كل لحظة من لحظات التاريخ، بتغلغل القيم المتسامية.

إن التمييز بين الشريعة، التوجّه الديني والأخلاقي نحو الله، و«المناهج» أو «الطرائق» التي ترك الله للإنسان مسؤولية تطبيقها دائماً ضمن نطاق الشروط الموضوعية في مجتمعه وزمانه، يؤكّد عليه معنى كلمة شريعة، السبيل المؤدي إلى المنبع، وهي صيغة رائعة للقول: السبيل المؤدي إلى الله.

وهكذا فالشريعة، في حقيقة الأمر، ماثلة وواحدة في كتب الوحي الثلاثة:

القرآن يعلن في أكثر من موضع بأن الله هو وحده المالك «.. لله ما في السموات والأرض» (II، 116 و284؛ III، 109، إلخ..).

مثلما جاء في كتاب «التثنية»: «هو ذا للربِّ إلهك السموات وسماء السموات والأرض وكل ما فيها».

وفي العهد الجديد (بولس، الرسالة الأولى إلى كورنثيوس، 10، 26): «لأن لله الأرض وملأها».

وعلى الصعيد نفسه، ففي «الكتب» الثلاثة: «للّه الأمر» و«الله العليم»، دون سواه.

تفرض علينا مسؤوليتنا أن نجد في كل آونة الوسائل التاريخية لتحقيق تلك الغايات النهائية المتسامية، مثلما أعطانا القرآن عنها خير قدوة لدى جماعة «المدينة المنوّرة».

فالشريعة التي لا تقدم إجابة عن المشاكل التي يرتبط بها بقاء العالم، لن تفسح المجال أمام الإسلام كي يؤكّد قابليته لخلق مستقبل بوجه إنساني وإلهي، في مواجهة إفلاس الأنموذج الغربي حول النموّ، والمتعة، والقوة، سواءً أكان بشكله الرأسمالي، أو بشكله الاشتراكي.

هذا هو رهان مسألة «الاجتهاد»: بما هو قراءة «تاريخية» للقرآن وتفهّم ما فيه من «قصص» أو «أمثال».



عندما يأمر القرآن، بصدد شهر رمضان: «.. كلوا واشربوا حتى يتبيّن لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر، ثم أتمّوا الصيام إلى الليل..» (II، 187)، من الواضح بجلاء أن هذا الأمر موجّه إلى شعب وَضعه الجغرافي لا يوجد تفريقاً بارزاً بين ديمومة النهار والليل.

أما لدى الأسكيمو، الذين يمكن أن يدوم ليلهم ستة شهور، فالتطبيق الحرفي للآية لن يكون له من نتيجة سوى الموت.

نحن هنا حيال حالة قصوى لاستحالة التطبيق الحرفي بزعم الإطاحة بكل اعتبار جغرافي أو تاريخي، والحجّة رفض كل تأويل للقرآن لا يحترم حرفيته احتراماً أعمى: فالفوارق والتباينات مردّها إلى تاريخ بلد ما أو حقبة ما، وحيال هذه الأمور لا بدّ من فجوات في القرآن. إن القرآن يذكّر في أكثر من موضع (III، 195؛ IV، 124؛ XVI، 97، XXXIII، 73؛ XL، 40؛ XLVIII، 6؛ LVII، 18) أن الله لا يفرّق، نساءً كانوا أم رجالاً، إلا بين من يفعلون الخير ومن يفعلون الشرّ..

إذاً، عَبْر جميع تقلّبات التاريخ، تأكّد على هذه الصورة المبدأ الخالد، الذي يحطّم كل مراتبية بين الرجل والمرأة، والذي يؤسس ليس المساواة و«التكامل» بينهما وحسب، وإنما «وحدتهما الأونطولوجية» أيضاً؛ وها هي سورة النساء تبدأ بالآية التالية: «يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة..» فتلك نفس واحدة، قسمت إلى اثنين، متساويين في الكرامة، ومتمايزين بوظائفهما لا غير.

إن التمييز حيال المرأة وإخضاعها للرجل عرفٌ متوارث في الشرق الأدنى بأكمله، كما تشهد على ذلك، مثلاً، رسائل القديس بولس.

«لست آذن للمرأة أن تعلّم ولا تتسلط على الرجل بل تكون في سكوت». (تيموثاوس، الرسالة الأولى، II، 12). «لتتعلم المرأة بسكوت في كل خضوع» (تيموثاوس، الرسالة الأولى، II، 11).

«لتصمت نساؤكم في الكنائس..» (كورنثوس، الرسالة الأولى، XIV، 34؛ تيموثاوس، الرسالة الأولى، I، 12).

«المرأة إن كانت لا تتغطّى فليُقصّ شعرها» (كورنثوس، الرسالة الأولى، XI، 6).

إذاً، ليس ارتداء الحجاب على الإطلاق إلزاماً دينياً. بل هو عرفٌ خاص بالشرق الأدنى بأكمله قبل قرون طويلة من نبوة محمد (ص).

ويجب على الإسلام إذا أراد أن يواكب الحياة الاغتناء بإعمال التفكير الانتقادي في تطوّر العلوم.

والإسلام الحيّ يجب عليه الاغتناء اغترافاً من كبار مكتشفي الروح والذين تعرّفوا على الأبعاد الإلهية للروح، بدءاً من الأوبانيشاد في الهند، مروراً بتاويّة تشوانغ - تسو، وصولاً إلى كيركيغارد ودوستويفسكي. وحسبما جاء لدى الغزالي في «Ihud» (خاصةً في الفصل المخصّص للحب): تتطلب «إعادة إحياء العلوم» معاناة التجربة الصوفية الجوّانية، تجربة العطار والرومي، تجربة الجُنيد، والسهروردي. وابن عربي، تجربة محمد إقبال، وكذلك تجارب المعلّم إيكارت، أو سان - جان دولاكروا.

هذا الانفتاح على الحياة الجوّانية وعلى الحياة الروحيّة للإنسانية قاطبةً هو الطريق الملكي لانبعاث ونهضة العلوم في العالم الإسلامي.

وسوف يزداد اللاهوت الإسلامي غنىً بمقدار ما سيكون بإمكانه استيعاب ودمج أعمق إسهامات التفسير واللاهوت في الروحانيات السابقة.

وأما ضرورة قراءة القرآن قراءة رمزية، فالقرآن بالذات يقدّم إلينا مفاتيح قراءته الخاصة، ومبادئ تفسيره، بما يتناول في الوقت ذاته معنى الكلام، وتطبيق مبادئه على مشاكل جديدة.

«كذلك يضرب الله الأمثال.. كذلك يضرب الله الحقّ والباطل» (XIII، 17)، ويقول أيضاً: «ويضرب الله الأمثال للناس لعلّهم يتذكّرون» (XIV، 25). وفي سورة ثالثة: «ضَربَ لكم مثلاً.. كذلك نفصّل الآيات لقومٍ يعقلون» (XXX، 27).

ويتردد هذا ويوضّح بالأمثلة أكثر من مرّة (II، 266، XIV، 24، إلخ).

أما هذه الرمزية فمشتقة من تعالي الله.

وهي شرط ضروري للابتعاد عن مزالق القراءة الحرفية، تلك القراءة المصابة بالهزال الشديد بفعل تصلّب عشرة قرون من التفاسير:

فليس لنا الخلط بين ما هو مثلٌ رمزي إشارةٌ إلى معنى، وما هو قولٌ تاريخي يأتي جواباً مباشراً على سؤال بحد ذاته.

الأمر المشترك بين الجميع، هو الرسالة الإلهية، وما أكثر ما يلحق بها من الفساد، لكنها دائماً تُختصر في تعليم غاية في البساطة، التوحيد بالله - وحدة الله - الذي يصبح العالم سديماً من دونه، والوحدة الإنسانية، حيث ليس لأي إنسان أن يجعل نفسه أعلى من الآخرين، اللهمّ إلا ما كان بالتقوى، ووحدة معنى الحياة، وهو ما يرشدنا الله إليه بآياته، بدءاً من ظواهر الطبيعة وأحداث التاريخ، وصولاً إلى أقوال الأنبياء: مسؤولية الإنسان وواجبه في أن ينشط لتغيير العالم والمجتمعات الإنسانية بتوافقه مع مشيئة الله.



هذا الواجب الأكبر يقتضي من المسلمين القيام بقراءة القرآن قراءة نقدية - أي أنه في الوقت نفسه نقدٌ تاريخي يبحث في أسباب «نزول» الآيات، وما الغاية من نزولها، من أجل تطبيقها في الشروط الجديدة باستخدام لغة أخرى ابتغاءً لتحقيق الغايات الخالدة من ورائها، ونقدٌ يستكشف القراءة الرمزية، أي عدم تناسي تعالي الله على الإطلاق، بما هو لا يمكن قياسه بأي قياس مشترك مع الإنسان، فلا يكلّمه إلا بضرب الأمثال مثلما أن الإنسان لا يستطيع الإشارة إليه إلاّ بالاستعارات.

وهذا واحد من أعمق مفسّري القرآن، الزمخشري، في شرحه للآية 35 من سورة الرعد، التي تعرض الجنة وكأنها بستان تجري فيه الأنهار الدافقة، كتب يقول بأننا حيال «مثل، من خلال تصوير شيء نعرفه بالتجربة، يشير إلى ما هو أبعد منالاً من أن يصل إليه إدراكنا».

إن الزمخشري يطرح على هذه الصورة المبدأ الجوهري في كل

لاهوت وفي كل تفسير: فما هو إلهي لا يمكن إدراكه ولا تصوّره، وإنما يمكن في أحسن الحالات «الإشارة إليه».

1- كل نهضة للإسلام تكون في الآن نفسه سياسية وروحية تتطلّب قراءة جديدة للقرآن، لتخليصه من التفسيرات الميتة والمميتة من طرف بعض العلماء الرسميين.

2- مشكلة «الحداثة» لا يجوز التعامل معها انطلاقاً من أيديولوجية غربية، يطلق عليها بأنها «حديثة»، بحيث تُستبعد مشكلة «الغايات النهائية» للإنسان، وتُحصر مهمة العقل بالبحث عن «الوسائل» التقنية للقوة والثروة، المبدأ الكامن في صلب كولونيالية الغرب، عسكرياً، واقتصادياً، وثقافياً.

لقد بُذلت جهود لنهضة الإسلام إبّان القرن التاسع عشر وفي النصف الأول من القرن العشرين.

وكان أن بدأت حركة إصلاحية كبرى مع الأفغاني (1838 - 1897). ولم تكن لتستعير أي شيء من الغرب، باستثناء التكنولوجيا لديه. أمّا على الصعيد الروحي، صعيد الغايات النهائية، فلم تكن «رجعته إلى المنابع» رجوعاً إلى العرف، بل كانت رجعة إلى القرآن، بعد قراءته بعيني إنسان من القرن التاسع عشر. ففتحت هذه القراءة الجديدة للقرآن إمكانية انبعاث الحياة من جديد. وكان مما أورد في حديثه عن القرآن (سورة الرعد، الآية الأولى: «لا يغيّر الله ما بقومٍ حتى يغيّروا ما بأنفسهم». وهذا ما جعله منذ البداية في خصومة مع السلفيين.

لقد ألهم مجموعة كاملة من الإصلاحيين كان أشهرهم محمد عبدو، الذي قابله في عام 1882 في القاهرة. وبتأثيره، أعطى محمد عبدو، وكان قد أصبح شيخ الأزهر، في كتابه «رسالة التوحيد»، قراءةً جديدة جاءت في الوقت ذاته قراءةً أمينة ومتجاوبة مع الوضع التاريخي للعالم.

وسار رشيد رضا في مصر على هدي أعماله في صحيفة «المنار»

التي استلم رئاستها من بعده حسن البنّا (1906 - 1949)، مؤسس «الإخوان المسلمين» في عام 1922.

كان البنّا رجلاً عملياً موفور النشاط، وقد أدرك إدراكاً تاماً الوحدة القرآنية للرسالة الإلهية حتى أنه فرض وجود مسيحيين، لاحقاً، بين أعضاء قيادة حركة الإخوان المسلمين.

لقد دفعته إرادته في توحيد العالم، ليكون هو أيضاً: «في صفّ اختيار الفقراء»: فهو إنما أنشأ خلايا القاعدة بادئ ذي بدء في أوساط الفلاحين الفقراء في وادي النيل، وبين هؤلاء أسّس جمعياته التعاونية الأولى، و«مصارفه الإسلامية» الأولى، مصارف الفقراء دونما «فوائد»، انسجاماً مع تحريم الإسلام لـ«الربا» (المال الذي يُربح دون عمل)، فكانت الخلايا الأم لـ«حضارة جديدة»، متخلّصة من «ربوبيّة السوق» بالاعتراف بالبعد المتعالي (الإلهي) للإنسان، وفي الوقت نفسه، بالاهتمام بوحدة مبادئ «الشريعة» (سبيل الله) كما هي محدّدة في القرآن، أي بما هي مشتركة مع جميع ديانات الوحي: فللّه الملك، ولله الأمر، وللّه العلم، ممّا أفسح المجال أمام الجيل الأول من الإخوان المسلمين بإعطاء حدود نسبية لـ«الملكية» (حيث المالك لا يعدو أن يكون قيّماً مسؤولاً، ولـ«السلطة» أو المبدأ القرآني لـ«الشورى» (التنسيق الذي يستبعد كل ديكتاتورية يفرضها فردٌ أو حزبٌ)، ولـ«العلم» (فمعرفة الإنسان تظل نسبية على الدوام، وتظلّ عابرة، وناقصة). فكان ذلك الفهم الترياق الشافي من كل تزمّت لدى أي مجمع ديني يعتبر مشايخه أنفسهم موظفين لدى المطلق ويزعمون أنهم الساهرون على علمٍ لا يحول ولا يزول.

وغالباً ما ألهمت هذه الشريعة الأساسية التشريعات (الفقه) الأصيلة مثل بعض الإصلاحات الزراعية التي انتزعت من كبار ملاكي الأراضي احتكارهم للأرض وقدّمت ما انتُزع إلى الذين يعملون، بالإضافة إلى أنظمة مالية وضعت ضرائب مباشرة على الثروات الضخمة الوراثية، على عكس الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك التي تصيب المحرومين

أكثر مما تصيب الميسورين؛ كما أوجدت مؤسسات مساهمة داخل نطاق المشاريع لتتجنّب، طبقاً لما يأمر به القرآن، تكديس الثروة في قطب من المجتمع مقابل تكديس البؤس في القطب المقابل.

هذه «الرجعة إلى المنابع»، التي رأى فيها حسن البنّا رجوعاً إلى القرآن، أساء تفسيرها أحياناً مريدوه وأتباعه بحيث جعلوا منها «رجعة إلى السنّة»، أي إلى تفسيرات القرآن وما يتجاوب مع احتياجات هذه الحقبة أو تلك (ومع احتياجات هذه السلطة أو تلك).

إن مثل هذه «الانفتاحات» على حضارة جديدة، تبتعد عن «ربوبيّة السوق»، مثل «الجماعات القاعدية» ومثل لاهوتيات التحرّر لدى المسيحيين وقد اصطدمت بعداوة السلطات القائمة: فجرى اغتيال حسن البنّا في 1949، وخضع نفرٌ آخرون من أتباعه للتعذيب أو الشنق باسم «السنّة» التي تلقى الدلال من طرف السلطات.

غير أن آفاق حضارة بديلة، لا تتناول البعد المتسامي للإنسان تناولاً تجريدياً، مثلما أنها لا تجعل من الوقوف في صفّ الفقراء مسألة تجريدية، تظل تحمل بالنسبة للمسيحيين والمسلمين على حدٍّ سواء، حتى وإن تعرقل تطورها، بذورَ المستقبل وأحجاره الحيّة الراسخة.

وعلى الرغم من تمزّق تعاليم حسن البنا ومن ضيق الأفق المذهبي لدى عدد كبير من قياديي الحركة التي كان قد أسّسها، فضرورة قراءة القرآن قراءة جديدة، بعد تحنّطه على أيدي قسم كبير من «العلماء» الرسميين، وذهنية الانفتاح لدى المصلحين أمورٌ بقيت حيّة على امتداد العالم: على سبيل المثال في الجزائر، مع الشيخ بن باديس بن نبي، وفي باكستان مع محمد إقبال، وفي إيران مع علي شريعتي، وحتى في أمريكا مع فضل الرحمن.

لقد صمتت أصواتهم العظيمة بعد أن ماتوا، غير أن المشعل الذي أوقدوه لا يجوز أن يصير إلى انطفاء وذلك من أجل إفساح المجال أمام «يقظة الإسلام الحيّ روحياً وسياسياً».

شرخٌ في الجيوبوليتيكا

من اللافت أن جميع التحليلات التي جرت في فرنسا، حول إرادة أمريكا فرض هيمنتها على العالم، وأكثر من هذا، حول الخطر المحيق بأوروبا وبالعالم جرّاء الوقوع تحت الاستعمار الأمريكي، وخطر تدمير العالم بالجوع في أوساط هؤلاء والبطالة لدى أولئك، والتفاقم المستمر في انعدام المساواة بين الشمال والجنوب، وحتى في البلدان ذات الامتياز، بين من يملكون ومن لا يملكون، ليس بينها أي تحليل يرى العالم في كلّيته.

فمنذ الكتاب الرائد «الإمبراطورية الأمريكية» (1960)، لمؤلفه كلود جوليان، إلى السخرية اللاذعة ذات الإطلاع الشمولي لدى مدام سوزان جورج، في كتابها «تقرير لوغانو» (2000)، جميع من درسوا بالعمق مراحل تدمير العالم بتعميم نتائج التجانس الأمريكي واضطراب التوجّه الأوروبي - فأوروبا تزداد تبعية يوماً بعد يوم للهيمنة الأمريكية - لم يتناول أيٌّ منهم العالم في كلّيته. فمنهم من أدانوا بقوة وفضحوا احتضار إفريقيا، أو التبعية القاتلة لأمريكا اللاتينية. لكن أحداً منهم لم يُدخل آسيا في لوحته الإجمالية. وحتى محاولة جورج كورم، المعنونة «أوروبا والمشرق»، توقفت عند لبنان والشرق الأدنى.

علماً بأن الصين تعداد سكانها مليار ومائتا ألف نسمة، وتعداد سكان الهند مليار. وها هو موريس آليه (جائزة نوبل للاقتصاد السياسي)، في كتابه النقدي العميق «العولمة» (1999) يورد بكل وضوح ما يلي: (ص 249) في أحد المقاطع: «البلدان الآسيوية، والصين في المقام الأول، تشكل الأقطاب العظمى للنمو وتقدّم إلى الغرب إمكانياتٍ للتطور والثروة»، ولكنه لا يخصّ تلك «الإمكانيات» ولو بصفحةٍ واحدة من تحليلاته.

أمّا نعّوم تشومسكي، الذي تؤلفُ أعماله السياسية بأكملها أضخم صرحٍ تحليلي لحالة العالم تحت «العقِب الحديدية» للولايات المتحدة، فيقدّم إلينا تحليلات رائعة عن أمريكا اللاتينية على وجه الخصوص، وأمّا عن آسيا فنكاد لا نجد لديه أيّ شيء.

وحتى بول - ماري دولاغورس، أحد أكثر المحلّلين استشرافاً في الجيوبوليتيكا، في كتابه الثابت النظر «الإمبراطورية الأخيرة» (هل يكون القرن الحادي والعشرون أمريكياً»؟ 1996) يتبيّن له صعود الكارثة، لكنه لا يخصّ الصين والهند إلا بـ12 صفحة.

بإمكاننا إيراد ملاحظات مشابهة بصدد كتب أخرى علماً بأنها مشوّقة وذات إضاءات كاشفة مثل «أمريكا الاستبداد» لمؤلفه برونيون موردان (قدّم له بيير سالنجر، 1998)، و«العالم المريض بأمريكا» لفيليب غراسّيه (1999)، و«أمريكا المرتزقة»، لآلان جوكس (1992)، و«أوروبا الطائشة»، لفيليب دوسان روبير (1992)، و«الفوضى الكبيرة للعالم» لكارفنتان (1993)، و«الرعب الاقتصادي» لفيفيان فورستر (وهو كتاب روّجت له كثيراً وسائط الإعلام، ولكن المؤلفة، في تأريخها للاضطراب الحاصل، لا تقدم اي اقتراح للحل كما لا تشير إلى المسؤولين عنه)، وأخيراً الكتاب المشوّق والفاضح «الرأسمالية النفاثة» للأمريكي لوتواك، وفيه يوضّح المنطق اللاإنساني للنظام الأمريكي، غير أنه يعتبر ذلك المنطق محتوماً، ومرغوباً، وقابلاً للتعميم في جميع أرجاء العالم.

وليست تلك المؤلفات سوى أمثلة قليلة، ذات تميّزٍ خاص، عن تلك الرؤية «الرسمية» للعالم، اي الرؤية المفروضة من طرف أسياد اللعبة، الذين يسمّون «مجموعة دولية» نادي قدامى المستعمرين الأوروبيين. لقد وقفوا جميعاً متضامنين في كوسوفو في القرن العشرين (مثل وقوفهم متضامنين، في القرن التاسع عشر، في «حرب الأفيون» لفرض ذلك المخدر على الصين). لقد أغرقوا قلب أوروبا بالنار والدماء: يوغسلافيا، وذلك بتدمير اقتصاد دولة أوروبية، مع ما يتبع من بطالة، بالإضافة إلى آلاف الضحايا الأوروبيين تحقيقاً لنظرية الجيش الأمريكي: «الحرب دون خسائر بشرية عسكرية» - صفر قتيل - أما الهند، والصين، والأرجنتين، والبرازيل، وإفريقيا قاطبة، أي ما يشكل ثلاثة أرباع الجنس البشري، فلم

تكن محسوبة في عداد «المجموعة الدولية» ولم يكن لها أن تقول كلمة واحدة في ذلك المنتدى.

فهذا هو السبب في الكارثة الكامنة: فقد أدّت خمسة قرون من الاستعمار إلى تقسيم العالم وإلى اختلالٍ مميت.

في البلدان «المستعمَرَة»، كانت الزراعات الغذائية توفر شيئاً من الأمن الغذائي ومن الاستقلال للسكان المحليين، لكن تلك الزراعات كنَسَها الاستعماريون الذين جعلوا من تلك البلدان ملحقات باقتصاد المراكز الاستعمارية، وذلك باعتماد الزراعة الوحيدة أو الإنتاج الوحيد ممّا تمسّ الحاجة إليه في مشاريعها الخاصة.

أما تحطيم التقنيات المحلية فأتاح فتح سوقٍ أمام صناعيّي العواصم الاستعمارية وفي الوقت نفسه وفّر يداً عاملةً رخيصة الأجر لمعاملها الخاصة.

والاختلاف الوحيد مع الوضع الراهن، هو أن الذريعة (السياسية) فقدت قوتها: فالمنافسات باقية لكنها لا تجري إلا ضمن النطاق الضيق للاستعمار المتوحّد تحت بطش الولايات المتحدة، التي وضعت لـ«الحضارة الغربية» هدفاً رئيسياً يجب القضاء عليه، الا وهو «الحلف المتواطئ الإسلامي – الكونفوشيوسي»، معتبرةً بذلك أن العدوّين في المقام الأول هما إيران والصين، كما توضّح في كتاب هنتنغتون «صدام الحضارات» (1997).

حتى الجواب الأول المباشر على الاستفزاز العالمي لهنتنغتون كما جاء في الكتاب الأهمّ لدى مهدي المنجرة: «أول حرب حضارية»، يقصر حدود انتقاداته على كشف عدوانية هنتنغتون أيديولوجياً في مواجهة العالم الإسلامي. إن المشكلة المركزية في يومنا هذا، ليس حول مستقبل الإمبراطورية الأمريكية وأزلامها الأوروبيين فخسب، وإنما بما يخصّ الأرض قاطبة، هي مشكلة تقول بأن إعادة توازن العالم ووحدته يقتضيان تصحيح مسار 500 عام من الاستعمار الذي، بمصادراته، وسرقاته،

ومجازره، ولّد التقسيم الكبير الحاكم على نصف العالم بالجوع وعلى باقي العالم بالبطالة.

ومن هنا تتبع مهزلة «الديون» ومهزلة أحفاد شايلوك الذين يفرضون، بشروط سياسية، تسديدها إلى الـF.M.I - صندوق النقد الدولي - وإلى البنك الدولي.

تُرى فمتى يحين تسديد ديون الغرب؟

أطنان الذهب والفضة المسروقة من أمريكا اللاتينية، وملايين الهكتارات من الغابات التي سرقتها الولايات المتحدة، ونهب القطن الهندي والمصري على يد إنكلترا من أجل مشاريع النسيج في مانشستر؟

وكيف يمكن لفرنسا، وإنكلترا، وإسبانيا، إصلاح ما لا يمكن إصلاحه من فظائع «تجارة الزنوج» المختطفين من إفريقيا، التي أصبحت في حالٍ من الضعف والهزال بسبب تلك الاختطافات؟

ومتى يُصار إلى إنهاء التبادلات غير المتكافئة التي أفسحت المجال لقنص المواد الأولية من قارات ثلاث على أيدي لصوص الغرب (لصوص شبه الجزيرة الأوروبية، ولصوص أمريكا الشمالية)؟

وختاماً، متى تُدفع حقوق اختراع البارود، والبوصلة، والورق، وكل ما أتاح ما يُزعم من «نهضة أوروبا»؟

تلك هي، في أيامنا هذه، المبادرات الاقتصادية الرئيسية التي يمكن أن تعيد إلى العالم توازنه ووحدته الحقيقية.

وهذه الطفرة، حتى لو لم تتحقق شروطها التاريخية حَرْفياً، تتطلب بادئ ذي بدء طفرة في «تمركز العقليات عرقياً ونهضةً تبعث إلى الحياة أبعد مصادر الروحانية وأعمقها غوراً».

الفصل السابع

نحو جيوبوليتيكا القرن الحادي والعشرين

والآن؟ البديل عن «العولمة»

هذه الوريقات ليست كتاباً
بل هي إعلان حرب على الإنسان المبرمَج.

إن الإنسان المبرمَج (وهم كُثُرٌ اليوم) كائنٌ ممّا قبل التاريخ، ممّا قبل الإنساني، يرى في الحاسوب، لا آلةً يمكنها أن تعطينا «وسائل» بناء «أو تدمير» العالم، بل «ذكاءً اصطناعياً» يمكن أن يسمح بوضع غايات نهائية، هدفاً، معنى، لذلك البناء، «لحياتنا».

وإذا ما استمرّ حيدان القرن الحادي والعشرين على تلك المزالق المعوجّة، أي إذا تولّى قيادته، كما في القرن العشرين (أكثر القرون دموية على مرّ التاريخ) عميانٌ بأيديهم قوة باطشة، فلن يدوم لمدة مائة عام ونكون في طريقنا لاغتيال أحفادنا.

لكن لماذا نكتب ونتكلّم عن (الله)؟

تحديداً كي نجمع، ما هو أحياناً في فوضى وتبعثر، بعض بذور تأملية ولّدتها معاناة القرن الملعون برمّته، لمساعدة أولئك الذين لا يريدون أن يكونوا أناس نهاية الأزمنة، أولئك الذين يرون أن بالإمكان العيش بطريقة مختلفة و«أنّ ذلك في متناول اليد».

نحن نرمي بذوراً للمستقبل لا غير ذلك.
«كي نعيش بطريقة مختلفة».
كي نعيش.



كلا ليس التاريخ مكتوباً سلفاً في آسيا (ولا في أيّ مكان آخر) على أيدي «أصحاب الياقات المنشّاة في مدارس (البيزنس)». إن البلدان الآسيوية طيلة آلاف السنين لم تعش وفق القواعد التاريخية كما تصورتها أوروبا: من عبودية، وإقطاعية، ورأسمالية، واشتراكية. كما أن كارل ماركس لم يرفع صرح «فلسفة تاريخ» تتضمن مثل تلك المراحل الجامدة، المحتومة والصالحة لكل زمانٍ ومكان. فهو منذ «الأيديولوجيا الألمانية» بدأ يتحدث عن أن تلك الأنظمة التاريخية المتعاقبة تصدق في أحسن الأحوال على بلدان حوض المتوسط، وأنها تعاني سلفاً من التطبيق الرديء في البلدان الجرمانية والشمالية. فيما بعد، ورغم أن تاريخ البلدان غير الغربية في زمانه كان معروفاً بصورة سيئة، ها هو يضع فرضية حول «نمطٍ للإنتاج الآسيوي» لم يكن يدخل ضمن نطاق المخطط العقائدي المتزمّت. وحتى في عام 1931، كان المنظّرون المذهبيون في الاتحاد السوفياتي يستبعدون هذا النمط. بل وراحوا يلومون، في 1962، «مركز الدراسات والبحوث الماركسية»، الذي كنتُ مديراً له آنذاك في باريس، لأنه انتدب للقيام بدراسة ذلك النمط خيرة الاختصاصيين لدينا مثل غودلييه، شينو، سوري كانال وغيرهم.

وحتى يومنا هذا، ما يزال معظم أساتذتنا من خريجي الكتب في الغرب، يعزّ عليهم التخلّص من تعصبهم العرقي فتراهم يخلطون النظام الهندي القائم على التقسيمات الاجتماعية التراتبية مع ما كان عليه نظام الرقّ الغربي، أو تراهم يتكلمون عن الإقطاع الصيني.

فالمهمّ اليوم أكثر من أيّ وقتٍ مضى، كي نفهم عالم هذه الأيام، أن نتمسّك على العكس بالخصوصية النوعية لأنماط تطوّر البلدان غير الغربية. مثلاً، إذا كان النظام السوفياتي قد صادر أراضي كبار ملاّكي الأرض، فإن يابان الإمبراطور «ميجي» سلكت طريقاً مختلفاً كان من نتيجته أن كبار الإقطاعيين القدامى تحوّلوا، في أقلّ من قرن، إلى قادة يمسكون بدقّة الصناعة، وبهيكليات مختلفة لتنظيم العلاقات مع اليد العاملة الصناعية.

قد يكون من العسير في حالاتٍ عديدة تصنيف هذا البلد الآسيوي أو ذاك بصورة أوتوماتيكية على أنه رأسماليّ أو اشتراكي. نعم، هناك العديد من بين تلك البلدان، وهي الأقل شأناً، أصبحت ملحقاتٍ خاضعة لكبرى الدول الرأسمالية في أوروبا أو للولايات المتحدة، مع هذا، فإن البلدان ذات المساحة المترامية أو ذات القوة الخلاّقة، حيث أمكن، رغم سنوات الحضور الكولونيالي، تحقيق تطويرٍ مستقلٍ نسبياً، يجب على التحليل، لدى تناولها، التزام جانب الحذر: خاصةً ما كان بشأن الصين، إيران، اليابان، الهند، ماليزيا، وبعض البلدان الأخرى على مستوى آخر من العظمة.

فمشاريع الصين وإيران تقدّم اختياراً حقيقياً مختلفاً عن «العولمة»، أي عن أشد أنواع البطش الرأسمالي وحشية: أعني البطش الأمريكي بهيمنة الولايات المتحدة.

إنها، يقيناً، مستنفرة من حول مشروعها ذي التوجّه العالمي من أجل إنقاذ مستقبل البشر ومن أجل إنقاذ الكرة الأرضية، غير أنه ما تزال في وسط البلدان الأكبر طفراتٌ غير مألوفة، وتوازنات غير مستقرة بحيث يصعب علينا، منذ الآن، تحديد الاختيار الأخير، على أننا، باستثناء روسيا الشاسعة التي لا يمكن لإنسانٍ اليوم أن يتنبأ بيقينٍ راسخ بمستقبلها، سوف نرسم ملامح إجمالية لبعض فرضيات العمل في بلدانٍ آسيوية هي اليوم في خضمّ التغيّر. كان الغرب، طيلة قرونٍ، قد استولى

على التحكم بمستقبلها، سواءً أكان ذلك بصدد حرب الأفيون في مواجهة الصين، أم بصدد استبداد القائد البحري بيرّي في اليابان، أم بصدد الاستعمار الفرنسي المباشر في شبه جزيرة «الهند الصينية»، أم بصدد وجود هولندا في أرخبيل أندونيسيا. فهذه البلدان تفتش اليوم عن مستقبل خاص بها، أي أنه يستند إلى استمرارية تاريخها وثقافاتها العريقة لآلاف السنين، وتريد أن تضمّ من التقنيات الغربية ما يمكن أن يساعد على تفتّح الإنسان لا على تدميره.

غير أن الرجوع الخالص والبسيط إلى الماضي، بذريعة الحفاظ على الهوية سليمةً، هو المشروع اللامعقول لنفرٍ من السلفيين المتشدّدين، الذين يرفضون رفضاً منهجياً شاملاً كل ما أسهم، في تقنيات الغرب، في توسيع إمكانيات الإنسان.

وكذلك فمن اللامعقول، بل والإجرام، السير في الاتجاه المعاكس حيث يُصار إلى الخلط بين الحداثة واعتماد الطابع الغربي، حيث يجري قبول غزو الكوكا كولا أو أفلام الرعب الهوليودية على حساب عصير الفواكه الاستوائية، أو تبني الاهتزازات الراقصة الدموية أحياناً، بدلاً من الملاحم الكبرى للرامايانا، أو الرقصات الطقوسية في بالي أو أفلام كوروساوا أو ميزوغوشي، بدلاً من التصوير من عصر سونغ.

ثمّة خيبات هائلة أحدثت صدمة كبيرة في القارة، ما كان بشأن اندثار الرجاء الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي، أو بشأن إفلاس المغامرات المالية الكبرى في البلدان الصغيرة التي وصلت إليها عدوى تقرّحات الغرب المتأمرك.

إن الترددات الحالية وتناوبات الهيمنة السياسية، في اليابان والهند على سبيل المثال، بل وفي ماليزيا أيضاً، ما هي إلا أزمات في تجديد الاتجاه سوف تكون من وراء تقرير مستقبل العالم: فإمّا أن كفة الميزان سوف تميل إلى غير رجعة نحو تقليد أمراض الغرب المتأمرك، وإمّا سوف يُصار إلى إيجاد نقطة توازن حيث يمكن لـ«القيم الآسيوية»

الأساسية، للأعراف البراهمانية، لقيم الفروسية في اليابان، للحكمة البوذية، أن توفّر في الوقت نفسه ضمّ القوى الجديدة للتقنية والتحكم بها ووضعها في خدمة جميع البشر.

إن الأخذ والردّ في موضوع «النمط الغربي» الذي يعطي لـ«السوق» الدور المنظّم للعلاقات الشخصية أو الاجتماعية، تَسبّب في ملايين الموتى في آسيا، جوعاً أو نقص تغذية. والبطالة والتهميش، اللذاين يتزايدان في أوروبا ذاتها، بيّنا بأن كوارث «وحوش المال» ابتداءً من 1997، لا تكشف وجود «أزمة آسيوية» لا غير بل تكشف وجود أزمة في رأس المال العالمي، من أميركا - بعد اتفاقيات الاستعباد والبؤس في «ألينا» حيث رُبطت المكسيك بالولايات المتحدة وكندا داخل سوق وحيدة - إلى تعذّر إعطاء أوروبا وحدةً إلا ما كان من وحدة السوق وما فيه من منافسات متوحشة، تحت وصاية الدولار وليس «اليورو» (الذي راح يحتضر، بسبب اللامبالاة العامة، حتى من قبل ولادته)، وإلى الأزمة المالية في تركيا العسكر.

وعاشت الهند قرون الهيمنة الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، بمجاعاتها وانقساماتها، التي رعى استمرارها المحتلُّ خير رعاية، ما بين المسلمين والهندوس، على مبدأ: فرّق تسُدْ.

كما عرفت الفييتنام التصدير الفاضح للكولونيالية الفرنسية، وبعد ذلك النابالم الأميركي، فهذا هو وجه الغرب المزدوج في آسيا.

أما اليابان فهي مثالٌ متميّز: فقد جرّبت أن تحتفظ بـ«كنوزها الثلاثة»: التوظيف أبد الحياة، وراتب الشيخوخة، ونقابة المشروع، من خلال التطبيق الطاحن للعقيدة الليبرالية حول «المرونة»، أي المطالبة بـ«الإنتاجية» على الطريقة الأمريكية حيث يكون العامل قطعة يمكن رميها، أو إعادة شرائها بشروطٍ تزداد هشاشةً مرّةً بعد مرّة حسب البنود الإضافية في المشروع.

بات من الواضح أكثر فأكثر أننا لم نكن، في 1997، حيال أزمة

«آسيوية»، ضربت بدايةً المشاريع المغروسة في آسيا، وكانت مدمّرة للاستثمارات الضعيفة. حتى تاريخه، كان «صندوق النقد الدولي» و«البنك الدولي» قادرين على «سدّ الثغرات»، عن طريق قروضٍ مؤقتة مضمونة بخضوعٍ سياسي متشدّد، كما كان الحال سابقاً مع المكسيك أثناء التطبيق الدقيق لـ«التبادل الحرّ» بين شركاء لا مساواة بينهم، من أجل تمكين أسماك القرش الكبيرة من أن تلتهم «بحريّة» الأسماك الأصغر.

إن الأيديولوجيات الغربية التي هي معالم نهاية عالمٍ راحت تتبدّد اليوم، حتى في البلدان التي وفّرت لها التربة المميتة، مثلما تتبدّد أبخرة الضباب في الوهاد العميقة الأغوار حينما تشرق أولى أشعة الشمس فوق القمم العالية: تلك القمم التي يُنادى فوقها على الإنسان، على جميع الناس، ليستكملوا وينجزوا قدرهم: ألا وهو قدر الوحدة الإلهية للعالم.

الحلول المحسوسة

يهمّنا، في هذه المرحلة من الجرد المؤقت لإفلاس الكوكب الأرضي، إفلاساً مميتاً في الأفق القريب، أن نتساءل: من هم المسؤولون عن هذا الغرق؟

إن الإفلاس مردّه أنّ القوى العليا تمسك بزمامها حفنةٌ من أسماك القرش رجال الأعمال الذين يمارسون إدارتهم الكارثية وفق آليات السوق العمياء.

ألا والوقت قصيرٌ بين أيدينا لنحدّد بوضوح هدفنا ولنرسم الخطوط العريضة لوسائل الوصول إليه.

بادئ ذي بدء، المطلوب إنقاذ مركب «الأرض» من الغرق.



على أن الحلول ذات «الوجه الإنساني» ظاهرةً للعيان؛ فالعالم سوف يظل «منكسراً» بين 44 مليون عاطل عن العمل (دون حسابات «المهمّشين») في العالم الغربي ومليارات الذين يموتون جوعاً في «العالم الثالث»، ما دامت مستمرةً المنظومة القائمة على لا جدوى هؤلاء في سوق العمل وفقدان القدرة الشرائية لدى القسم الآخر في سوق الاستهلاك.

لا يمكن أن تقوم محاربة تلك المنزلقات باستخدام وسائل العنف الجسدي أو التخدير الأخلاقي، المميّزة لمتعفّني القرن الجديد كما كان الحال في القرن السابق.

وإنما المطلوب، دون عنف، شلّ ما يقومون به من تفتيت وتفكيك، وذلك بالتسديد على قلب فعاليتهم الذي لا قلب له: السوق.

فعلى الرغم من تبجّحات السيد كلينتون المتباهية حول «الازدهار الأمريكي» - تلك العَلقة الفائقة القوة والتي تمتص دماء الحياة الخاصة للشعوب، بدءاً من اقتصادها وصولاً إلى ثقافتها -، لا يمكننا نسيان كون الولايات المتحدة أكثر الدول مديونية وأنها ذات ميزانٍ تجاري هو الأكثر خسارة في العالم.

وها هي الإحصائيات الرسمية للدولة الأمريكية (NIPA، National incomes and product accounts) تكشف لنا بالفعل مقدار الدين الكلّي للولايات المتحدة ومقدار عجز الميزان التجاري الأمريكي.

كانت المديونية بادئ الأمر ترتفع:

إلى 4000 مليار دولار في 1980،

إلى 14.000 مليار دولار في 1990،

إلى 26.000 مليار دولار في عام 2000.

أما عجز الميزان التجاري فكان:

150 مليار دولار في 1995،

250 مليار دولار في 1999،

450 مليار دولار في عام 2000.

تشهد هذه الأرقام الرسمية على استهلاك زائد مطلق العنان لدى الدولة (التسليح والحروب من جانب، ومن الجانب الآخر معونات الإفساد للشركاء المتواطئين، خاصةً إسرائيل ومصر)، فيما يتعلّق بالدولة، وفي مجال الزيادة المتفاقمة لمديونيات الأفراد والاستخدام الفاضح لسياسة القروض.

ألا ففي النقطة المركزية - والتي هي الأضعف في المنظومة - يجب القيام بالهجوم على حامل السرطان العالمي.

فلن يكون بإمكان الاقتصاد الأمريكي خسارة مليار أو مليارين من زبائنه، خاصة في أشدّ القطاعات حساسية: التسليح، السينما، المعلوماتية، الشبكات «الغذائية» مثل الكوكا كولا والماكدونالد.

يمكن لمقاطعةٍ دولية أن تجمّد على هذه الصورة الآلة الجهنّمية. ويجب على الشعوبُ أن تعلم بأنه في كل مرّة يمرّر فيها أحد قيادييها طلبيّة طائرات أو أي سلاح آخر من الولايات المتحدة، فهو خائنٌ يجب طرده من السلطة، سواءً أكان «أميراً» أو ما يُزعم بأنه «منتَخب»؛ وأنه كلّما رفض منع شراء وعرض أفلام، 80٪ منها تعلّم العنف وتقنيات الموت لشبابنا، فهذا يعني أن على رأس الشعب خادماً وعميلاً ومتواطئاً مع القتلة على الصعيد العالمي.

بطبيعة الحال هناك التزام للمسؤولية الشخصية لكلّ فرد، بكل ما تحمل المسؤولية من مجازفات: فليست ورقة الاقتراع في صندوق التصويت هي التي سوف تتمكن من حلّ المشكلة. ففي «الديمقراطيات العربية» المزعومة لا تتمثّل العلّة الكبرى في تزوير النتائج المعلنة (رغم أن عدد «المستنكفين» يتجاوز أغلب الأحيان نسبة 50٪ لأن الناخبين لديهم شعور باللاجدوى الجذرية فيما لو قاموا بالتصويت). وسوف نكتفي بإيراد مثال وحيد لا غير: فـ70٪ من القرارات السياسية الكبرى، بما يخصّ فرنسا، لا تُتخذ في البرلمان، وإنما في بروكسل، أي في واشنطن. والواقعة الأساسية أن الدول، في الساعة الراهنة، لم تعد هي التي

تتحكّم، بل السوق هو الذي يتحكّم بالقرارات العظمى، وأنّ من يوصفون بـ«رؤساء دول» أو «رؤساء حكومة» ليسوا سوى المنفّذين لما يمليه المايسترو العالمي للأوركسترا. والمفاهيم التقليدية والبالية بصدد «اليمين واليسار»، فقدت دلالتها بالكامل عندما يكون «العمّالي» توني بلير «تهجيناً» مستنسخاً عن مدام تاتشر، وعندما، خارج نطاق المنافسات الانتخابية الشخصية، تكون سياسات السيد شيراك والسيد جوسبان على درجة متساوية من الخضوع للتوجيهات من وراء الأطلسي، وعندما لا يعود من حلمٍ للمستشار «الاشتراكي» الألماني إلا أن يكون الهمام الأول، في أوروبا، والمرتهن لخدمة السياسة الأطلسية، وعندما نرى بأن جميع القوات العسكرية المسلّحة لم تعد، من العراق إلى الصومال، من البوسنة إلى كوسوفو، غير «ملحقات رديفة» - أنصار محليين - تسير في ركاب الأسطول الأمريكي الذي لا هدف لانتصاره - منذ الخزي في فييتنام - إلا تدمير شعوب أوروبا بالقصف انطلاقاً من الجوّ لإحراز النصر بنسبة «صفر قتيل».

يجب على الشعوب أن تعلم أيضاً، بأننا، على مستويات هي ظاهرياً أقلّ إيذاء - في كل مرّةٍ نستهلك فيها قنينة كوكا كولا، نضيف حلقة إلى قيد عبوديتنا، وندمّر في الوقت نفسه قواعد استقلاليتنا على حساب تصنيع مشروبات محلّيّة.

إنْ هي إلا أمثلة قليلة بين أكثر الأمثلة اليومية وضوحاً بيّناً، لطرق الكفاح الممكنة تصدّياً للاستعباد.

ومما لا شك فيه بأن هذا الكفاح لا يمكن خوضه انطلاقاً من «هدايات» فردية أو مواعظ أخلاقية. بل المطلوب من المثقفين تحليل تقنيات العبودية وفضحها، مهما كانت المخاطر المحيقة - حتى إعلامية، وسياسية، وقضائية -.

ثم إن «المجتمع المدني» يقع على كاهله خلق «سلطات - مضادة» وفق الأمثلة التي ضربتها بلدان العالم الثالث أولاً، من خلال «جماعات

الأساس» للاهوتيات التحرير، المولودة في أميركا اللاتينية، وأسوق مثلاً عليها إنجازات المونسنيور فراغوزو: في أفقر بقعة من البرازيل؛ فهذا الـ«Serato»، نجح في أسوأ الشروط (الديكتاتورية العسكرية) بتنظيم جزء من المنطقة، انطلاقاً من العمل الطوعي لفلاحين وعمّال من كل التنظيمات النقابية. فقام هذا التنظيم، بصورة مستقلة، ببناء طرقه، وآباره، ومدارسه. وفي سيريلانكا أيضاً، وبالتعاون الأخوي بين البوذيين والمسيحيين، تأسّست مواقع قوية للمقاومة تصدياً للقمع الرسمي. ومثالٌ ثالث هو مجموعة «البنوك» التعاونية، التي تأسّست في أفقر قرى وادي النيل، على يد حسن البنّا، قبل اغتياله، حيث تجمّع أفقر الفلاحين وأضعفهم لتكون لهم مرتكز قوّة. ومثالٌ رابع نورده من تجمّعات منتجي الموز، في إفريقيا، من حول تامبا كوندا، للخروج من البؤس الأبدي للبلاد.

إن خمسة قرون من الاستعمار ونصف قرن من التخريب على يد الـ FMI - صندوق النقد الدولي - لم تدمّر، في قلب الجموع الغفيرة، مشاعر الروح الجماعية وبذل النفس حيث يمثّل انتصار غاندي - رغم استشهاده في الختام - أنصع الأمثلة المشرقة.

إننا، انطلاقاً من مثل «جماعات الأساس» تلك، المؤسَّسة على أكثر الجوانب إنسانية في الإنسان، يمكننا بناء مستقبل ذي وجه إنساني، ضمن وحدة الإيمان - الإيمان بالإنسان وبالله على حدٍّ سواء - وبما يتجاوز الحواجز المغلوطة بين الديانات والأحزاب.

إنه نسيجٌ اجتماعيٌّ جديد يجب أن يُنسج الآن على هذه الصورة رغم التمزّقات والندوب التي ما تزال تنزف من القرون السابقة، وعلى الأخصّ من آخرها.

وليس هذا العمل سهلاً ولا هو ممكن التنفيذ بسرعة، لكنه ضروري ويجب الشروع به منذ اليوم، قبل أن يفوت الأوان، للحفاظ على كرامتنا الإنسانية.

إن الإنسـانية، علـى امتـداد آلاف السـنين، بمواقـف التضحيـة، والاستشهاد، والابتكار، بنت لنفسها روحاً.

فهل سيكون بإمكاننا أن نمنحها جسداً؟

ألا فمن يكون ذلك الوغد الذي قد يقبل سلفاً أن يصرخ أبناؤه في وجهه غداً، من أعماق قرنٍ يُحتضر: «وأنت، ماذا فعلت من أجل الانتصار؟».



الحلّ الوحيد الذي يمكن ألاّ يكون وهمياً هو في ربط المشكلتين: البطالة والجوع، من خلال السعي لإيجاد «قدرة شرائية» لدى الجموع الغفيرة في العالم الثالث.

وعلى التزامن مع مشكلتَيّ البطالة والجوع، فهذا التوجّه هو الوحيد الذي قد يتيح وجود جواب بالعمق على مشاكل الهجرة.

إن السياسة الغربية، ببطش المديونية وفوائدها، بالتبادلات غير المتكافئة، وخاصةً بإرادة الحفاظ على المستعمرات القديمة داخل نطاق الملحقات الدنيا الخاضعة لـ«سوق عالمي» دارويني، تسيطر عليه وتحرّكه شريعة الغاب، حيث الأقوى يلتهمون الصغار، تجعل الحياة غير صالحة للحياة لنصف سكان الكرة الأرضية في بلدانهم. ضمن هذا المنظور، لا يمكن تجنّب استمرار واشتداد حركة الهجرة التي من السخف المضحك الزعم بالحدّ منها من خلال التهميش والقمع.

هنا أيضاً، الحلّ الوحيد الحقيقي، يكمن في إعادة التوازن في الكوكب الأرضي. إن توزيع الحمول في مركب بنسبة 80٪ على ميسرته و20٪ على ميمنته، يحكم على ذلك المركب بالغرق.



بعد تحديد ماهية العدو على هذه الصورة، وبعد التعرّف بوضوح على هدفنا المنشود، تُطرح مسألة التحالفات بطريقة جديدة.

فمن المناسب نفض اليد من الإنشاء البالي المتحدث عن يمينٍ ويسار. فهذا الكلام الإنشائي لم يعد يسمح بمحاربة العدو الرئيسي وبتحديد أهدافنا لأن هذه التراكيب الإنشائية ولدت وتطوّرت ضمن سياقٍ مختلف.

ففي القرن التاسع عشر، بعد قيام الثورة الفرنسية، حينما ظهرت فكرة «اليسار»، كانت تحمل مضموناً تاريخياً بالغ الوضوح: إذ كانت تشير إلى صراع البورجوازية الأكثر تنويراً، والتي كانت تود استكمال عمل «الثورة»، مع بقايا الإقطاع، ومع كنيسةٍ توفّر التعليلات الأيديولوجية لجميع أشكال المحافظة والسلفية.

في النصف الأول من القرن العشرين، مع تنظيم الطبقة العاملة وتصاعد قوتها، عاد اليسار مجدّداً ليكون حزب الحركة في مواجهة بورجوازيةٍ مدجّجة تسعى إلى ضمان امتيازاتها. فكان للاشتراكية، بجميع تنوعاتها، قاسمٌ مشترك: في مواجهة اللعبة العمياء لقوانين السوق التي تولّد في الوقت نفسه ثرواتٍ فاحشة، وتفاوتات متعاظمة وتهميشات، يجب إيجاد نمطٍ آخر للتنظيم الاجتماعي: توازن السوق بالتخطيط، واللعبة الحرّة للقوانين الاقتصادية على يد دولة تسهر على الحماية الاجتماعية للجماهير في مواجهة هيمنة استغلال أرباب المال.

غير أن هذا الخط الفاصل بين اليمين واليسار، بدأ في السياسة «الداخلية» يفقد تطابقه مع إعادة تشكيل القوى والتحالفات في مواجهة مشروع «خارجي» للهيمنة كان في بدايته مشروع هتلر: فميونيخ، وأبعد منها الاحتلال النازي، وضعا غشاوة على خط الفصل القديم ذاك. وذاك لأن الكفاح في مواجهة المحتلّ ضمّ إلى صفوفه أناساً كانوا ينتمون حتى ذلك التاريخ إلى أقصى اليمين، مثل دوغول، وكاثوليكيين قطعوا صلتهم بزعامتهم العميلة، بالإضافة إلى تركيبةٍ قوامها اليسار القديم من الشيوعيين، هذا دون حساب الشخصيات المستقلة عن أي تنظيم حزبي.

ولم يغيّر التحرير تغييراً جوهرياً تلك التشكيلة الجديدة للقوى السياسية. وها هو الخطر يطلّ من جديد قادماً من هيمنة خارجية، هيمنة الولايات المتحدة، التي خرجت من الحرب وقد ازدادت ثروةً وقوة، مقابل أوروبا نازفة واتحاد سوفياتي مدمَّر.

فالأحزاب، التي أُعيد تشكيلها بعناوين عتيقة تحمل اسم اليسار، مثل «الحزب الاشتراكي»، أو بقيادةٍ من الكاثوليك القدامى الذين لم يتلوثوا بالتعامل مع النازية مثل لـ M.R.P، تحالفت بحكم الأمر الواقع في البداية للإطاحة بدوغول، ثم، بناءً على أوامر صارمة من الولايات المتحدة المتحكمة بشروط المساعدات وفق مشروع مارشال، لإقصاء الشيوعيين من حكومات فرنسا، وإيطاليا، وبلجيكا.

وسبق لموريس توريزا التنويه إلى أن مفاهيم اليمين واليسار أصبحت بالية، وأن الاختيار الرئيسي بات مذ ذاك: الخضوع للأمريكيين ولسياستهم، أو مقاومة هذا التراجع الاجتماعي والثقافي.

فالتراجع الاجتماعي تمثّل بإنشاء معاهدة «غات» – GATT –، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي - من بعد اتفاقيات بروتون ودالتي كرّست استقرار الدولار وسيطرته، وهذا ما قيّد اقتصاديات العالم الرأسمالي ومستعمراته بمصالح النمو الأمريكي، كما أن ثقافتنا قُيّدت بلا - ثقافتهم، وكان الفعل الأول الدالّ على هذا الاستسلام هو اتفاقيات بلود - بيرون بصدد السينما الفرنسية، وهي الاتفاقيات التي أدّت إلى الوضع الحالي للغزو الثقافي.

وراح الموقف يتطوّر مذ ذاك في الاتجاه ذاته: قبولاً باللون الأمريكي الموحَّد. فمن بعد محاولات دوغول للاستقلال، مثل سحب القوات الفرنسية من «الناتو» أو مقاطعة إسرائيل أثناء اعتداءاتها، خضعت الأحزاب اليسارية - على ما يقال، ومثلها الأحزاب اليمينية، حين استلمت السلطة، للإملاءات الأمريكية.

أما الحزب الاشتراكي فكان شأنه كشأن باقي الأحزاب، وأحياناً

أكثر بفعل التأثير الصهيوني الذي يجعله أكثر انصياعاً حيال الولايات المتحدة، الحامية دون قيد ولا شرط لدولة إسرائيل، خاصةً عندما كان المطلوب الوقوف صفاً واحداً في وجه دولة عربية. وها هي حرب العراق أبلغ مثال على هذا الأمر.

إن التحالفات الجديدة مرتسمةٌ مسبقاً في تجمّع أولئك الذين حاربوا معاهدة ماستريخت.

ومن الأمور المبشّرة بالخير في التصويت لغير صالح معاهدة ماستريخت، أن نصف شعبنا فهم من البداية، بصدد مشكلة السياسة الخارجية، أن الموضوع يمسّ مستقبل مشاكلنا الداخلية، مثل البطالة والهجرة. فأوروبا متى ما تأمركت لن يكون في مقدورها إلاّ دفع تلك المشاكل إلى التفاقم.

من الممكن إذاً أن نبيّن، في عالمٍ يستحيل حلّ أية مشكلةٍ فيه ضمن النطاق القومي لا غير، بأن حلّ أزمتنا يقتضي وجود نسقٍ عالميٍ مختلف.

ويجب على المجهود الرئيسي أن يكون مجهود توضيحٍ نظري: جلاء كون مشاكلنا بدأت تُطرح بطريقة جديدة جذرياً: شمولية وعالمية، كما يجب أن نشرح كيف نستطيع، ضمن هذا السياق الدولي، السيطرة على الأحداث.

ولن يكون كفاحنا فعّالاً ما لم نفتح، بادئ الأمر، وعي الفرنسيين على أن الضرورة الملحّة الأولى من أجل حلّ مشاكلنا الكبرى تتمثل في الكفاح تصدّياً لتبعيتنا حيال الإملاءات الأمريكية.

فأوروبا الأمريكية، وسيّدها الإقطاعي حلف الناتو، تجعل من نفسها أداةً لذلك المفهوم الطفيلي والمعبّر عن الانحطاط.

يجب أن يكون مفهومنا عن فكرة الأمّة واضحاً: إذ وُلدت، مع تطوّر الرأسمالية، كمطلبٍ للبورجوازيات لتشكّل كلٌّ منها سوقاً منفصلة، محميّة بدولةٍ وجيش: فالوحدة الألمانية في القرن التاسع عشر بدأت بـ«اتحادٍ جمركي» (زولفرين)؛ وما تحققت الوحدة الفرنسية إلا عندما أخذ ملوك فرنسا على عاتقهم حماية الأسواق من التجزئة الإقطاعية. أما التعليل

الأيديولوجي للحركات الانفصالية فكان مصدرها عملية «نبش» للتاريخ بما يوهم بأن الوحدات القومية المتشكلة مؤخَّراً كانت موجودة مسبقاً عَبْر الدهور بالعرق، أو الجغرافيا، أو الدين.

وما يظلّ باقياً هو أن ثقافات قد تبلورت داخل تلك الأطر القومية، أي تبلور أساليب متمايزة في عيش العلاقات مع الطبيعة، ومع الجماعة والمستقبل، وأن تلك التمايزات المتنوّعة تغني تصوّرنا للإنسان. فالأوروبي في يومنا هذا يكون أفقر لو أنّ شكسبير، وبيتهوفن، وسرفانتس، ورابليه، ودانتي، ودوستويفسكي يصبحون غرباء عنه، ولو أنه يسمح لنفسه بأن يغرق تحت اللا-ثقافة الناجمة عن الأنماط التجارية لشعب لا تجربة تاريخية خاصة لديه، اللهمّ إلاّ ما كان من تدمير الثقافات الهنديّة المحلية بقتل الإنسان على أيدي رعاة البقر «الويسترن»، أو من كبت النهضة السوداء في هارلم مع مطلع القرن العشرين.

أمّا ادّعاء وجود «طليعة فنية» لتعليل فرض الهيمنة فكان من نتائجه على وجه الخصوص تأكيد الذات «في مواجهة» كل عرف للثقافة الأوروبية، وذلك بإنكار هيكليات جميع الإبداعات السابقة، سواءً أكان بصدد التصوير، أو الموسيقا، أو حتى الرواية.

إن التجديد من أجل التجديد يؤدي إلى أسوأ الانحسارات المتقهقرة بإعادة بعث ماضٍ مجهول نستدرك منه غفلةً جميع فضلاته.

هذا التخدير للذوق، في جميع الميادين، من الكوكا كولا إلى الملبس، من مطاعم الماكدونالد إلى العروض المحرّضة للاّشعور، توفّر أخصب تربة لعدوى العنف في أفلام هيوليوود الحالية، أو للولوج في الفراديس الوهمية الضائعة بتحريضٍ من المخدّرات.

وعلى الأرض الخصبة للبطالة، للتفاوت، للإقصاء، في عالمٍ تنتج فيه عمليات العنف الأعمى واللامعنى في العلاقات الدولية عمليات عنف ولا معنى في حياة الأفراد، يبدو هذا التخبّط الثقافي للشباب كواحدٍ من أرهب جوانب تلك الفوضى الدولية الجديدة.

وبالغاً ما بلغت صعوبة المشروع، فالكلمات التي ترفع شعار القطيعة مع تلك الفوضى الأرضية الشاملة، وخروج أوروبا من التبعية الأمريكية، يجب استكمالها بمقاطعة ثقافية؛ ويتطلب هذا الأمر عدم الاستسلام للقبول الديماغوجي بمفاسد الشباب تلك خوفاً من التعامل معنا كسلفيين. فهذه المقاطعة الثقافية هي في جميع الأحوال لا تنفصل عن تبعاتها الاقتصادية: إذ كل تقليص للسوق الأمريكية، من الفيلم إلى المشروب، يمثل ضربة اقتصادية موجّهة إلى أسياد اللعبة، سعياً إلى هزيمة العملاق ذي القدمين الفخاريتين.

وهذا الانغلاق حيال الركن العالمي لانحطاط الرأسمالية الغربية، يجب أن يترافق مع الانفتاح على العالم الثالث، أي على أربعة أخماس العالم.

ليس على منتوجاته وعلى تجارته، وإنما على ثقافاته، عندما لا تكون موضع رفض، أو تدمير، أو تلوث بفعل الكولونيالي، وأعني بالثقافات طرائق تصوّر وعيش علاقاته مع الطبيعة، ومع باقي البشر، ومع المستقبل. فلا تعود العلاقات مع الطبيعة علاقات ملاّكين لها، بما يؤدي إلى تلويثها وتدميرها، وإنما هي علاقات انتماء واحترام. ولا تعود العلاقات مع باقي البشر علاقات التنافس والتسابق بما يجعل من الإنسان «ذئباً لأخيه الإنسان» في مجتمعٍ يُنظر فيه إلى الفرد أو إلى الأمة باعتبارهما المركز والمقياس لكل شيء، وإنما هي علاقاتٌ جماعية، أي أننا حيال مجتمعات حيث يكون لكل عضو، على عكس الروح الفردية، الشعور بالمسؤولية حيال جميع الآخرين. ولا تعود العلاقات مع المستقبل علاقات تزايد كميّ لإرادات النمو والقوة لدى الأفراد أو الشعوب، وإنما هي تتضمن الاعتراف بوجود معنى للحياة وما فيها من واجبات، بحيث لا تُحصر الحياة بمصادمات القوة، تلك التي تتستّر خلف أقنعة الدفاع عن «الحق».

حينذاك لا غير، بهذا الاعتراف بالآخر، باللا-غربي، في

خصوصيته النوعية، وبدلاً من الادّعاء بأننا نجعل من رؤيتنا الأحادية للتاريخ، من مفهومنا الغربي عن «التقدم»، المتماهي مع تحسين المواصفات التقنية، هدفاً «بذاته»، سوف يكون بإمكاننا التطرّق إلى «التحالف الجديد». وهذا التحالف لا يعود هو «التحالف المقدّس» لأصحاب النعيم، وإنما هو التحالف، على أسس جديدة، مع رجالٍ ونساء يحملون عن العالم تصوّراً يختلف اختلافاً جذرياً عن تصوّرنا.

وتصدّياً للسلفية الكولونيالية المتشدّدة في الغرب، التي تزعم امتلاك الحقيقة المطلقة وتريد فرضها على باقي العالم، يمكننا أن نتعرّف في ما نطلق عليه «الحركات السلفية المتشدّدة» لدى الآخرين، على ردّة فعل دفاعية حفاظاً على ماهيتهم في وجه سلفيّتنا المتشدّدة، الأساسية، والأولى، لأنها تنكر على الآخرين هويتهم وتدمّر تلك الهويّة منذ خمسة قرون.

مما لا شك فيه بأن تلك الحركات المتشدّدة رداً على الهيمنة الأحادية للغرب غالباً ما تتمثل في ثورات ماضوية، تعطي صبغة مثالية، كمرجعيات لها، لمراحل حضاراتهم السابقة للاعتداءات الكولونيالية، بحيث أن رفضهم، الرجعي في جوهره، يفتقر إلى وجود اختيارٍ بديل، موجهٍ نحو المستقبل وليس نحو الماضي. إن المتشدّدين يطرحون أسئلة حقيقية، ولكنهم لا يأتون بالجواب عليها.

ضمن إطار هذا الأفق الضيّق يجب أن نعترف بمسؤوليتنا الخاصة: فوهمنا الكولونيالي بأننا نمثّل النمط الحضاريّ الأوحد، لم يترك أمام المستعمَرين، نتيجة للخلط بين الحداثة والانضواء تحت الطابع الغربي، إلاّ الاختيار بين تقليد الغرب أو تقليد الماضي، أي الاختيار بين طريقين مسدودين.

ضمن هذه الذهنية، وبوجود تصوّرٍ واضح للتضامن مع العالم الثالث، يمكن للعالم العمّالي أن يفضح نظرياً وأن يحارب عملياً «تغيير مواقع الإنتاج»، أيّ هجرات المشاريع التي تفرّ من البلدان الصناعية

لتضرب جذورها في بلدانٍ أقلّ أجوراً ودون وجود حماية اجتماعية للعمال، وهذا ما يفاقم البطالة في طرف والعبودية في الطرف المقابل.

كما أن النضال للمحافظة على سلامة المشاريع غير ذات الريعية أو المشؤومة (مثل التسليح)، بذريعة إنقاذ التوظيف وفرص العمل، مآلها إلى الفشل. إذ هي على العكس يجب أن تتمركز من أجل «إعادة تأهيلها»، بما يتيح في آنٍ واحد المحافظة على التوظيف وحتى التوسع فيه، وتلبية الاحتياجات الفعلية لشعوب العالم الثالث.

بصورةٍ عامة، يجب على كل نقدٍ للنظام القائم أن توجّهه مبادرةٌ تحمل اقتراح حلولٍ بديلة. وهذا ما يفترض في الوقت ذاته إيجاد أسواق جديدة (بالارتباط الوثيق مع النقابات، والجمعيات التعاونية أو التجمّعات الأساسية في العالم الثالث) تبيّن في آنٍ معاً الاحتياجات والإمكانيات، وتقترح مشاريع محسوسة وعملية لتحقيق إعادة التأهيل لتلبية ذلك الطلب.

سلطة الاقتراح تلك يجب أن تتوصّل، في المستوى الاقتصادي، إلى تغيير وجهة الاستثمارات، وفي المستوى السياسي، أي على صعيد المعونات والقروض، إلى تحقيق مصلحة جميع الأطراف.

هكذا، يمكن لـ«المشاريع» الإنسانية، في جميع الميادين، أن تكون لها اليد العليا على الاستسلام لانحرافات ومزالق ما يطلق عليه أيديولوجيّو الرأسمال اسم «القوانين الاقتصادية»، التي يُفترض أن يكون لها ما لقوانين الطبيعة من طابعٍ قسريٍّ وحتّمي.

إن ما يميّز الرأسمالية على وجه الخصوص هو تنحية كل سمة أخلاقية لصالح اللعبة العمياء لـ«قوانين السوق» كما لو أنها قوانين طبيعية لا يمكن تجنبها، أو حتى، كما يقول الأمريكي لوتواك في كتابه «الرأسمالية النفّاثة» بأنها: القوانين الإلهية للسوق».

على نقيض الرأسمالية تتطلّب الاشتراكية في خط الانطلاق اختياراً أخلاقياً، كالاختيار الذي جاء به ماركس في 1843: لقد التزم

العلميّة في تحليل انحرافات عالم الاستلاب وفي تحديد الوسائل تصدياً لذلك الاستلاب.

إن الجبرية الراديكالية هي بالتعريف نزعةٌ محافظة، ما دامت تفترض بديهياً بأن المستقبل يتحكّم به الماضي.

أما الاشتراكية على العكس، بتأسيسها منذ الانطلاق على «مشروع» إنساني، فتفترض بديهياً إمكانية تعالي هذا المشروع الإنساني فيما يتعلق بالجبريات الجزئية التي سوف يحسب ذلك المشروع حسابها باعتبارها «وسائل» من أجل الوصول إلى تحقيق «غاياته» النهائية.

وهكذا إذاً، بالتصدّي للأيديولوجيات البورجوازية في القرنين الثامن والتاسع عشر حول «التقدم» المحتوم على مرّ آلاف السنين بالتطوّر الضروري والوحيد للسوق وللتقنيات، بالتصدّي للفلسفات «الوجودية» القائلة بالفردية الاعتباطية وباللامعقول، بالتصدّي لأوهام «الإنسان الآلي» القائلة بإدارة دفّة المجتمعات بالحواسيب دون قرارٍ بدئي ينبع من الإنسان لتحديد غاياته النهائية، تتطلب المعركة من أجل المستقبل البديهية الأخلاقية بصدد إمكانية اختيار الإنسان لتلك الغايات.

لقد قامت الأديان في الماضي بمهمّة تحديد تلك الغايات الأخيرة. والحال، فإن أيّاً من الديانات المؤسّساتية، لا تؤدي اليوم هذا الدور في شروطٍ تاريخية جديدة. وبدلاً من أن تتطرّق إلى المشاكل الأساسية لعصرنا: اختلال توازن العالم بين «الشمال» و«الجنوب»، بين البطالة والجوع، الحرب وما تحمل من مخاطر السقوط الفاجع للملحمة الإنسانية بفعل تقنيات التدمير الجماعي، ضرورة الاعتراف بقيم الثقافة في الحضارات غير الغربية بعد نصف ألفيّة من الاستعمار الروحي، أي، بكلمة، مشاكل الوحدة الضرورية المنسجمة المتناغمة وليس تجانس اللون الواحد للعالم، فبعض الديانات، مثل الكاثوليكية، تتصرف إلى جمودٍ مهووس شغله الشاغل الجنس، فتفرض التحريمات، بينما تكتفي بالكلام عندما يتصل الأمر بما سوى ذلك.

وبعضها الآخر تعطي مركز الصدارة للالتزامات الطقوسية وللمحرّمات، كما هو الحال مع الإسلام المؤسّساتي الذي يصل به الأمر إلى حدّ طمس التعليم الأساسي في القرآن بصدد «التوحيد»: وحدة الإنسان مع الطبيعة، والإنسان مع الإنسان، والإنسان مع الله.

المعركة في سبيل المستقبل، مهما كان الجواب الذي تقدّمه إلى السؤال حول النهايات الأخيرة، لا يمكنها تجريد المشكلة بالذات، ولا تجريد البديهيات الناجمة عنها، ولا الإيمان المرافق لها.

يمكن للمقاطعة الدولية أن تلجم هكذا الآلة الجهنمية.

في هذا الوضع، المغطّى جزئياً بالحساب المضلِّل لـ«اقتصاديين» مأجورين وبأرقام المضاربة في البورصة، من الواضح أن الولايات المتحدة، خاصةً بعد الفورة المالية التي حصلوا عليها بنتيجة الحرب الكونية الثانية، دخلت في حقبةٍ من الرأسمالية المنحطة والمتفكّكة: إذ كانت الرأسمالية الكلاسيكية تسعى إلى تشكيل رأسمال في المدى البعيد من أجل استثماره في المشاريع الإنتاجية. غير أن النظام الحالي المسمّى «الاقتصاد الجديد» لا يظهر جشعه، على العكس، سوى حيال الفائدة في المدى القصير وهو ما يتمّ الحصول عليه لا بالمشاريع الإنتاجية وإنما بالمضاربة في التقلّبات الاعتباطية لأسعار الأسهم أو في تأرجحات أسعار المواد الأولية. فالبنوك تقوم بدور كازينوهات المقامرة والمشاريع لا تصون نفسها إلاّ باستخدام اليد العاملة الرخيصة المحرومة من التأمينات الاجتماعية في أشدّ البلدان فقراً، حيث يُصار إلى «زرع» الإنتاج في غير مكانه الأصلي. وتتزايد البطالة بالتأثير المضاعف لعملية الانتقال تلك ويتطوّر استخدام الإنسان الآلي والأتمتة ممّا يؤدي إلى تقلّص سلك العاملين، دون إشراك أولئك العاملين في الأرباح المتولدة عن ذلك التحسّن في التقنيات.

فلا يستفيد سوى أصحاب الأسهم والمدراء لا غير، إذ تتزايد أرباحهم طرداً مع التسريحات داخل مشاريع يزداد تمركزها أكثر فأكثر.

كان المفروض في تطوير الإنتاجية، الذي هو ثمرة اكتشافات علمية

وتقنية، وكذلك بجهد جميع الشغّيلة، أن يقدم الربح للجميع، مثلاً بخفض ساعات العمل أو بزيادة الأجور لجميع عناصر الإنتاج، أو بإعطاء فضل القيمة لمؤسسات ثقافية أو لمساعدة أولئك الذين لا يستطيعون، بسبب أعمارهم أو عاهاتهم، الاستمرار بالإسهام في الخلق المشترك لتلك الثروات الجديدة.

-«أول إجراء» يجب اتخاذه هو إسقاط مديونية البلدان التي مستعمروها القدامى هم المدينون الحقيقيون تجاهها في واقع الأمر، بسبب أعمال النهب والتجاوزات التي مارسوها هناك على امتداد قرون.

حتى تاريخه لم يكن «إسقاط الديون» المزعوم سوى «حيلة خادعة»، ففي يونيه / حزيران 1999، عندما قامت الدول السبع الأكثر تصنيعاً وقررت «إلغاء ديون الدول الأكثر فقراً»، فهي إنما شطبت ما نسبته 2٪ من إجمالي ديون العالم الثالث.

هناك في واقع الحال ثلاث فئات من الممسكين بالديون الخارجية لبلدان الأطراف: المؤسّسات المتعدّدة الجوانب (بصورة رئيسية للـFMI والـ BM - البنك الدولي -)، والقطاع الخاص (بنوك، صناديق إعانة تكافلية، إلخ)، والدول (وعلى رأسها الأكثر تصنيعاً). أما أعضاء مجموعة الدول السبع G7 فليس في حسبانها بحالٍ من الأحوال إلغاء ديونٍ مستحقة للـ FMI أو للـBM فإن ديون الأغلبية الساحقة من بلدان جنوب الصحراء الإفريقية تتراوح بين 30٪ و70٪ من إجمالي الديون. ويقتصر الجهد الأقصى للأسياد الكبار على تأسيس صندوق نقدي (يُسمّى trust fund أو صندوق ائتمان) تموّله الدول الأعضاء وتأخذ من معينه كي تسدّد ما يترتّب عليها.

ولم يقترح أي رئيس دولة إلغاء الدين الخارجي المستحقّ للمؤسّسات الخاصة. وواقع الأمر أنه يشكل 50٪ من ديون أهم دول أمريكا اللاتينية وجنوب شرقي آسيا.

أمّا تدابير الإلغاء الطارئ فلا تتعلّق إلا بديون دولة لدولة، وهو ما

يتم التوافق عليه في «نادي باريس» الذي يعمل كما لو أنه كارتل للدائنين في مواجهة حكومات يجب على كلٍّ منها الحضور إليه على حدة[1].

بالمقابل، فمن أشد الأمور وحشية أن تكون أكثر دولةٍ في العالم غرقاً في الدَّين (وأغناها)، الولايات المتحدة، غير مطالبة، من طرف «جماعة دولية» حقيقية (مثلاً الهيئة العامة للأمم المتحدة) بتسديد المليارات من الديون الغارقة تحت وطأتها وذلك لتمكين القسم الأغنى من مواطنيها من العيش فوق مستواهم الحقيقي.

كان يمكن لسداد تلك الديون أن يمهّد، منذ الآن، ليس لحل الانكسار حلاً جذرياً في العالم وحسب، وإنما، على الأقلّ آنياً، لتلبية أكثر الحاجات إلحاحاً لدى ضحايا استغلال «الكبار» ولمعالجة أشدّ المجاعات فتكاً.

-«ثاني إجراء»، وهو الآخر ملحّ أيضاً، ولكنه يعالج أهدافاً على المدى البعيد، يتمثل في اتخاذ موقفٍ «مضاد - بروتون وود». فمنذ نصف قرن (منذ نهاية الحرب الكونية الثانية، التي وفّرت ثروة فاحشة للولايات المتحدة وفرضت على العالم تفوق الدولار، الذي اعتبر مكافئاً لمعيار الذهب) أتاحت سياسة بروتون وود عملياً، من خلال تخفيض أو رفع سعر الدولار، للولايات المتحدة ولرجال الأعمال المتمتعين بدعم وضمانة الخزينة الفيدرالية (وهم مصّاصو الدماء الدوليّون مثل SOROS مثلاً) المضاربة على جميع العملات في العالم لتنتفخ بين أيديهم «فقاعة مالية» هائلة (يمكن لها أن تنفجر في أية لحظة لتغرق الدنيا قاطبة في الفوضى السديمية).

إن العلاج الفعّال الذي يمكن أن يضع نهاية لهذه القرصنة المالية الدولية هو، على النقيض من بروتون وود، يتمثّل بأن ننتزع من التعاملات الاقتصادية في بلدان العالم قاطبةً أن تتمّ بالعملة المحلية لذلك البلد،

---

[1] المرجع: «طريقة الرؤية» في اللوموند ديبلوماتيك يوليه - اوغسطس / تموز - آب، 2000، ص 75.

طبعاً، من بعد تحديد التعادلات الثابتة التي تتيح، من جانب، وضع حد للتبادلات غير المتكافئة، ومن جانب آخر، حضّ (بل قل إجبار) المستثمرين على الاستثمار في البلدان ذات الشأن، وفق احتياجات كل بلد، وليس وفق الهمّ التجاري القنّاص الساعي إلى تكديس «ستوكات» السلاح، والفوائض الموجودة دائماً وأبداً لتلبية احتياجات الولايات المتحدة أو أوروبا، والتي لا تتجاوب مع ثقافة البلد المعنيّ، ولا مع تاريخه، ولا مع احتياجاته المحلية الفعلية.

يمكن لـ«مضاد - بروتون وود» ذاك، بفضل الاهتمامات ذاتها، توفير الإمكانية، أمام عدد كبير من تلك البلدان (من إفريقيا، أو أمريكا اللاتينية، أو آسيا) بألاّ تكون مشترياتها مستوردة أو إلزامية، بل تتم عن طريق «المقايضة»، بما يلبّي الحاجات الخاصة للتطور «العضوي». ومن الضروري أن تستطيع تلك البلدان استخدام ثرواتها ما فوق وما في باطن الأرض، وهي الثروات التي «أُخذت زبدتها» (عندما كانت سهلة الاستثمار بأبخس الأسعار)، كي توفّر «مواد أولية» لمشاريع أهل «البلص» في الحقبة الكولونيالية أو ما بعد الكولونيالية.

-«الإجراء الثالث»، الذي لا غنى عنه للوصول إلى الهدف الأعظم، هدف الوحدة المتناغمة للعالم، هو فرض ضريبة شديدة الوطأة على كل عملية مالية ذات طابع احتكاري (بما يتعلق مثلاً بالعملات، تدفق المواد الأولية، و«المنتجات المشتقة»، أو ما شابه ذلك) بمعدلات باهظة بحيث يصبح من المستحيل عملياً اللجوء إلى مثل تلك المضاربات.

وقد حمل أول اقتراح بهذا الاتجاه اسم «ضريبة توبان» (على اسم الاقتصاديّ الذي اقترح تلك الضريبة). وهذا ما يمكن أن يشمل ليس تهريب العملات وحسب (كما كانت غاية توبان في البداية)، وإنما جميع العمليات المالية الدولية بالمنحى الذي أشار إليه الاقتصادي هوارد واكتل. والـ ATTAC -جمعية الضرائب على العمليات المالية لإعانة المواطنين- التي هي من أهمّ الجمعيات في هذا الميدان، تأسّست لإيقاف ذلك

الانتقال الفوضوي لرؤوس الأموال. وكان الاقتصاديّ الكبير كينز يقترح حتى أن يكون شراء السهم المالي «دائماً وغير قابل للإلغاء، لوضع حدٍّ للعبة القاتلة التي يقوم بها صندوق النقد الدولي - FMI»، الذي يشكل أكثر المنظمات إجراماً في العالم.

وها هي السيدة سوزان جورج، في «اللوموند ديبلوماتيك»، يناير : ك2 1999، تقدم لمحة موجزة عن أحدث الأعمال التخريبية الناجمة عن الشروط السياسية («التعديلات الهيكلية») المفروضة من طرف الـFMI للموافقة على إعطاء قروض: فمنذ الهزّة المالية لخريف 1994 - 1995، انحدر نصف سكان المكسيك إلى ما دون عتبة الفقر. كما رجع سوء التغذية والمجاعة بزخمٍ سريع في أندونيسيا.

أمّا في روسيا، فقد زادت عشرة أعوام من الليبرالية الاقتصادية من تلويث سمعة الرأسمالية أكثر مما فعلت سبعون عاماً من البروباغاندا - التطبيل - حول «الاشتراكية الفعلية»: إذ هبط معدّل العمر سبعة أعوام (وهذا أمرٌ لا سابق له في القرن العشرين). وفي كوريا وتايلاند، تنتشر ظاهرة «انتحارات الـFMI»: فالعمال، بعد تسريحهم وبقائهم دون معيل، يدفعون إلى الموت نساءهم وأطفالهم، لعدم توفّر إمكانية تقديم أسباب الحياة لهم.

إن الضريبة الباهظة على العمليات المالية سوف يكون من شأنها جَعْل الاستثمار إلزامياً في الاقتصاد الحقيقي، خاصةً في سبيل إيجاد البُنى التحتية الضرورية لفك عزلة المقاطعات المهجورة أحياناً (مثلاً في جمهوريات آسيا الوسطى، المعزولة عملياً عن التجارة الدولية بفعل غياب المواصلات الطرقية، أو الحديدية، أو النهرية بوتيرة كبيرة). وهذا ما يمكن أن يسهم إسهاماً عريضاً في الاكتفاء الغذائي على صعيد العالم.

وثمة مشاكل مشابهة بحلولٍ مماثلة يتمّ طرحُها في إفريقيا وفي أمريكا اللاتينية.

هذه المجموعة من الإجراءات الاقتصادية قد تسمح فعلياً «بإعادة

صياغة العالم»، وبتحقيق غاياته الثقافية والروحية، بما هو أبعد مدى من الطفرات في الاقتصاد والبنى التحتية، حينذاك سوف يصبح في متناول الجميع أن يضعوا جميع الثروات الإنسانية، التي يحملها كل طفلٍ في داخله، في خدمة تلك «الوحدة المتناغمة للعالم». والعقبة الكبرى في وجه تحقيق تلك المرحلة الحاسمة للوحدة الإنسانية هي الشكل الإمبريالي المتجانس للمنظومة التي، بالإدارة الوحيدة للولايات المتحدة، تسعى لإبقاء الانكسار وانعدام التوازن اللذين بفضلهما يمكن لأقليةٍ ذات امتيازات، بالإشراف الاقتصادي على «المعونات»، وأحياناً، إذا اقتضى الأمر، بإرهاب أسلحة التدمير الشامل، إطالة بقاء استمرار الوضع المميت القائم بحكم الأمر الواقع.

هذا التقرّح القاتل، المنتشر انتشاراً كبيراً على صعيد المدن لدى «الانتحاريين»، وعلى صعيد الكوكب الأرضي قاطبةً لدى متعدّدة الجنسيات المشتغلة بالمخدّرات أو بسلع الترف الباذخ، يدفع قرننا نحو ما سميناه «الانتحار الأرضي».

فإذا أردنا حجز وإيقاف هذا السعي المتوجه في طريق الموت من الضروري، في العالم بأكمله، إيجاد مراكز جديدة للسلطة، لا تعود هي مراكز رجالات السياسة الذين وصل فسادهم، في جميع «الدول العظمى»، إلى مستويات كبيرة لم يكن بالإمكان تصورّها حتى هذا التاريخ، كما لا تعود مراكز لكنائس أصبحت رسالاتها عاجزة عن تعبئة الشعوب من أجل الفعل البنّاء للوحدة.

من «إعلان حقوق الإنسان» إلى «وثيقة الواجبات»

أنا أستعمل عن قصد وسابق تفكير بصدد «السياسة» كلمة لاهوتية، هي: «ربوبيّة السوق»، لأننا حيال مشكلة دينية، مشكلة تحديد الغايات الأخيرة. والغايات الفردانية التي تُلاحَق في السوق هي غايات ربح لصالح أفرادٍ أو جماعاتٍ محدّدة.

إن ربوبيّة السوق الأمريكية لا تقرّبنا من الديمقراطية، بل هي تبعدنا عنها.

فالديمقراطية السياسية «الليبرالية»، لا تستبعد بتاتاً الديكتاتورية الاجتماعية، بمن فيها من محظوظين مختارين ومن مهمَّشين.

والهوّة المتزايدة باستمرار بين الأغنياء والفقراء في كلّ «ديمقراطية ليبرالية»، وأبعد من هذا بين «الشمال» و«الجنوب»، تشهد على هذا بما لا محلّ لدحضه وإنكاره.

لقد قال مندوب بوش لدى المؤسسات الدولية في جنيف بكل سذاجة بأن الديمقراطية الليبرالية هي التعبير السياسي عن الرأسمالية. وما كان بالإمكان تعريفها بأفضل مما فعل: فهي تؤسّس سوقاً للأصوات وللمرشّحين، تقوم فيه وسائل الإعلام بتدعيم سلطة المال.

وأسياد اللعبة، بامتلاكهم لوسائل الإعلام، يمكنهم صياغة «الديمقراطية» حسب توجّهاتهم، متواطئين مع أصحاب الإعلانات الذين بيدهم حياة وموت وسائل الإعلام تبعاً لمنحهم الدعايات لها عن كبرى المشاريع، أو حجب تلك الدعايات عنها.

وهكذا فلا تعكس وسائل الإعلام الرأي العام، بل الرأي العام هو الذي يعكس وسائل الإعلام.

وأخصّ بالذكر التلفزيون. لأن الصحافة المكتوبة مجبرة على أن تسير على خطاه، نظراً لأن الصورة هي دائماً أسبق بأربع وعشرين ساعة على الصحافة المكتوبة، فإجراء الاختيار بين الصور، حتى قبل التعليق المكتوب أو المنطوق، يجعل الجماهير تزدرد انفعالات وافدة، تماماً كازدراد النقانق المعلّبة. وها هو كاتبٌ من الأورغواي، إدواردو غاليانو، يلفت الانتباه على سبيل المثال إلى أن مقتل رجل الدين الأب بوبيلوزكو في بولونيا في 1984، شغل في وسائل الإعلام أكبر ألف مرّة مما شغل اغتيال 100 رجل دين في أمريكا اللاتينية على يد إرهاب الدولة. أولاً، لأن الأمر يتعلّق بالعالم الثالث، وخاصةً لأن «فرق الموت» التي تمارس ذلك الإرهاب،

يتجولون بحريّة في الدول تنظر إليها «الديمقراطية الأمريكية الكبرى» على أنها «ديمقراطيات» ما دامت السوق الحرّة، أي الغزو الاقتصادي الأمريكي الدائم، لا تلاقي فيها من عوائق.

وهذه الوسائل الإعلامية ذاتها، المتعطشة للأمور الحسّيّة المشوّقة، في «السياسة الاستعراضية» المسؤولة عن تغطيتها، لا تبحث هي الأخرى عن العنف اللامرئي، ذاك الذي لا يقتل بطلقات، وإنما يغتال الأجسام بالجوع والنفوس بالسمّ المذوّب في صورها، تلك الصور المسمومة بـ«الويسترن»، وأفلام التشويق والعنف، والأفلام البوليسية أو يغتال بالمخدّرات الأخفّ وطأةً والأكثر تخفياً. فيقول غاليانو: «يخلطون فيها، عن قصد ونيّةٍ مبيّتة، حرية الناس مع حريّة المال، وحرية الإبداع لدى الفنّانين مع حرية المضاربة لرجالات المصارف، علماً أن تلك الأمور ذات وظائف متعاكسة».

إن التلفزيون، أكثر بكثير ممّا سواه من وسائل الإعلام، يمارس على هذه الصورة ثورة ثقافية مضادة دائمة إذ هو يجعل الجمهور يقبل ما لا يمكن القبول به: تسويق الهواجس المقلقة، والتقزّز، تسويق ثقافة مضادة قائمة على العنف والوهم.

«هكذا يمكن لعالم اللامعنى العيش لبرهة من الزمن، حيث، ضمن التفاوتات المتعاظمة، يتقدم المخدّر كوسيلةٍ للفرار ويصبح الجنوح الإجرامي وسيلةً للبقاء.

مثل هذه الديمقراطية المسيَّرة لا تقف حجر عثرة في طريق الديكتاتورية، بل هي تقود إليها.

وهذه تجربة ثابتة: فعندما يكون الرأي العام قد عانى ما فيه الكفاية من خداع فساد القادة ومن القرف منهم، أو أنه يصبح متململاً متمرّداً بسبب ذلك الفساد، تكفّ الديمقراطية، حتى الشكلية منها، عن أن تكون تحت التصرّف وفق ما يُشتهى؛ إنها حينذاك تصير إلى زوال لتحلّ محلّها الديكتاتورية. وإبّان الثورة الفرنسية رأينا من بعد «الجمعية

الدستورية» و«الثورة المضادة» في شهر تيرميدور[*] كيف أفرز الفساد الأخلاقي والسياسي لحكم المديرين الحالة البونابرتية.

وها هو هتلر يصل إلى سدّة السلطة بـ«أفضل ما تكون عليه الديمقراطية» في العالم، بعد انتخابه مستشاراً من الغالبية العظمى لأصوات الناخبين الناقمين بسبب البطالة والعجز في جمهورية فيمار، فالبطالة والعجز تقدمان للديماغوجية الديكتاتورية جميع الأوراق الرابحة.

وعلى مقربةٍ كبيرةٍ منّا، في الجزائر، هاكم «ديمقراطيّونا» الفرنسيّون الممتازون ينادون على قرع الطبول والمزامير بـ«انتخابات حرّة». وها هم يحققون السيناريو الذي جاء لدى برتولت بريخت بأسلوبٍ تهكّمي يفضح عملية الخداع والاحتيال: «الشعب صوّت. هو قد أدان قادته. فأبسط الحلول إذاً هو أن نحلّ الشعب وننتخب شعباً آخر». وهذا ما كان بالفعل. نعم، و«ديمقراطيّونا»، على شاطئَيْ الأطلسي، يتلذّذون بانتصارهم: فـ«حرية السوق» مكفولة، والـFMI – صندوق النقد الدولي – سيكون بإمكانه أن يفرض «بحرية» في الجزائر «سياسة الاعتدال»، أي تجميد الرواتب، «حرية» الأسعار، ضغط الدعم الاجتماعي، وهو بذلك يعمل، من خلال قروضه واستثماراته، على ترسيخ أركان السلطة، التي أعاقت وعطّلت على ديانةٍ أخرى إمكانية زعزعة «ربوبيّة السوق».

في جميع الحالات، منذ قرنين، ما يزال اللجوء إلى الإكراه وإلى الجيش، باسم «الأمن القومي»، الذي يعتبر أشدّ الشرائح فقراً «طبقة خطيرة»، هو، مع وسائل أخرى، الكفيل بالحفاظ على هيكليات الهيمنة الاجتماعية أو الكولونيالية.

إن الاستبدادية الليبرالية، حيث يكون اقتصاد السوق المنفلت من

---

[*] تيرميدور هو الشهر الحادي عشر من التقويم الجمهوري (من 20 يوليه / تموز إلى 18 اوغسطس / اب). (المترجم).

عقاله الناظم لجميع العلاقات الاجتماعية، تتوافق توافقاً كبيراً مع استبدادية الديكتاتوريات العسكرية؛ بل هي تساعدها على الوصول إلى السلطة، مثلما فعلت الولايات المتحدة مع بينوشيه وكبار الجنرالات المشرفين على عمليات التعذيب في الأرجنتين، وفي البرازيل، وفي غيرهما لا على التعيين.

وحالما يتمّ التوصّل إلى الغاية المنشودة، أعني الاقتداء الحرفي بالخط الاقتصادي للولايات المتحدة، يفضّل الأمريكيون متابعة مصالحهم بطريقة أقلّ استبصاراً ورسوخاً، وذلك بالاعتماد على «ديمقراطيين»: مثل منعم في الأرجنتين، وكولور في البرازيل: علماً بأن الغايات نفسها تُحقّق الوصول إليها بوسائل أخرى وبدمى أخرى.

إن 40٪ من سكان أمريكا اللاتينية، أيّاً كان نظام الحكم (أي الواجهة)، يعيشون، بفضل استمرارية نظام السوق «الحرّ»، أي الخاضع لسيطرة الأمريكيين، تحت مستوى الفقر المطلق. (من وثائق CEPAL).

وتشير اليونيسيف إلى أن ألف طفل يموتون يومياً، في البرازيل، من الجوع أو من أمراض كان يمكن شفاؤها. وفي كولومبيا، من كل ثلاثة أطفال يوجد طفل متخلّف عقلياً نتيجة لسوء التغذية.

هكذا إذاً استطاع الرؤساء «الديمقراطيون» في أمريكا اللاتينية الفوز برضى وتأييد واشنطن بشرط أن يلتزموا بالإرث اللعين للديكتاتوريات العسكرية: سداد ديونها ونسيان جرائمها.

هذه السلسلة المترابطة من الديكتاتوريات العسكرية، من كوريا الجنوبية إلى اليونان، ومن إفريقيا إلى أمريكا اللاتينية، يجب أن تحضّنا على التفكير بالمهام المطلوبة من المؤسسة العسكرية داخل الإطار الجديد للهيمنة العالمية للولايات المتحدة. فالجيوش قد استخدمت إمّا لمحاولة الإبقاء على الاستعمار، كما هو حال جيش فرنسا أثناء حرب الجزائر، وإمّا هي مستخدمة كـ«دعائم بديلة» للاعتداءات الأمريكية من العراق إلى كوسوفو إلى أفغانستان.

فمنذ الحرب الكونية الثانية لم يلعب أي جيشٍ في العالم دوره في «الدفاع الوطني».

بل لعبت الجيوش دورها القمعيّ بتنظيم سلسلة من الانقلابات العسكرية الدموية على شعوبها بالذات أو على «حلفائها» لإبقائهم دائرين في فلك الولايات المتحدة: مثلاً من أندونيسيا إلى بيرمانيا.

لقد استُخدمت ليس في الدفاع عن استقلال شعوبها وإنما في تدمير تلك الشعوب لفرض هيمنة الإمبريالية الأمريكية.



من جهة الاشتقاق اللغوي، تعني كلمة ديمقراطية: حكم الشعب من أجل الشعب. والحال، فالمنظّر الرئيسي للديمقراطية، ذاك الذي تنسب نفسها إليه الثورة الفرنسية، أعني جان جاك روسّو، قال بوضوح في كتابه «العقد الاجتماعي»، تمزيقاً منه لكل الأكاذيب حول «الديمقراطيات الغربية» المزعومة: «إذا ما أخذنا المصطلح بمعناه الصحيح المقبول، فلم توجد في أي يومٍ من الأيّام ديمقراطية حقيقية». ويعود هذا إلى سببين:

1- تفاوت الثروات، وهو ما يجعل من المستحيل تشكّل إرادة عامة، إذ أن ذلك التفاوت يضع وجهاً لوجه أولئك الذين يملكون مقابل مَن لا يملكون.

2- غياب الإيمان بقيمٍ مطلقة يمكن أن تجعل كل إنسان محبّاً لواجباته بدلاً من أن يفسح المجال لسيطرة شريعة الغاب لفرديّة، التي يظنّ كل فردٍ من خلالها أنه مركز الأشياء ومعيارها، وبالتالي فهو المنافس والغريم لجميع الآخرين[1].

---

[1] «العقد الاجتماعي»، مطبوعات البليّاد، ص 468.

لم يكن حينذاك من مثالٍ تاريخي عن «ديمقراطية» مزعومة سوى: ديمقراطية اليونان قديماً. فما زالوا يعلّمون طلاّبنا، حتى يومنا هذا، بأنها «أم الديمقراطيات»، غاضّين الطرف عن أن تلك «الديمقراطية» الأثينية في ذروتها (أيام حكم بيركليس في القرن الخامس) لم يكن فيها سوى أقلّية من المواطنين الأحرار، يتألف منها الشعب وتملك حق التصويت، بينما يوجد 110.000 عبدٍ لا يملكون أيّ حقّ. فالاسم الحقيقي لتلك الديمقراطية يفترض أن يكون: أوليغارشية الرقّ.

ألا، وهذا الاستعمال الكاذب لكلمة الديمقراطية، ما انفكّ مسيطراً في الغرب.

-فـ«إعلان الاستقلال» الأمريكي، الصادر في 4 يوليه / تموز 1776 (السنة التي توفّي فيها جان جاك روسّو)، «يعتبر من الحقائق البيّنة تلقائياً أن البشر يولدون متساوين؛ وأنّ خالقهم أنعم عليهم ببعض الحقوق التي لا مساس بها: الحياة، الحرية..» غير أن الدستور المنبثق عن ذلك الإعلان المشهود، أبقى على نظام عبودية الزنوج طيلة ما يزيد عن قرنٍ من الزمان.

فتلك ديمقراطية للبيض، لا للسود.

-وإعلان حقوق الإنسان ومواطن الثورة الفرنسية لعام 1789، يؤكد بأن «جميع البشر يولدون ويظلّون أحراراً ومتساوين بالحقوق». وفي البندين 14 و15، يوضح الإعلان بأن «جميع المواطنين يحقّ لهم الإسهام بصياغة القوانين». غير أن الدستور، الذي شكّل ذلك الإعلان مدخلاً إليه، لم يمنح حقّ التصويت إلاّ للملاكين: أما الآخرون، أي ثلاثة ملايين فرنسي، فقد أُعلن بأنهم مواطنون سلبيون، بينما المواطنون الإيجابيون، الفعّالون (الناخبون) حسب تعبير سييز، والد ذلك الدستور، هم «مالكو الأسهم الحقيقيون في المشروع الاجتماعي الكبير». من قبله، كان ديدرو، أعظم فيلسوف فرنسي في ذلك القرن، قد كتب في «الموسوعة» (تحت مصطلح: «مندوب، ممثّل»: «الملاّك وحده مواطنٌ دون سواه».

فتلك ديمقراطية للملاّكين، لا للشعب.

وربما يكون محض تكرار لو أوردنا هنا انتقاداً نتناول فيه «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» الصادر عن المنتصرين غداة نصرهم على هتلر الذي كان الخليفة الأكثر انسجاماً، أي الأكثر همجية، لكل الخروقات الديكتاتورية في الغرب، منذ خمسة قرون من هيمنة استعماره العنصريّ، مع توابعه من أعمال نهب، ومذابح، وتدمير للثقافات وللشعوب، وباسم الفكرة الثابتة نفسها: أنهم «الشعب المختار»، الوحيد القادر على أن يحمل لجميع الآخرين، بالحديد وبالنار، «حضارته».

هنا نطرح سؤالين اثنين:

1- عندما يدور الكلام عن الإنسان، فمن هو الإنسان المقصود: الأبيض؟ الملاّك؟ الغربيّ؟

2- ماذا يعني الحق لإنسان ليس بيده الوسائل التي تمكّنه من ممارسة ذلك الحق؟

1- من هو الإنسان المقصود؟

جميع هذه التضليلات بصدد «الديمقراطية» و«حقوق الإنسان» تصدر من منبع واحد: «إعلانّ» يعتبر الإنسان فرداً، وبالتالي، ففي كل حقبة، يكون المقصود الفرد في الأقلية المسيطرة، فهو من يُطلب الدفاع عن «حقوقه».

2- ماذا يعني «الحق» لإنسان لا يستطيع ممارسته؟ كما الحال مع «حق العمل» لملايين العاطلين عن العمل، أو «حق الحياة» لمليارات من الكائنات البشرية الذين، في العالم غير الغربي، يموتون من أجل أن يتابع أصحاب الامتيازات في أماكن أخرى الاستمرار «بحرية» بأعمال السلب والنهب؟ فما هي تلك «المساواة» التي تمنع «بالتساوي» الملياردير والجائع من سرقة رغيف خبز، أو التي تسمح، لكليهما، بتأسيس صحيفة أو شراء شبكة تلفزيونية؟ القانون يعامل الجميع على قدم المساواة! تلك هي أكذوبة «حقوق الإنسان»، حتى عندما تعلن عن نفسها بأنها «عالمية».

من الضروري حدوث انقلاب جذري: الكفّ عن الانطلاق من الفرد (أبيض كان، أم ملاّكاً، أم غربياً) وإنما يكون الانطلاق من الجماعة الكلّيّة للبشر، وذاك بأن نحدّد في المقام الأول ليس حقوق الفرد بل واجباته، لنكفل بذلك الحيّز لحريّة تطوّر جميع الأعضاء الآخرين ضمن تلك الجماعة البشرية الشاملة.

دون تحقيق هذا الأمر، لن نحصل أبداً عن طريق التصويت (حتى لو كان شاملاً)، في مجتمع يُعتبر تجميعاً لجزيئات فردية، إلاّ على ديمقراطية موهومة، لأنها محض إحصائية وتتلاعب بها قوة أجهزة الإعلام والنظام برمّته، حيث كل شيء يُشترى ويُباع.

ومثل هذه «الجمهورية» لا تكون أبد الدهر حصناً في وجه الديكتاتورية. فلم يصل هتلر إلى السلطة بانقلاب، بل بأشدّ الطرق «الديمقراطية» المتوفّرة: حين حصل، مع حلفائه، على الغالبية المطلقة في جمهورية فيمار.

إن الديمقراطية الصحيحة، ذات نمط مختلف جذرياً، ولا يمكن أن تنهض إلاّ على «شرعة واجبات» لا حيال أمة من الأمم (ممّا قد يؤدي إلى استبدادية قَبَليّة) وإنما حيال الجماعة الكلّيّة للبشر.

ويمكن أن تنفتح على هذا المدخل.

مشروع شرعة واجبات لكل إنسان ولجميع الناس

1- «الإنسانية جماعةٌ واحدة» لكنها ليست الوحدة الإمبريالية لسيطرة دولةٍ أو ثقافة. إن الوحدة هي على العكس وحدة تناغم، أي أنها غنية بإسهام جميع الشعوب وثقافاتها.

2- «جميع واجبات الإنسان والجماعات التي ينتمي إليها تنبع من مشاركته بتلك الوحدة»: فليس لمطلق جماعة بشرية، مهنية كانت، أم قومية، أم اقتصادية، أم ثقافية، أم دينية، أن تسعى للدفاع عن مصالح أو امتيازات خصوصية، بل الغاية الارتقاء بكل إنسان وبجميع الناس، دون تمييز في

الجنس، والمنبت الاجتماعي، أو الإثني، أو الديني، كي نعطي لكلٍّ على حدة الإمكانية المادية والروحية لتفتّح القدرات الخلّاقة الكامنة فيه.

3- «الملكية»، خاصةً أم عامة، لا شرعيّة لها ما لم تنهض على العمل وتشارك في تطوّر الجميع. فالمالك لها ما هو بالتالي سوى القيّم المسؤول عنها.

ولا يمكن لأية مصلحة شخصية، أو قومية، أو تعاونية، أو دينية، أن تجعل غايتها السيطرة، واستغلال عمل الآخر أو إفساد أوقات لهوه وراحته.

4- «السلطة»، على جميع مستوياتها، لا يمكن ممارستها أو سحبها إلاّ بتوكيل من طرف أولئك الذين يلتزمون، كتابةً، في سبيل الارتقاء إلى تلك المواطنة، برعاية تلك الواجبات. والقائمون على السلطة يمكن إقصاؤهم عنها إذا خرجوا عن مبادئها.

إنها لا تحوي أي امتياز وإنما هي واجبات ومتطلبات.

5- «العلم»، في أي ميدانٍ كان، لا يمكنه الزعم بامتلاك الحقيقة المطلقة، لأن هذا التعصّب الفكري تتولّد عنه بالضرورة محاكم التفتيش والاستبداد.

6- «الغاية» من كل مؤسسة عامة لا يمكن أن تكون إلاّ إنشاء جماعة حقيقية أيّ أنها، على عكس الفردية، جماعةً كلٌّ مشاركٍ فيها لديه الوعي بأنه مسؤولٌ شخصياً عن مصير جميع الآخرين.

7- «التنسيق العالمي لهذه الجهود بغية الارتقاء بالإنسان» هو وحده القادر على أن يتيح حلّ مشاكل الجوع في العالم، بالإضافة إلى الهجرة، وكذلك البطالة القسرية أو أوقات الفراغ الطفيلية، وعلى أن يوفّر، لكل كائنٍ بشري، وسائل إتمام واجباته وممارسة الحقوق التي تلقي بها تلك المسؤولية على كاهله.

وليس إلا على عاتق الجماعة البشرية قاطبةً - دون تمييز رقمي - السهر على الالتزام العالمي بهذه الواجبات.

☆ ☆ ☆

الاقتصاد والسياسة، كما يشير اشتقاق الكلمتين، مهمتهما تنظيم العلاقات الاجتماعية على جميع المستويات، من الأسرة حتى الأمة وحتى الجماعة العالمية.

أما الثقافة، أي مجموع الروابط التي يقيمها فردٌ أو مجتمعٌ مع الطبيعة، ومع باقي البشر، ومع المقدَّس، فيجب عليها ألاّ تتوقف عند مجرّد دمج الاقتصاد مع السياسة، بل هي تقوم أيضاً بدور التنظيم والضبط، من خلال بحثها عن الغايات الأخيرة للحياة.

وهذا الدور لا تقوم به بتاتاً في الوقت الحالي لأنها توقفت عند وظيفة «دين الوسائل» المتولّد عن المنظومة السائدة.

وتعكس التربية هذا الانحطاط حين لا تعطي للبحث عن الغايات الأخيرة موقع الصدارة.

بذور أمل

من ذلك العالم المهان منذ خمسة قرون بالاستعمار الأوروبي، ومن ثمّ بـ«العولمة»، يُزفّ إلينا النور من جديد: آفاق مستقبلٍ بوجهٍ إنساني، بطابعٍ عالميٍ حقيقي ينبع غناه من إسهام جميع الحضارات.

فثمّة «طريق حرير» جديدة بأكثر أشكالها مستقبلية، تمتد من شنغهاي إلى روتردام، بسرعة 500 كم / ساعة في قطارٍ كهرمغناطيسي.

ومنذ القرن الأول إلى القرن الرابع عشر نقلت «طريق الحرير» القديمة، مع قوافلها، من الشرق إلى الغرب، بالإضافة إلى البضائع النفيسة، الرجال، والثقافات، والاختراعات.



الحلّ الوحيد الذي قد لا يكون وهمياً يتمثّل في الربط الوثيق بين

مشكلتين: «البطالة» و«الجوع»، وذلك بجعل الجماهير الغفيرة في العالم الثالث «قادرة على الشراء».

وعلى التوازي مع مشكلتَيْ البطالة والجوع، فهذا التوجّه هو القادر على إيجاد جوابٍ بالعمق لمشاكل الهجرة.

إن السياسة الغربية، ببطش الديون وفوائدها، بالتبادل غير المتكافئ، وخاصةً بإرادة الإبقاء على المستعمرات القديمة في وضعيتها كملحقات تابعة لـ«سوق عالمي» دارونيّ تحكمه وتتلاعب به شريعة الغاب حيث الأقوى يلتهم الأضعف، تجعل الحياة عسيرة لا تطاق على نصف سكان الكرة الأرضية. ضمن مثل هذا المنظور لا مهرب من استمرار وتزايد حركة الهجرة التي من المضحك والإجرام الزعم برفع السدود أمامها عن طريق التهميش والقمع.

هنا أيضاً، يكمن الحلّ الحقيقي الوحيد في إعادة التوازن للكوكب الأرضي.



لقد ارتسمت سلفاً التحالفات الجديدة في تجمّع أولئك الذين حاربوا ماستريخت والذين يحاربون اليوم «العولمة».

فالجانب الأكثر إشراقاً بالوعود في التصويت لغير صالح ماستريخت، يكمن في أنّ نصف شعبنا قد أدرك من الآن، حتى وهو بصدد مشكلة السياسة الخارجية، بأن مستقبل مشاكلنا الداخلية هو المطروح على التصويت، مثل مشاكل البطالة والهجرة، وهي مشاكل لا يمكن لأوروبا متأمركة إلا أن تدفعها إلى التفاقم.

من الممكن إذاً، في عالمٍ يتعذر فيه حلّ أيّ مشكلة في الإطار القومي دون سواه، أن يتطلّب الحل لأزمتنا وجود نظام عالمي آخر.

ويجب أن ينصبَّ الجهد الرئيسي على التوضيح النظريّ: وذاك بجعل مشاكلنا تُطرح طرحاً واضحاً بطريقة جذرية جديدة: كليّة وعالمية، وبشرح الكيفية التي يمكننا بها، ضمن هذا السياق العالمي، التحكّم في سير الأحداث.

ولن يكون كفاحنا فعّالاً ما لم نبدأ بتوعية الشعوب على أن الضرورة الملحّة الأولى من أجل حلّ مشاكلنا الكبرى تقتضي منّا الكفاح، تصدّياً لتبعيتنا للمقتضيات الأمريكية.

فأوروبا الأمريكية، ورديفها حلف الأطلسي، هي أداة ذلك التصوّر الطفيليّ والمتدهور.

وها هو توماس ل. فريدمان يكتب في «النيويورك تايمز»، بتاريخ 28 / 3 / 1999، تمجيداً لـ«العولمة» مقالة بعنوان «بيان من أجل عالم مستقرّ»: «الحفاظ على العولمة هو عماد مصلحتنا القومية.. العولمة أمريكية». وهذا الأمر، على حدّ قوله، يختلف عن «الإمبريالية البالية، التي كانت فيها هذه البلد تقوم باحتلال تلك احتلالاً مادياً». أما الآن، فيجب الحفاظ على «نظام عولمة تجريديّ». وهذا الأمر «يكتسي هيكلية سلطة جيوبوليتيكية، لا يمكن الحفاظ عليها إلا بالتدخل الفعّال للولايات المتحدة». هنا يُصار إلى تلخيص هذه النقطة تلخيصاً جميلاً: «فاليد الخفية لن يكون بإمكانها أبداً أن تفعل فعلها دون وجود القبضة الخفية، وماكدونالد لا يمكن تطوّرها دون وجود ماكدونالد دوغلاس (مصمّم الطائرة القتالية ف – 15) والقبضة الخفيّة التي تحافظ على أمن العالم بتكنولوجيات سيليكون فالي – Silicon Valley – تحمل اسم الولايات المتحدة، والقوات الجوية والبحرية ومشاة المارينز».

وبيل كلينتون بالذات قدّم المعنى الحقيقي لعدوانه في كوسوفو: «إذا توجّهنا نحو شراكات اقتصادية قوية تتطلّب توافر قدرتنا على البيع في جميع أرجاء العالم، فيجب على أوروبا أن تصبح أحد مفاتيح تلك الشراكات. فهذه هي مشكلة كوسوفو برمّتها». (The Nation، 19 أبريل / نيسان 1999، ص 5).

وعندما حلّقت الطائرات التركية فوق بلغراد، تظاهروا في حلف الأطلسي بأنهم نسوا التطهير العرقيّ الخارق الذي قام به حلفاؤهم الأتراك في «حربهم الصليبية المقدسة» في أواسط التسعينيات، وبما حصدوه من عشرات الآلاف من الأكراد القتلى، وبالـ 3500 قرية مدمّرة (سبعة أضعاف الرقم في كوسوفو، إذا ما صدّقنا تصريح كلينتون في لحظة «الانتصار»)، وبما يقارب 2 إلى 3 ملايين لاجئ.



«طريق حرير» جديدة والجسر «العابر للقارّات»

في 7 مايو / أيّار 1996، انفتح عهدٌ جديد لمستقبل البشرية: ففي بكين، ودون أية سيطرة حصرية، جرى افتتاح أفق نظامٍ جديد يحقق وحدة العالم بمشاركةٍ من جميع الشعوب ومن جميع الثقافات.

لقد تأسّست نواة من 31 بلداً آسيوياً واقترحت على العالم، انطلاقاً من مشروع «طريق حرير جديدة»، تحوّل إلى أورو-آسيوي قاريّ، البديل الأكبر لـ«عولمة» الفوقية المتسلطة لدى الولايات المتحدة.

فلا تعود الاستثمارات فيه مخصّصة لمختلف تشكيلات المضاربة بل هي موجّهة لتطوير البنى التحتية واقتصاديات كل شعبٍ وفق ما يرغب ذلك الشعب، بوجود القاسم المشترك الوحيد لأولوية الفائدة العائدة على المجموعة الدولية بأكملها.

وقد حدّدت الندوة استراتيجية هائلة لتطوير القارة الأورو-آسيوية بنظامٍ متكامل قوامه شبكة حديثة عابرة للقارات لنقل الطاقة، والري، ولتأمين المواصلات بالسكك الحديدية، التي تربط شاطئ الباسفيك في الصين مع شاطئ الأطلسي في أوروبا.



هذا المشروع الهائل لـ«إعادة تأهيل» الأرض لما فيه خير البشرية جمعاء يقوم بصورة جوهرية على الانتقال الجذري للثروات المالية وللإمكانيات الهائلة في التقنيات الحالية من قطاع المضاربة إلى قطاع الاقتصاد الإنتاجي الفعلي.

بكلمات مبسّطة، نحن هنا أمام مال لم يعد يستخدم ليولّد مالاً، وإنما لبناء حاضرة للبشر باستثمارات إنتاجية تصنع ثقافات وخيرات. لم يَعُدْ المقصود التبشير بالإنتاجية من أجل الإنتاجية بحيث أن فيض الإنتاج يخلق البطالة لدى نفر، ويجلب فائض القيمة لآخرين، بحجّة «نقل التكنولوجيات»، علماً بأن البلدان المعنيّة تكون قد بدأت بالافتقار، وأن ذلك الصنف من التقنية لا يكون ملائماً لها.

إذاً ليست «النهضة»« الآسيوية موجّهة على أوروبا والغرب عموماً، بل هي، على العكس، قائمة على فكرٍ من التعاون قد يسمح للغرب أيضاً بالخروج من مشاكله المستعصية. وقد برهنت جميع الدول الآسيوية عن استعدادها للمشاركة بذلك العمل الإبداعي.

لقد تمّت على الفور إطالة خطوطٍ متصلة للانطلاق من شيانغ ماي، مروراً ببانكوك كي يُصار إلى عبور ماليزياً من كوالا لامبور إلى سنغافورة. أما مشاريع إعادة تأهيل الخط المنطلق من سنغافورة إلى بنوم بيني في كمبوديا فقد سبق تحضيرها. وإن إنشاء سكة حديدية جديدة انطلاقاً من بنوم بيني وصولاً إلى مدينة هوشي ميني (سايغون القديمة) سوف يوفّر الارتباط مع الخط الحالي في شمال شرق الفييتنام لتأمين الاتصال المباشر عَبْر دانغ وهانوي، وللمضيّ حتى نانتغ في جنوب الصين.



توجد في أساس هذا البرنامج الضخم مشكلة الماء، اللازم في

الوقت نفسه لكهربة أقسامٍ مديدة من «طريق الحرير الجديدة»، ولإيجاد شبكة قوية من القنوات التي ستوفّر جريان مياه الأنهار بكميات كبيرة على امتداد جزءٍ كبير من المسافة، وأخيراً لريّ مناطق واسعة هي اليوم شبه صحراوية في آسيا الوسطى وذلك توفيراً للمراعي في البلدان المتخلفة من تلك البقعة.

إذاً، بدأت الصين ذلك العمل البروميثي الجبار ببناء «سدّ المسارب الثلاثة» على نهر يانغ تسي - كيانغ، أحد أكبر أنهار العالم.

إن مشكلة التحكم بالمياه مشكلة كبرى على امتداد التاريخ الصينيّ الطويل.

فالإمبراطور الأسطوريّ يو العظيم يعتبرونه، في الصين، أحد أبطال نشوء الحضارة (كما بروميثيوس واهب النار للبشر) لأنه شرع، منذ ثلاثة آلاف عام، بأعمال السيطرة على المياه.

ومؤسس أول جمهورية صينية، سون يات سين، كان أول من فكّر بسدّ المسارب الثلاثة على نهر يانغ تسي كيانغ.

فهاكم، داخل نطاق الصيغة الحديثة، كيف يبذل الصينيون جهدهم لحلّ المشكلة. وقد بدأت ورشة العمل في ديسمبر / ك1 1994.

«إذا كانت الحكومة الصينية قد اتخذت قرار إنجاز هذا المشروع فهي إنما تريد التحكّم في ارتفاع مدّ المياه. فإذا كان لنا أن نصدّق المعطيات الهيدرولوجية المتوافرة لدينا على امتداد 2000 عام، هناك 200 فيضان قد وقعت، أي ما يقرب من فيضان كل عشرة أعوام. وهذه الفيضانات أحدثت خسائر هائلة في المجاري المنخفضة والمتوسطة لنهر يانغ تسي كيانغ. وأقلّ الفيضانات شأناً تسببت في موت آلاف من البشر، أمّا أعظمها شأناً فراح ضحيتها عشرات الآلاف، بل وأكثر. وقد وقعت أكبر كارثة في التاريخ عام 1870 حين بلغ عدد القتلى 300.000 نسمة.

وقد اختفى 145.000 نسمة في 1931، و40.000 في 1954، و30.000 في 1959.

لهذا السبب إذاً قررت الحكومة بغية التحكّم في الفيضانات المضيّ قدماً في بناء هذا المشروع.

عندما سيُصار إلى الانتهاء من المشروع، ستكون كمية حجز الحوض 39.3 مليار متر مكعب، منها 22 مليار م3 يمكن استخدامها للتحكّم بمياه الفيضانات، وهو ما سوف يتيح السيطرة عليها بفعالية. وسوف يستمدّ الصينيون من تلك الكمية الهائلة منفعةً ملحوظة على صعيد إنتاج الكهرباء. فالاستطاعة الكلّيّة للمشروع سوف تكون بمعدّل 18.200 ميغا واط، موزّعة في 26 وحدة سعة كلٍّ منها 700 ميغا واط. والإنتاج السنوي للكهرباء سوف يكون 84.7 مليار كيلو واط. وها ما سوف يساعد على تحسّن التطور الاقتصادي تحسّناً قوياً.

وبالإضافة إلى التحكم بالفيضانات وإنتاج الكهرباء، سوف تستفيد الملاحة النهرية على حدٍّ سواء من هذا المشروع. فحال الانتهاء من سدّ المسارب الثلاثة سوف ترتفع استطاعة نقل البضائع من 10 مليون طن حالياً إلى 50 مليون طن سنوياً». (كين زونغ يي).

بعض المعطيات التقنية:

-ديسمبر : ك1 1994: بدأ العمل الضخم في أساسات البيتون. مدة تنفيذ المشروع: 17 عاماً.

-أعمال حجز المياه يُصار إلى إنهائها في 2009. وهذا يمثّل نقل 57 مليون متر مكعب من التراب منها 27 مليون متر مكعب من البيتون، بحيث تنشأ بحيرة بطول 600 كم وسعة 40 مليار متر مكعب من الماء.

-في 2005 (السنة الحادية عشرة من بدء البناء): تدشين هيكليات الملاحة والمجموعة الأولى من الوحدات.

كلفة إجمالية للمشروع (تقديرات في 1993) ما يقرب من 500.000 مليار يوان (أي ما يقرب من 30 مليار فرنك فرنسي).

طول السد: 2.354 متر.

ارتفاعه: حتى 175 م في بعض الأجزاء.

-الأهالي المجاورون: المنطقة المعرّضة للزوال يسكن فيها 15 مليون نسمة.

ونظراً لأن خزّان السدّ سوف يغمر ما يعادل 28750 هكتار، فهناك قرابة مليون نسمة سوف يكون من الواجب نقلهم من مقاطعتي سيتشوان وهوبي. معظم هؤلاء سوف يُعاد إسكانهم في مناطق قريبة من أماكن ولادتهم. وإن «برنامج» البدء بتنفيذ سدّ المسارب الثلاثة قد اختار إعادة إسكان وُجْهتُها التطوير وليس دفع تعويضات كما حصل في مناسبات أخرى. فنقل الأهالي سوف يترافق عضوياً مع تطوير تلك البقعة.

-الكهرباء: المحطة الهيدروكهربائية لسدّ المسارب الثلاثة سوف تكون باستطاعة إنتاجية إجماليها هو 18.200 ميغا واط، وسوف تكون أكبر محطة في العالم. إذ ستوضع 25 مولّدة على كل جانب من جانبي «مفيض» السدّ: وسوف يتم توليد 84.7 مليار كيلو واط / ساعي (أي ما يعادل حرق 50 مليون طن من الفحم الحجري).

-الملاحة النهرية: يتضمن المشروع بناء خط ملاحيّ مزدوج. فعندما يتمّ تشغيل السدّ، سوف يكون بإمكان مراكب بحمولة 10.000 طن الإبحار صعوداً في النهر من «هوات» إلى تشونكنغ».

-التعاون الدولي: تشترك تعهدات عديدة في هذا المشروع: ألمانيا، فرنسا، اليابان، روسيا، الولايات المتحدة، كندا.



إذا ما نحّينا المضاريات على مرّ آلاف السنين وأسقطناها، بما هي في حقيقتها عمليات مركنتيلية، على «الألفية الثالثة»، وإذا ما تفحّصنا التاريخ عبر السنين، لا بالتوقف عند تعداد المعارك والهيمنات، وإنما

بمراجعة الفترات الخلاّقة للمستقبل، سوف يتبين لنا بأننا، متى ما أحسنّا قيادة معركتنا صرنا مع تباشير فجر عهدٍ ثالث للبشرية.

فمنذ ولادة الإنسان وسعياً منه لتأمين بقائه المادي تعاقبت صيغتان أساسيتان للحضارة.

لقد كفَّ الإنسان في لحظةٍ من اللحظات عن العيش، كما باقي الحيوانات، على ما تقدم الطبيعة عفوياً بالقطاف أو بصيد البرّ والبحر، وكان أن تحوّل أولئك الرحّل إلى مقيمين ثابتين في أماكنهم، بدايةً حينما كانت الأنهار الكبرى توفّر للأرض أفضل شروط الحياة من أجل الزراعة والصيد النهري. فكانت مهد أولى الحضارات الأنهار الكبرى.

فبلاد ما بين النهرين هي بلاد ما بين دجلة والفرات.

وللصين مهدها في دلتا النهر الأصفر؛ والهند لها ضفاف الهندوس، ولمصر ضفاف النيل.

إن الطرق النهرية الكبرى أتاحت أيضاً علاقات وتبادلات مع باقي «جُزيرات» الثقافة، فتطوّر على امتداد البحار ووُلد عهدٌ ثانٍ للبشرية: الحضارات البحرية في المناطق الساحلية، ما كان في الغرب، بصدد الإمبراطورية الرومانية ضمن ما كانوا يقولون عنه «بحرنا»: البحر الأبيض المتوسّط، أو ما كان بصدد الإمبراطورية الصينية التي مارست تأثيرها على كامل الأراضي الآسيوية الواقعة على شواطئ المحيط.

وكان لا بدّ من انقضاء قرون للانتقال من «الاقتصاد النهري» إلى «الاقتصاد الساحلي».

واليوم ما تزال ثنائية رهيبة تضع اليابسة في مواجهة البحر: فباستثناء أوروبا، 60٪ من أهالي الأرض يسكنون اليوم في المناطق الساحلية التي تُعتبر متطورة ومزدهرة علماً بأنها لا تمثّل إلا 19٪ من مساحة الكرة الأرضية. وهذا سبب وجيه هام لوجود «شرخ» بينها وبين الجيوب الصحراوية الكبرى أو المتخلّفة والمجزّأة في إفريقيا، وآسيا، كما بينها وبين الغابات البكر في أمريكا الجنوبية.

ولطالما أعمل الاختصاصيون في «الجيوبوليتيكا» تفكيرهم حول وسائل السيطرة على البرّ أو البحر، سواءً أتعلّق الأمر بماكندر إبّان السيطرة الكولونيالية الشاملة لإنكلترا وتحكّمها بالبحار، أم بهوزوفر بصدد الحلم الإمبريالي الأمريكي في بسط الهيمنة البرية على المناطق الكبرى من الأرض.

مشاريع التقسيم تلك أو السيطرة على العالم ما تزال موجودة كخلفيّة لفكرة «صدام الحضارات» لدى هنتنغتن، وهي متخفّية تحت قناع المجابهة الدينية بين «الحضارة اليهودية المسيحية» والتداخلات الإسلامية الكونفوشيوسية».

فالمطلوب، في مصادمات العالم، وتنافس مراكز قواه المهيمنة، الانتقال في أيامنا هذه إلى عهدٍ ثالث للحضارة، قوامه التطوّر التضامني للإنسانية، بعد الانتهاء من التفاوتات الغابرة على مرّ آلاف السنين.

إن مراحل «تقدم» البشرية لا تُعدّ بالألفيات، وإنما بمراحل اكتساب وعي التطور والشروع العميق بتحقيق وحدتها، تماماً كما تُحسب طفراته بالابتكارات الحاسمة للبشر من أجل توجيه دفّة مصيرهم.

وإننا اليوم، بعد إفلاس «العولمة» – الاسم الجديد للهيمنة الإمبريالية على العالم بالمراكز الكبرى لأمريكا ومن لفّ لفّها – حيال إعادة تشكيل كلّيّة للعالم من أجل «تطوّر تضامنيّ» لجميع ثقافاته.

وفي الآونة التي حاول أثناءها الانتهازيون المنادون بـ«بركة الألفية الجديدة» إرغامنا على الإيمان – بأفكار متصلبة جديرة بأن تكون من نتاج نوستراداموس – Nostradamus – أو باكو رابان – Paco Rabanne – بأن عهداً جديداً قد هلّت بشائره، راح الأسياد المجرمون الساهرون على استمرار الأمر الواقع (من بيل غات إلى سوروس وإلى الدمى التي يحرّكون مثل كلينتون – بوش أو شيراك أو جوسبان) يتنبؤون، استناداً إلى استنتاج تكنولوجي مبسّط، بما سوف تكون عليه الأيام السعيدة لهذه الألفيّة بالذات. أمّا أنا من جانبي فلم أكن بعيداً عن مشاطرة إدغار

موران رأيه عندما حدّد «التغيير الحقيقي» ضمن نطاق الفعل الإنساني، غير أني أختلف معه بما يلي: أنا أؤمن بأن الألفية الثالثة قد بدأت من مرفأ سيتل Seattle الأمريكي. فهنا، دون بناء أوهام حول آثارها العملية الفورية، يمكن القول بأن «واقعة» حقيقية قد حصلت: فقد تمرّغ مشروع القادة الأمريكان والدائرين في فلكهم بالفشل عن طريق التعبئة الشاملة على امتداد الكوكب الأرضي، تلك التعبئة التي رفضت التصوّر الإمبريالي لـ«العولمة» التي تسمح للأغنى أن يزدادوا غنىً أكثر فأكثر وأن يقلّ عددهم أقلّ فأقلّ وللأفقر بأن يزدادوا فقراً على فقرٍ وأن يزداد عددهم أكثر فأكثر.

وها هي كبريات الصحف تتسّق مع التلفزيون جوقة «المَنْفخات» البليدة أو هي تجد نفسها مجبرة (نعم في سطور شديدة الإيجاز) للإخبار عن أن كوارث نويل أو رأس السنة، والعاصفة أو بقعة النفط الطافية بعد غرق ناقلة نفط، سوف تكون من منشطات «النمو». وأن الصحيح هو: كون جَمْعُ التكاليف لترميم المدن والغابات، أو لتعويض ضحايا الفيضانات، ومن أجل تسديد أجور الأطباء وجمعيات دفن الموتى، سوف يزيد زيادة عجيبة أرقام «النمو» السحري، وهم من خلال هذا الأمر يقيسون ازدهار الاقتصاد! ومن الصحيح، هنا أيضاً، بأن منافع بعض المشاريع سوف تزداد على التزامن مع البطالة التقنية في المصانع المدمّرة. هذا وإن أعمال إعادة البناء هي المنّ والسلوى النازلان من السماء على المشاريع المكلّفة بذلك.



إن تمزّق الاتحاد السوفياتي، منذ 1989، أخّر لفترة مديدة «إعادة التشكيل» الحقيقية للعالم روحياً ومادياً باعتبارها الوحيدة القادرة على

منع «الانتحار الكوكبي»، لكن إذا كان بإمكاننا تحديد موعد لمجيء العهد الثالث للحضارة، فنحن نقول بأنه تمثّل في 7 إلى 9 مايو / أيار 1996 عندما اجتمعت في بكين «ندوة دولية» حول التطوّر التضامني للعالم وضمّت الندوة 31 بلداً آسيوياً لإعادة الحياة إلى «طريق الحرير» القديمة باستخدام وسائل تقنية هائلة توفرها بين أيدينا العلوم الحالية، وكان على رأس أهمّ منجزاتها رمزيّةً، وأكثرها تبشيراً بالمستقبل الزاهر، خط السكة الحديدية لربط شانغهاي بروتردام، لربط المحيط الأطلسي بالمحيط الهادي بقطارات تسير بسرعة 500 كم / ساعة على مرتكزات مغناطيسية.

هكذا سوف يولد، بأشكال جديدة جذرياً، الجسر الحقيقي الذي سوف يربط ضفّتَيْ «الجزيرة الأوروآسيوية الكبرى» ويمهّد لـ«إعادة تشكيل» عالم موحّد بتفرعاته امتداداً إلى إفريقيا وصولاً إلى موريتانيا، ثمّ، بنفقٍ من تحت مضيق بيرنغ، للوصول إلى الشبكات التجارية الأمريكية.

هذا هو الحل البديل وقد تمّ العثور عليه، من خلال تطوّرٍ «تضامني»، للاستعاضة عن «العولمة الإمبرياليةالمجرمة بحق البشر والثقافات».



إذاً، ليس بالإمكان حلّ الأزمات الدائمة لهذه المنظومة لا بـ«النمو» الذي يتغذى بجميع الكوارث، ولا بجميع الاجتياحات التقنية التي تطرد الفلاحين من أراضيهم والعمال من معاملهم.

البديل الوحيد لهذا السعي الحثيث نحو الانتحار الكوكبي لا يمكنه بالتالي إلا أن يكون عالمياً. فضمن منظور اقتصاد السوق يكون

كل مشروع عرضة للفشل ما دامت نسبة ثلثي الكوكب الأرضي غير ذات قدرة شرائية وتقتلها المجاعة، بينما ملايين الشغيلة في البلدان التي يقال عنها «غنية» رهن البطالة. وهم في الوقت ذاته يتحدثون عن «فائض» في إنتاج اللحوم، أو الحبوب، أو الحليب، ويتعاملون بتجريد مع تلك المليارات من الجائعين الذين يُكتفى بتقديم النصائح إليهم (كما حصل في «مؤتمر القاهرة» حول النمو السكاني)، بإنجاب عدد أقل من الأطفال تمكيناً للولايات المتحدة ولأوروبا للاستمرار في أعمال النهب وابتكار الألعاب السخيفة: فالقتل الوقائي ما هو في تلك الألعاب غير التدريب الفجّ على المذابح الدورية في الحروب، تلك الحروب التي هي المخرج من الدروب المسدودة المتولّدة عن مبادئ المنظومة بالذات.

نعم، البديل الوحيد عالمي: إنه الحل القائم على التطوّر التضامني لعالمٍ لا يجوز أن يترابط فيه «ازدهار» عدد قليلٍ من البشر مع بؤس الجموع الغفيرة ومجاعتها.

على سبيل المثال، ثمة مشروع دار الحديث عنه في الاتحاد السوفياتي، وكان بإمكانه تغيير حتى جغرافية آسيا الوسطى تغييراً جذرياً وذلك بإخصاب المناطق نصف الصحراوية في قسمٍ كبير من سيبيريا، وذلك بعكس اتجاه الأنهار التي، حالياً، تتوجه لتضيع دونما فائدة في القطب الشمالي، وبتوجيه تلك الأنهار إلى بحر الآرال، الذي هو في طريقه إلى الجفاف.

كان يفترض في المرحلة الأولى تحويل نهر «أوب» ورافده الكبير، نهر «إيرتيش»، بغزارة ما يقرب من 27 كم مكعب من الماء سنوياً، وذلك نحو قناة صالحة للملاحة بطول 2544 كم. كانت تلك القناة، بالإضافة إلى أن باستطاعتها تموين منطقة آسيا الوسطى بأكملها بالمياه، قادرة على توفير إمكانية إيجاد خطّ ملاحي جديد بالغ الأهمية يربط الشمال بالجنوب. وعند بوّابة القناة، كان من المفترض قيام محطات ضخ كبرى

لتعمل على رفع مستوى الماء إلى ما يزيد عن فرق الارتفاع بين غرب سيبيريا وحوض بحر الآرال. فمن هناك كان المقرر أن يسيل الماء بصورة طبيعية إلى الطرف الأقصى من القناة حيث يصار إلى حجزه في خزّان هائل يقع إلى الشمال من بحر الآرال.

كان المقدَّر أن يتمّ إنجاز العمل في مدى 15 عاماً بكلفة إجمالية تبلغ 18 مليون دولار. ودارت مناقشات ومباحثات طويلة حول ذلك المشروع لتحويل مياه سيبيريا نحو بحر الآرال في أواسط الثمانينيات، في الاتحاد السوفياتي. وتمّت الموافقة عليه في 1984 من طرف اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي. غير أن تلك الخطة التطويرية ذات الأجل الطويل، التي كان مقرراً الانتهاء منها مع مطلع القرن الحادي والعشرين، والتي كان يمكنها أن تزيد من النقل الإجمالي للمياه ما بين 27 إلى 60 كم مكعب سنوياً بفضل تحسين استطاعة محطات الضخّ والقناة المركزية، لم تُنفّذ، ولم يكن المانع صعوبات تقنية، وإنما تعود الأسباب إلى التنظيم السياسي - الاقتصادي للدولة التي سيطر عليها، بعد تبنّي نمط النموّ القصير الأجل على الطريقة الغربية، وسواس التصوّر الكولونيالي بتمركز زراعة القطن في آسيا الوسطى.

ضمن مثل هذا السياق يمكننا أن نفهم فهماً أفضل كيف أن المشروع الصينيّ لـ«الجسر الأوروآسيوي» (خلف الاسم الرومانسي «طريق الحرير الجديدة») هو البديل الوحيد الممكن لتحقيق الوحدة العالمية المتناغمة. إنها الطريقة المتعارضة مع «العولمة»، ذلك الاسم المستعار للتوجّه الأمريكي نحو الهيمنة الإمبريالية على العالم، عَبْر سلسلة من الحروب والانفجارات الاجتماعية، بما يستبعد كل إمكانية لتفتّح ثقافات بني البشر.

☆ ☆ ☆

فـي ينـاير / ك2 1996 عقـدت سـبع أمـم، مـن بينـها الصـين، وكازاخستان، واليابان، وكوريا الجنوبية، اتفاقاً يهدف إلى زيادة حجم البضائع المنقولة على امتداد معبر دروزبا - آلاتو (على حدود الاتحاد السوفياتي) على أساس التعاون والمصلحة المتبادلة.

والتطوّر على المدى البعيد للاقتصاد في القارة الأوروآسيوية لا يرتبط إلا بإنجاز شبكة سكك حديدية عابرة للقارة بالتنسيق مع طرق النقل الأخرى الأنجع. هذا وإن تحويل تلك الطرق (بالإضافة إلى خطوط أخرى جديدة) إلى «ممرّات لتطوير البنى التحتية» له أهميته الجوهرية هو أيضاً لتوجيه تاريخ البشرية نحو عهد جديد من التوسّع العالمي في الاستثمارات، والعمران، والتطور الزراعي - الصناعي.

فالمناطق في آسيا الوسطى تعاني من قسوة المناخ ومن وسائط النقل البدائية. مع هذا، فهي غنية بالتربة الخصبة وبجميع أصناف المصادر الطبيعية التي توفّر أمامها آفاقاً للتطوّر والازدهار. كما أن تلك المناطق تتمتّع بمصادر هائلة للطاقة، حتى أن بالإمكان اعتبارها ركناً هاماً يحتضن مصادر طاقة للعالم قاطبة. ومن هنا نفهم الترابط القوي والتكامل المميّز للجسر الأرضي الأوروآسيوي الجديد والمبشّر بالإمكانيات الكبرى للتعاون في المستقبل.

إن السكان المرتبطين، مباشرة أو بصورة غير مباشرة، بـ«الجسور الأوروآسيوية»، يبلغ تعدادهم 500 مليون نسمة في أوروبا، وأكثر من 4 مليارات نسمة في البلدان الجديدة المتطورة في شرق وجنوب آسيا. لقد بدأ العمل بتنفيذ هذا الحلم منذ الآن. وفي 1990، كان العمل قد انتهى من القسم الأخير في سكة الحديد المجدّدة بطول 14.131 كم. وجرى تدشين نقل حاويات البضائع من الصين عبر سكة الحديد في عام 1992.

أمّا بصدد الأمم المستقلة حديثاً مثل كازاخستان وجمهوريات آسيا الوسطى، وتركمنستان، وكذلك أوزبكستان، طاجقستان، قرغيزستان، فإن عودة «طريق الحرير» إلى الحياة هي منبع الأمل

بالمستقبل. إن هذه الطريق الممتدة عملياً على ضعفي مساحة جميع دول الاتحاد الأوروبي، والتي تحتل موقعاً استراتيجياً يترامى بين الصين، وروسيا، وأوروبا، تتوافر فيها ثروة ثقافية وتاريخية لسكان متعددي الإثنيات، يبلغ تعدادهم 53 مليون نسمة، مع وجود أكثر آبار البترول والغاز، والمعادن الاستراتيجية، وثروات معدنية أخرى. وهكذا فإنتاجية الاستثمار في مناطق القطب الشمالي في سيبيريا، كما في المناطق الصحراوية لآسيا الوسطى على حدٍّ سواء، تتعلّق بسهولة الوصول إلى ثرواتها (كهرباء، محروقات، ماء، إلخ). وبانفتاحها على العالم الخارجي من خلال المواصفات النوعية لشبكات النقل ووسائط الاتصال.

في 1997، جاء لقاء ممثلي كبرى الدول الإسلامية في أنقرة (إيران، ماليزيا، نيجيريا، باكستان، تركيا) كإعلانٍ عن إنشاء منظمة دولية جديدة، هي لـ«G8 - مجموعة الثماني - الإسلامية». وقد صرّح رئيس الوزراء التركي أربكان بأن هذه الحادثة سوف تشكّل «منعطفاً في تاريخ البشرية» وأن «الثماني» لن يطول بها الوقت لتمارس تأثيرها الحاسم على السياسة الدولية. فهي سوف تؤلف «محاولة لملء الفراغ الذي خلفه بحكم الأمر الواقع في 1989 انحلال» حركة دول عدم الانحياز التي ولدت في باندونغ.

ثمّة مشاريع أخرى قيْد التحضير وهي تستدعي بناء خط حديدي فائق السرعة، من كوالا لامبور إلى سنغافورة، بما يختصر مدة السفر من سبع ساعات حالياً إلى 90 دقيقة.

ومن المهمّ أن تتيح هذه الارتباطات الجديدة تقريب الهند بسكانها البالغ عددهم 900 مليون نسمة من إيران، وآسيا الوسطى، وتقريب الغرب من الصين، وآسيا الجنوبية الشرقية والشرقية.

☆ ☆ ☆

وهناك تطور المراكز المدينية الكبرى، فكما كانت في السابق أحلام سون يات سين، وضعت الحكومة الصينية في جدول أعمالها أن تبني أثناء العقدين القادمين أو العقود الثلاث القادمة، 200 مدينة جديدة يُفترض أن تضم كلٌّ منها مليون نسمة، وسوف تكون الإطار المزيّن لـ«الجسر الأرضي».



لقد حصلت ظاهرتان دوليتان. فمن طرف، تحتل جمهورية إيران الإسلامية موقعاً مركزياً في الاقتصاد الكلّيّ وفي العلاقات السياسية داخل آسيا الوسطى والقوقاز. وإيران مَدينةٌ بدورها الهام في التقريب بين مختلف أمم تلك المنطقة إلى موقعها الجغرافي وإلى سياستها الخارجية على حدٍ سواء.

فجميع جمهوريات آسيا الوسطى، ما عدا جورجيا، هي أماكن داخلية مغلقة محرومة من أي منفذ على البحر. هي بالتالي مضطرة لتمرّ عن طريق إيران في سبيل عقد علاقات اقتصادية، سواءٌ أكانت مباشرة أم غير مباشرة، مع باقي بلدان العالم. وكذلك الأمر بالنسبة للدول التي تريد إنشاء علاقات اقتصادية مع جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، فهي مضطرة لاستخدام الطرق البرية والجوية في إيران، والصين، وروسيا.

إن إيران والصين هما الوحيدتان، بين جميع هذه البلدان، اللتان يتوافر لهما الموقع الجغرافي المفصلي. فللصين حدودها المشتركة مع آسيا الوسطى، مع كازاخستان، وقرغيز ستان، وطاجقيستان. ولها أيضاً طرق برية وجوية عديدة تمتد حتى آسيا الوسطى. ولإيران، من جانبها، حدود مشتركة مع آسيا الوسطى والقوقاز. كما أن طرقها البرية والبحرية مربوطة

مع آسيا الوسطى، والقوقاز، وروسيا. ولهذا السبب فالقيام بدراسة دولية حول الطرق التي تربط إيران بآسيا الوسطى أمرٌ إيجابيٌّ وبنّاء.

الربط الحديدي الأوروآسيوي يتوجّه نحو حسن الختام

إن جمهورية إيران الإسلامية، سعياً منها لجني منفعة أفضل من موقعها الجغرافي، الذي يهبها دوراً مفصلياً كجسر ربطٍ إقليمي وقارّي بين بلدان آسيا الوسطى والبحر، قامت بربط شبكة سككها الحديدية بشبكة الجمهوريات الجديدة وروسيا.

وهذا الربط الجديد بسكك الحديد سوف يسهّل نقل البضائع والمبادلات التجارية بين آسيا الوسطى ومناطق أخرى في العالم قاطبة. كما أنه سوف يُسهم بإعطاء صورة أمثل عن ثقافة، وديانة، وتاريخ تلك الأمم. وإن بناء الخط الحديدي مشهد - سرخ - تاجا (300 كم طولي)، استكمالاً للخط الحديدي بلق - بندر عباس (بطول 700 كم)، أمكن الوصول به إلى حسن الختام. وكان أن دُشّنت تلك الشبكة من الخطوط الحديدية في 14 مايو / أيار 1996.

هذا المشروع الضخم من بين مشاريع القرن، والذي أُطلق عليه اسم «طريق الحرير الحديدية» من طرف الهيئة الاجتماعية والاقتصادية لآسيا والمحيط الهادي في الأمم المتحدة، انتهى العمل به بإسهام تركمنستان دون أي عونٍ دولي. وهكذا استُدركت الحلقة المفقودة في الخط الحديدي الأوروآسيوي.

ومع بدء تشغيل هذا الخط الحديدي، سوف يُصار إلى ربط مرفأ ليانونغانغ، شرقي الصين، مع بندر عبّاس في الخليج الفارسي مروراً بمدن أورومتي، ألماتي (المسمّاة فيما مضى آلما - آتا)، طشقند، سرخ، مشهد، طهران. وهذا ما سوف يتيح، من جانبٍ، الوصول إلى البحار البعيدة عن مناطق الداخل في آسيا الوسطى، ومن جانب آخر، ربط ذلك الخطّ الحديدي مع روتردام عَبْر طهران، استنبول، أوروبا.

وقد أتاح اشتراك الصين ببناء بعض أجزاء ذلك الخط الحديدي، في نوفمبر 1995، انطلاق القطار، لأول مرّة، من ميناء ليانونغانغ وصولاً إلى طشقند.



في هذه القارة الأوروآسيوية الشاسعة، باستثناء الصين وإيران اللتين استلمتا «المبادرة العظمى» واللتين مارستا تأثيراً حاسماً، ثمة عدد كبير من الدول الآسيوية التي تعيش حالياً طفرة قوية. ومن بعد المعاناة الأخيرة لتقلّبات «العمالقة» وأزمتهم المالية في أوج انطلاقتهم في الطريق المميتة لـ«النمو» على النمط الغربيّ، راحوا يترددون بالاندماج داخل منظومة الهيمنة العالمية الأمريكية (تحت اسم «العولمة»)، وكذلك بالانخراط في طريق التجديد الذي يناديهم: وأعني بهم اليابان، والهند، وروسيا؛ وهذه الأخيرة تحديداً يمكنها أن تكون المفصل لآسيا وأوروبا ضمن نطاق «الجسر الجديد الأوروآسيوي».

إنها «بذور أمل» قَيْد التبرعم، انطلاقاً من مبادئ متعارضة جذرياً مع مبادئ ربوبيّة السوق والمضاربة، لصالح اقتصاد إنتاجي يؤسّس بنى تحتية ضرورية لتطوّر إنساني حقيقي، لا لتطوّرٍ مالي، ولتنمية الإنسان، وليس لمجرد زيادة الربح.

وهذه كوريا الجنوبية يُضرب بها المثل على إفلاس العولمة: فمنذ مطلع 1998، ازدادت نسبة الانتحار 200٪. كما أن عدد الأمراض العقلية في تزايد مستمر شأنه كعدد الأطفال المهجورين في الملاجئ من طرف نساء نزلت بهن البطالة إلى حضيض البؤس. أما عدد حالات الطلاق والجنوح فوصل إلى معدلات قياسية.

إن انهيار أشباه العماليق المولودين اصطناعياً على يد الغرب

الهارب من قدره، ضحايا نظام ربوبيّة السوق الذي أدّى إلى شرخ العالم بين «الشمال» و«الجنوب»، بين من يملكون ومن لا يملكون، هو النتيجة المحتومة للتناقض الجوهري في المنظومة عقب 5 قرون من الكولونيالية ومن ثمّ نصف قرن من كولونيالية متحدة فُرضت في بروتون وود، عند فرض وحدانية الدولار: وذاك أنّ ثلثي العالم، المستغلّين والمجوّعين على أيدي «أسياد العالم» باتوا مجرّدين من قدرتهم الشرائية. وهكذا فإن تسريح العمال والبطالة المنتشرة انتشار الوباء في البلدان المحكومة بوسواس «نمو» الأرباح، بالإضافة إلى إقصاء الفلاحين في ثلثي العالم، أمورٌ لم تتوقف عن تقليص الطلب في الأسواق، ممّا أحدث على هذه الصورة فائضاً إنتاجياً بسبب تقدم التقنيات، وولّد المجاعة بسبب نهب وتبديد الثروات الطبيعية.



غير أن شعوب آسيا، على خلاف أوروبا التي لم تعرف من هوية روحية إلاّ إبّان سيادة «العالم المسيحي»، والذي ما بات يعرف مذ ذاك إلاّ سوقاً مشتركة مفتوحة وخاضعة للسوق الدولية الأمريكية، استمرّت تستمد قوةً من روحانياتها المتوارثة (وهي، على أي حال، شديدة التنوّع: من الشنتوية اليابانية إلى الكونفوشيوسية الصينية، إلى الإسلام الإيراني، إلى البرهمانية الهندوسية).

وأسطع مثال على ذلك النصر لـ«الحس السليم على القوة»، كما كتب زكي لايدي في 1992، تمثّل، في منتصف القرن، في الملحمة الروحانية لغاندي تصدّياً لأعتى قوة اقتصادية وعسكرية حينذاك: الإمبراطورية البريطانية.

فهناك ما هو أبعد من التحالفات العابرة، التي جعلت على سبيل

المثال من الاتحاد السوفياتي حليفاً بامتياز لهند نهرو، أو من الباكستان حليفاً للولايات المتحدة، وما هو أبعد، على العكس، من العداوات والحروب العابرة بين الصين والهند في 1962، إذ في تلك القارة الآسيوية التي ولدت فيها الروحانيات الكبرى للعالم، من التاو والفيدا إلى أنبياء إسرائيل وصولاً إلى «يسوع الآسيوي» (كما كان يقول الكاردينال دانييلو في كتابه «تاريخ الكنيسة») في 2002: «توجد أعظم طاقة تعطي معنى للحياة لا يعرف العالم خيراً منها في يومنا هذا وهو يجابه الانحطاط البشري في ربوبيّة السوق».

هذه اليقظة للإنسان تصدّياً لحياة مجرّدة من معناها، نظراً لانتشار الفردية الباطشة للمال، تتجلّى أيضاً في قارّات أخرى، ليس كحالات نوستالجيا وإنما كرجاءات، وذلك في لاهوتيات التحرّر في أمريكا الجنوبية والوسطى، وفي اليقظة الإسلامية عندما لا يشوش عليها التعصّب وعندما تستعيد طابعها العالمي في فجر الإسلام، وفي يقظة الوعي أيضاً على القيم الموروثة في إفريقيا، التي طال عليها زمن الاحتضار بسبب العبودية، والنهب الكولونيالي، واحتكار رؤوس الأموال الخارجية.

من هذا بأكمله، ممثلاً للإنسانية بزخمها وكلّيّتها، يمكن أن يولد عالمٌ جديد لم يعد من اختيار أمامه اليوم إلا بين الانتحار الكوكبي إذا امتثل للقوانين الحالية في ظل الهيمنة الأمريكية، أو أنه يستطيع أن يعيش انبعاثاً حقيقياً، إذا ما عقدنا العزم، اقتداءً بالمشروع العملاق للصين وإيران، مشروع الجسر الأوروآسيوي، ومن ثم العابر للقارات بضم أمريكا وإفريقيا أيضاً، على بناء وحدة متناغمة للعالم، قوامها احترام الخصوصية النوعية للثقافات والروحانيات على تنوعها، لكنها متحدة بالإيمان ذاته في سبيل بناء عالمٍ موحّدٍ ومتضامن بالخصب المتبادل بين جميع الأطراف، وبمعرفة وبإقرار الوحدة الفنيّة للطبيعة، وللإنسان، وللإله.



على امتداد التاريخ البشري بأكمله، منذ اكتشاف النار، بل بصورة أشد أيضاً منذ ما أطلق عليه (من القرن الثامن عشر حتى يومنا هذا) اسم «الثورة الصناعية»، كان من شأن استخدام هذه الصيغة أو تلك من صيغ الطاقة القيام بدور حاسم في علاقات الإنسان مع الطبيعة، والإنسان مع الإنسان، وفي الهيكليات الاقتصادية والسياسية بين الشعوب، ثم، حتى داخل الأمم، في الروحانيات.

لقد استخدم الغرب، منذ «ثورته الصناعية»، على التوالي الفحم الحجري، والبترول، والكهرباء، والطاقة النووية التي، نظراً لتعذّر إنتاجها انطلاقاً من أحد تلك المواد، لم تشكّل انقطاعاً في حلقة التطوّر تلك.

والحال، فإذا أسقطنا من حسابنا الطاقة النووية، التي حرّكت ما حرّكت مؤخراً من حماسٍ دافق، لكنها طرحت مشاكل لا حلّ لها، خاصّةً حول تخزين فضلاتها، المؤذية لقرونٍ (وهذا ما أدّى بدولة متطورة صناعياً مثل ألمانيا، إلى إيقاف بناء مفاعلات وإلى الانصراف عن ذلك النوع من الطاقة)، فإن الغرب قد بنى قوته على استثمار المصادر غير القابلة للتجديد: الفحم الحجري، ومن ثمّ البترول.

وهذه على سبيل المثال نهضة إنكلترا، ومن بعدها ألمانيا، قامت على استخدام الفحم الحجري.

وقد تولّد عن هذه الاختيارات هيكليات اجتماعية جديدة جذرياً: بادئ ذي بدء التمركز في المراكز الإنتاجية، ثم التصنيع الممكنن الذي أحدث، من طرفٍ، تقليص عدد الفلاحين (هجرة الريف) وتمركز السكان في «مدنٍ كثيفة السكان» حيث راح تسويق المنتجات الصناعية يدفع، في آنٍ معاً، بمضاعفة ومركزية مراكز التوزيع، والخدمات الرديفة، إلى تدفق يدٍ عاملة عن طريق مكاتب التشغيل التي بدأ بإحداثها، وإلى انبهار الشباب بإمكانيات الاستهلاك والتسلية المتوافرة. على أن هذا الأمر لم يكن سوى خدعة، لأن كبرى التجمعات العمرانية، مثل شيكاغو أو

ديترويت بالأمس، وساو باولو أو مكسيكو اليوم، هي المدن التي يسود فيها، أكثر من أي مكانٍ آخر، البؤس، والعنف، والإجرام.

أما البترول فكان دوره أشد إجراماً وأكثر تخريباً للهيكليات على امتداد الكوكب الأرضي قاطبةً: فهو بدايةً قد رسّخ الشرخ بين الغزاة والبلدان التي فاقموا تبعيتها وما ينجم عن تلك التبعية من تخلّف.

لقد عدّل بادئ الأمر العلاقات الدولية. وأسطع مثال على ذلك سياسية «العولمة» من طرف الولايات المتحدة، أي هيمنة القطب الواحد القائمة على التحكم بكل مخزونات ذلك البترول الذي أصبح محرّك «النمو» على النمط الغربيّ، أيّ نمو الأرباح.

إن جميع حروب الولايات المتحدة وسياستها الخارجية، المولّدة للحرب، مستلهمة من إرادة الانقضاض على جميع المنابع المكنة للبترول. وإذا أردنا التوقف عند الحقبة الأخيرة، فحرب الخليج هي التي سمحت بالهيمنة على إنتاج العراق للبترول، ثم، بذريعة «حماية العربية السعودية» جعلت منها دولة مستزلة.

ونقص المواد الغذائية في الصومال (لا أكثر ولا أقل مأساوية من مجاعات باقي إفريقيا) لم يحرّك اهتمام الولايات المتحدة إلا عندما وجد منقّبو شركاتها البترولية الكبيرة جيوباً بترولية على سواحلها «off-shores» - بعيدة عن الشاطئ -.

وسياسات «المقاطعة والحصار» تستهدف جوهرياً البلدان المنتجة للبترول، مثل ليبيا أو إيران. أمّا التدخلات المدمّرة في أوروبا، من البوسنة إلى كوسوفو، والتي لا تشكل طرائد بترولية، فليس لها من هدف سوى ممارسة إشرافٍ أضيق فأضيق على أوروبا الشرقية، لوضع اليد لاحقاً على آبار البترول في باكو وبحر قزوين، مع وجود قواعد جويّة تتزايد اقتراباً أكثر فأكثر. ودعمها اللامحدود لإسرائيل (حاملة طائراتهم التي لا يمكن إغراقها في الشرق الأوسط والتي تساعدهم على التحكّم بمصادر البترول) منذ سقوط شرطيّهم الأمثل: شاه إيران، وتعاونهم مع الطغمة

العسكرية في تركيا، ومساعداتهم المالية السخية لمصر (هي الأقوى من بعد المساعدات الممنوحة لإسرائيل) موجّهة باتجاه تحييد العالم العربي.

أما الدول البترولية المقاومة لهذا الغزو فتوصف بأنها «بلدان مارقة» وبأنها مراكز للإرهاب: خاصةً ما كان بشأن ليبيا وإيران.

إن الآثار الثانوية لسرقة منابع الطاقة هي السبب الرئيسي في «الشرخ» الحاصل في الكوكب الأرضي. فبيع البترول حين يتمّ بالدولار (هذا الورق الملوّن الذي أصبح، من بروتون وود، معادلاً للذهب، حتى عندما قطع نيكسون أفلاطونياً التكافؤ بينهما)، يودي إلى دمار بلدان العالم الثالث. فهي مجبَرة من طرف «صندوق النقد الدولي»، السلطة الدنيوية للولايات المتحدة، على أن تفلس نفسها لدفع ديونها بالدولار، في محاولةٍ وهمية لتجريب «تطورٍ» وفق الطريقة الغربية.

إنها مجبرة على تبنّي الهيكليات السياسية والعسكرية، والبوليسية من جانب، وأن تكون من جانبٍ آخر ذات إنتاج سلعي أحادي للمواد الأولية، وفق احتياجات «المتروبول». فمنذ الكولونيالية الكلاسيكية (المتعددة الأطراف، وما بينهم من تناحرات ومع الوجود العسكري الملموس) عادت الكولونيالية الموحّدة للولايات المتحدة لتطلب الوصول إلى الغايات نفسها، إمّا بتشكيل ديكتاتوريات محلّية («مدرسة أمريكا» للقادة المنقادين في البرازيل، أو الأرجنتين أو بقية بلدان أمريكا اللاتينية) وإمّا بتعميم الفساد بين القادة السياسيين.

من اللافت أن أسياد العالم المؤقتين، باختيارهم لمصادر الطاقة غير المتجدّدة تلك، حكموا هم أنفسهم على «هيمنتهم» بأن تكون عابرة. فالمصادر البترولية «المؤكَّدة» حتى تاريخه لا يمكن أن توفّر سوى 30 عاماً لبقاء زبائنها، وحتى لو ظهرت جيوب جديدة صالحة للاستثمار، فلا يمكنها أن تأمل بتوفير الطاقة الضرورية حتى نهاية القرن الحادي والعشرين (علماً بأن ثلثي العالم يتمّ إقصاؤه عن ذلك الاستهلاك الفاحش المحصور بالـ G7، الدول السبع الأكثر تصنيعاً في العالم).

ولهذا، باتت هناك في يومنا هذا، «بذور أمل» أخرى تقدم بديلاً لذلك النقص العالمي في الطاقة، وذاك من خلال البرهان على أن بالإمكان، بطاقات يمكن تجديدها، أن نضمن للأرض بأكملها (وليس لـ«المليار الذهبي» لا غير من أصل ستة مليارات) تطوراً ذا ديمومة وعلى أساسٍ تضامني.

إن روّاد ذلك البحث، مثل جلبرتو فراير في كتابه «الإنسان، والثقافة، والمداريات»، وسيرجيو دو سالفو تريتو، وعددٍ كبير من علماء البرازيل، وبوتيستو فيدال، في بحوثه العديدة، برهنوا جميعهم على وجود إمكانية ملموسة لإيجاد وتأمين شكلٍ آخر للحضارة المستدامة والتضامنية (دون إقصاء أيّ شعبٍ من شعوب العالم) وذلك برفع صرح تلك الحضارة على طاقات متجدّدة.

وسوف نفسح المجال جوهرياً ليتكلّم روّاد هذا الطور الجديد من الحضارة كي يعرضوا، بمداه العريض بالكامل، ذلك الانقلاب الهائل الذي سوف يتيح، مثل «طريق الحرير الجديدة» في الصين، التي ما هي إلا تكملة له، إدراك غايتنا العظمى: الوحدة السمفونية للعالم، تصدّياً للشرخ الذي فرضه الغرب منذ خمسة قرون.

وتعالوا بدايةً نعرض ما جاء لدى سيرجيو دو سالفو بريتو في كتابه «مستقبل حضارة المداريّات»[1]:

«أسياد الحضارة الغربية الذين يسيطرون أو يؤثّرون، اليوم، وبأشكالٍ متنوعة، تأثيراً قوياً على الاقتصاد، والتفكير، والتنظيم الاجتماعي، وأسلوب الحياة لكلّ شعوب العالم تقريباً، تطوّروا انطلاقاً من المناطق المعتدلة المناخ جنوب القارة الأوروبية.

واعتباراً من القرن الخامس عشر بدأ التوسّع العالمي لتلك الشعوب عن طريق التجارة والغزو. وما اتُّفق على تسميته «النهضة» في الغرب،

---

[1] «مستقبل حضارة الاستوائيات»، مطبوعات جامعة برازيليا، 1990.

إنما هو تطوّر عقلانية الأدوات في الثقافة الأوروبية والتفوّق التقني والزراعي الناجم عنها. فالتحكّم بمصادر الطاقة وتقنية تحويلاتها أدّى، في القرنين التاسع عشر والعشرين، إلى هيمنةٍ عالميةٍ تزدري وتدمّر الحضارات الأخرى.

وأثناء هذا التوسّع في المصادر الكبرى لقوة الحضارة الغربية (ضمن منظور تلك العقلانية الغربية التي أهملت الغايات وقصرت بحثها على مضاعفة قوة وسائلها)، كان المصدر الجوهري للطاقة المحروقات (الفحم الحجري في البداية - في إنكلترا، في فرنسا، في ألمانيا) التي يتطلب استخراجها هيكليات سياسية مركزية، دولاً - أمماً. وأدّى هذا التوسّع الغربي إلى تدهور باقي الحضارات. فقد نتجت عنه أرهب التفاوتات: بين «الشمال» و«الجنوب»، وذلك بإعادة ترسيخ العبودية وجميع صنوف التبعيّة؛ كما كان من نتائجه، حتى داخل البلدان الغربية، استقطابٌ متعاظم للثروة والسلطة، وزيادة عدد المهمّشين.

كما أن تصدير الأنماط الغربية في التقنية والإنتاج أحدث تخريباً رهيباً، في الوقت نفسه من وجهة نظر اختلال التوازن البيئي وبؤس الجموع الغفيرة. ومن أجلى الأمثلة على ذلك التدمير للتوازنات الطبيعية لدينا تدمير الغابات الأمازونية والأندونيسية أو استغلال إفريقيا الذي يسمح للصحراء الكبرى بالتقدم كيلو مترات عديدة في كل عام».

بلدٌ واحدٌ لا غير، بمجموع سكانه الذي يشكل 6٪ من إجمالي سكان الكوكب، يستهلك 35٪ من إجمالي الإنتاج العالمي للغذاء، وممّا لا يمكن القبول به أن يعاني 90٪ من الكائنات البشرية من الجوع في العالم، وهم يعيشون في قطاعات زراعية لا يكفّ فيها السكان عن التزايد. والزراعة «المصنّعة»، ذات مراكز القرار في البلدان الغنية، هي المسؤولة عن ذلك. فالمتعدّدة الجنسيات للزراعات الغذائية تتحكّم بنسبة 85٪ من الكاكاو، 90٪ من القهوة، 60٪ من السكر، بالإضافة إلى حفنة من المشاريع الكبرى للتعهدات التي تمسك بأموره 90٪ من القطن و90٪ من الخشب.

إن الزراعة المصنَّعة، بالاستخدام الكثيف لرؤوس الأموال، وحشٌ هائل لا يكفّ عن التهام الطاقة. وهي، علاوة على هذا، مظهر من مظاهر المجتمع لاستهلاكي، ما دام المعيار الأوحد الذي تقوم عليه هو المعيار الاقتصادي. فالليبرالية الجديدة لا تعرف سوى الأكلاف الاقتصادية، دون أن تعير بالاً للكلفة الاجتماعية ولا للكلفة المتعلقة بالبيئة. وذاك لأن المحرّك لها دائماً وأبداً هو تحقيق أكبر ربح ممكن.

وهكذا فالوضع الحرج الموجود في عددٍ كبير من البلدان المداريّة، رغم الإمكانيات المتوافرة على صعيد الكرة الأرضية قاطبةً، ما هو إلا نتيجة للنمط الذي فرضته البلدان الغربية، منذ قرنٍ وقرون.

وها هو «دارسي ريبيرو»، الذائع الصيت عالمياً، يفضح في 1991 داخل مجلس الشيوخ البرازيلي هذا الوضع الدولي القائم ظلماً وعدواناً:

«ظهر في بلدنا نمطٌ جديد، وأعني به الخضوع المهووس لعالم الأغنياء. وهو خضوعٌ ليس اقتصادياً وحسب، بل هو أيضاً خضوعٌ ثقافي.. فما يجب علينا فعله في بلدنا ليس التحديث وفق ما سبق وعرفنا، حيث يُصار إلى تحديث النظام الإنتاجي لجعله أكثر فعاليّة كمقدّمٍ للسلع في السوق العالمية. وإنما يجب علينا القيام بقفزة نوعية، وإنشاء اقتصادٍ مستقل عن الكبار في مراكز القرار.. يجب علينا الاتحاد مع باقي الشعوبِ المستغَلَّة، لنقاتل وننهي النسق الاقتصادي السائد، الذي يجعل أفقر الفقراء يدفعون ثمن ازدهار البلدان الأغنى، عن طريق تبادلٍ دولي مجحفٍ لا يطاق.. ألا وبأيدينا كل ما يلزم لتوفير ازدهار حضارة جميلة وتضامنية. إذ بين أيدينا أكبر، وأجمل وأغنى مناطق الكوكب الأرضي.. فهل نكون قادرين على تطوير الطاقات الكامنة في أرضنا؟ أم كُتب علينا أن نستمر في زيادة ثروة الأثرياء وإفقار أنفسنا؟ لقد كنّا تاريخياً بروليتاريا خارجية للسوق الدولية، ولم نكن في يوم من الأيام موجودين من أجل أنفسنا بالذات. بل نحن كان وجودنا لخدمة البلدان الغنيّة..».

على هذه الصورة، ليس مستقبل الإنسانية ما سوف يصير إليه، وإنّما ما سوف نفعل. وهذا يرتبط إلى حدٍّ كبير بإنشاء حضارة تضامنية ومستقلة قائمة على مصهر الحياة في المناطق المدارية، التي هي، باقتباسٍ من هيرودوت، هبة الشمس.

يقول فيدال: «الشمس مفاعل نووي هائل يصهر في جوفه ذرّات الهيدروجين، لينشر من ثمّ كميّات ضخمة من الطاقة، يتمّ قذفها عبر الفضاء الكونيّ إلى أن تدرك الأرض، بصيغة أمواجٍ كهرومغناطيسية حراريّة، مرئية، ومن بينها ما فوق البنفسجية. نعم، هي مفاعلٌ، يقع على مسافة أمينة، تمنع إحداث أضرار. وهي ترسل إلينا إشعاعات نظيفة، مصفّاة من الأشعة ما فوق البنفسجية، بفضل مصفاة طبقة الأوزون، التي تغلّف الأرض. غير أن هذه الطبقة الواقية في طريقها إلى التخريب، بالعناصر التي يجري إطلاقها في الغلاف الجوي نتيجةً لنوعٍ من التصنيع، جعلته مرتكزاً لها «عقلانية» النظريات الاقتصادية المعبّرة عن المصالح الاقتصادية للبلدان ذات الهيمنة.

لا شيء يوجد من عدم، لا شيء يصير إلى عدم، وإنما هي تحوّلات. هذا هو المبدأ الأول في «الترمو ديناميك». وليس لأي «قانون» من قوانين السوق أن يفسد هذا المبدأ الصارم. إننا حيال المبدأ المتحكّم بالعالم المادي. غير أن تلك الطاقة يمكن تغيير مسارها، تقليصها. وهنا يكمن السؤال الجوهري: الصدام والتفوّق في تلك القوانين المزوّرة الماكرة للسوق في مواجهة مبادئ وقوانين الطبيعة. فالعمل، والذكاء، والقدرة الخلاّقة، والتحكّم التكنولوجي عوامل ضرورية، ولكنها غير كافية، لخلق الحضارات والحفاظ عليها. وذاك لأن الأساس الجوهري في وجودها وتطورها مرتبط لا محال بإمكانيات الطاقة، المستخرجة دائماً وأبداً من المصدر الطبيعي. وليس بإمكاننا إفساد هذه الحقيقة المادية الفعلية دون إحداث عواقب وخيمة، يحدّدها العلم تحديداً قويّاً».

فمن بين أكثر المصادر الطبيعية التي تعاني أشدّ الازدراء والتجاهل

من طرف النظريات الاقتصادية التي فرضتها البلدان الغنيّة، هناك الشمس، والغابات هي النتيجة، بفضل التمثّل الضوئي، الناجمة عن تلك الطاقة الهائلة التي ترسلها الشمس. وهي التي تتيح إمكانية الحفاظ على الدورات الطبيعية وتكفل استمرار الحياة.

تعادل كمية الطاقة المتساقطة كل يوم على المداريّات الرطبة طاقة 6 ملايين قنبلة ذرّيّة من النوع الذي أُسقط على هيروشيما. وبينما لا تعدو حضارة البترول كونها «حضارة يوم واحد»، فلدينا ها هنا أساس الطاقة لحضارةٍ أخرى، بشرط أن نضع حدّاً لتبعيتنا للخارج.

بل البترول والفحم الحجري، هما أيضاً، صادران عن الشمس. إذ يتطلّب تشكيلهما 200 إلى 300 مليون سنة، بينما الفحم النباتي، أو طاقة الرياح، أو الطاقة الخشبية، طاقاتٌ تتجدّد على الدوام. فالتمثّل الضوئي في النباتات يلتقط تلك الطاقة.

لقد دُمّرت على امتداد العالم زراعات كانت مندمجة على خير وجه داخل شروط المحيط البيئيّ وأشكال التنظيم الاجتماعية المتطابقة معها، وفُرض بدلاً عنها نمط المنتجات الوحيدة إمّا الزراعية كالقهوة، والسكر، والفول السوداني، إلخ.، أو، من وجهة النظر الصناعية، وسعياً لنهب المواد الأولية، البترول بدايةً، ناهيك أيضاً عن باقي الثروات المعدنية. وكان أن دُمّرت على هذه الصورة ليس التوازنات الطبيعية وحسب، بل أشكال التنظيمات الاجتماعية أيضاً، وهي التي كانت قد سهرت على مرّ آلاف السنين على صيانة التوازنات الإيكولوجية.

إن الاختيار الأحادي لمصادر الطاقة غير المتجدّدة والناتجة عن تخمّرات عضوية بالإضافة إلى المنطق الداخلي في المنظومة والذي كان يتطلب استخدام مقادير في ازدياد متعاظم لتلك الطاقة، كان من شأنه نشوء المنظور الراهن القائم على استنفاد تلك المصادر، حتى بتنا اليوم، بالوتيرة الحالية لاستخدامها، أمام خطر الجفاف الكلّي لها في مدى

ثلاثين عاماً، وحتى لو تأخّر هذا الموعد قليلاً باكتشاف جيوبٍ جديدة، فلحظةُ النفاد الكامل آتيةٌ لا محال.

وهذا النمط في استخدام مصادر الطاقة غير المتجدّدة يؤدّي إلى تدمير المصادر الكبرى لمصادر الطاقة المتجدّدة منذ آلاف السنين. وأبرز مثالٍ على ذلك هو تخريب غابات الأمازون لتوليد الطاقة الكهربائية وفق الطرائق المستعملة في الغرب، مثل إقامة السدود المائية الكبرى ممّا يستدعي في البرازيل إغراق، وقبل ذلك، تدمير آلاف الهكتارات من الغابات.

يمكن للغابة إذا ما أُحسن استغلالها أن تنتج بصورة اعتيادية ما يعادل 2 ستير(*) أو 3 ستيرات للهكتار في كل عام. وإذا قمنا بالاستثمار ذاته في الغابة الاستوائية فيمكن للهكتار الواحد أن يقدّم إلينا سنوياً من 40 إلى 60 ستير. والبرازيل، على سبيل المثال، تملك ما يقرب من 325 مليون هكتار من الأراضي غير الصالحة للزراعة، غير أن نصفها (الذي يمثّل 20٪ من مساحة البلد) قابل للاستعمال في مجال الاستثمار الغابيّ بالصورة المناسبة. وكان يمكن لمثل هذا العمل أن يُنتج نتاجاً دائماً لا يتوقف ما يعادل طاقة 6 مليار برميل بترول سنوياً، أي تقريباً الإنتاج الكلّي لبلدان منظمة الأوبيك.

ويمكننا أن نتخيّل بسهولة أن الاستخدام، حتى الجزئيّ، لهذه القدرة الطاقيّة كفيلٌ بأن يغيّر تغييراً عميقاً كل الهيكلية الحالية للسلطة العالمية.

في المنظمة المداريّة راحت تتأسس طريقة جديدة لتوزيع السلطة، لأن هذه الطفرة التاريخية القائمة على إعادة الاعتبار للإنسان المداريّ ولبيئته الطبيعية، سوف تسمح، انطلاقاً من مصادر طاقة متجدّدة، وخاصة الطاقة الخشبية، بإيجاد أشكال جديدة لعلاقات اجتماعية وسياسية. وهذا

(*) وحدة لقياس الحجم الخشبي، وهي تعادل المتر المكعب، ويُرمز إليها بـ«ست». (المترجم).

يقتضي وضع حدٍّ لاستغلال تلك المصادر الطبيعية على أيدي قنّاصة الغرب وأزلامهم، كما يتطلّب إنشاء نمط تطوّرٍ عمادُه الاستثمار العقلاني لتلك المصادر المتجدّدة، بكل ما يستتبع هذا العمل من نتائج سياسية، أو استراتيجية، أو إيكولوجية.

وهاكم التقرير: «مشروع الطاقة والتكنولوجيا بما يتلاءم مع البيئة المحيطة (برازيليا، 1986)»، وفيه ما يلي: «السبب الرئيسي لتدمير الغابة الاستوائية يعود إلى تطوير هيكلية اقتصادية قوامها أنماطٌ تكنولوجية مستوردة تقود إلى تدهور المحيط البيئيّ».

وحالة الطاقة الخشبية تبدو مثل رمز، فالمشكلة الكبرى لتطويرها غير موجودة في الميدان التكنولوجي، وإنما في الميدان الجيوبوليتيكي: «التكنولوجيا المتعلّقة باستعمال الإنتاج الخشبي لغايات طاقية، جرى تطويرها بصورة جوهرية في أوروبا إبان القرن التاسع عشر. والحال فلم تكن تحصل إلاّ على مردود ضعيف جداً، نظراً لعدم كفاية التعرّض للشمس في المناطق المعتدلة. فكان أن تبيّن، مع التطور الصناعي، بأن تلك المصادر غير كافية وهذا ما أدّى إلى التخلّي عن الطاقة الخشبية. وها هي العادات المرتبطة بالتقليد الأعمى ثقافياً، بتشجيع من نمط التطوير التابع، تؤدي إلى استنساخ ذلك الموقف للبلدان المصنّعة في أوساط الأمم الواقعة على الأطراف وليس في المركز، وكان أن اعتُبر البديل الحقيقي المتوافر في الطاقة الخشبية دون آفاق وعفى عليه الزمن. غير أن هذه التصوّرات تتناقض مع الواقع الحقيقي ويجب إعادة النظر بها على ضوء فهم أعمق للقدرة الكامنة في الطاقة الخشبية».

إن الطاقة المثبّتة في الخشب عن طريق التمثّل الضوئي ذات قيمة استراتيجية كبرى؛ فهي تقدم إلى بلدان الأطراف فرصاً تاريخية عزّ نظيرها، من وجهة النظر الطاقية، والاجتماعية، والسياسية.

ويلزم في مجال الطاقة الخشبية استثمار رؤوس أموال قليلة

الأهمية نسبياً بالقياس إلى الطاقات الناتجة عن التخمّرات العضوية. زد على هذا، فيمكن تطويرها بالوسائل الموجودة إقليمياً، وحتى محلياً.

على هذا فالطاقة الخشبية أكبر من أن تكون مجرد حلّ بديل، لأنها تشكل أساس تطور تكنولوجي وصناعي قابل للحياة، قائم على المعطيات المحسوسة للواقع المتوافر في المناطق المداريّة، ويحقق دمج الإنسان باقتصادٍ متناغم مع محيطه البيئيّ.

إن الطاقة الخشبية الموجودة في الأمازون، وخاصةً ما كان بشأن الميْهُوت، والزيوت النباتية، والسيلّلوز، وقصب السكر، والذُرة، إلخ. يمكن أن تحلّ محلّ مشتقات البترول لتغذية محركات ديزل وأوتو (المحرك ذو الأزمنة الأربعة)، والسخّانات، والعنفات، إلخ. ناهيك بأن الكهرباء هي من بعض تطبيقات تلك القدرة في الطاقة الخشبية المتوافرة في البرازيل (استخدام اللينيت، والزيوت، والفحم النباتي).

يشكّل برنامج إنتاج الكحول الذي تقوم به البرازيل – رغم محاولات الضغط الأجنبية لتوقيفه – واحداً من الأرصدة الكبرى في ذلك البلد، الذي يمكنه في المستقبل الشروع بالاستغناء التدريجي عن البترول، ليحقق في النهاية وضع حدٍّ لتبعيته في مجال الطاقة: فبوجود 400 مصنع طاقتها الإنتاجية تصل إلى 16 مليار ليتر من الكحول الأتيلي، يعتبر هذا المشروع بأنه الأهم في ميدان التكنولوجيا البيولوجية (البيوتكنولوجيا) في البرازيل وأنه هو الأهمّ في العالم قاطبة. وفوق هذا، فإذا ما امتدت تلك القدرات إلى مواد طاقية أولية أخرى وإلى محروقات أخرى بديلة للبترول، يمكن لذلك المشروع الوصول إلى المدى العالمي. وفي ميدان الطاقة الخشبية، تقع البرازيل في عداد البلدان الحائزة على أنسب أنواع التكنولوجيا وأصلحها، وذلك نتيجةً، حتى عام 1979، لوجود هيكلة مؤسّساتية، ولوجود التنسيق بالإضافة إلى الإرادة السياسية. فكان ما يزيد على 1300 مهندس وباحث يشتغلون على ذلك البرنامج، الذي صار فيما بعد إلى انقطاع.

إن تلك الإمكانية الطاقية الهائلة الماثلة في الخشب المداري تشكّل عاملاً يمكن له العمل على تغيير هيكلية السلطة على الصعيد الدولي: ولهذا السبب، فإن استخدام وتطوير المداريات، خاصة في أمريكا الجنوبية، وإفريقيا، وفي جنوب شرق آسيا، خضع للتثبيط بصورة منهجية من طرف دول المركز التي تتحكّم، من جانبها، بباقي مصادر الطاقة في العالم.

ويمكن للطاقة الخشبية المتوافرة في غابات الأمازون أن تقوم بدورٍ لا مركزيّ، من خلال الإسهام في توزيع أكثر تجانساً للسكان على امتداد ذلك المدى الفسيح. وفي حالة البرازيل، يمكن لهذا الأمر أن يساعد على تحوّل التنظيم الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي للبلد، ببتر العلاقة مع التنظيم الحالي، التابع للإنتاج المركزي للطاقة، تلك الطاقة التي يزعمون بأنها أساسية لتلبية احتياجات التجمّعات الكبرى في المدن.

أما الحلّ البديل باستخدام طاقة الخشب فيستدعي وجود شكلٍ جديد للانتشار في الأرض ويؤدي إلى مفهومٍ جديد عن الحضارة.

بطبيعة الحال، ليس المطلوب العمل على التخريب المنهجي الشامل للغابات، كما يقول ج. ب. فيدال، وإنما المطلوب الاستغلال العقلاني لها، وهذا ما يستوجب الحفاظ على الثروة الطبيعية في المداريّات، وذلك بإعادة التشجير بصورة منهجية شاملة لتلك المساحات. هذا، ويوفّر استخدام الزيوت النباتية شروطاً ممتازة لتحضير بدائل لزيت الديزل. فلو اعتبرنا مثلاً أن متوسط الإنتاجية هو 4 طن سنوياً للهكتار الواحد، وأخذنا 2 مليون هكتار في باهيا و70 مليون هكتار في المناطق الأمازونية، فيمكننا تخيّل وجود إنتاج للزيت يعادل 6 مليون برميل من زيت الديزل يومياً، أي أكبر 18 مرّة من الاستهلاك الحالي للبرازيل.

وبما يخصّ إنتاج الإيتانول، يمكن للبرازيل بالتكنولوجيا الحالية الوصول إلى إنتاج وسطي سنوي بمعدل 6000 ليتر للهكتار الواحد، انطلاقاً من استثمار قصب السكر والمَنيْهوت. وهكذا، إذا أردنا إنتاج 50

مليار ليتر سنوياً (880 ألف برميل من الكحول يومياً) لن نكون بحاجة سوى إلى 8.5 مليون هكتار، بالكاد 1٪ من مساحة البرازيل.

ويمثل إنتاج الكحول 180 مليون برميل من البترول يومياً، أي إحداث قرابة مليون وظيفة بشكل مباشر، وتفعيل الصناعة عن طريق بناء ما يقرب من 600 مصنع جديد، وإنتاج وتسيير ما يزيد عن 2 مليون سيارة تستعمل الكحول بدلاً من المحروقات الأخرى.

وإذا ما توسّعنا في هذه الأرقام والأمثلة على الصعيد الدولي، يؤكد العلماء بأن تطوير الغابات والزراعات الطاقيّة المداريّة، سوف يوفّر إمكانية سدّ جميع الاحتياجات العالمية من المحروقات الصلبة، والسائلة، والغازية، وكذلك احتياجات الكهرباء، وذلك لحقبة غير محدودة عملياً.

وبفضل ما لديها من تلك القدرات الاقتصادية، وانعكاساتها الاجتماعية، وتوسّعها الكمي، يمكن أن تصير الطاقة الخشبية، في المدى المتوسط، الرافعة الأساسية لتطوّر العالم المداريّ، وفي المدى الأبعد، أداة قوية لتغيير الهيكلية العالمية للسلطة.

الفهرس

صدر عن دار كنعان من 2000 إلى 2007

م	عنوان الكتاب	المؤلف / المترجم
1	شعرية التمرد	جان جنيه
2	قضايا وشهادات / سعد الله ونوس	مجموعة باحثين
3	السيرة المفتوحة للنصوص المغلقة ج1 +ج2+ج3+ج4	خالد آغة القلعة
4	ياء.. وعد على شفة مغلقة	إسماعيل الرفاعي
5	من قريب من بعيد	كلود ليفي شتراوس
6	اعترافات عربي طيب	يورام كانيوك
7	شرك الدم	إعداد مصطفى الولي
8	قصيدة هيروشيما	وفيق خنسة
9	مواعيد	محمد صارم
10	موكب البطل البري	علي الكردي
11	إسرائيل وحرب المياه القادمة	المحامي ظافر بن خضراء
12	على غفلة من يديك	هنادي زرقة
13	سيكلوجية الحب والعلاقات الأسرية	سيرغي كوفالوف
14	دلمونيات	علي الجلاوي
15	قبلة في مهب النسيان	سوسن دهنيم
16	طقوس حافية	نجيب عوض
17	اللاجئون الفلسطينيون في سورية ولبنان	نبيل السهلي
18	الخديعة المرعبة	تيري ميسان
19	الجنرال	آلان سيلتو
20	العقلانية العملية	بيير بورديو
21	بابل والكتاب المقدس	جان بوتيرو
22	الرقص مع الذئاب	نك يانغ
23	البحث عن السيد جلجامش	محمد سيف
24	وعليك تتكئ الحياة	ممدوح عدوان
25	بيان ضد الأبارتايد	د.محمد حافظ يعقوب
26	القيمة والمعيار	يوسف سامي اليوسف
27	من دولة الإكراه إلى الديمقراطية	عماد شعيبي

28	القلم والسيف	إدوارد سعيد
29	بين الإسلام والغرب	مكسيم رودنسون
30	صعود وأفول فلسطين	نورمان ج. فنكلستين
31	ومض الأعماق	ت د .علي نجيب إبراهيم
32	رائحة الأنثى	أمين الزاوي
33	بؤس العالم (ثلاثة أجزاء)	بيير بورديو
34	المرأة في الإسلام	د. برهان زريق
35	الخيال والحرية	يوسف سامي اليوسف
36	ساعي البريد	ممدوح عدوان
37	الضغينة والهوى	فواز حداد
38	جنجر وفريد	فيدريكو فيلليني
39	التباس «نافذ»	ماهر منزلجي
40	الدُعابة المرة	محمد القيسي
41	محطات الانتظار	محمد توفيق
42	حوارات المنفيين	برتولد بريشت
43	بوح في المتاح	إلياس شوفاني
44	استمرارية التاريخ	عمانوئيل فاليرشتاين
45	باب الحَيْرة	أنيسة عبود
46	مقال في الرواية	يوسف سامي اليوسف
47	جماليات اللفظة	د. علي نجيب إبراهيم
48	عباس كياروستامي / فاكهة السينما الممنوعة	فجر يعقوب
49	متى يصبح الإنسان شجرة	د. ماهر منزلجي
50	شتاء البحر	غزالة درويش
51	زمن يحترق	غزالة درويش
52	عام مضى والانتفاضة تتجذر	تيسير قبعة
53	سورية واللاجئون الفلسطينيون	ظافر بن خضراء
54	كارل ماركس	سريست نبي
55	جزيرة الهدهد	صبري هاشم
56	همس / الجثة لا تسبح ضد التيار	يحيى علوان
57	أطياف الندى	صبري هاشم

58	التدريب على الرعب	خيري الذهبي
59	الحصار	مازن النقيب
60	نساء في الحرب	جواد الأسدي
61	فلامنكو البحث عن كارمن	جواد الأسدي
62	آلام ناهدة الرمّاح	جواد الأسدي
63	مداريات حزينة	كلود ليفي شتراوس
64	الكلمة الخرساء	جاك رنسيير
65	صفر واحد	رفيق عنيني
66	الريح والملح	الفارس الذهبي
67	الوجه السابع للنرد	فجر يعقوب
68	عالم مختلف	د. ماهر منزلجي
69	اليوم الأخير لبيت دمشقي	طه حسين حسن
70	الحضارة الأوروبية في عصر الأنوار	بيير شونو
71	حنين العناصر	عائشة أرناؤوط
72	الاتجاهات النقدية الحديثة	عمر كوش
73	السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد	د. عماد فوزي شعيبي
74	امرأة.. مرآتها صياد أعزل	فراس سليمان
75	مرايا الرماد	سهيل بدور
76	الفاوي	بهيجة مصري ادلبي
77	عشاق الدير	د. محمد الدروبي
78	حمار المسيح	ت. إسماعيل دبج
79	تراتيل القيثارة	محمد خميس
80	هيبياس الأكبر	أفلاطون
81	سمعت صوتاً هاتفاً	وليد إخلاصي
82	فيروز والفن الرحباني	محمد منصور
83	السينما الصهيونية شاشة للتضليل	محمد عبيدو
84	درامية التغيير	بروتولت بريشت
85	الليل	محمد ملص
86	الحقيقة والشريعة في الفكر الصوفي	د. عبد السلام نور الدين
87	تصفيق بيد واحدة	د. ماهر منزلجي

88	وعي السلوك	د. محمد الدروبي
89	تحولات السينما البديلة	عدنان مدانات
90	أرواح تائهة / القناع في الطباع	سمير طحان
91	رعشة المأساة «مقالات في أدب غسان كنفاني»	يوسف سامي اليوسف
92	التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول	بيير بورديو
93	النقد والمجتمع	فخري صالح
94	ذكريات ممنوعة	إيله شوحاط
95	عجوز البحيرة	تيسير خلف
96	الزهرة والحجر	ماهر اليوسفي
97	أشياء لا تُشترى	فتحية القلا
98	المرأة.. الحب والجنس	جبارة البرغوثي
99	أتباع الشيطان	جبارة البرغوثي
100	هيك وهيك	عصام حسن
101	اقتسام العالم	كبير مصطفى عمي
102	بينوني	كونت هامسن
103	أملاك المغاربة في فلسطين	ظافر بن خضراء
104	النار/التحليل النفسي لأحلام اليقظة	جاستون باشلار
105	خان الحرير	نهاد سيريس
106	العين الثالثة	سميرطحان+أنطوان طحان
107	كتاب في الخوف	حكم البابا
108	الصندوق الأسود للديكتاتورية	محمد منصور
109	خان الحرير	نهاد سيريس
110	تلك الأيام	يوسف سامي اليوسف
111	حديث الكمأة	صبري هاشم
112	الجولان في مصادر التأريخ العربي	تيسير خلف
113	تجوال «رواية»	جان رولان
114	أيها القناع الصغير أعرفك جيداً «قصص قصيرة»	صبري هاشم
115	معارك قيس وليلى	ت. غزوان الزركلي
116	فضيحة مدوية «رواية»	د. إياد ناجي
117	أخت وأخ «رواية»	أولا لينتسه

118	الحريدون والمجتمع والسياسية في إسرائيل	إيلان شاحر
119	على حافة الجنون «قصص قصيرة»	إسماعيل دبج
120	بنى النص ووظائفه	فاطمة ديلمي
121	حرب على الأكواخ سلام على القصور	فولكر براون
122	نفي العقل ج 1	أديب ديمتري
123	نفي العقل ج2	أديب ديمتري
124	محنة البيت القديم «رواية»	د. محمد الدروبي
125	حكواتي ليس إلا «رواية»	د. محمد الدروبي
126	الحب والأسرة عبر العصور	يوري ريوريكوف
127	ماذا عن غد؟..	جاك دريدا+اليزابيث رودينيسكو
128	في غابة المرآة	البيرتو مانغل
129	كازانوفا الرائع	فيليب سولير
130	مجمع العمرين	سمير طحان
131	مقدمة كرومويل	فيكتور هيغو
132	أقودك إلى غيري	عائشة أرناؤوط
133	إغراء	ماهر منزلجي
134	دروب الفرار	حفيظة قاره بيبان
135	الموت نثراً	أكثم سليمان
136	الحالات	سمير طحان
137	نجمة واحدة	سميح شقير
138	زهور الجليل	إسرائيل شامير
139	في عشق جيفارا	آنا ميناندس
140	أصل الطيور «قصص»	مجموعة من المؤلفين
141	لولا النهر والمرايا «شعر»	ثامر مهدي
142	تلك الأيام (2)	يوسف سامي اليوسف
143	موت «شعر»	حسين ناصوري
144	أجواء عابثة «شعر»	سامر سكيك